سلسلة

السياسة والأمن القومي

سياسات الاتحاد الاوروبي نحو منطقة الشرق اوسطية

إعداد

محمد فتحي محمود

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962
ع . أ
محمود، محمد فتحي.

سياسات الاتحاد الأوروبي نـــحو منطقة الشرق الأوسط/ محمد فتحي محمود.وآخرون –ط1.– دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

400 ص ؛ 17 × 24سم . (سلسلة السياسة والأمن القومي).

تدمك : 978-977-308-775-3

1. سياسة . 2. أمن قومي.

أ – المؤلف، وآخرون ب. العنوان.

رقم الإيداع: 22577.

الناشر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق – شارع الشركات– ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف– فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725

E-mail: *elelm_aleman@yahoo.com*
elelm_aleman2016@hotmail.com

2022

الفهـــرس

المقدمة

إن التغير الحالي في طبيعة سـياسـات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة لا يمكن فهمه من خلال دراسـة مسـتويات التمويل وحدها، لأن تراجع الالتزام الأوروبي بالإصلاح يرتبط أساسا بتراجع دعمه السياسي لهذه القضية.

فعلي أرض الواقع، يؤدي تضـارب المصـالح بين المسـارات المختلفة للسياسة الخارجية الأوروبية عمليا إلى تراجع دعم الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبذلك، يظهر على الأرض التناقض بين الأهداف المعلنة للسـياسـة الخارجية للاتحاد الأوروبي وسلوكه الفعلي، مما يؤدي إلى تراكم الشعور بخيبة الأمل لدي العاملين على دعم الإصلاح السياسي في المنطقة.

وتبرز في هذا الإطار عدة تسـاؤلات حول أسـباب ما يبدو وكأنه عودة للسـلوك 'الواقعي' في العمل الأوروبي الخارجي، ودلالات ذلك فيما يتعلق بالتفاعلات التي تؤثر حاليا في رسم السياسة الخارجية الأوروبية.

الفصل الأول
وحدة حركات التحرر
ضد السياسات الإستعمارية

أ- الإدماج:

تستند هذه السياسة في عمقها إلى عصر الأنوار الذي تميز بالتسامح الديني والمساواة الطبيعية بين البشر، فبشأن النقطة الأولى، إعتقد أهل العصر بأن تعدد الديانات ليس سوى تباينا في طرق البشر في التعبير عن إعتقادهم في وجود إله مشرع أخلاقي، أي أن لكل أتباع ديانة معينة طريقتهم في فهم كيفية وجود هذا الإله، ومن ثمة فمن الضروري محاربة كل ما من شأنه أن يخلق الفروق بين الديانات كالتمذهب والسلفية... الخ. وبشأن الثانية، حاربوا كافة أشكال التمييز، حيث إهتم البيداغوجي السويسري بيستالوزي *Pestalozzi* مثلا بالأطفال الذين تخلى عنهم آباؤهم، وإهتم روبسبيار *Robespierre* باللقطاء وكل من بينال *Pinel* وكاباني *Cabanis* بالمجرمين والمساجين، ومن ثمة لم يعد هنالك أي مرض لا يقبل الإشفاء ولا أية عاهة أو إعاقة غير قابلة للتخطي ولا أي خطأ لا يقبل الصفح عنه.

كما تحدث عصر التنوير، من خلال رحلاته، عن عالمية الإنسانية واختلاف الثقافات من شعب لآخر، وقد كانت كتب الرحالة هؤلاء بمثابة ممهدات للدراسات الإثنولوجية التي ستظهر لاحقا، حيث تناولت خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر موضوع وجود "المتوحش الطيب" « *le bon sauvage* » بهدف قطع الطريق أمام الكاثوليكية التي كانت تحاول أن تهيمن على الأخلاق. وفي النصف الثاني، بدأت تتناول موضوع الإنسانية

في حالتها الأولى *Antérieure*، وذلك في زمن بدأت تتشـــكل فيه إيديولوجيا تقول بوجود مراحل لتطور البشـــرية من الحالة البدائية *Primitivisme* إلى الحضارة. وهكذا سمحت مثل هذه المعلومات بظهور مؤلفين مناهضين لاستبعاد الزنوج مثل الآب راينال *L'Ablé Raynal* الذي ألف، بمعية ديدرو *Diderot*، "تاريخ الهندين"* عام 1770، الذي شرح فيها بالحجج الإقتصادية ضرورة إلغاء أمر الإستبعاد، لأن العبودية والإستعمار إحدى شكلي الإستغلال الأكثر تخلفا.

وفي 1788 ظهرت جمعية أصـــدقاء الزنوج في فرنســـا، وأثناء الثورة الفرنسـية، قال روبسـيار: "فلتسـقط المسـتعمرات *!Prissent les colonies*"، وكان عني نهاية الإســـتعمار، وقد أُلغي الإســـتعباد في 1794**، وقبل ذلك بثلاث سنوات، فَوَّض المجلس التأسيسي للمجالس الإستعمارية أمر منح حقوق الإنســـان لأهالي المســـتعمرات، أي أن الثورة جاءت بنوع من التفســـير لفكرة الإدماج*.

وهكذا نشـــأت فكرة إجتثاث المســـتعمرات من بين مخالب الهمجية عن طريق نشـر الحضــارة في أوســاطها، أي بإدماجها في الحضــارة عن طريق مد

---

* - L'Ablé Raynal : Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans les deux Indes وقد أعتبر هذا الكتاب، الذي طبع عدة مرات وبلغات عديدة، إنجيلا للمعادين للاستعمار، وفيه نقرأ مثلا ، "لم يسبق للنوع البشري بصفة عامة ولشعوب أوروبا بصـــفة خاصـــة أن عرفوا حدثا بمثل تلك الأهمية من الفعل الاســـتعمار، لأن الاســـتعمار جاء نتيجة الرغبة في الاغتناء وصَاحَبَهُ دائما العنف، فإنه لا يمكنه أن يُحَضِّر أحدا".

** - في 1802، أعاد نابليون الرق إلى ما قبل 1794 مما أثار سكان هايتي، الذين اخذوا يطالبون بالاستقلال، أمـا بريطـانيـا فـألغت تجـارة الرقيق في 1807 واســـتعبـاد الزنوج في 1814، وفي 1848 ألغي الرق في المستعمرات.

قتل شعب أعزك وعاري بالمدافع والبنادق، كان يحلم باستعمار إنساني ومحرر، يُصْلح ما هو وحشي في الهنود الحمر ويعتني بهم.

* كان مونتان *Montaigne*، في عصـر النهضــة قد اعتبر نفســه من الهنود الحمر وأخذ يهاجم الإسـبان حيث عزّى الكونكيســـتادور من مجدهم الخاطئ مذكرا بأن لا شـــرف في قتل شـــعب أعزك وعاري بالمدافع والبنادق، كان يحلم باستعمار إنساني ومحرر، يُصْلح ما هو وحشي في الهنود الحمر ويعتني بهم.

القوة المهيمنة بمؤسساتها السياسة إلى المستعمرات.

كانت القوى الإستعمارية، التي تسودها الثقافة اللاتينية كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال أهم الدول التي نَفَّذت سياسة الإدماج، السياسة التي يقتضي نجاحها وجود المستعمرة في حالة إنقسام قبلي (أو على الأقل يسودها هذا التنظيم) حيث ينعدم وجود سلطة مركزية فيها (إفريقيا الإستوائية مثلا).

ب- الإشراك:

تتمثل هذه السياسة في احتفاظ القوة المهيمنة بالزعامات المحلية في المجتمعات التي عرفت تنظيما سياسيا واسعا كالدولة، ومنحها (أو التقاسم معها) جزءً من صلاحيتها وامتيازاتها، ويشترط في الإشراك إعتراف زعيم المستعمر بالسلطة الإستعمارية.

يبرر دعاة هذا النهج سياستهم هذه بمحاولة الإبقاء على الأرستقراطية التقليدية السائدة في المستعمرة وبالحفاظ على التقاليد المحلية، وتعد مجموعة الدول الإستعمارية الأنجلو- ساكسونية، كالمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا وبلجيكا، أهم القوى التي عملت على إرساء هذه السياسة في مستعمراتها، علما أن لها جاليات كبيرة تقيم في تلك المستعمرات. وفي فرنسا ظهر عدد من دعاة هذه السياسة أمثال ليوطي *Lyautey*، غالييني *Gallieni*، بول بارت *Paul BERT*، كما تعد الجزائر نموذجا خاصا تعايشت فيه عدة سياسات ومنها الإدماج والإشراك**.

** كانت الصيغة الأكثر شيوعا هي تلك التي نجد فيها "الكثير من الإخضاع، اليسير جدا من التسيير الذاتي وشيء من الإدماج".

Henri (*GRIMAL : La décolonisation., Editions Complexe., Bruxelles., 1985., p.64*)

ج- التسيير الذاتي في مستعمرات الإستيطان:

حين ظهرت الحاجة إلى تخصيص أكبر جزء ممكن من الميزانية لشؤون الوطن الأم، سمحت القوى الاستعمارية لمستعمراتها بأن تسير نفسها بنفسها. ويتعلق الأمر هنا بمستعمرات الإستيطان كالجزائر وكندا وأستراليا وزيلندة الجديدة، المستعمرات المأهولة بأعداد كبيرة من المستوطنين، الذين أخذوا يطالبون بالإنفصال أو الإستقلال، وقد كان إستقلال الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية أحد أشكال تطور السياسة الإستعمارية على هذا النحو، أي إمكانية إرتباط المستعمرة بالدولة التي استعمرتها إقتصاديا دون الإحتفاظ بعلاقات الهيمنة الإقتصادية؛ ومثال ذلك بريطانيا التي أبقت، بداية من 1848، على علاقات تبعية مستعمراتها لها ومنحت، إبان هذه السنة نفسها، كندا حكومة تمثيلية ثم تلتها أستراليا وزيلندة الجديدة وجنوب إفريقيا. وفي 1867 أنشأت ما يعرف بالدومينيون الكندي وشرعت بذلك في استبدال السياسة الإستعمارية الصرفة بسياسة توحد بين شعوب مستعمراتها بواسطة روابط ثقافية وحضارية وتجارية مع الوفاء للتاج البريطاني، أي ما سوف يصبح لاحقا كومنوالثًا *Commonwealth*. وباختصار، فإن مستعمرات الإستيطان هذه أخذت تتجه صوب نظام المساواة داخل الكومنوالث وفق تطور دستوري تدريجي.

د- الانتداب:

هو منح عصبة الأمم، وبموجب المادة 22 من ميثاقها، حق تسيير شعوب متخلفة – غير قادرة على تسيير نفسها بنفسها وظلت إلى تاريخ المصادقة على معاهدة فرساي في 1919/2/14 خاضعة لدول محورية في الحرب العالمية الأولى كألمانيا والدولة العثمانية ـ لدول متقدمة هي نفسها الدول المنتصرة على ألمانيا والدولة العثمانية، حتى تقودها إلى حالة أفضل وتجعلها

مؤهلة لأن تقرر مصيرها بنفسها. بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945، أصبحت الأراضي الموصى عليها، باستثناء جنوب غرب إفريقيا (ما سوف يُعرف لاحقا بإسم ناميبيا)، تحت وصاية الأمم المتحدة، غير أن الدول المنتصرة في الحرب هي التي سيَّرتها.

يتميز الإنتداب عن الإستعمار من حيث الشكل بـ :

- كونه حالة في تطور، قد تنتهي إما باستقلال الشعب الخاضع للإنتداب وإما باندماجه الطوعي مع الدولة الوصية؛
- لا يدخل تسيير شؤون الشعوب الموصي عليها ضمن سياسة إستعمارية معينة بل ضمن مسؤولية دولية؛
- لم يكن الإنتداب يعني دائما تهيئة الشعب للإستقلال، بل لحالة أسوأ (حالة فلسطين مثلا)؛
- إختلف الإنتداب من قوة لأخرى (بريطانيا وفرنسا مثلا)، إذ أن عصبة الأمم لم تراقب أية واحدة منها، مما جعل مثلا فرنسا تسمي سوريا ولبنان، الخاضعتين لوصايتها، "*Etablissements français du Levant*" ، كما مارست بريطانيا، باسم الإنتداب، إستعمارا حقيقيا.

تقسيم الإنتداب من قبل عصبة الأمم

الإنتدابات أ	– سوريا – لبنان (فرنسا)== استخدمت فرنسا، بدلا من انتداب، عبارة: المؤسسات الفرنسية في الشرق *Etablissements français du Levant*؛ – فلسطين (بريطانيا) ؛ – شرق نهر الأردن (بريطانيا) ؛ – العراق (بريطانيا) ؛



الإنتدابات ب	– الكاميرون (فرنسا) ؛ – شمال غرب الكاميرون (بريطانيا) ؛ – رواندا – أورندي (بلجيكا) ؛ – طوغو (فرنسا) ؛ – طوغو الغربي (بريطانيا) ؛ – نغانيكا (بريطانيا)
الإنتدابات ج	– الجنوب الغربي الإفريقي (إتحاد جنوب إفريقيا) ؛ – أراضي المحيط الهادي، شمال الإكواتور، أرخبيل الكارولين، ماريان، مارشال (اليابان)؛ – أراضي المحيط الهادي، جنوب الإكواتور: نورو (بريطانيا) وتديرها أستراليا؛ – غينيا الجديدة الشرقية (أستراليا)؛ – ساموا الغربية (زيلندة الجديدة)

تحولات مناخ العلاقات الإستعمارية عشية الحرب العالمية الثانية:

أ- العوامل المساعدة على نمو الوعي والتحرر:

– دور الكنيسة؛

– الإيديولوجيا الماركسية؛

– دعم كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي: بالرغم من كونها قد نشأت من الإستيلاء على أراضي الهنود الحمر، على قهر واستغلال هذا الشعب بمعية زنوج إفريقيا وتحولها لاحقا إلى قوة إستعمارية، إلا أن الولايات المتحدة كثيرا ما كانت تقف ضد السياسات الإستعمارية وتساند أحيانا أخرى حقوق الشعوب في التحرر وما ميثاق الأطلسي (1941) سوى دليل على ذلك.

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة متأثرا بميثاق الأطلسي فطالب بالمساواة بين الشعوب. أما الإتحاد السوفياتي فقد ساند باكرا، منذ نجاح الثورة البولشفية، صراحة حقوق الشعوب في تقرير مصائرها من خلال تصنيفه الشعوب المستعمرة ضمن البروليتاريا، بما في ذلك بروليتاريا الدول الصناعية. لقد ساند السوفيات الصينيين والكوريين...إلخ؛

- إنشاء هيئة الأمم المتحدة، التي تدعو إلى المساواة والحرية؛
- الحركة الآفرو- آسيوية (مؤتمر دلهي الجديدة 1949، باندونغ 1955، آكرا 1958، وفي هذه القمة الأخيرة، طالب المندوبون الحاضرون باستقلال الجزائر).
- **تناقضات السياسة الإستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية:** إذا عدنا إلى مثال الإتحاد الفرنسي، فإننا نجده يتناقض مع السيادة الفرنسية، أي أن كل إتحاد فيدرالي يهدد بالضرورة الوجود الإستعماري في المستعمرات الأعضاء في الإتحاد، وذلك ما يشرح هيمنة فرنسا عليه (أي عدم المساواة بين "الدول" الأعضاء فيه). وقد رأت الكثير من شعوب الإتحاد المذكور أن إنتماءها إلى ذلك الإتحاد يمثل خطوة نحو الإستقلال.
- نشأة وتطور حركات التحرر الوطنية في المستعمرات: وقد تأثرت بصفة خاصة بما أطلعت عليه النخبة المثقفة (إكتشافها لتاريخها الوطني؛ تطلعها إلى إحلال المساواة في الحقوق والحريات بين المستوطنين والأهالي؛ تطلعها إلى الإستقلال وبناء أنظمة تقدمية في بلدانها...)، مثلما تأثرت أيضا باطلاع الجنود الأهالي، الذين عادوا من جبهات القتال خلال الحربين العالميتين، بالفروق الواضحة بين السياسة التي تمارسها القوى الإستعمارية في بلدانها وتلك التي تنتهجها في مستعمراتها، مما جعل من الأهالي فئات منقوصة الحقوق والحريات؛

وهكذا، ما إن تهاوت كبريات الدول الإستعمارية أمام ضربات ألمانيا، إبان الحرب العالمية الثانية، حتى بدأت تخوفات الشعوب المستعمرة تزول تدريجيا وتتجسد في شكل زيادة في وعيها بضرورة التخلص من تلك "النمور الورقية". فقد بدأت موجة التحرر عقب الحرب العالمية الثانية واتخذت أشكالا متنوعة: كالمفاوضات (التي تشكل طابعا لحركات التحرر في العديد من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا) والحروب التحريرية (حروب الهند الصينية والجزائر مثلا) ونوع من التحرر الشكلي (مثلما تكشف لنا عنه علاقات التبعية من خلال ملاحظة واقع التواجد المعتبر للمعمرين البيض، وإحتفاظهم بـ"ممتلكاتهم"، في الكثير من مستعمرات الأمس، واستمرار تدخل القوى الإستعمارية في شؤون مستعمراتها التي تحررت لِلتَّوِ منها) ...إلخ.

ففي الجنوب الشرقي من آسيا، برهنت إنتصارات اليابانيين، في الهند الصينية وأندونيسيا وماليزيا وغيرها، عن إمكانية تفوق العرق الأصفر على نظيره الأبيض ليس بالسلاح فحسب بل بالعلم والتكنولوجيا؛ ورغم شعار "آسيا للآسياويين" الذي رفعه اليابانيون، إلا أن الآسياويين ثاروا أيضا ضدهم، مما يبرهن على أن الشعوب المستعمرة لم تعد تقو على التراجع عما إكتسبته.

وما أن انهزمت اليابان، حتى سارع من إعتمدت عليهم سلطات الإحتلال اليابانية لتوحيد الجهود ضد "العدو المشترك (الأبيض)" وتنظيم أمور البلاد، إلى جمع السلاح وإعلان الإستقلال: كأندونيسيا مثلا في 1945/8/17 والفيتنام في 1945/9/3 .

وقد شكل ميلاد تلك الدول أمرا واقعيا أمام المستعمرين القدامى، الذين لم يعد يتوفر أمامهم سوى إختياران: **إما الحرب وإما التنازل (تقديم التنازلات).**

- **الهند**: كانت تتمتع بنظام قريب من الحكم الذاتي، أقحمها الإنجليز في الحرب العالمية الثانية دون إستشارة أهلها مما دفع بحزب المؤتمر

للمطالبة بمنحها حق وضـــــع دســـــتور للبلاد، الطلب الذي قابله الإنجليز بالرفض وشـــــرعوا بعدئذ في المناورة كي لا يتعاون الهنود مع القوة اليابانية الزاحفة على آسيا. وحين بدأت تباشير إنتصار الحلفاء تلوح في الأفق، إقترح المـاريشـــــال فـافل *Archibald Percivall Wavell* (1883–1950) مخططا يتم بموجبه وضــع الســلطة في أيدي الهنود مع احتفاظ البريطانيين بسلطتي الدفاع وحق التدخل في الحالات الطارئة، غير أن المسلمين الهنود طالبوا بالإنفصــــال لأنه لا يحق، في نظرهم، للمؤتمر أن يتكلم باســـم كافة الهنود؛

- **وفي الشــرق الأوســط**، أدى التأثير النازي إلى محاولة رشــيد علي الكيلاني (1892–1965) تخليص العراق من الهيمنة البريطانية ولكنه فشل في السنة ذاتها التي احتل فيها الألمان، اليونان (1841)؛
- **في سوريا:** أدى سماح حكومة فيشـي للألمان باسـتخدام القواعد الجوية فيها إلى حدوث نزاع عام 1941 بين بريطانيا وفرنســـا الحرة وحكومة فيشــــي، والذي إنتهى باحتلال سـوريا الخاضـعة للإنتداب. في 1945 أُرغمت فرنسـا على الإعتراف بانتهاء إنتدابها في سوريا.
- **إنعكاســات إشــراك إفريقيا في المجهود الحربي:** زيادة أسـعار المواد وظهور طبقة متوسـطة وزيادة عدد سـكان المدن وتفكك الإرتباطات التقليدية وميلاد حركة هادئة لا تطالب لا بالعنف ولا بالإســـتقلال التام ولكن بإنشــــاء دول وطنية مرتبطة بالدول التي اســـتعمرتها واقتباس النظم منها. وقد تزعمها في نيجيريا أزيكيوي *Nnamdi Azikiwe* (1904 -1996) وفي الســـنغال ليوبولد ســــنغور *Léopold Sédar Senghor* (1906-2001) . وفي 1945 انعقد في مانشـــســـتر مؤتمر الشـــعوب الإفريقية وفيه أفصـــح الأفارقة بوضوح عن نيتهم في الإستقلال.

- **مؤتمر باندونغ:** إنعقد مؤتمر باندونغ (في أندونيسيا) أيام 18-1955/4/24، وضم ممثلين (منهم أسماء لامعة كـــ: جواهرلال نهرو وشو إن لاي وجمال عبد الناصر) لـــ 29 بلدا إفريقيا وآسياويا مستقلا حديثا. لقد جاء المؤتمر كتعبير عن نوايا بعض زعمائه في التحرر من النفوذين الأمريكي والسوفياتي، في المساهمة في تحرر المزيد من البلدان المستعمرة. وقد انعقد المؤتمر في ظروف دولية شائكة تميزت بالتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوقف الحرب الفيتنامية ونضال الكثير من الشعوب من أجل إستقلالها.

ساهم مؤتمر باندونغ في ظهور بعض الدول الآسياوية والإفريقية المستقلة حديثا على الساحة الدولية، في خلق شبه قطب بين المعسكرين الشرقي والغربي (ما سوف يُعرف بحركة عدم الإنحياز)، مما نشَّط وسرَّع في نضال الشعوب المستعمرة. كما إتفق المؤتمرون على ضرورة التعايش السلمي واحترام ميثاق الأمم المتحدة (وخاصة ما ينص فيها على المساواة بين الشعوب واحترام سيادتها) وعدم التدخل في شؤون الدول وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية والقضاء على الأسلحة النووية. ورغم ذلك لوحظ تباين واضح في مواقف المؤتمرين، يمكننا إختزاله في ثلاث هي: موقف الدول الإشتراكية (الصين الشعبية وفيتنام)، وموقف المناصرين للغرب (تركيا وباكستان) وموقف غير المنحازين (الهند ومصر).

تحرر المستعمرات البريطانية: توافق وجود وتطور الكومنوالث "كنادٍ لبلدان مستقلة" مع نية البريطانيين في الحفاظ على مصالحهم الإقتصادية في المستعمرات، المصالح التي بدت، عقب الحرب العالمية الثانية، على أنها الأهم.

الهند: صادق المؤتمر الهندي، عام 1942، على بيان يدعو البريطانيين لـ "مغادرة الهند(...) أتركوا بلادنا حرة وسنحميها مثلما حمى الصينيون والروس والبريطانيون بلدانهم. سيكون تحرر الهند مباشرة رمز وبداية تحرر كافة شعوب آسيا".

وقد نجم عن هذا القرار، إندلاع حركة عصيان كبيرة، حيث هاجم الناس مكاتب الشرطة والسكك الحديدية ورفضوا التعاون مع سلطات الإحتلال، فقام البريطانيون بقصف القرى وإلقاء القبض على زعماء المؤتمر ومنهم غاندي *Mohandas Karamchand Gandhi* (1869-1948) ونهرو *Jawaharlal Nehru* (1889-1964) وعبد القلم أزاد (1888-1958). وفضلا عن ذلك، حمل الهنود البريطانيين مسؤولية مجاعة 1943- 1944، التي عصفت بالشمال الشرقي والجنوب، والتي لم يأبه بها البريطانيون.

تزعم غاندي حركة سياسية تدعو الهنود إلى إتباع أسلوب "عدم التعاون الخالي من العنف"* مع البريطانيين مما زاد في تلاحم الشعب الهندي، إلى أن صار الدومينيون غير قادرين على تسيير الهند، التي أخذت حركتها الوطنية تدعو إلى الإستقلال التام.

وفي المقابل، عمل محمد علي جناح، الذي كان عضوا في المؤتمر ثم انفصل عنه، على إنشاء دولة إسلامية لحماية حقوق المسلمين بعد تخوفه من إمكانية إستقلال الهند وهيمنتها على كافة الأمور. وفي 1945/6/25، عقد الماريشال فافل، نائب الملك، مؤتمر شِمْله *Simla* بهدف الإعداد لاستقلال الهند غير أن محمد علي جناح طالب بحقه في تعيين الأعضاء المسلمين

* لقد أعطى غاندي، تشرشل درسا في اللاعنف حين خاطبه بقوله: **"**أدع هتلر وميسوليني لاحتلال البلاد التي تدعونها ممتلكاتكم. دعهما يستوليان على جزيرتكم الجميلة وعلى معالمها العديدة والرائعة. تنزل لهما عن كل ذلك، ولا تمنحهما عقلك أو روحك**"**.

في المجلس التنفيذي الذي يرأسه فافل.

وقد أفرزت إنتخابات المجلس المركزي، التي أجريت في نهاية 1945، النتائج التالية:

- تحصـل المؤتمر الهندي على 91,3 % من أصـوات الناخبين في الدوائر الهندية: 57 منتخبا؛
- تحصـــــلت الرابطـة الإســــلامية (التي يتزعمها جنـاح) على 86,8 % في الدوائر الإسلامية: 30 منتخبا.

وفي مـارس 1946، أرســــلت الحكومـة البريطـانيـة ثلاثـة مبعوثين كلف آتلي *Clement Attlee* ثلاثـة أعضـــــاء من حكومتـه (كريبس وبيتيك– لاورنس وألكســـاندر *Cripps, Pethick-Lawrence, Alexander*) بمهمة مســـاعدة الهنود على إيجاد ســبيل إلى الإســتقلال بســرعة، فاصــطدمت البعثة بموقفي الرابطة الإسلامية والمؤتمر الهندي المتعارضين. وفي 1946/5/16 أصدروا ما يعرف بـــ"إعلان 1946"، الذي وضع شروط تنظيم الهند سياسيا وإخراج القوات البريطانية منها.

وقد شـــكل نهرو حكومـة إئتلاف وطني، لم تشــــارك فيها الرابطـة الإســلامية، في الوقت الذي إندلعت فيه (أوت 1946) أعمال العنف بين الهنود والمسـلمين. وبضـغط من الماريشـال فافل، سـمح على جناح لعدد من أعضــاء الرابطة بالإنضمام إلى الحكومة، غير أن عدم تعاونهم مع الحكومة، جعل نهرو يطـالـب الرابطــة بســـحــب وزرائهــا (فيفري 1947). وفي 1947/2/20 حدد الماريشـــال فافل موعدا لســحب القوات الإنجليزية من الهند (جوان 1948 كآخر أجل).

وفي 3 جوان تقرر تنفيذ مشــــروع ماونتباتن *Louis Mountbatten* الذي يقضـــي بتحويل كل من الباكســتان والهند إلى دومينيونين قبل اســتقلالها

وحينها يقرر الشعبان إن كانا سينضمان أولا إلى الكومنوالث. وفي أوت 1949، استقلت الهند وباكستان ضمن الكومنوالث.

ب- تطور فكرة تدويل المستعمرات:

أدى توقيع تشرشل وروزفلت لميثاق الأطلسي في 1941/8/14، والذي يقضي بتحرير الشعوب المستعمرة (ويقصد بها الأوروبية بصفة أساسية)، إلى انتشـــار الفكرة خارج أوروبا، وذلك ما يذكرنا بفكرة حق الشـــعوب في تقرير مصيرها التي نادى بها ولسن* *Wilson* وعصبة الأمم والكثير من الإشتراكيين، بالرغم من أنها لم تكن تعني من الناحية العملية سوى حق الشعوب القوية على الضـعيفة الذي نجم عن المبرر الشـهير: "واجب القوى الكبرى الحضـاري تجاه الشعوب الضـعيفة". هكذا خططت الدول العظمى، إبان الحرب العالمية الثانية، لفرض نوع من الوصـاية على الشعوب الضـعيفة بواسطة "الأمم المتحدة"، وكان موقف بريطانيا من ذلك معارضا نوعا ما بسبب تخوفها من فقدانها لمستعمراتها.

---

* لقد جاءت مبادىء ولسن لتنتزع من ألمانيا والدولة العثمانية ممتلكاتهما وتضعها تحت وصاية عصبة الأمم، أي أنها أخذت بعين الاعتبار مصالح الأوروبيين أولا، لنلاحظ تصريح ولسن، في 1919/1/17 ، التالي:

« Mon plan est d'être utile au populations «retardées », de les préservées des abus semblables à ceux qui étaient courant sous l'ancienne administration allemande et qui se rencontraient aussi sont d'autres administrations. Mon but est, là ou les peuples et les territoires sont sous-développés, d'assurer leur développeurs, de sorte que lorsque le moment viendra, leur intérêt ou ce qui paraître tel puisse les rendre aptes à exprimer leur opinion sur leur sort, peut-être les amener à souhaiter leur union avec la puissance administrative ».

هذا التقســيم يتناقض مع تبرير الأوربيين للحرب العالمية الأولى بالدفاع عن حرية الشــعوب وعن المبادئ الديمقراطية وإحقاق الحق.

ج- تحولات في الرابطة القانونية بين القوى الإستعمارية والمستعمرات:

مثال عن بريطانيا: إلى 1850، لم تكن كندا –التي تمثل، إلى جانب أستراليا، نيوزيلندا وغيرهما، نماذج لفكرة "فيديرالية إمبراطورية" جاء بها تشامبرلين *Chamberlain*– تضم سوى أربع مقاطعات: نوفو برونسفيك *Nouveaux Brunswick*، كيباك *Québec*، أونطاريو *Ontario*، نوفال إيكوس *Nouvelle Ecosse* بالإضافة إلى أراضي كولومبيا في الغرب وتار نوف *Terre Neuve*، وكانت كل مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي؛ وفي 1867، سمح لها البرلمان الإنجليزي بأن تتحد في فيديرالية، عرفت بالدومينيون، لها برلمان وحكومة فيديراليين.

وقد فتح هذا النظام الطريق أمام الإشراك الحر *Libre association*: فقد أعلن في مؤتمر وزراء الدومينيونات، عام 1907، عن فكرة إنشاء فيديرالية تضم "الأمم الشقيقة" (ما سوف يعرف لاحقا بالكومنوالث)، أي الجمع بين سياسة الإشراك كمبدأ والحكم غير المباشر *Indirect Rule*.

مثال عن فرنسا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية: أنشىء الإتحاد الفرنسي *L'Union française* في 1946/10/27كإطار يعطي المستعمرات الفرنسية وضعية شبيهة بالكومنوالث البريطاني. وقد منحت الحكومة الفرنسية شعوب مستعمراتها حق التمثيل النيابي وخصصت لهم 64 مقعدا.

تاريخ موجز لنموذجين من الإمبراطوريات الإستعمارية:

أ- الإمبراطورية البريطانية*:

ظلت بريطانيا، بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى، أول قوة إقتصادية واستعمارية في العالم رغم منافسة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية لها مع نهاية القرن التاسع عشر، إقتصاديا. وقد أخذت الإمبراطورية الإستعمارية تتوسع، ولكنها إستحالت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، إذا إستثنينا الهند، إتحادا لدومينيونات شبه مستقلة.

نتيجة لهيمنة الليبراليين على مقاليد السياسة في بريطانيا على الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ساد الإعتقاد بأن التوسع التجاري أفضل من كسب مستعمرات جديدة، من حيث أنه يكفي لضمان التفوق البريطاني في العالم، و، من جهة أخرى، من حيث كون المستعمرات تثير التنافس مع قوى أخرى وتتطلب إمكانيات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة.

لقد أدى تنفيذ سياسة التجارة الحرة (إنتهاج طريق حرية التجارة) إلى تأكيد أسبقية الصناعة والتجارة في السياسة الإقتصادية على دعاة إستعمار مناطق جديدة. **وهكذا:**

– توقفت التوسعات البريطانية في أفغانستان، وخاصة مع وصول غلادستون *Gladstone* إلى السلطة عام 1880؛

* إلى 1850، كانت ممتلكات بريطانيا تتمثل في:
– في آسيا: ميناء عدن، أراضي في ماليزيا، مركز هونغ كونغ، الهند.
– في أمريكا: مستعمرات في الأنتيل، غويانا الإنجليزية، المستعمرات الانجليزية في كندا؛
– أسترالازيا *Australasie* ، زيلندة الجديدة، أستراليا؛

في إفريقيا: بعض المكاتب في الضفة الغربية، الكاب والناتال. وإلى الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا تدير، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، 33 مليون كلم2 ونحو 450 مليون نسمة. إزدادت الممتلكات البريطانية بين 1884-1902 بمساحة قدرها 6,5 مليون كلم2 ؛ ومع مطلع القرن العشرين، صار ربع سكان العالم تحت هيمنة البريطانيين.

- إعترف الإنجليز باستقلال الترانسفال *Transvaal* الذاتي؛
- ترك القائد غوردن باشـــا *Charles George Gordon* (1833-1885) يحارب لوحده في الســـودان (1885) ولم يقدم له أي ســـند إلى أن أهزمه المهدي (محمد أحمد بن عبد الله المهدي، الذي أسس دولة إسلامية تمتد من البحر الأحمر إلى وســـط إفريقيا) فيها؛ غير أن عوامل شـــتى، فتحت من جديد شهية الإنجليز لاحتلال المزيد من الأراضي، **ومنها:**
- رغم كونها أول وأكبر قوة إقتصـادية واسـتعمارية في العالم بين منتصـف القرن التاسع عشر ومطلع الحرب العالمية الأولى، إلا أن بريطانيا بدأت تتخوف من بروز قوى إقتصـــادية جديدة في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومن ثمة فإنها أخذت تعمل من أجل الحفاظ على مكانتها.
- وصـول سياسـيين جدد إلى أعلى هرم السلطة السياسـية البريطانية، من أولئك الذين يدعون إلى تفعيل حركة الإســـتعمار من جديد، أمثال وزير المســـتعمرات تشـــامبرلين *Chamberlain*، الذي كان يلح على أهمية العوامل الإقتصادية في السياسة الإستعمارية، ووزير المالية والوزير الأول غلادســـتون *Gladstone*، الذي كان يعتقد أن الله وهبه لبريطانيا لكي يعمل على تقدمها فتحمل مسؤولية إحتلال مصر (1882) ، وديسرائيلي *Disraeli* (الوزير الأول بين 1874–1880 وأشـــهر رواد التوســـع الإمبريـالي البريطـاني)، الـذي عمـل على الإبقـاء على "البريســـتيج" البريطـاني أمـام الأمم الأخرى، مثلمـا يؤكـد ذلـك قراره بـإعلان الملكـة فيكتوريا *Victoria* إمبراطورة على الهند عام 1877، فضــلا عن شـرائه للأسـهم المصـرية في قناة السـويس (1875). كما ظهر في هذه الأثناء شـــعراء ومفكرون من دعاة الإســـتعمار، من أمثال كيبلينغ *Kipling*،

أو مبرريه الذين سعوا لتكييف نظرية التطور مع الحركة التوسعية.

- أدى فقدانها لأهم مستعمراتها الإستيطانية نيوإنغلند *Angleterre Nouvelle* (أهم مستعمراتها الإستيطانية في ما يعرف حاليا بالولايات المتحدة الأمريكية) إلى تخوفها من إنتشار عدوى التحرر في باقي مستعمراتها، ولذلك فإنها عملت على صياغة نظام خاص عرف بالدومينيون، طبق في البداية (1867) في كندا* ثم في باقي مستعمراتها الإستيطانية (أستراليا 1900، زيلندا الجديدة 1907، إتحاد جنوب إفريقيا 1909 وكندا *Terre-Neuve*)؛
- خلق حزام أمني للؤلؤة تاجها، الهند، في زمن إشتد فيه التنافس على كل قابل للإستعمار *Colonisable*إلى أن صار العالم كله خاضعا للهيمنة الأوروبية مطلع القرن العشرين، باستثناء إثيوبيا واليابان، حيث تم إحتلال 88,9 % من إفريقيا مثلا عام 1900، بعدما كانت 10,5 % فقط محتلة قبل ذلك بربع قرن، **وهكذا قامت بريطانيا بـ :**
  - الهيمنة على المناطق المجاورة للهند (ما يشبه منطقة عازلة من محميات برمانيا 1885، ماليزيا 1895، شمال بورنيو، فضلا عن الوجود البريطاني في المنطقة الحدودية لأفغانستان)؛
  - الإستيلاء على جزء من برمانيا، بين 1826–1852، ثم الإستيلاء على الباقي عام 1885، على أمل ربطها بمقاطعة يونان الصينية؛

* إلى 1850،لم تكن كندا ـــــ التي تمثل، إلى جانب أستراليا، نيوزيلندا وغيرهما، نماذج لفكرة "فيدرالية إمبراطورية" جاء بها تشامبرلين*Chamberlain* ـــــ تضم سوى أربع مقاطعات: نوفو برونسفيك *Nouveaux Brunswick* ، كيباك *Québec* ، أونطاريو*Ontario* ، نوفال إيكوس *Nouvelle Ecosse* بالإضافة إلى أراضي كولومبيا في الغرب وتار نوف *Terre Neuve*، وكانت كل مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي؛ وفي 1867، سمح لها البرلمان الإنجليزي بأن تتحد في فيدرالية عرفت بالدومينيوم لها برلمان وحكومة فيدراليين.

باختصـار ضـمت بريطانيا، تحت تاجها، وبشـتى الطرق خلال المرحلة الإمبريالية، **العديد من المناطق مثل:**

- **إفريقيا الشـــرقية والغربية:** تحت ذريعة إحترام الحقوق التقليدية المصـــرية في وادي النيل قام الإنجليز بفرض هيمنتهم على الســـودان الشـــرقي بين 1985 و1898 ثم على جنوب السودان (في كينيا والبحيرات الإفريقية)؛ كما اســـتولى الإنجليز على غامبيا، ســـاحل الذهب، ســـيراليون، نيجيريا (غرب القارة). وفي إفريقيا الجنوبية، التي لم تكن بريطانيا تملك فيها ســـوى مســـتعمرتي الكاب والناتال (إلى جانب جمهوريتي البويرز المســـتقلتين في الشـــمال: الأورانج والترانســـفال) أثار إكتشـــاف الذهب في الترانســـفال 1886، الإهتمام من جديد بالمنطقة، التي فقدت مكانتها عقب إسـتخدام قناة الســـويس. وقد أخذ الإنجليز يعزلون الجمهوريتان ويســـتولون على المناطق المحاذية لها إلى أن دخلوا في حرب معها وانتهت بإخضـــاع كل جنوب إفريقيا.

في البداية منحت الجمهوريتان حكما ذاتيا (الترانســـفال عام 1906، والأورانج عام 1907) ثم أنشئت فيديرالية ضـمت: الترانسفال، الأورانج، الكاب، الناتال في 1910 وســـميت إتحاد جنوب إفريقيا. وقد أُســـتلهم نظامها من النموذجين: الكندي (1867) والأسترالي (1901).

- بالوتشيستان (1876)، قبرص (1878)، مصر (1882) وتنصيب مقيم عام عليها إلى جانب الخديوي، بعد تأكد أهمية السـويس، وتأمين الطريق المؤدي إلى الهند: التمســـك بميناء عدن، بأراضـــي في ماليزيا، هونغ كونغ، الصـــومال... إلخ، أرض الصـــومال*Somaliland* (1884)، بوتشـــوانالاند (1885)، برمانيا (1886)، روديســـيا ونياســـالاند *Nyassaland et Rhodésies* (1888-1891)، كينيا وزنجبار (1887-1890)، ســـاحل

الذهب (1896)، السودان الأنجلو- مصري (1899)، نيجيريا (1900)، الأورانج و الترانسفال *Orange et Transvaal* (1902)...إلخ.

السياسة الإستعمارية البريطانية:

بعد القضاء على ثورة السيبايس *Cipayes*، ألغيت شركة الهند (1860)، التي كانت تحكم الهند، وصارت هذه الأخيرة "مستعمرة للتاج" *Colonie de la couronne* يسيرها، من لندن، وزير خاص ونائب ملك. وبداية من 1860، ومع مجيء تشامبرلين *Chamberlain*(الذي، مثلما سلفت الإشارة إلى ذلك، كان يلح على أهمية العوامل الإقتصادية المشكلة للسياسة الإستعمارية)، عمل الإنجليز على تطوير الهند لصالحهم ولصالح الهنود: محاربة المجاعات، إدخال الصناعة الخفيفة، ولكنهم إستبعدوا الهنود من المناصب الإدارية. وسوف تستفيد بعض المستعمرات البريطانية من الإستثمارات والتي كانت تمثل: 80 % لكندا، 23 % أستراليا ونيوزيلندا 20 % لجنوب إفريقيا، 23 % للهند البريطانية، 6 % لباقي الممتلكات.

ب- الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية:

الهدوء الذي يسبق العاصفة*:

قبل إنطلاق مرحلتها الإمبريالية في حدود 1879، عرفت السياسة الإستعمارية الفرنسية بين 1850 و1870 فترة "تريث" تُفَسَّرُ بعدة عوامل منها بصفة خاصة بمشكلات فرنسا الخارجية، في أوروبا والميكسيك مثلا. ورغم ذلك فقد شهدت السياسة الخارجية لنابوليون الثالث: حرب القرم (1854-

* المستعمرات الفرنسية إلى 1850: في أمريكا: سان بيار وسيكلون، المارتينيك، غويانا، غوادلوب؛ في إفريقيا: الجزائر، مكاتب تجارية في السنغال، كوت ديفوار، الغابون، جزر قريبة من مدغشقر... ؛ في آسيا: ريونيون في المحيط الهندي، مكاتب تجارية في الهند، جزر في المحيط الهادي كتاهيتي ....

1856)؛ الحملة الفرنسية على سوريا لنصرة الموارنة ضد الدروز (1960)؛ حفر قناة السويس (1859-1869)، إخضاع الجزائر الشمالية؛ إحتلال كاليدونيا الجديدة وأوبوك *Obok* والسنغال وكوشيشين وإخضاع كامبوتشيا؛ حرب الميكسيك (1861-67) التي إنهزم فيها الفرنسيون؛ الحرب الإيطالية (1859) .

لم تكن مساحة المستعمرات الفرنسية تتجاوز مليون كلم^2، يسكنها نحو 5 مليون نسمة، كما أن قيمة تبادلها التجاري لم يتخط حدود الـ600 مليون فرنكا، وسوف تتضاعف هذه الأرقام عدة مرات عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى مما يدل على أهمية التوسع الإستعماري في سياسية الجمهورية الثالثة.

أسباب وعوامل:

- كشفت أزمة 1873 عن أن الأسواق التقليدية لم تعد قادرة على امتصاص فوائض المصانع في أوروبا، وقد لمس الفرنسيون عودة إلى نظام الحماية التجارية، خلال هذه الفترة.
- ظهور دعاة إلى التوسع والذين يستندون إلى "أمجاد" فرنسا الإستعمارية السالفة، ومنهم جول فيري *Jules Ferry* وغامبيتا *Gambetta*. وقد قدم جول فيري مبررات عدة للإمبريالية الفرنسية في خطابه الشهير الذي ألقاه على النواب بتاريخ 1885/07/28.
- **أهمية مكانة فرنسا في المجتمع الدولي:** فقد جاءت حركة التوسع الفرنسية في هذه الفترة كتعويض عن الهزيمة أمام بروسيا وكرغبة للإبقاء على فرنسا في الصفوف الأولى للأمم، مثلما كان يرى جول فيري، وتدل الكثير من الإحصائيات على: تحول المناطق المحتلة، إلى تلك الفترة، إلى

مناطق نفوذ إقتصـادي فضـلا عن إرتفاع تجارة فرنسـا مع مسـتعمراتها من 6,73 % بين 1882–1886 إلى% 10,92 بين 1909–1913؛ كمـا إرتفعت الواردات من تلك المسـتعمرات من 4.7 % إلى 9.28 %، وسـجل أيضـــا إرتفاعا في رؤوس الأموال، حيث ســجل بنك الهند الصـــينية مثلا إرتفاعا تضـــــاعف ســــت مرات بين 1885– 1886 وثلاث مرات بين 1905– 1914. وباختصـار، فقد عرف التوسع الفرنسـي فترة تباطؤ خلال منتصف الثمانينات مما جعل المؤرخين يقسمون فترة الإستعمار الإمبريالي **إلى فترتين:**

الأولى: من 1880– 1885 **والثانية:** من 1890– 1914

الفترة الأولى: بدأت عقب وصـول ما عرف بالجمهوريين الإنتهازيين إلى الحكم عام 1879 **والذي أدى إلى السعي لتحقيق هدفين:**

- الإستجابة لضرورات إقتصادية، وقد جاء ذلك بتأثر من رجال المال.
- تأكيد القوة الفرنســية دون إثارة أي نزاع في أوروبا مع ألمانيا، وفي ذلك تكمن قصـــة المصــراع بين إمبريالية الراية وإمبريالية المصـــالح أو بين جول فيري ومؤلف بول لوروا بوليو *P. Leroy-Beaulieu* *

*"*La colonisation est la force expansive d'un peuple, c'est sa puissance de reproduction, c'est sa dilatation et sa multiplication à travers les espaces; c'est la soumission de l'univers ou d'une vaste partie à sa langue, à ses moeurs, à ses idées et à ses lois. Un peuple qui colonise, c'est un peuple qui jette les assises de sa grandeur dans l'avenir et de sa suprématie future... A quelque point de vue que l'on se place, que l'on se renferme dans la considération de la prospérité et de la puissance matérielle, de l'autorité et de l'influence politique, ou que l'on s'élève à la contemplation de la grandeur intellectuelle, voici un mot d'une incontestable vérité : le peuple qui colonise est le premier peuple; s'il ne l'est pas aujourd'hui, il le sera demain*." (P.Leroy-Beaulieu: De la colonisation chez les peuples modernes, Guillaumin éd., 1870, p. 605-606.)

وقد كانت حملتان كافيتان لفرض فرنسا لحمايتها على تونس:

1- إرغام الباي في 1851/04/24 على توقيع معاهدة يقبل بموجبها بمقيم عام فرنسي في تونس دون أدنى إشارة إلى الحماية؛

2- قمع ثورة الجنوب وتوقيع معاهدة المرســى في 1883/06/08، التي تجعل من تونس رسميا محمية فرنسية.

وقد تأكدت أهمية المصالح الإقتصادية الفرنسة من خلال هذه الحماية، حيث جرى تأســيس عدة شــركات فيها مثل: شــركة بونة- قالمة، الشــركة المارسيلية للقرض الصناعي والتجاري، البنك الفرنسي المصري، ... الخ .

كما قام الفرنسيون بحرب في أنام وطونكين واحتلال الكونغو والسودان ومدغشقر، التي وضع فيها مقيم عام. غير أن تيارات داخلية عدة وقفت ضد **سياسة فرنسا التوسعية ومنها:**

- **الكاثوليك:** الذين ثاروا ضد سياسة جول فيري التعليمية؛
- **الراديكاليين:** ويمثلهم كليمنصــو (*Georges Benjamin Clemenceau* 1929- 1841): الذي إتهم جول فيري بتحويل أنظار الفرنســيين عن الألزاس واللورين وعن الأمل في الإنتقام لهزيمة 1871؛
- **الوطنيين والاشــــتراكيين:** ويمثلهم جون جوراص *Jean Jaurès* (1859- 1914) ، وكانوا يرون أن رعاية وتســيير المســتعمرات أمر مكلف للغاية، فضلا عن وجوب محاربة الإستعمار باعتباره سياسة رأسمالية. ونتيجة لحدة المعارضة هذه، تباطأ التوسع الفرنسي وتمكن كليمنصو بإثارته الحديث عن هزيمة الجيش الفرنســي في موقعة لانغ- صــون، في طونكين، في البرلمان إلى إستقالة جول فيري.

الفترة الثانية: رغم حدة المعارضة الداخلية، إستمر التوسع الفرنسي في آسيا وإفريقيا، حيث تم إحتلال صحراء الجزائر (ميزاب وعين الصفراء،

عام 1882، إقليم توات سنة 1901 ثم الهقار بعد ذلك) والمغرب (1912)، تومبوكتو (1893)، القضـــاء على مملكة صـــاموري *Samory Touré* في الـداهومي (1892)، تشـــــاد(1900)، جيبوتي (1892)، ضم مدغشقر (1896) ...إلخ.

تنظيم المستعمرات:

- **المحميات:** كامبوتشيا، تونس، أنام، المغرب.
- أراض خضعت للإدارة المباشرة: كوشيشين، إفريقيا السوداء، مدغشقر.

1- 1887: إنشاء اتحاد الهند الصينية*

2- 1904: إنشاء إفريقيا الغربية الفرنسية AOF

3- 1910: إنشاء إفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF

التنظيم العام للمستعمرات:

- 1887: إنشاء كتابة الدولة للمستعمرات؛
- 1890: إنشاء المجلس الأعلى للمستعمرات؛
- 1844: إنشاء وزارة المستعمرات؛
- 1900: إنشاء المدرسة الإستعمارية لتخريج الإداريين؛
- 1893: إنشاء الجيش الإستعماري.

---

* الاتحاد الهند صـيني: أنشـىء بمبادرة من بول بارت (1833-1886) *Paul Bert* ونظمه بشـكل جيد بول دومر(1857-1932) *Joseph Athanase Paul Doumer* حول خمس مناطق حكمت مباشـرة من هانوي، بغض النظر عن السياسـة المتبعة فيها، هي: محميات اللاووس (1893) كامبوتشـيا (1803)، أنام وطونكين (1884)، مسـتعمرات كوكتيشـين (1867)؛ وفي 1904، أضـيفت إليها أراضٍ سـيامية ودعيت أراضـي النفوذ الفرنسي.

نموذج من تاريخ الاستعمار والتحرر:

الصين الحديثة (نموذج تكالبت عليه الكثير من القوى الإستعمارية)

1- الصين زمن حكم أسرة كينغ:

تطورت الصناعة والتجارة، وخاصة الصناعة الإستخراجية التي وظفت عشرات الآلاف من العمال، وهي صناعات حكومية أو ممولة من قبل الحكومة والتجار.

في عهد الإمبراطور داوغوانغ*Jiaking (Daoguang) (1821-1850)* بلغت الإقطاعية أعلى مراحل لها من حيث شكل الإنتاج، ذلك أن جيانغكسي *Jiangxi* عرفت إنشاء 2500 معمل نسيج يوظف 50 ألف عامل، أي ظهور جنين الرأسمالية.

وقد تطورت التجارة وظهرت مكاتب تجارية في شانكسي تكفلت بكافة الأعمال المتعلقة بالنشاط التجاري كتقديم القروض وحفظ الودائع وجمع الضرائب...الخ ، أي أنها صارت تتمتع بمميزات البنوك. وبشأن التجارة الخارجية، إرتبطت الصين، منذ أسرة مينغ، مع روسيا بعلاقات تجارية وخاصة عقب إبرام معاهدتي نرتشينسك *Nertchinsk* (1969) وكياخطا *Kiakhta* (1727)، كما دخلت الصين في علاقات مع الأوربيين، حيث وصلتها عام 1516 أول سفينة تجارية برتغالية ثم تلتها سفن أوروبية مماثلة منها: الإسبانية (1557)، الهولندية (1606)، الإنجليزية (1637)..الخ.

وفي 1685 إمتد نفوذ شركة الهند الشرقية إلى الصين، حين أسس الإنجليز دارا للتجارة في غوانغتشو *Guangzhou*. وفي 1793 طلب السفير البريطاني اللورد ماكارتني من إمبراطور الكينغ السماح للتجار البريطانيين بممارسة التجارة في موانىء تيانجين *Tianjin*، نينغبو *Ningpo*، تشوشان *Zhoushan*، بيد أن الإمبراطور لم يفتح سوى ميناء غوانغتشو أمام التجارة

الخارجية ليبقي البلاد تحت سـيطرته، كما أنه اشـترط على كل من يود من الأجانب ممارسة التجارة في الصين، التعامل مع الوسطاء الصينيين التابعين "لرابطة المعامل الثلاثة عشر" *13 factories*.

أ- **حرب الأفيون (1840-1842):** شـهدت الصـين، بين نهاية القرن الثامن عشر وثلاثيات القرن التاسع عشر، إنتفاضات شعبية في شتى المناطق واستهدفت أساسا طبقة الملاك الإقطاعيين، التي يتزعمها نبلاء الماندشو *Mandchoue*، وفي هذه الفترة، بدأت إعتداءات الغرب على الصين.

لاستحالة تصريف منتوجاتهم النسيجية في الصين، نظرا لتطور الحرف المنزلية فيها، فإن شـركة الهند الشـرقية، التي احتكرت التجارة بين الإنجليز والصينيين، رفضت تسديد مستحقاتها لدى الرابطة (*13 factories*) نقدا لقاء مشـترياتها من الشـاي والحرير وقدمت رشـاوي لموظفي غوانغدونغ *Guangdong*؛ وبداية من نهاية القرن الثامن عشـر، أخذت تهرب الأفيون إلى الصين وتستنزف ثروات شعبها بذلك مما فتح الشهية أمام تجار من دول غربية أخرى كالولايات المتحدة، ليمارسوا من جهتهم، تجارة الأفيون في الصين. وقد كان هؤلاء يبيعون للصينيين ما يعادل 20 ميلون يوان من الأفيون سنويا، أي حوالي 30 ألف صـندوق، مما دفع بالإمبراطور داوغوانغ إلى تعيين لين زكسـو *Lin Zexu*، عام 1839، (أحد المؤيدين لفكرة المنع النهائي لتجارة الأفيون) في غوانغتشـو (كانطون) ليقوم بتحقيق بشـأن تلك التجارة والقيام بالإجراءات اللازمة لمنعها. وبالفعل تعاون لين زكسو مع سكان كانطون ضد المهربين والتجار، وخاصـة الأجانب. وفي 3 جوان 1839 أرغم القنصـل البريطاني تشارلز إليوت *Charles Elliot* على تقديم 1000 طن من الأفيون لتحرق أمام الملأ في هومن *Humen* (*Boca Tigris*). وقد ألزم لين زكسـو كافة السـفن الأجنبية، التي تدخل ميناء كانطون، على تقديم تصـريح يتعهد

بموجبه الربان على عدم إحتواء سفينتهم على الأفيون مخبئا فيها، إلا أن التجار الغربيين عزموا على تكسير قرار منع تجارة الأفيون، وطلب تشارلز إليوت كافة التجار البريطانيين بإخلاء كانطون، ومن بلاده إرسال القوات العسكرية لغزو الصين.

بدأ هجوم الإنجليز عام 1840، ولما عجزوا أمام لين زكسو، فإنهم صعدوا إلى الشمال، إلى آموا *Amoy* في مقاطعة فوجيان *Fujian*، أين لاقتهم مقاومة عنيفة إضطرتهم إلى الإنتقال إلى تشيجيانغ *Zhejiang* واحتلال إحدى مدنها (دينغاي *Dinghai* جويلية 1840) ثم دخلوا منفذ هايهه *Haihe* بالقرب من تيانجين *Tianjin*، مما إضطر الإمبراطور إلى خلع لين زكسو واستبدله بكيشان *Qishan*، الذي أرسل إلى كانطون للتفاوض مع الإنجليز. وفي 1841، حطم كيشان التحصينات وتنازل عن هونغ كونغ وقدم تعويضات لما تم إتلافه من أفيون إنجليزي أحرقه لين زكسو، غير أن الإمبراطور داوغوانغ خلعه من منصبه لأنه لم يكن يود عقد مثل هذه الإتفاقيات المشينة مع الإنجليز، ثم أعلن الحرب على الإنجليز، ولكنه خسر هومن في 1841/2/25، ثم أرسل بالجنرال ييشان *Yishan* للتفاوض ثانية مع الإنجليز في ماي 1841.

وقد أبرم ييشان إتفاقية لوقف إطلاق النار مع الإنجليز وقدم لهم 6 مليون يوان لقاء عدم دخولهم مدينة كانطون.

أعقب الغزو الإنجليزي وخيانة الموظفين الحكوميين الصينيين، إندلاع إنتفاضات شعبية، وخاصة تلك التي إنطلقت من صانيوانلي *Sanyuanli* (شمال غرب كانطون)، وهاجم ثوارها في 30 ماي الإنجليز وحالوا دون هدوء الوضع لهم في كانطون، ومن جهتهم، هاجم الإنجليز مدنا ساحلية كثيرة، بين أوت 1841 وأوت 1842، إلى أن وصلوا نانكين *Nanjing*، ولاقتهم مقاومة حكومية وشعبية عنيفة، غير أن الإمبراطور وبعضا من جنرالاته، **فشلوا**

في النهاية وركعوا أمام الانجليز وعقدوا معهم ثلاث معاهدات:

1- **معاهدة نانكين في 1842/8/29:** وتعهدت بموجبها الصين بالتنازل عن هونغ كونغ ودفع 21 مليون يوان كتعويضات حرب وفتح 5 موانئ: (شنغهاي، نينغبو، فوتشو، آموا، غوانغتشو *Shanghai , Ningpo, Fuzhou Xiamen,(Amoy) , Guangzhou*) أمام التجارة الأجنبية، وكذا بضرورة إتفاق الإنجليز والصينيين على تحديد الرسوم الواجب فرضها على الصادرات والواردات، بالإضافة إلى حق الإمتياز القنصلي..الخ.

وقد لحقت بقية القوى الإستعمارية الأخرى بالإنجليز وأبرمت كل واحدة منها معاهدة منفردة تضمن لها حق "الأولوية التجارية" *La nation la plus la favorisée* مع الصين.

2- **معاهدة وانغكسيا** *Wangxia* في 1844: وأبرمتها الولايات المتحدة مع الصين وتحصلت بموجبها على حق الإتجار مع مدن الساحل الصيني وامتيازات قضائية قنصلية كثيرة.

3- **معاهدة هوانغبو** (*Whampoo*) *Huangpu*، وعقدتها فرنسا مع الصين، وتحصلت بموجبها على حق ممارسة مبشريها (الذين تحميهم دائما القوة العسكرية) لنشاطهم التبشيري المسيحي في الصين.

ب- **موقف الشعب الصيني من الإتفاقيات:** إزداد عداء الصينيين للإنجليز والأجانب وللموظفين الذين تعاقدوا معهم وظهرت جمعيات عدة لهذا الغرض كجمعية التربية والسلم (*ShengpingShexue*)، التي حالت دون دخول الإنجليز كانطون لمدة عشر سنوات، كما تسببت في خلع والي كانطون، غير أن القوات الحكومية قمعت أعضاءها وتمكنت خلال ثورة التايبينغ من قتل 75 ألفا من محاربيها (1855).

في عام 1854، طالبت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا الصين بمراجعة المعاهدات الثلاث، بعدما فشل نسيج الإنجليز من دخول بر الصين، رغم رواج تهريب الأفيون إليه، حيث بيع في الصين عام 1850 ، 50 ألف صندوق، و في هذه الأثناء بدأت روسيا نشاطها العدائي في الشمال الشرقي (منشوريا) وطالب وزيرها المفوض فوق العادة، السيد بوتياتين *Poutiatine*، أثناء زيارته كل من تيانجين*Tianjin* وشنغهاي عامي 1857 و1858، الصينيين بمنح بلاده حق ممارسة التجارة مع موانئهم، ولما رفض له الصينيون طلبه، فإن روسيا صارت حليفا للإنجليز والأمريكان والفرنسيين، ضد الصين.

ج- **حرب الأفيون الثانية (1856-1860):** في أكتوبر 1856، وعقب إلقاء الموظفين الصينيين القبض على السفينة الصينية "*Arrow*"(السهم)، التي كان بحوزة ملاحيها القراصنة ترخيص، إنتهت مدة صلاحيته، بدخول ميناء هونغ كونغ (باعتبارها سفينة إنجليزية)، قام الإنجليز بقصف غوانغتشو فقاومهم السكان ودفعهم خارج المدينة. وبعدئذ إستغلت فرنسا مقتل المبشر شابدولان *P. Chapedelaine* ، الذي دخل غوانكسي متسللا وبغير ترخيص، ودخلت إلى جانب الإنجليز واحتلت مدينة غوانغتشو عام 1857 (ديسمبر)، ثم سارت القوى المتحالفة، عبر السواحل، نحو الشمال وإحتلت تيانجين *Tianjin* في افريل 1858، وكانت حكومة الكينغ منشغلة بقمع ثورة التايبينغ، مما جعلها ترضخ للضغوط البريطانية والفرنسية وتعقد معهم: المعاهدة الأنجلوصينية والمعاهدة الفرانكوصينية في تيانجين، واللتين قدمت بموجبهما تعويضات حربية للطرفين والتزمت بفتح موانئ شواتشو *Chouazhou*، دانشوي *Danshui*، تاينان *Tainan*، دانغتشو *Dengzhu*، نيوتشوانغ *Niuzhuang*، كيونتشو *Qiongzhou* والموانئ النهرية: هانكو *Hankou*، جيوجيانغ *Jiujiang*، *نانكين* *Nanjing*،

تشانغزيانغ *Zhengjiang* أمام التجارة الأجنبية، وبالسماح للأجانب بشغل وظائف في الجمارك الأجنبية وحرية التجارة ونشر المسيحية، كما سمحت للسفن الحربية الأجنبية بدخول الموانئ الصينية. وقد إستمرت المفاوضات في شنغهاي إلى 1859 وانتهت باعتراف الصين بشرعية تجارة الأفيون وبتحديد حقوق الإستيراد والتصدير بـ 5 % ورسوم العبور بـ 2,5 %، ودخلت بذلك عهد تحولها إلى شبه مستعمرة.

وللمصادقة على معاهدتي تيانجين المذكورتين، إنتقل الوزيران المفوضان فوق العادة إلى بكين وأصرا على دخول ميناء داغو *Dagu* بدلا من الذهاب برا إلى بكين، مثلما حددت السلطات ذلك، مما أدى إلى نشوب نزاع مع ثكنة الميناء، وقدمت السفن الأمريكية دعما للفرنسيين والإنجليز.

وفي 1860، دخلت القوات الأنجلوفرنسية داغو *Dagu* ثم بكين وخربت الكثير من مبانيها (القصر الصيفي القديم مثلا) وبعدئذ أرغمت الصينيين على التفاوض معهم، حيث صادق الأمير غونغ ييكسين *Gong Yixin* **على إتفاقية تقدم بموجبها الصين:**

- 16 مليون طايل *Taels* كتعويضات حرب تخصم من حقوق الجمارك؛
- فتح ميناء تيانجين أمام التجارة؛
- السماح للفرنسيين والإنجليز بتوظيف صينيين في المناطق الخاضعة لنفوذهم (بيع الشعب للغزاة)؛
- التنازل لبريطانيا عن كاولون *Kowloon* ومنح المبشرين تسهيلات شتى لممارسة نشاطهم في الصين.
- وبين الحربين الأفيونيتين، تحالفت الإقطاعية مع الغزاة وحالت دون نشأة رأسمالية وطنية، فاستحالت الصين شبه مستعمرة نصف إقطاعية.

د-ثورة التاييينغ (1850-1865):

أسبابـها:

- الغزو الأجنبي؛
- نمو إستيراد وتجارة الأفيون؛
- إضعاف كاهل الشعب بمزيد من الضغوط الضريبية لتسديد تعويضات الحرب الكثيرة التي فرضت على الصين؛
- الفقر والفاقة والإفلاس، وزيادة إنضمام الناس إلى الجمعيات السرية؛
- إنتقال المتذمرين، بعد فشلهم في الثورات الأخرى كالثورة ضد المانشو، إلى جانب التاييينغ؛
- إنتفاضات الأقليات في جهات شتى، والتي جاءت متأثرة نسبيا بثورة التاييينغ.

تزعم الثورة، معلم فقير يدعى هونغ كسيوكوان *Hong Xiuquan* (1814 -1864) ، تلقى من المبشرين بعضا من مبادئ المسيحية مما أدى به إلى إنشاء "جمعية عُبَّاد الله"(*Baishangdihui*)، التي كانت تستخدم كلمتي: الرب ويسوع، فضلا عن كونه تلقى بعض المبادئ المعادية للمانشو؛ وقد عمل على نشر فكرة المساواة السياسية والإقتصادية وكذا المساواة بين الرجل والمرأة.

تحالف مع ثائر آخر يدعى فانغ يونشان *Feng Yunshan* (1821-1852) وأعلن الحرب على جنود كبار الملاك وشيئا فشيئا إنضم إليه الفقراء والفلاحين والتجار المضطهدين. وفي 1851/1/11، أسس في قرية جينتيان *Jintian* (مقاطعة غيبينغ *Guiping* في غوانكسي *Guangxi*) (مملكة السماء للسلام *Tianguo Taiping*).

هاجم ثوار التايبينغ مدنا كـــ: غيلين، شانغشا، يويتشو، ووشانغ، هانكو *Hankou* ،*Nuchang* ،*Yuezhou* ،*Changsha,Guilin*، وقـد إرتـفـع عدد الثوار خلال ثلاث سنوات من 10 آلاف رجل إلى مليون، كما أنهم حاربوا من غوانكسي *Guangxi* إلى نانكين.

وجه الثوار أســلحتهم ضـــد: الموظفين، الملاك العقاريين، المرابين، النبلاء، وكان الثوار يحرقون دفاتر الضرائب أينما حلوا.

في 1853، أسس التايبينغ حكومتهم في نانكين وأعلنوا عن "الإصـلاح الزراعي للملكة الســماوية" لرفض الملكية الفردية، كما طرحوا فكرة ضــرورة حصــول كل فلاح على قطعة أرض كافية لإعالة أسـرته، وعملوا على إنشـاء مؤسسـات حرفية في المدن وحرروا التجارة عن طريق تخفيف الضـرائب، التي كانوا يجبونها بطريقة بسيطة. وهكذا نجح التايبينغ في تصـدير الحرير والشـاي بكميات متزايدة وقضوا على تجارة الأفيون.

إرتكب التايبينغ خطأ إســتراتيجيا أدى إلى زوالهم، ويكمن في عدم مهاجمتهم بكين وشــنغهاي: الأولى لأنها عاصـــمة النظام الإقطاعي للكينغ والثانية لأنها مركز الرأسمال الأجنبي.

وبعد معارك طاحنة وانقسـامات في صـفوف التايبينغ، أخذت جيوشـهم تنكســر تدريجيا، وبعد حرب الأفيون الثانية سـاعدت القوات الغربية صــراحة حكومة الكينغ ضـدهم، فمثلا قاد الأمريكي وارد *F.T.Ward* عام 1860 جنودا مرتزقة في هجومات على مدن التايبينغ بالتنسـيق مع الجيش الإمبراطوري. وفي مطلع 1863، وافقت حكومـة الكينغ على قيـادة البريطـانيين "الجيش الـذي لا يهزم" (الجيش الإمبراطوري)، والذين أغروا بعضـا من عناصـر التايبينغ، الذين كانوا يدافعون عن سـوتشـو *Suzhou*، ففتحوا لهم المدينة في نهاية السـنة مما جعل القوات الإمبراطورية، مدعمة بالفرنســيين، تنشــر فيها القتل والتخريب.

وهكذا توالت هزائم التايبينغ إلى أن سقطت نانكين في جوان 1864، ولجأ الثوار إلى الإنتحار كي لا يقعوا أسرى في أيدي أعدائهم.

لقد أثبتت ثورة التايبينغ إمكانية زعزعة القوات والنظام الإمبراطوريين، وبرهنت على إستحالة إخضاع الأوروبيين الصينيين لسيطرتهم.

ثورة النيان *Nian* والأقليات: في مطلع 1850، إندلعت ثورة النيان شمال الصين في مناطق آنهوي Anhui وهنان Henan. وبين 1856-1860، حارب النيان بالتنسيق مع التايبينغ، ونتيجة لضعف التنظيم وكثرة خيانات القادة تمكنت القوات الإمبراطورية من تحطيم ثورة النيان في 1868.

وفي نفس الوقت إندلعت ثورات القوميات في جهات شتى وتأثرت أيضا بثورة التايبينغ ومنها : ثورة الهان والمياو*Miao* والهوي *Hui*. فقد دامت ثورة المياو، التي إندلعت في غيتشو *Guizhou*، عشرون سنة (1854- 1872)، ودخلت في علاقة مع التايبينغ، غير أن القوات الإمبراطورية حطمتها وقضت على مليون من ثوارها.

وفي 1855، إنتفض شعب الهوي في *Yunnan*، وفي *1867* قاد زعيمهم دو وانكسيو *Du Wenxiu* هجوما كبيرا على كومينغ *Kunming* لكنه إنهزم؛ وفي 1873 سقطت مدينتهم دالي *Dali* وانكسر جيشهم.

وفي شانكسي *Shaanxi* وغانسو *Gansu* إستجاب شعب الهوي لنداء التايبينغ وانتفضوا خلال سنوات 1861- 1863، ولكن القوات الإمبراطورية حطمت الإنتفاضة، عام 1869 في شانكسي، ثم في آخر ملاذ لهم في سوتشو *Suzhou* عام 1873، بعد القضاء على التايبينغ.

وبين 1864- 1876 إنتفضت قوميات كسينجيانغ *Xinjiang* ولكنها إنهزمت كبقية الثورات الأخرى.

2- أوضاع الصين خلال 1870- 1880:

بانتهاجها سياسة القسوة ضد الشعب وباعتمادها على أمراء الحرب (مجموعة هونان *Hunan*، التي يمثلها زانغ غيوفان *Zeng Guofan*، مجموعة آنهوي *Anhui*، التي يمثلها *Li Hongzhang*، لقمع الثورات الشعبية وكذا على القوى الأجنبية، تمكنت أسرة كينغ من الإبقاء على الصين نصف إقطاعية وشبه مستعمرة. ولن يقدر الفلاحون على النهوض مرة أخرى، بعد تلك الثورات المستمرة، سوى إنطلاقا من 1880، رغم أن مستوى معيشتهم استمر في الانخفاض يوما بعد آخر بسبب إحتكار الأرض من قبل الملاك وتعويض العجز الضريبي بإرهاق الفلاحين بالزيادات.

كما استغل التجار الأجانب إنخفاض حقوق الجمارك (التي نصت عليها اتفاقية نانكين)، والعبور وأخذوا يستوردون شتى المواد إلى الصين ويشترون الشاي والقطن والحرير بأرخص الأثمان، وقد إرتفعت قيمة الواردات من 100 مليون طايل* عام 1864 إلى 300 مليون طايل عام 1894 وشملت أساسا المصنوعات والأفيون، كما أنشأ الأجانب بنوكا في الصين وتحكموا بواسطتها في ماليتها ومنها: *The charter Bank of India, Australia &China* و *Hong-Kong & Shanghai Banking Co* ...الخ.

أ- حركة الإستغراب ونشأة الرأسمالية في الصين:

كان جزء معتبر من سادة الحرب وموظفي الطبقة المهيمنة يدعو إلى استغراب الصين معتقدين أن خلاص الإقطاعية يكمن فيه، أي عن طريق الإعتماد على دعم الغربيين واستخدام تقنياتهم. وقد كانت جماعتا هونان وآنهوي هي التي شرعت في تنفيذ ما أسمته "تقوية الصين الخاصة" *Renforcent*

* 1طايل= 37,8 غرام فضة.

propre عن طريق إنشاء ترسانات بتمويل حكومي وبتسيير موظفين وتجار، وأخذت تنتج، بمساعدة مهندسين أجانب، أسلحة وتجهيزات حربية. وقد سمح لها ذلك بأن تضع يدها على الملاحة والصناعة المنجمية وظهرت شركات عدة أشهرها: *China Merchant's Steam Navigation Co.* التي تأسست عام 1872.

وبداية من 1880، صار إنتشار الشركات التي تراقبها الدولة ويسيرها التجار موضى، وكان مصانع القطن في شنغهاي نموذجا لذلك والذي شرع في بنائه في 1882. ورغم كونها حديثة إلا أن بيروقراطية تسييرها جعلتها مثقلة بالديون ولم تجد أحدا يساهم فيها.

وقد شهدت الصين بين 1870–1880 إنشاء الخواص مؤسسات صناعية صغيرة للصناعة التعدينية والورق والكبريت وخيوط الحرير في مدن شنغهاي، قوانشو، ووهان إلخ، وكانت أول صناعة رأسمالية صينية. غير أنها كانت تعاني مضايقات الرأسماليين الأجانب، الذين أرادوا أن يجعلوا الصناعة شأنا غربيا فقط، وكذا البيروقراطية الحكومية التي كانت تعرقل نمو تلك الصناعات.

وقد أدت الظروف الإجتماعية، التي ولَّدت جنين الرأسمالية هذه، إلى ظهور مثقفين يقترحون إصلاحات سياسية لها طابع بورجوازي، فظهر مثلا تشانغ غوانيينغ *Zheng Guanying*، الذي طالب الصينيين بتقليد الغرب، ليس في تقنياته فحسب، بل في نظامه السياسي أيضا (من خلال كتابه: تنبيهات لخدمة فترة السلام والإزدهار). كما اقترح نبلاء من جيانغسو وتشيجيانغ إنشاء برلمان في الصين، مما يعني محاولة الملاك الإقطاعيين، في هاتين المنطقتين، خلق رأسمالية وطنية.

عقب فتح قناة الســـويس عام 1869، إزداد تدفق الســـلع الغربية إلى الصـــين وأخذت القوى الإســـتعمارية تتنافس على الإنفراد بالمناطق المحاذية للصـــين لكي تجعل منها مناطق إحتكار لتجارة معينة. وقد ســاعدت الو.م.أ ، اليابان، حين احتاجت أرخبيل ريوكيو *Ryû-Kyû*، في إحتلال تايوان، ونتيجة لمقاومة الســكان، عرض الرئيس الأمريكي الأســـبق غرانت *U. S. Grant* وســاطته واقترح تقســيم أرخبيل ريوكيو بين اليابان والصــين في 1879، ولكن الصين رفضت وخسرت الأرخبيل نهائيا في 1881.

أما بريطانيا فألحقت برمانيا وأخذت تتقدم تدريجيا نحو مقاطعة يونان *Yunnan* ثم أرغمت الكينغ على توقيع معاهدة يانطاي *Yantai* في 1876، التي تســمح لها بالتمتع بالتســهيلات التجارية في ينان *Yunnan*، ســيشــوان *Sichuan*، التبت، غانسو *Gansu*.

أما فرنســا فاحتلت فيتنام ومنها توغلت إلى يونان، مما أدى إلى إندلاع الحرب الفرنســية الصــينية (1883− 1885)، وهناك ظهر الجنرال ليو يونغفو *Liu Yongfu* (1837− 1916)، الذي كان قد أرغم على النزوح إلى الحدود الفيتنامية الصــينية فرارا من قوات هذه الأخيرة أثناء الثورات الشــعبية ضــد حكم الكينغ، وأســس الأشــرعة الســوداء، وهي القوة الأســاســية المعادية للفرنســيين في هذه الحرب. وقد إنتهت الحرب بهزيمة الصين.

ب- الحرب الصينية اليابانية:

في 1875، أرغمت ســـفن يابانية كوريا على فتح موانئها أمام التجارة اليابانية، بعدما إحتلت جزيرة كانغوا *Kanghwa*. وقد طلبت الحكومة الصــينية ســرا من نظيرتها الكورية، التعامل مع الإنجليز والفرنســيين والألمان والأمريكان بدلا من اليابان لإرغام اليابانيين على إلتزام حدودهم. غير أن القوات اليابانية

كانت تتوغل يوميا أكثر فأكثر في التراب الكوري، وحين وقعت إضطرابات على مستوى الطبقة الحاكمة في كوريا عام 1882، فإن اليابانيين إنتهزوا الفرصة واحتلوا القصر الملكي الكوري، ولكن القوات الصينية والكورية أهزمتهم، وحاول الصينيون الإعتماد على الروس إلا أن الأمريكان كانوا سندا قويا لليابانيين.

وفي 1894 إنتفض الشعب بتحريض من تونغ هاك *Tong-Hok* (جمعية الدراسات الغربية) وطالب معونة الصينيين، وحين وصلت القوات الصينية أسر اليابانيون ملك كوريا وسيطروا على المواقع الإستراتيجية في سيول، واندلعت الحرب الصينية اليابانية. وفي 1895 أرغم اليابانيون حكومة الكينغ على توقيع معاهدة شيمونوزيكي *Shimonoseki* **التي تضمنت:**

1- التخلي لليابان عن شبه جزيرة لياودونغ *Liaodong*، تايوان، جزر بنغو *Penghu* (*Pescadores*)

2- دفع 200 مليون طايل كتعويضات حرب؛

3- منح اليابان حق إستغلال شتى المؤسسات الصناعية في الموانئ التجارية الصينية؛

وقد ثارت الأشرعة السوداء ضد اليابانيين بعد بلوغ نبأ إحتلال تايوان، وساندهم الشعب ولكن الحكومة التي فرضت الحصار على الجزيرة، أدت إلى إفشال مقاومتهم، وسوف تظل الصين تقاوم من أجل إسترداد تايوان إلى 1945.

وقد تدخلت روسيا وألمانيا وفرنسا وأرغمت اليابان على إعادة لياودونغ للصين وتعويضا قدر بـ 30 مليون طايل.

ج- تمزيق الصين:

عمل اليابانيون، الذين إستفادوا من معاهدة شيمونوزيكي، على إنشاء مؤسسات صناعية في الصين، وفي الأماكن التي يحلو لهم إنشاءها فيها،

خاصـــة وأن الرأســمالية بلغت أوجها في هذه الفترة وظهرت الإحتكارات الكبرى وبدأ عهد تصدير رؤوس الأموال بدلا من المنافسة بين القوى الإستعمارية.

وهكذا، وبداية من 1895، شرعت القوى الإستعمارية في تمزيق الصين عن طريق خلق مناطق نفوذ فيها، ففرنســا طالبت بمنطقتي مانغوو *Mengwu* ووودي *Wude* (مقاطعة يونـان) وبمد الخط الحديدي من فيتنـام إلى يونـان وغوانغسـكي وبحق إسـتغلال مناجم يونان، غواندونغ، غوانغسـكي. وفي 1897 أرغمت حكومة الكينغ على عدم التخلي، لأية قوة إســتعمارية أخرى، عن جزيرة هاينان وأراضـــي بر الصـــين المقابلة لها؛ وفي 1898 اســتأجرت من الصـــين غوانغتشوان *Guangzhouwan* .

أما بريطانيا، منافســـة فرنســـا، فطالبت الكينغ بمنطقة يرنشـــان *Yerenshan* (مقاطعة يونان) وبفتح مينائي ووتشو *Wuzhu* وغوانغكسي على نهر كســيجيانغ *Xijiang* أمام تجارتها، ثم إســتأجرت، في 1898، وايهايواي Weihaiwei، لتضـع توازنا للنفوذ الروسـي، وشـبه جزيرة كاولون *Kowloon* والجزر المحيطية بهونغ كونغ وشـــواطئ دابانغ *Dapeng* وشـــانتشـــانغ *Shenzheng*، لتوازن نفوذ فرنسا.

وفي 1897 إحتلت ألمانيا، ســاحل جياوتشــو *Jiaozhou* ثم أرغمت الصـين على تأجيرها لها، كما تحصـلت أيضـا على حق إنشـاء طريق حديدي يربط جياوتشـو بـــــجينان *Jinan* وحق إسـتغلال المناجم الواقع على 15 كلم في كلتا ضـفتي الطريق، كما أنشـأت بمعية الإنجليز، الخط الحديدي تيانجين– بوكو *Pukou- Tianjin*.

أما روســـيا فانتهزت حرب الأفيون الثانية (1856– 1860) لتحتل أراضـي شاسعة شمال هايلونغيانغ *Heilongjiang* (عمور *Amour*) وشرق ووزوليجيانغ *Wusulijiang* (أوســـوري *Oussouri*) وكذا المناطق المتاخمة

لشمال غرب كسيجيانغ، أي ما مجموعه 1,5 مليون كلم[2] .

وفي 1898 إستأجرت روسيا لوشان *Lüshan* (*Port Arthur*) و*Dalian* (*Dairen*) وبنت سكة حديد شرق الصين، كما تحصلت بواسطة بلجيكا على حق بناء خطوط بكين – هانكو وتشانغتين– طايوان –Zhengting *Taiyuan* . ولكي توازن بريطانيا هذا النفوذ، فإنها قدمت قرضا لحكومة الكينغ لأجل بناء خط حديدي في ما وراء السور العظيم. وقد أدى التنافس بين الطرفين إلى إتفاق بينهما يجعل من شانغجيانغ *Changjiang* كمنطقة بناء سكك حديدية بريطانية ومنطقة شمال السور العظيم كمنطقة لروسيا القيصرية (في 1899).

وباختصار:

- شمال السور العظيم لروسيا؛
- حوض السور العظيم لروسيا؛
- حوض شانغجيانغ لبريطانيا؛
- شاندونغ لألمانيا؛
- الغواندونغ، يونان، غوانغسكي: تتقاسمها فرنسا وبريطانيا.
- فوجيان *Fujian* لليابان؛
- أما الولايات المتحدة، التي لم تتحصل على مناطق نفوذ، فقد أعلنت "مبدأ الباب المفتوح" عام 1899، الذي طالبت بموجبه القوى صاحبة مناطق النفوذ بفتح باب تلك المناطق أمامها لتلعب دورها فيها، كما طالبت الصين بفتح كافة أراضيها أمام القوى الأجنبية لتستثمر فيها، وساندتها بريطانيا في هذه الدعوة ثم تبعتها القوى الأخرى.

د- توغل النفوذ الغربي في شؤون الصين:

منذ معاهدة شـــيمونوزيكي، إســـتثمرت القوى الأجنبية مبالغ هائلة في الصـــين وفي مجالات شـــتى كالصـــناعة والســكك الحديدية والمناجم. وقد تمكنت كل من بريطانيا وروســـيا من مراقبة جمارك الصــــين من خلال تقديم قرض ســـياســـي لحكومة الكينغ بقيمة 370 مليون طايل تضـــمنه الجمارك؛ وبمراقبة الجمارك راقبت القوَّتان شؤون الصين المالية.

وعلى مستوى الحكم، إنقسم السياسيون إلى تيارين أساسيين:

- الأول بزعامة الإمبراطورة ســـي كســـي *Ci xi*: ويعارض كل ما له علاقة بالغرب وما من شأنه أن يجعل الصين دولة رأسمالية.
- الثاني بزعامة لي هونغتشـــانغ *Li Hongzhang*: ولعب أتباعه دور الوســطاء التجاريين والذين خدموا الغرب كثيرا. وقد زار هذا الزعيم موســكو (وتنازل لها سرا عن شمال شرق الصين في حفل تنصيب القيصر) كما ترامى كل من نائبي الملك تشانغ تشيتونغ *Zhang Zhidoug* وليو كونيي *Liu Kunyi* في أحضـــان الإنجليز والأمريكان وفرنســا واليابان وألمانيا وباعوهم حقوقا كثيرة في الصـــين، مما جعلهم أدوات لاســتغلال الشــعب والأرض.

هـ- حركة الإصلاح البورجوازية عام 1898:

نشــأت هذه الحركة لأجل إحداث إصــلاحات ســياســية في شــنغهاي وغوانغتشو خلال ثمانينات القرن التاسع عشر، وتطورت إبان الحرب الصينية اليابانية. وفي 1895، وعشـــية توقيع معاهدة شـــيمونوزيكي، تمكن كانغ يواي *Kang Youwei* (1858- 1927)، الذي تقدم للإمتحانات الإمبراطورية، من تجميع 1500 من أمثاله في بكين وتقديم عريضـــة جماعية إلى الإمبراطور

غوانغكســـو *Guangxu*، إحتجوا فيها على المعاهدة وقدموا فيها إقتراحاتهم لإجراء الإصلاحات، وكان ذلك بداية "لحركة الإصلاح".

وقد كشـــفت معاهدة شـــيمونوزيكي عن خطأ الحكومة في احتكار الصناعات الحديثة، وخاصة الحربية منها، والحيلولة دون تمكن القطاع الخاص من الإســتثمار فيها، وكذا عن تمكن القوى الأجنبية من بلوغ مبتغاها بواســطة المعاهدات، مما دفع بالحكومة للســماح للقطاع الخاص، بداية من 1899، بالإستثمار في الصناعات النسيجية والحربية.

وقد نشــأت معامل ومصــانع حديثة (نســيج خاصــة) في مدن شــتى كشنغهاي، نينغبو، ووكسي، هانغتشو...إلخ؛ كما إستفادت الصناعات الأجنبية من ضخامة الرساميل و الإمتيازات المتحصل عليها بواسطة الإتفاقيات، مما خلق حالة عدم توازن، وتنافس غير شــريف، بين الرأســمال الوطني والأجنبي وجعل البورجوازية الناشــئة تطالب بإجراء إصــلاحات من شــأنها أن تدعم بها مكانتها، وساندها في ذلك المثقفون الذين رأوا في الإصلاحات ضرورة لنهضة الصين ومحو عار هزيمتها أمام اليابان.

زعماء الحركة: كانغ يواي *Kang Youwei*، ليانغ كيشـــاو *Liang Qichao* (1873–1928)، تان سيتونغ *Tan Sitoug* (1866–1898)، يان فو *Yan Fu* (1853–1921) وغيرهم، وقد أدخل هؤلاء نظريات ديمقراطية إلى الصــين بواسطة الجرائد التي نشروها والجمعيات الدراسية التي أنشأوها. وفي 1898 نظم كـانغ يوان، في بكين، "الجمعيـة من أجـل حمـايـة البلاد" (*Baoguohui*)، عقب إحتلال الألمان جياتشـــو عام 1897. وقد شـــرح كانغ يواي الأخطار المحدقة بالصين وضرورة الإسراع في إجراء الإصلاحات، مما دفع بـالإمبراطور غوانغكســـو إلى تعيينـه، بمعيـة رفـاقـه، كموظفين لـديـه. وبين 11/ 6/ 1898 و1898/9/21 (103 يوما) صـــدرت مجموعة مراســـيم

ألغيت بموجبها الإمتحانات التقليدية للتوظيف، وفتحت مدارس، وســـرح الجنود الفاسدون (الرايات الخضراء)، إلغاء المناصب التي لا فائدة منها، إنشاء البنوك، إستغلال المناجم، بناء السكك الحديدية، تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، تشجيع الإبداع والإختراع، تأسيس الجرائد، الترجمة، وضع الميزانية ...الخ.

إصطدمت هذه الإصلاحات بمعارضة الإمبراطورة سي كسي *Ci xi* التي كانت تمسك بشؤون السياسة والجيش، مما أثار تنافسا بين أنصار الإصلاح ومعارضيه، إنتهى بحياكة سي كسي لانقلاب مصطنع بهدف خنق الإصلاحات في الوقت الذي إعتمد فيه أنصار الإصلاح على يوان شيكاي *Yuan Shikai* لإنجاح إصلاحاتهم، إلا أن هذا الأخير أوشى بهم، فأصدرت سي كسي قرارا بسجن الإمبراطور غوانغسو *Guangsu*. وفي 21 سبتمبر أعلنت أنها ستتولى مقاليد الحكم وأمرت بإعدام ستة من أنصار الإصلاح ومنهم تان سيتونغ *Tan Sitong*.

لقد كانت نتيجة الإصلاح هذا محسوبة سلفا لأنها مبنية أساسا على صلاحيات الإمبراطور، غير أن جزء من الإصلاحيين إتجه نحو معسكر البورجوازية الثورية، الذي أخذ يتشكل في هذه الآونة، وبقي جزء آخر يتشبث بأفكاره (ومنهم كانغ يواي وليانغ كيشاو) بل وشكل عائقا أمام البورجوازية الثورية.

و- ثورة البوكسير Ye He Tuan:

لم تتوقف إنتفاضات الشعب العفوية ضد الإعتداءات الأجنبية، منذ أن تم القضاء على ثورة التايبينغ، وقد إتخذت ثورة البوكسير، في البداية، مظهر معارضة للكنيسة ولرجال التبشير باعتبارهم أرسلوا إلى الصين بواسطة المعتدين عليها.

إندلعت الثورة في شاندونغ عام 1899 وتزعمتها الجمعية السرية "قبضة العدالة والوئام" *Ye He Tuan* التي إشتهر أعضاؤها باستخدام قبضات اليد والعصي، مما دفع بالانجليز إلى تسميتهم *Boxers* وكانت أغلبية أتباعها من الفلاحين والحرفيين وعمال النقل والفقراء وعدد قليل من الملاك العقاريين. وجه الثوار هجومهم على رجال التبشير في شاندونغ، التي كانت خاضعة للهيمنة الألمانية، وحاولت سلطات الكينغ قمعهم، غير أن نطاق الثورة أخذ يتسع، مما جعل السلطات تسعى إلى مراقبتها عن طريق الإعتراف بها [بالجمعية] ونشر موظفيها داخلها، فردت الجمعية أن أعلنت شعار: "حماية أسرة كينغ والقضاء على الأجانب"، مما عقد أمور السلطة أكثر من ذي قبل. شيئا فشيئا إمتد نفوذ البوكسير إلى مدن أخرى إلى أن أضحوا سادة بكين عام 1900، أين هاجموا مصالح الغرب.

لم تجد القوى الغربية أي حل للبوكسير سوى التحالف ضدها، وفي صائفة 1900 تحالفت 8 قوى: بريطانيا، الو.م.أ، روسيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، النمسا، المجر، وهاجمت داغو *Dagu* واحتلت تيانجين *Tianjin* ثم هاجمت بكين. ونظرا للتفوق العسكري، إنهزم البوكسير رغم مشاركة بعض أفراد الجيش الإمبراطوري إلى جانبهم في القتال؛ وفي أوت 1900، سقطت بكين، واستحالت مسرحا لعمليات الحرق والتخريب التي قلما يشهد التاريخ مثلها.

أدى تخريب بكين إلى إعلان الإمبراطورة سي كسي، الفارة إلى كسيان *Xi'an*، أن الـ *Ye He Tuan* حركة متمردة ودعت إلى صداقة مع دول الحلف الثمانية، التي ردت عليها بأنها جاءت لتقضي على البوكسير وتساعد الصين على إستتباب الأمن. وقد أمرت حكومة بكين حاكم مقاطعات الجنوب، لي هونغشانغ *Li Hongzhang* ، القدوم إلى بكين لعقد صلح مع 11 قوة

أجنبية (الـــثمانية سالفة الذكر + إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، هولندا مع إستثناء روسيا). وقد نصت الإتفاقية على دفع الصين تعويضات قدرت بـــ 450 مليون طايل تدفع ســنويا خلال 39 ســنة، وعلى أن تتعهد حكومة الكينغ بقمع حركة الشعب الصيني المعادية للغرب، وأن تنشـىء القوى الإمبريالية ثكنات عسكرية بـالقرب من النقـاط الإســـتراتيجيـة الواقعـة بين بكين- تيـانجين وتيـانجين- شنهاغوان، وعلى تدمير حصـن داغو وباقي حصـون الدفاع الوطني الصـيني. وبعد توقيع الإتفاقية، عادت الإمبراطورة ســي كســي من كســيان *Xi'an* إلى بكين.

ي- الثورة البورجوازية عام 1911:

شـهدت العشـرية الأولى من القرن العشـرين، سيطرة القوى الإسـتعمارية على مناجم الفحم والحديد والســكك الحديدية في الصـــين (منجم كايبينغ *Kaiping* (*Kailuan*) في يد الإنجليز، منجمي الفحم والحديد في أنشـــان *Anshan* وفوشون *Fushun* في أيدي اليابانيين..) كما أخذت تلك القوى تبني المصـــانع في كل مكان، في الوقت الذي لم تبدأ فيه الصـــناعات الصـــينية المنافســـة بعد. كما هيمنت تلك القوى على خطوط الســكك الحديدية إما بالإســتثمار فيها مباشــرة وإما بتقديم قروض ربوية لبنائها (خطوط جياتشـــو- جينان، هايفونغ- يونان في الشرق، شنغهاي- هانغتشو- نينغبو، بكين، هانكو، بكين- شـايننانغ). وقد بلغ حجم إسـتثمارات تلك القوى في الصـين عام 1911، 1,5 مليار دولار، كما بلغت ديون الصـــين 1,4مليار دولار منها 800 مليون كقروض بفوائد 5 % لبناء الســكك الحديدية. كما كان عجز الميزان التجاري يبلغ 100 مليون طايل سـنويا، فضــلا عن غزو المصـنوعات الغربية لأسـواق البلاد مما أثقل كاهل الشعب الذي أخذ ينظم المظاهرات والإضرابات في المدن

التي يتواجد فيها الأجانب (مظاهرة شنغهاي ضد روسيا عام 1907، الصراع مع القوات الفرنسية عام 1903 في غونغكسي مقاطعة سلع الأمريكان لمدة 7 شهور في 7 مدن عام 1905، وقبل ذلك بسنة إحتل الإنجليز التبت كما صار شمال الصين مسرحا للحرب الروسية اليابانية.

وفي خضم هذه الأوضاع، جنحت الجمعيات الصينية إلى الوحدة، ومنها الجمعية من أجل نهضة الصين، التي تزعمها صن يات سون (صن يات سن (1866– 1925)) منذ 1894. وقد جاء إتحاد تلك الجمعيات باسم الرابطة الثورية للصين والتي إنتخبت صن يات سن زعيما لها.

من بين النقاط التي تضمنها بيان الرابطة الثورية ما يلي: "فضلا عن طرد الماندشو وإنهاض الصين، لابد أيضا من تغيير نظام الدولة وتعديل حياة الناس... ولابد للروح الوحيدة المهيمنة أن تكون روح الحرية والمساواة والإخاء، ولهذا فإذا كانت الثورات في الأزمنة السالفة ثورات أبطال، لابد لثورات اليوم أن تكون شعبية. كما أعلن صن يات سن عن مبادئ الشعب الثلاث: الوطنية، الديمقراطية، إزدهار الشعب.

1- فالوطنية تعني مقاومة هيمنة الماندشو على البلاد؛
2- والديمقراطية، ضرورة تأسيس جمهورية ديمقراطية؛
3- وإزدهار الشعب، عرض لأفكار إشتراكية طوباوية، إنطلاقا من وجهة نظر البورجوازية الصغيرة.

وقد إعتقد صن يات سن أنه بإمكان الصين تفادي المرور بالرأسمالية عن طريق إحلال المساواة في ملكية الأرض.

بلغ عدد أعضاء الرابطة، خلال سنة من تأسيسها، نحو 10 آلاف فرد، أخذت السلطات تقمعهم، بما في ذلك السلطات اليابانية في الصين، بيد أن الحركة المعادية للماندشو، أخذت تتقوى بداية من 1905، وفي 1911/10/10

إندلعت إنتفاضـــــة في ووشـــــانغ *Wuchang* حركتها حركتي وانكســـويش *Wenxueshe* (النـادي الأدبي) وغونغجينهوي *Gongjinhui* (الجمعيـة من أجل الرقي العام)، وقد شارك الطلاب والعمال في الإنتفاضة، التي أجبرت نائب الملك على الفرار، وإســـتولوا على هانكو وهانيانغ، بالقرب من ووشـــانغ؛ كما إندلعت عمليات مناصرة للثوار في أجزاء كثيرة من الصين.

بعد الإنتصـار الذي حققه الثوار في ووشـانغ، ظهرت حكومات مسـتقلة عن الكينغ في عـدة مـدن مثـل: غوانغـدونغ *Guangdong*، غوانغكســـي *Guzangxi*، تشـيجيانغ *Thejiang*، جيانغسـو *Jiangsu*، يونان *Yannan*، شــنكســي *Shanxi*، شــانكســي*Shaanxi*، جيانغكســي *Jiangxi*، شــاندونغ *Shandong*، فوجيان *Fujian*، آنهوي *Anhui*، فنغتيان *Fingtian*، سيشوان *Sichuan* ، وقد إجتمع أفراد هذه الحكومات العســكرية في نانكين وأعلنت عن تأسيس جمهورية الصـين وانتخاب صـن يات سن رئيسا لها وتأسيس الحكومة في 1912/1/1.

في هذه الأثناء ظهر يوان شيكاي، الذي كانت السلطة العسكرية للكينغ بين يديه، كأكبر مخرب للثورة، حيث أرغم الكينغ والثورة معا على وضـــع زمام الأمور بين يديه، حين إنتخب رئيسـا للجمهورية الفتية في مارس 1912، وبذلك إنهزمت الثورة البورجوازية.

تمكنت الثورة، رغم هزيمتها، من القضـاء على حكم الكينغ للصـين الذي دام نحو 300 ســـنة، ومن جعل الإقطاعية حالة آيلة إلى الزوال، ومن زيادة وعي الشعب بوضعيته.

3- الـصـين إبان الحرب العـالمية الأولى:

عقب فشــل حكم الأوتوقراطي يوان شــيكاي، الذي ســعى لأن يصــير إمبراطورا بمساعدة القوى الغربية، وعقب وفاته المباغتة، صـارت بكين، عاصمة

الحكم المركزي، محل أطماع الكثير من القوى السياسية في الصين، وخاصة خلفاء يوان شيكاي نفسه (أي عسكريو بايانغ *Beiyang*)، وفي المقاطعات أسس الحكام العسكريون وسادة الحرب، كل شيء، في الوقت الذي تحيك فيه القوى الأجنبية خيوط السياسة الصينية من الخفاء، أما الطبقة المثقفة فلم تكن تبحث سوى عن مخرج للبلاد، متأثرة بوضعيتها المزرية خلال الــ 80 سنة الفارطة، بفشل ثورة 1911، بالهجمة الإمبريالية عليها، بنجاح ثورة أكتوبر في روسيا...إلخ

وقد سمح إنشغال الأوروبيين بالحرب العالمية الأولى للرأسمالية الصينية بأن تتطور بشكل أفضل عما كانت عليه من قبل، كما إزداد نفوذ الإستثمار الصناعي الياباني وخلق منافسة حادة للرأسمال الصيني، المنافسة التي ستشتد عقب الحرب العالمية الأولى، حين يعاود الغرب نشاطه بكثافة من جديد.

وقد أدت المنافسة بين الصناعات الغربية والصينية إلى تفطن البورجوازية الصينية وتجليها في شكل رغبة في المقاومة. وقد ساعد على ذلك، نشأة طبقة عاملة صينية، إرتفع عدد أفرادها من مليون عام 1914 إلى 3 مليون عام 1919، أخذت تعاني، في غياب حزب ووحدة نقابية، من الإقطاعية والرأسمالية والإمبريالية.

أ- المدرستين القديمة والجديدة: يتعلق الأمر هنا بالصراع بين ثقافتين: ثقافة تقليدية إقطاعية تعود إلى الفترة التي سبقت حربي الأفيون، وثقافة جديدة متأثرة بالغرب وخاصة في نظرياته الإجتماعية وعلومه الطبيعية ويمثلها كانغ يوان، يان فو، صن يات سن، **حيث:**

- **ألف هونغ كسيوكوان** *Hong Xiuquan* : النظام الزراعي في المملكة السماوية.
- **هونغ رينغا** *Hong Renga*: الأحاديث الجديدة عن الحكم.

- **كانغ يواي** *Kang Youwei*: الإصـــلاح في 10 آلاف حرف + كتاب المجتمع العالمي.
- **ترجم يان فو** *Yan Fu*: تســـاؤل بشـــأن طبيعة وأســـباب الغنى، لآدم سميث؛ روح القوانين لمونتيسكيو، التطور والأخلاق لها كسلي، دراسة علم الإجتماع لهربرت سينسر، منظومة المنطق لجون ستيوارت مل.
- **صـــن يات ســـن** *Sun Tat-sen*: ألف مبادئ الشـــعب الـــــثلاث (السالف ذكرها): الوطنية، الديمقراطية، إزدهار الشعب.

كما تمت ترجمة الكثير من كتب الرياضـــيات والديناميكا والكهرباء والكيمياء والبصـــريات والبخار والفلك والفيزيولوجيا وعلم النفس والطب... من قبل مكتب الترجمة التابع لترســـانة جيانغنان *Jiangnan* في شـــنغهاي. وفي مقدمة "قائمة بعناوين كتب الغرب"، كتب المؤلف ليانغ كيشـــاو *Liang Qichao* يقول: "ترغب الصـــين في أن تصـــبح قوية، ولذلك فالضـــرورة الملحة تقتضـي ترجمة الكثير من الكتب الغربية؛ وإذا رغب الطلاب في إعطاء أنفسـهم مكانة ما بأنفسهم، فلابد لهم أن يقرأوا منها ما استطاعوا".

وقد عرفت نهاية حكم الكينغ إدخال العلوم الطبيعية، كمادة إجبارية، في المدارس الصينية؛ كما سافر الكثير من الطلاب الصينيين إلى الغرب لتلقي العلوم، ولكنهم لم يجدوا ما يفعلونه بمعارفهم في الصين حين عادوا إليها.

وأمام تنامي التأثر بالغرب وإنتشار الأفكار الإصلاحية، وقفت المدرسة التقليدية حائلا دون تحقيق المثقفين أدنى أثر لهم على الواقع، مما دفع بهم إلى إطلاق شـــعار "الديمقراطية والعلم" عشـــية حركة 4 ماي 1919. وفضـــلا عن ذلك، عرف الأدب والفنون الغربية حركة ترجمة واســـعة، حيث ترجم لين شـــو *Lin Shu* وحده أزيد من 100 رواية ومنها La Dame aux Camelia، الذي نال شـــهرة واســـعة في أوســـاط القراء الصـــينيين؛ كما ظهر أدب ثوري صـــيني

وتزعمه لو كسان (لو شيون) *Xun Lu*، الذي ثار ضد الثقافة الإقطاعية وكذا ضد ثقافة خدام الغرب في الصين.

ب- **حركة 4 ماي** 1919: أفضت إتفاقية فرساي إلى إنتزاع شاندونغ من ألمانيا ومنحها لليابان، مما أثار الشـعب الصـيني وحرك الطلاب ليخرجوا إلى ساحة تيان آن من، في 1919/5/4، ويعلنوا شعارهم: "المقاومة في الخارج لأجل سـيادة الصـين، ومعاقبة الخونة في الداخل" ثم إحتجوا على إحتلال اليابان لـكينغداو وباقي مدن شاندونغ وطالبوا بمعاقبة كل المتعاونين مع اليابانيين ومنهم وزيرا المواصـلات كاو رولن *Cao Rulin* وتشـانغ زونغكسيانغ *Zhang Zongxiang*، سفير الصين في اليابان، ولو زونغيو *Lu Zongyu*، مدير الشـؤون المالية؛ كما قام الطلاب بمظاهرة كبيرة أحرقوا ربوع الصـين وتضـامن معها الطلاب والعمال، الذين أضـربوا عن العمل يوم 5 جوان في مدن عديدة ومنها شـنغهاي، ثم تلاهم التجار وأضـربوا من جانبهم، وصـارت حركة 4 ماي، حركة طلابية، عمالية وبورجوازية مناهضـة للوجود الأجنبي في الصـين، حيث بلغ صـداها حد إرغام الحكومة على الإمتناع عن توقيع إتفاقية فرساي في 28 جوان.

وقد تأثر الصينيون بنجاح الثورة البولشفية وخاصة حين ألغت الحكومة السوفيتية كافة الإتفاقيات الجائرة التي أبرمتها روسيا القيصرية مع الصين. كما أدخلت الأفكار الإشـتراكية إلى الصـين وظهر زعماء لها أمثال لي داتشـاو *Li Dazhao*، شان دوكسيو *Chen Duxiu*، ماوتسي تونغ، شوان لاي.

وكانت الشيوعية واحدة من الأفكار التي ساهمت حركة 4 ماي، بشكل كبير، في انتشـارها بواسـطة إنتشـار المجلات والجرائد والكتب في هذه الفترة بالذات، ومن ثمة فهي التي هيأت لها الأرضية المناسبة.

ج- **ميلاد الحزب الشيوعي الصيني:** نشط الشيوعيون الصينيون، عقب حركة 4 ماي، في مناطق كثيرة، حيث ساعدوا العمال الزراعيين بصفة خاصة على تأسيس نقابات لهم، كما عملوا على طبع الجرائد الشعبية لنشر أفكارهم في مدن شنغهاي، بكين، غوانغتشو. وفي ماي 1920، تأسس أول ناد للشيوعيين في شنغهاي، تلاه تأسيس شبيبة الصين الإشتراكية، كما عرفت مدن بكين، هانكو، شانغشا، غوانتشو، جينان، إنشاء منظمات شبانية إشتراكية موازية لذلك.

وفي جويلية 1921، إنعقد أول مؤتمر للشيوعيين الصينيين في شنغهاي وضم ماوتسي تونغ، دونغ بيوو، شان طانكيو، وانغ جينهاي ...الخ، وقرر فيه المجتمعون تأسيس الحزب الشيوعي الصيني. ومنذ تأسيسه، شرع الحزب في قيادة الحركة العمالية، حيث أنشأ سكرتارية المنظمات العمالية في الصين ثم قاد نحو 300 ألف عامل خلال سنة 1922-23 (من جانفي إلى فيفري) في نحو 100 إضراب منها إضراب عمال ميناء هونغ كونغ، الذي لاقى تأييدا كبيرا من سكان المدينة.

وفي جويلية 1922، إنعقد مؤتمر الشيوعيين الثاني في شنغهاي لوضع برنامج عمل وتوحيد نضال الشيوعيين وقد خرج المؤتمرون ببيان تضمن أساسا: الدعوة إلى خلق جبهة موحدة وديمقراطية "للقضاء على الصراعات الداخلية وقلب نظام حكم العسكريين وإحلال السلم والقضاء على إضطهاد الإمبرياليين للصين والعمل على تحرير عموم الصين وتوحيدها في جمهورية ديمقراطية، كما أطلق المؤتمرون شعار: "الحرب على الإمبريالية والإقطاعية".

عقب المؤتمر مباشرة، إندلعت سلسلة من الإضرابات، التي مست قطاعات شتى كالمواصلات والسكك الحديدية والمناجم، حيث أضرب مثلا 20 ألف منجمي في أنيوان *Anyuan* في منطقة جيانغكسي *Jiangxi*، و40 ألف

منجمي في كايلوان *Kailuan*...إلخ وقد قابلت السلطات، بمساعدة الإمبرياليين الأجانب، تلك الإضـــرابات بالقمع، حيث قمع المضـــربون في الخط الحديدي بكين– هانكو، في 7/ 2/ 1923 بقسوة حيث قتل 40 عاملا وسجن 40 آخرين وجرح 300 آخرين.

4- أوضاع الصين إبان وبعد الحرب العالمية الأولى:

عقب وفاة يوان شـيكاي عام 1916، إنقسـم عسـكريو بايانغ (الشـمال) إلى جزئين: جماعة تشــيلي*Zhili* (في هبي *Hebei*) وجماعة أنهوي *Anhui*. قاد الأولى فانغ غيوتشـانغ *Feng Guozhang* (ثم كاي كون *Cai Kun* ووو بايفو *Wu Peifu* من بعده) وكانت أمريكا وبريطانيا تسـاعدانها، وقاد الجماعة الثانية دوان كيروي *Duan Qirui* الخاضـع للنفوذ الياباني، كما وجدت جماعة ثالثة في فانغتيان *Fengtian* (لياونينغ) في الشمال الشرقي (منشوريا) المتآمرة أيضا مع اليابانيين.

وهكذا صـــارت الصـــين جماعات متحاربة فيما بينها بشـــكل يعكس التنافس بين أمريكا وبريطانيا من جهة اليابان المســـتفيدة من الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى، وما إن مات يوان شـيكاي حتى اسـتولت جماعة أنهوي *Anhui* على السـلطة المركزية في بكين ودخلت في حرب مع جماعة تشــيلي *Zhili* في مناطق عدة، ولكن هذه الأخيرة هزمتها واستولت على بكين من نهاية 1920 إلى 1924، كما انتصـــرت هذه الجماعة أيضـــا على جماعة فانغتيان *Fengtian*عام 1922.

إزدادت أوضـــاع الصـــينيين ســـوء بداية من 1922، عقب عودة الإســـتثمارات الأجنبية وعجز الصـــناعات الصـــينية على منافســـتها مما جعل البورجوازية الصينية تزداد وعيا عما كانت عليه من قبل.

وفي جوان 1923، عقد الشيوعيون مؤتمرهم الثالث لتوحيد الجهود ضد الإحتلال والصـــــراع الداخلي بين أمراء الحرب. وقد رأى المجتمعون أن مد يد العون لصن يات سن كفيل بخلق جبهة موحدة وإعادة تنظيم الكومينتانغ (الرابطة الثورية في الصين، التي قادها صن يات سن وأعيد تنظيمها عام 1912 باسم الكومينتانغ) مع إحتفاظ الشيوعيين باستقلالهم السياسي والتنظيمي. وقد عرف المؤتمر إختلافات حادة في وجهات النظر، وانتصار أتباع ماوتسي تونغ، الذي إنتخب عضـوا في اللجنة المركزية للحزب ومسـؤولا للجنة التنظيم في المؤتمر. وفي 1924 إجتمع الحزب الشـيوعي والكومينتانغ في غوانغتشـو وخرجا ببيان يوحد الجهود ضـد الإمبريالية والإقطاعية ويسـاند الطبقة العاملة ومتحالف مع روسيا والحزب الشيوعي وهي أفكار طالما نادى بها الشيوعيون.

وهكذا شكل المؤتمر نقطة إنطلاق تاريخية في نضال الصينيين، حيث ساعد الشـيوعيون، صـن يات سـن على إنشـاء مدرسـة هوانغيو (وامبوا *Whampoa*) العسـكرية في كانطون وعلى إنشـاء جيش ثوري. وقد أرسـل الحزب الشيوعي بعدد نمن قادته، ومنهم شوان لاي، للتدريس في مدرسة وامبوا، التي التحق بها الكثير من الشبان الأعضاء في حركة الشبيبة.

إمتد تأثير الجبهة الموحدة الجديدة إلى أن بلغ الحكومة المركزية، حيث ظهر فانغ يوكسـيانغ Feng Yuxiang، أحد قادة الحرب، مؤيدا للجبهة عام 1924. وفي 1925/5/1، إنعقد في غوانغتشـو مؤتمر العمل الأول وتأسـست إثره فيدرالية نقابات الصين، التي ترأسها لن وايمن وليوشاوكي.

وفي 30 ماي 1925، وإثر إغتيال اليابانيين لعامل وجرح آخرين في شـنغهاي، خرج آلاف الطلاب في مظاهرة كبيرة وقابلتهم القوات البريطانية بالرصـاص وقتلت منهم عشـرة طلاب. وفي 4 جوان، قامت القوات الفرنسـية والبريطانية والإيطالية والأمريكية بقتل عدد كبير من الملاحين الصـينيين

في شـــــنغهاي، وقد كان لمجزرة 30 ماي صـــــدى كبير في العديد من المدن الصينية، التي قامت بإضرابات وإضطرابات كثيرة، ومنها هونغ كونغ التي صار إسـمها "المدينة الميتة" أو "المدينة المتعفنة" بعدما كان يعني بالصـينية "المدينة المعطرة". وشيئا فشيئا إزداد نشاط الشيوعيين إلى أن تمكنوا من تشكيل حكومة وطنية في غوانغتشـو في 1/ 7/ 1925 وتأسـيس الجيش الوطـني الثوري، الذي خـاض معـارك كثيرة ضـــــد النظـام القـائم، الإمبريـاليين، أمراء الحرب، الرجعيين...الخ إلى أن وحد غواندونغ في ربيع 1926. وبالموازاة مع العمليات الحربية، أنشـــأ الشـــيوعيون "المعهد الوطني للحركة الفلاحية" الذي قدم فيه ماوتسـي تونغ وأتباعه دروسا لشـبان سـوف يتحولون إلى رواد لحركة الفلاحين لاحقا.

عرف الكومنينتانغ إنقسـاما داخليا بسـبب إحتوائه البروليتار والبورجوازية من جهة وتنامي قوة الشيوعيين من جهة أخرى، حيث إنفصل يمين البورجوازية الوطنية داخل الحركة عن بقية مكوناتها وكان يمثلهم جيانغ جييشــــي Jiang Jieshi (تشـيانغ كاي شـك Tchiang Kai-Chek)، الذي كان يسـعى إلى الهيمنة على قيادة الثورة، من خلال حياكة المؤامرات ضد الشيوعيين والحد من نفوذهم داخل الكومينتانغ.

في جويلية 1926، إنطلقت الثورة في ما عرف "بحملة الشـمال" ضـد عسكريي بايانغ، من غوانغدونغ، وكان تشانغ كاي شك يطمح إلى خلافة هؤلاء وليس إلى القضـــاء عليهم فحسـب، ونتيجة لانتصـــارات الثوار، تم نقل مقر الحكومـة الوطنيـة في 1927/1/1 إلى ووهـان، كمـا تمكن الثوار من طرد الإنجليز من هانكو وجيوجيانغ (1927). وفي الشـــهر التالي (فيفري) حرك شوان لاي ورفاقه ثورة عارمة في شنغهاي وتمكنوا من السيطرة عليها بعد يومين من المعارك الطاحنة.

وأمام إنتصـــارات الثورة، تآمر تشـــانغ كاي شـــك مع الغرب وقام في 12 أفريل بانقلاب على الثورة بعدما قتل العديد من الشيوعيين في شنغهاي ثم في مدن أخرى. وهكذا إنتهت الحرب الأهلية الأولى بهزيمة الشـــيوعيين لقلة حذرهم أو لثقتهم الزائدة في البورجوازية، وكان ذلك ما ســـلط عليه المؤتمرون، في المؤتمر الخامس الذي إنعقد في 1927/4/27 في ووهان، الضوء والنقد.

الحرب الأهلية الثورية الثانية (أوت 1927– جوان 1937): قاد تشـــانغ كاي شك معارك عنيفة ضد العسكريين في جميع أرجاء الصين وكان النصر حليفه دائما تقريبا، خاصـــة إذا علمنا أن الأمريكان والبريطانيين واليابانيين قدموا له يد العون للإبقاء على الصـــين تحت سـيطرتهم والقضـــاء على الثورة فيها. وبالفعل فقد أعلن تشانغ كاي شك الحرب على الشيوعيين أيضا وقتل منهم ومن أتباعهم مئات الآلاف إلى أن إستحال الكومينتانغ مثل عصابات بايانغ.

ولإنقاد الثورة، قاد شـوان لاي، تشـودي، يي طانغ ... إلخ نحو 30 ألفا من رفاقهم في ثورة من ناشـــانغ (عاصـــمة جيانغســـي) في فاتح أوت 1927، وكانت الثورة إيذانا بميلاد الجيش الشـــعبي الوطني بقيادة الحزب الشـــيوعي الصيني، وكذا بميلاد الثورة ضد الحركة الرجعية التي تزعمها تشانغ كاي شك، بالإضـــافة إلى الثورة ضـــد الامبريالية. وقد ســـار الجيش إلى الجنوب وانهزم في أكتوبر في غوانغدونغ بســـبب التفوق العددي لقوات تشـــانغ كاي شـــك، وبعدئذ إلتقت القوات المتبقية للشيوعيين في جبال جينغانغ *Jinggang* بقوات ماوتسي تونغ وتأسس الجيش الأحمر الصيني للعمال والفلاحين.

وقد تحولت جبال جينغانغ إلى قاعدة ثورية للجيش الأول ن بقيادة ماو، حين وصلها قادما من شانغشا، أين إنهزم أمام تشانغ كاي شك.

بداية من 1928، تأكدت للشـــيوعيين إســـتحالة إنتصـــارهم في المدن، فعملوا على ربح الريف من خلال ثورة إجتماعية وتجنيد الفلاحين في ثورة ضـــد

المستعمر وأتباع تشانغ كاي شك. وفي جويلية 1928، عقد الشيوعيون مؤتمرهم السادس في موسكو.

وقد أخذ الشيوعيون يزيدون في عدد جيوشهم، المتشكلة أساسا من الفلاحين ويهاجمون مواقع قوات تشانغ كاي شك وينفذون ثورتهم الزراعية، التي قضت على الإقطاعية وشبه الإقطاعية. وقد تمكن الجيش الأحمر للفلاحين والعمال من تكسير عدة محاولات لجيوش تشانغ كاي شك لتطويق مواقع الثورة في جيانغكسي *Jiangxi* وغيرها مع مطلع الثلاثينات.

وخلال أزمة 1929، إحتل اليابانيون شمال شرق الصين، حيث هاجموا شانيانغ عام 1931 (موكدن) ووقعت ثلاث مقاطعات تحت سيطرتهم وهي سياونينغ، جينين، هايلونغيانغ، أي نحو 2 مليون كلم^2 يسكنها 30 مليون نسمة، وسوف ينشئ اليابانيون حكومة مؤيدة لهم في هذه المنطقة، وتدعى ماندشوغيو "*Mondchouguo*". وقد نادى الشيوعيون بتوحيد الجهود لتحرير البلاد من اليابانيين، في الوقت الذي إلتزم فيه الكومينتانغ الصمت. وحين هاجم شنغهاي في 1932، قاومهم الجيش الأحمر، الذي أخذ ينظم صفوف المقاومة في الأوساط الطلابية والعمالية.

في 1931/9/18 إدعى اليابانيون أن الوطنيين الصينيين قصفوا خط السكك الحديدية جنوب ماندشو ومدوا بنفوذهم ليشمل كل منشوريا ويجمعوا مقاطعاتها الثلاث في دولة مصطنعة، دعيت ماندشوكيو *Mandchoukouo*، وضعوا على رأسها آخر أباطرة الماندشو. لقد كان ذلك بداية للتوسع الياباني في الصين، التي يتحارب فيها الشيوعيون وأتباع تشانغ كاي تشك (جيانغ جييشي).

بعد إنهزامهم أمام قوات تشانغ كاي تشك (الذي تفاوض مع أمراء الحرب وتقاعس في مقاومة التوسع الياباني)، فإن الشيوعيين إضطروا إلى

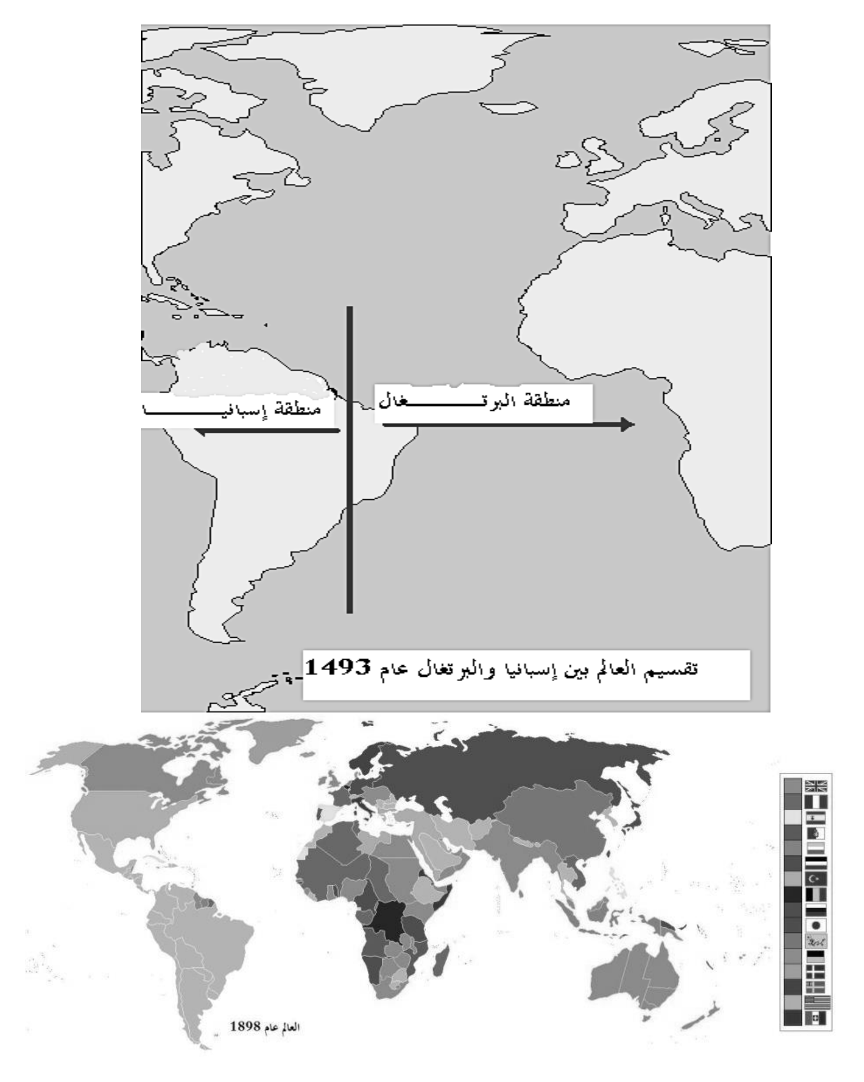
الخروج بمقاومتهم من المدن إلى الأرياف وتأسيس قواعد لهم في الجنوب والوسط؛ غير أن قوات تشانغ كاي تشك تمكنت من إحكام الخناق عليهم مما سيضطر قادة فلول الشيوعيين إلى مغادرة مواقعهم صوب الغرب ثم الشمال، إنقاذا لثورتهم، في ما عرف باسم المسيرة الكبرى (التي دامت سنة كاملة من 16/ 1934/10 إلى أكتوبر 1935، قطع فيها نحو 100000 شيوعي مسافة 12500 كلم، من جيانغكسي إلى شانكسي الشمالية، وقد فقد الشيوعيون معظم قواتهم في هذه المسيرة).

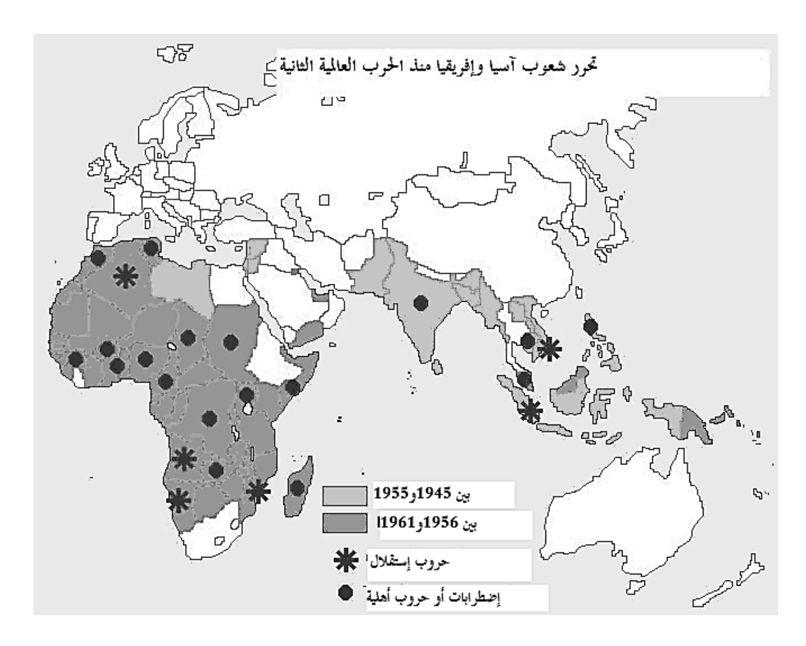
في 1/ 8/ 1935 دعا الحزب الشيوعي الصينيين إلى توقيف الحرب الأهلية وتوحيد جهودهم ضد اليابانيين، غير أن تردد تشانغ كاي تشك سيضطر أحد جنرالاته، تشانغ كسويليانغ*Zhang Xueliang* إلى إلقاء القبض عليه في كسيان *Xi'an*في 12/ 12/ 1936. وبعد مفاوضات مع الشيوعيين، أطلق سراحه ووحدت مقاومة الطرفين في جبهة وطنية موحدة ضد الغزاة اليابانيين. وهكذا بدأت تباشير نهاية الحرب الأهلية، التي دامت نحو عشرية كاملة، تلوح في الأفق وبداية الحديث عن الصلح الداخلي. وبين جويلية 1937 وسبتمبر 1945، خاض الصينيون مقاومة ضارية ضد اليابانيين، كشفت للصينيين وللدول الغربية عن فساد قيادة وإدارة تشانغ كاي تشك وزادت من إلتفاف الصينيين حول الشيوعيين، مما جعلهم يتحكمون في 19 منطقة محررة إلى 1945 .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان، أخذ نفوذ الشيوعيين يتقوى بنفس الوتيرة تقريبا التي أخذت عليها سلطة تشانغ كاي تشك وأتباعه تتراجع، ورغم المحاولات الساعية إلى التوفيق بين الطرفين (ومنها وساطة جورج مارشل *George C. Marshall* التي أفضت إلى توقيع هدنة بينهما)، إلا أن الحرب الأهلية إندلعت من جديد وأخذ الشيوعيون يحققون في الإنتصارات

والتقدم التدريجيين إلى أن إضـطروا تشـانغ كاي تشـك إلى اللجوء إلى تايوان في 8/ 12/ 1949 بعد إعلانهم عن ميلاد جمهورية الصـين الشـعبية في 1/ 10/ 1949 .

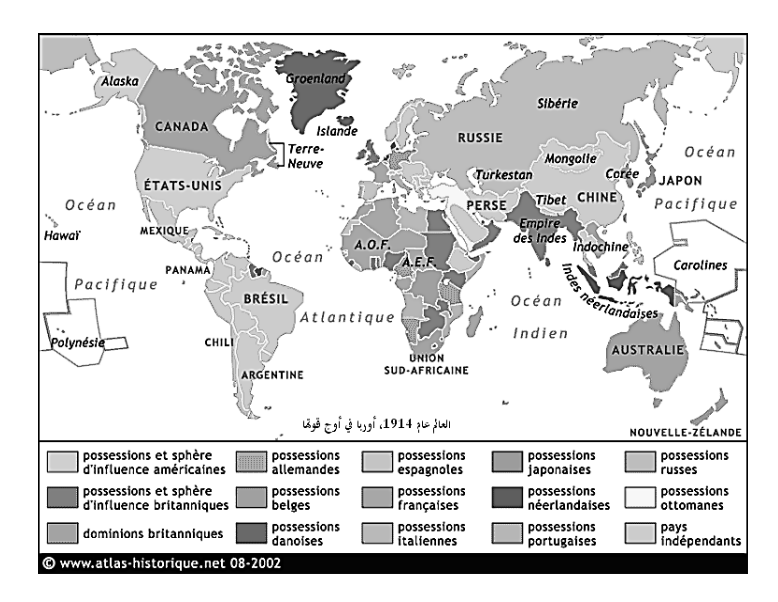
خرائط ملحقة:



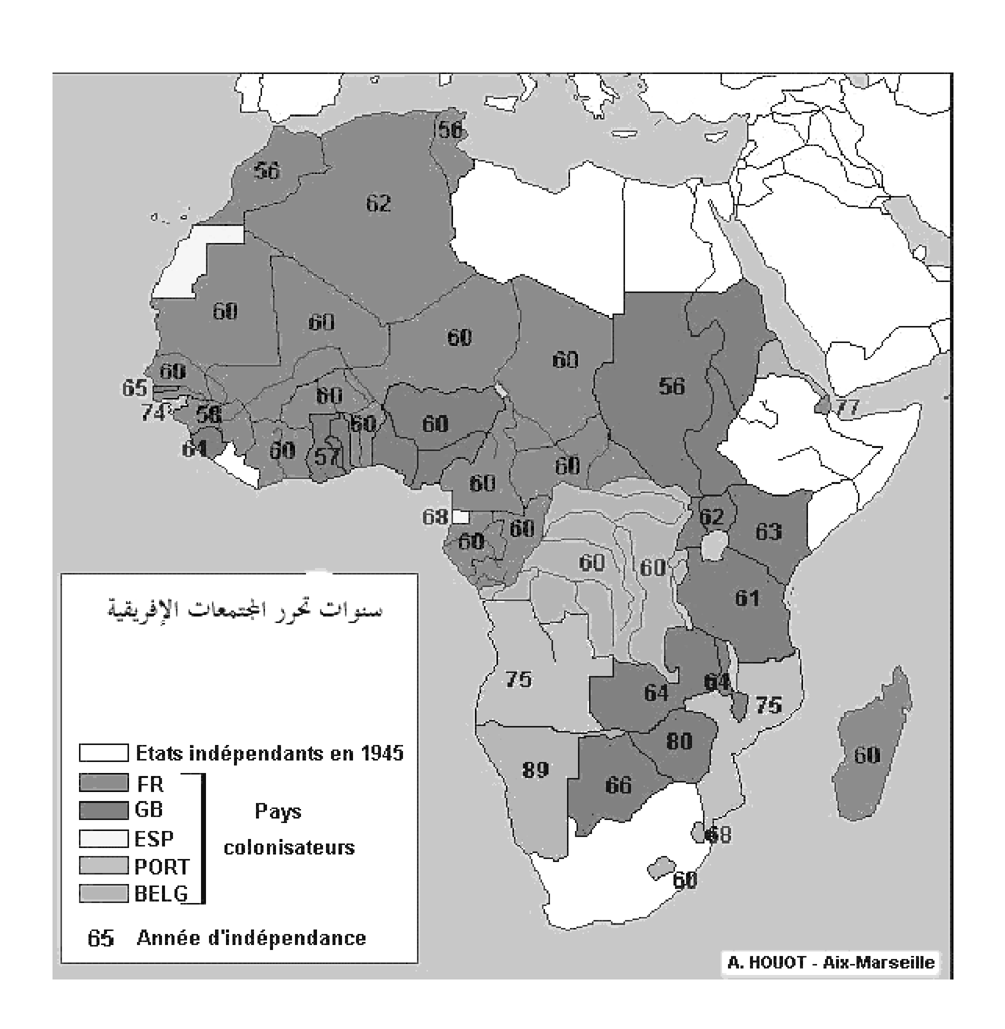




الإمبراطورية البريطانية مطلع القرن العشرين


Alaska
Groenland
Islande
CANADA
Terre-Neuve
ÉTATS-UNIS
Océan
Hawaï
MEXIQUE
PANAMA
Pacifique
Polynésie
BRÉSIL
CHILI
ARGENTINE
Atlantique
A.O.F.
A.E.F.
UNION SUD-AFRICAINE
Sibérie
RUSSIE
Mongolie
Turkestan
Corée
JAPON
PERSE
Tibet
CHINE
Empire des Indes
Indochine
Indes néerlandaises
Carolines
Océan Indien
Océan Pacifique
AUSTRALIE
NOUVELLE-ZÉLANDE
العالم عام 1914، أوربا في أوج قوتها
possessions et sphère d'influence américaines
possessions allemandes
possessions espagnoles
possessions japonaises
possessions russes
possessions et sphère d'influence britanniques
possessions belges
possessions françaises
possessions néerlandaises
possessions ottomanes
dominions britanniques
possessions danoises
possessions italiennes
possessions portugaises
pays indépendants
© www.atlas-historique.net 08-2002


Alaska
Groenland
CANADA
1
EIRE
FÉDÉRATION DE RUSSIE
ÉTATS-UNIS
Océan
Hawaï
MEXIQUE
CUBA
Pacifique
Polynésie
PÉROU
BRÉSIL
CHILI
ARGENTINE
Atlantique
2
ALGÉRIE
ÉGYPTE
3
ANGOLA
4
AFRIQUE DU SUD
IRAN
INDE 5
CHINE
JAPON
TAÏWAN
6 7
8
9
INDONÉSIE
10
11
Océan Indien
Océan Pacifique
AUSTRALIE
NOUVELLE-ZÉLANDE
تطور تحرر شعوب العالم
décolonisation :
1898 1946 1958 1961 1970 1980 1990
dominions britanniques
1. Terre-Neuve
2. Sahara occidental
3. Érythrée
4. Rhodésie / Zimbabwe
5. Pakistan or. / Bangladesh
6. Macao
7. Hong Kong
8. Sabah - Sarawak
9. Singapour
10. Nouvelle-Guinée occ. / Irian Jaya
11. Timor oriental
© www.atlas-historique.net 08-2002


سنوات تحرر المجتمعات الإفريقية
Etats indépendants en 1945
FR
GB
ESP
PORT
BELG
Pays colonisateurs
65 Année d'indépendance
A. HOUOT - Aix-Marseille
56
56
62
60
60
60
60
65
60
74
56
60
60
60
64
60
57
60
60
56
77
68
60
60
60
60
62
63
61
75
64
64
75
80
60
89
66
68
60

الفصل الثانى
الهجـــرة والتعـــاون
في المنطقة الأورومتوسطية

حددت النظريات الأولى التي حاولت شـــرح الهجرة أن ســـبب المشـــكلة هو ازدياد عدد سكان العالم والسـياق الاقتصـادي المعاكس والبيئة الاجتماعية السلبية، ويجب علينا هنا أن نشمل التفريق الأساسي بين الهجرة من الشرق إلى الغرب ومن الشـمال إلى الجنوب، ففي التصـنيف الأول تنتج هذه الموجة عن الاسـتقلال والملاحقة السـياسـية وتغير النظام في دول أوروبا الشـرقية، أي أن أسـباب هذه الحركات اقتصـادية (الهجرة الاقتصـادية) وسـياسـية (الملاحقة من الأنظمة المستبدة) وثقافية، أما في التصـنيف الثاني (من الجنوب إلى الشمال) فالأسـباب اقتصـادية بشـكل رئيسـي (كالبطالة والفقر ونقص الغذاء في القارة الإفريقية).

وبالتالي يمكننا أن نقول أن السـبب الرئيسـي للهجرة يكمن في التطور الثقافي والسـياسـي والاقتصـادي بين العواصـم والدول الأوروبية على الحدود الخارجية في قرن يتميز بتزايد العولمة والتطور التكنولوجي، وكلما ازداد اختلاف الأجور أو البحث عن عمل كلما ازدات الهجرة، وكلما تقلصـت المسـافة الجغرافية بسبب تطور وسائل النقل كلما هاجر الناس أكثر.

ويمكن لانفتاح التنافس الدولي والاقتصادات عموماً أن يؤثرا على الهجرة، حيث يتم تسـهيل الهجرة في نظام دولي أكثر انفتاحاً لدرجة أنه يمكن للدول الأغنى أن تبحث عن الأيدي العاملة في أفقر الدول، وكنتيجة لهذه العوامل فقد توجه عدد كبير من الأقليات المهاجرة إلى الدول الأوروبية الأكثر تطوراً وخاصة

تلك في الشـــمال الغني بعد الحرب العالمية الثانية والتي وصـــلت إلى 10% من عدد السكان الوطني.

أما اليوم فقد أخذت مشـــكلة الهجرة منحى هاماً وذلك بســـبب التغيرات السـياسـية والاجتماعية البارزة التي حدثت في أوروبا الشـرقية والبلقان ومؤخراً في دول إفريقيا.

وبســـبب الفقر فإن تدفق الهجرة ما يزال في كامل قواه في حين تســـتمر الحروب والاستبداد والصـراعات الأهلية كالثورة العربية المؤخرة بالتسبب بتحرك كبير للسكان من إفريقيا وآسيا والشـرق الأوسـط، وبالطبع فإنها تخبر بأن أكثر من 175 مليون شـــخص في العالم أي 2% من عدد ســـكان العالم يعيشـــون في دولة ليســـوا مواطنين لها، فقد ارتفع عدد الأجانب في الاتحاد الأوروبي عام 2006 إلى 29 مليون (5.8% من كامل الهجرة) وقد أتى نصـــفهم من دول العالم الثالث[1]، أما بالنســـبة لحوض البحر المتوســـط فإن الهجرة تتزايد بثبات حيث أن دول منطقة البحر المتوســـط الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي وجهة مغرية للمهاجرين من جنوب وشـــرق البحر المتوســـط، وقد تحولت دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط بشـكل كبير وتدريجياً من دول أصـــل إلى دول عبور واسـتضـافة، ولسـوء الحظ فإنه لم يتم إدراك هذه التطورات بشـكل كافٍ ولم تتم ترجمتها إلى سياسات هجرة للسلطات الوطنية الخاصة.

ويهدف تسـجيل الواقع الحالي بالإضـافة إلى تقديم وتقييم إجراءات هامة لسـياسـة الهجرة إلى تبني سـياسـة منسـقة مفروضـة عن الهجرة، وإن الاهتمام في إدارة الهجرة قوي بشـكل خاص في دول منطقة البحر المتوسـط، وتسـعى

---

1 http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/ Migration_ statistics #Net_migration

الحكومات على جانبي حوض البحر المتوسـط لتصـميم إطار عمل تشـريعي لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين وحصـولهم على الوظائف والخدمات، وقد كان هناك اهتمام متزايد في إطار مفاوضـات الهجرة وخاصـة في شـكل الهجرة الدائرية.

1.2 ملامح الهجرة من دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط إلى الاتحاد الأوروبي:

يتزايد تدفق الهجرة من دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط إلى الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، وتقدر الهجرة من دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط بحوالي 8.2 مليون[1]، وتظهر الإحصـائيات أن شـباب دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط يرغبون بشـدة بالهجرة وخاصـة بسـبب فرص التوظيف المحدودة وانخفاض الأجور في بلادهم بالإضـافة إلى الظروف السياسية، وبالتالي فإن وجود شتات متكامل يسهل الهجرة إلى أوروبا وخاصة من خلال جمع شمل العائلة.

1.2.1 الهجرة غير الموثّقة في المنطقة الأورومتوسطية

تطورت الهجرة غير الموثقة بدرجة كبيرة عبر المنطقة الأورومتوسـطية، ولا تهم هذه القضـية الدول الجنوبية الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي (إسـبانيا وإيطاليا واليونان فحسـب) وإنما دول جنوب وشـرق البحر المتوسـط أيضـاً، وقد تم تحديد ثلاثة أصناف للهجرة غير الموثقة إلى دول جنوب **وشـرق البحر المتوسط:**

---

1. تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا:

http://www.carim.org/index.php

1) **العمال المهاجرين غير الموثقين:** حيث أنهم لا يتناسبون مع الطلب الرسمي لليد العاملة ولا يلبون الشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل.
2) **اللاجئون:** هم يأتون بشكل رئيسي من العراق والسودان والصومال وأرتيريا والدول المضيفة لهم هي سوريا والأردن ومصر وأحياناً لبنان، ولم يحصل معظم اللاجئين في دول جنوب وشرق البحر المتوسط على أية حماية رسمية للاجئين وإنما يبقون في دولة لجوء أولى ليتوقعوا أن يتم نقلهم إلى دولة أخرى أو يعودوا إلى بلدهم ما إن يعود الأمن إليه، ويتسبب العدد الكبير للاجئين وخاصة من العراق والسودان بمشاكل خاصة في جميع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.
3) **المهاجرون العابرون:** هؤلاء الناس متّجهون إلى مناطق أكثر بعداً كأوروبا أو أمريكا الشمالية أو الخليج إلا أنهم يبقون عند المدخل لأنهم لا يملكون متطلبات ووثائق للسفر (الفيزا).

1.2.2 دول جنوب وشرق البحر المتوسط كدول عبور ووجهة

أصبحت دول جنوب وشرق البحر المتوسط لدرجة كبير دول عبور وهجرة، وتظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير موثق[1]، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول إلى أوروبا ويفشلون (إما بسبب عدم تقديم فيزا قانونية أو بسبب المحاولات الفاشلة للدخول سراً) فإنهم يجدون عملاً ويبقون في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويشكل هذا التطور عدداً متزايداً من المهاجرين غير الموثقين في هذه الدول مما يثقلها بشكل كبير حيث أنه يبقي الأجور منخفضة جداً ويزيد معدل البطالة المرتفع أصلاً في أسواق العمل المحلية

1. تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا:

ويحفز هجرة الأيدي العاملة الداخلية إلى الاتحاد الأوروبي.

1.3 الوضع الاقتصادي والتأثير على التوظيف في دول جنوب وشرق البحر المتوسط

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة متعددة، فعلى المستوى العالمي أثرت الأزمة اقتصادياً في تحويل المهاجرين للنقود، ووفقاً للبنك الدولي وصل تدفق الحوالات النقدية المسجلة رسمياً إلى الدول النامية إلى 316 مليار دولار عام 2009، ويشكل ذلك انخفاضاً بقيمة 6% عن 336 مليار دولار في عام 2008.

وعلى المستوى الأوروبي أدت الظروف الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع في نسبة البطالة وبالتالي إلى انخفاض في الانفتاح للعمال المهاجرين قليلي المهارة، وسينقص ذلك بالضرورة تدفق الهجرة من الاتحاد الأوروبي وبالتالي انخفاض الفرص للمهاجرين النظاميين، كما أنها ستؤدي إلى خفض الاستهلاك وتقليل النفقات في الدولة المضيفة، كما ينبغي مراعاة العواقب السياسية والاجتماعية للأزمة، فقد ظهر تزايد في الخوف من الغرباء والعنصرية في معظم الدول المضيفة للمهاجرين.

وقد أثر التقدم الاقتصادي في المنطقة الأورومتوسطية خلال العقد الماضي بشكل غير متساوٍ في عدد السكان الكلي، فقد استمرت المعدلات المرتفعة للبطالة خلال الفترة وخاصة بين العمال الشباب وغذّت تدفق الهجرة المستمر من المنطقة، وقد اتضحت الطبيعة البنيوية لمشكلة البطالة وبالتالي تحولها الممكن إلى هجرة في موجة التغير السياسي في جنوب البحر المتوسط عام 2011.

وأشــار التحليل الذي أجرته المفوضــية الأوروبية[1] بدقة إلى الشكوك حول تكامل اليد العاملة للشــباب في المســتقبل، وقد ذكرت أنه ســيكون هناك حاجة لأكثر من 15 مليون وظيفة إضافية في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، ويزداد ذلك ليصل إلى 30 حتى 60% مما قد تشكل خلال التوسع الاقتصادي من عام 2002 حتى 2007، وهذه الحاجات هامة جداً بحيث أن هناك احتمال لحدوث توتر في البنية الاجتماعية في حال عدم تلبيتها، وبشــــكل معاكس فإن البطالة في هذه الدول تزداد حسب مستوى التعليم، لذا فإنه بالإضافة إلى تحدي إيجاد الوظائف فإن من الضــــروري إيجاد وظائف مرتبطة بتزايد عدد الخريجين في المنطقة، ويجعل ذلك إدارة ســــوق العمل تحدياً للحكومات، كما أنه يؤثر بشــكل كبير على تماســك المنطقة والاســتقرار الاجتماعي وقد يؤدي إلى ازدياد في ضغط الهجرة.

1.4 أحداث ربيع الثورات العربية

أدت الأحداث الســــياســــية والاجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشــرق البحر المتوســط خلال عام 2011 وشــــكلت جزءاً مما يعرف الآن باســــم "ربيع الثورات العربية" إلى العديد من العواقب ومنها ســقوط العديد من الأنظمة الاســتبدادية وبداية العديد من العمليات الديمقراطية والمؤسساتية. كما أنها بداية وحشد للصراع المسلح.

وأدى عدم الاستقرار السياسي الأولي وفي أشد الحالات الصراع المسلح والقمع الســياســي المرتبط بعمليات التغيير إلى حالات من الطوارئ الإنســانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين

1. أداء ســوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوســط العربية: العوامل المحددة والتأثيرات. وثيقة اتفاقية رقم 60 لعام 2010.

التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في ليبيا وتونس ومصر هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أُثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد (45% من 80 مليون مصري يعيشون تحت حد الفقر) في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة، كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام 2011 قد انعكس سلباً في التوظيف.

وقد أدى كل ذلك إلى ضغط كبير على تدفق الهجرة في المنطقة ضمن دول جنوب وشرق البحر المتوسط ونحو دول الاتحاد الأوروبي مع وصول جماعي للمهاجرين ومعظمهم من تونس إلى سواحل لامبيدوسا بحوالي 5000 شخص خلال بضعة أيام من شهر فبراير/شباط، وقد شكلت هذه التحركات أحياناً توتراً في الدول المضيفة التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX)، كما أن الصراع الليبي قد شرد أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد، وفي شهر مارس/آذار زاد التدخل العسكري للأمم المتحدة الهروب نحو مصر والذي شمل 2000 إلى 3000 شخص في اليوم، وهناك أشخاص يتجهون إلى هذه الدول المجاورة أكثر مما يمكن أن تستوعب وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية في المغرب مما يتطلب تدخل الدول الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي.

2. الإطار التشريعي للهجرة

2.1 الحاجة لتقوية نهج عالمي متوازن للتعامل مع الهجرة

إن هذه الأحداث والعمليات ذات أهمية خاصة حيث أنها تعبر عن الرغبة بالحرية والديمقراطية بين المجتمعات في العديد من دول جنوب وشـــرق البحر المتوسط، وينبغي تحليل عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى القصـير مع التركيز على الأزمة الإنسـانية التي يتسـبب بها التحرك السـكاني القســري وعلى المدى المتوســط والبعيد، وينبغي ذكر الحاجة لمراقبة العمليات التي تنفتح فيها الديمقراطية وتترســخ وتحدث عمليات من التطور الاقتصـــادي والتماسك الاجتماعي في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد كانت ردة فعل معظم الحكومات إعلان إجراءات اقتصـــادية واجتماعية مصـــممة لتخفيف الاضــطراب الاجتماعي والبطالة بين الشـباب والتحكم بأسـعار الغذاء وغيرها، وينبغي دعم الثورة العربية كفرصة لتعزيز الديمقراطية وتسريع التقدم نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن لا يؤدي الوضــع الذي تم وصــفه سـابقاً إلى التركيز الشـديد على الأمن والتحكم بالهجرة وخاصـــة من وجهة نظر أوروبية أحادية الجانب على الرغم من أنه يجب عدم إهمال أهمية الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية بكاملها، ويعود سبب ذلك إلى التأثير الفوري لعمليات التغيير بالإضـــافة إلى بقاء الظروف البنيوية التي كانت وراء تدفق الهجرة فجوة فيما يتعلق بالثروة والظروف المعيشـــية بين الســـاحلين الجنوبي والشمالي للبحر المتوسط وارتفاع مستويات الفقر والضغوط الديموغرافية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ونقص فرص التوظيف وانخفاض الأجور وظروف العمل السـيئة وخاصــة في الاقتصــادات التي يحمل فيها القطاع غير الرسـمي ثقلاً كبيراً، ويظهر تحليل الأسـباب الاقتصــادية للهجرة كيف تسـتمر اختلافات

الهجرة بالإضرار بدول جنوب وشرق البحر المتوسط مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي خلال سنوات الأزمة على الرغم من أنه في معظم دول جنوب وشرق البحر المتوسط كان إجمالي الناتج المحلي يتحسن قبل بداية الأحداث السياسية والاجتماعية.

ويمكن لهذه العوامل أن تتفاقم، وعلى بعض دول جنوب وشرق البحر المتوسط التي شهدت أشد الثورات أن تتعامل مع أسوأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للعديد من العوامل، وهي تشمل التقلص الشديد للقطاعات التي تحمل ثقلاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي كالسياحة والتنقيب عن النفط والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر والعودة الجماعية للعمال المهاجرين كعودة 1.5 مليون مصري أو 120000 تونسي كانوا قد أجبروا بسبب الحرب الأهلية في ليبيا على العودة إلى دولهم الأصلية، فهم فقدوا وظائفهم كما أوقفوا تدفق الحوالات المادية التي كانوا يرسلونها إلى بلادهم.

وبالتالي فإنه من الضروري الإصرار على الحاجة للتعامل مع الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية بتبني منهج متكامل وبنيوي وواسع يحقق التوازن بين السياسات للتحكم بتدفق الهجرة وإدارتها ويهتم بشكل خاص بهجرة الأيدي العاملة وسياسات التعاون وتطور الدول في المنطقة، ولهذا السبب يجب الأخذ بعين الاعتبار إطار عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وتقدمها وتطبيقها ونتائجها ودرجة تلبية أهدافها وتبني برامج التعاون.

ويودّ الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد إنعاش مبادئ عملية برشـــلونة والتعبير عنها بقوة أكبر في الاتحاد من أجل المتوسط والتأكيد على أن الازدهار الاقتصادي المشترك ينبغي أن يكون مبدأ أساسياً للعلاقات بين الشاطئين[1].

2.2 السياسة الأوروبية تجاه الهجرة

تم تطبيق معاهدة شـــنغن في 1985/06/14، وكان هدفها الإلغاء التدريجي للضبط على الحدود المشتركة وتأسيس حرية الحركة لجميع مواطني الدول التي وقعت الاتفاقية بالإضافة إلى تعاون الشرطة والقضاء بين هذه الدول ضمن إطار نظام شنغن للمعلومات (SIS).

وفيما بعد وخاصـــة في أكتوبر/تشـــرين الأول 1999 في تمبير، قرر رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصـــادية والقدرة على اســـتيعاب المهاجرين الجدد والتكامل معهم مع حماية كاملة للحقوق الأســاسـية للمواطنين وذلك لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشـــترك الآمن للدول الأعضاء.

وفي عام 1999 تم تطبيق معاهدة أمستردام، ووفقاً لها فإن سياسة الهجرة هي مسؤولية الاتحاد الأوروبي وخاصـة في مجالات متطلبات الدخول والإقامة بالإضـافة إلى الإقامة والهجرة غير الشرعية، وقد تبنت المعاهدة إجراءات تحدد الحقوق والشـــروط التي يمكن فيها لمواطني دولة ثالثة مقيمين في إحدى الدول الأعضـاء أن يقيم في دول أعضـاء أخرى وتوقعت التناغم التدريجي لسياسات الهجرة والفيزا ومنح اللجوء بين الدول التي وقعتها.

---

1. أدرك الاتحاد الأوروبي مؤخراً الصـعوبات الاقتصـادية التي سـتسـببها التغيرات السـياسـية في المنطقة مما سيتطلب مساعدة مالية على الرغم من أن ذلك سيكون مشروطاً بتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان."الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشـــترك مع جنوب منطقة البحر المتوســط". COM (2022) في 8 مارس/آذار 2011.

وقد تبني مجلس الاتحاد الأوروبي في 4 و5 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 برنامج هاغ متعدد السنوات والذي يضع أهدافاً لتقوية الحرية والأمن والعدالة ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2005 و2010، وقد كانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية والمواطنة وتحديد نهج متوازن للتعامل مع الهجرة وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفرض إجراءات لجوء مشتركة وضمان إجراءات وقائية دنيا للحصول على العدالة.

وفي النهاية وبعد برنامج تمبير للعدالة والشؤون الداخلية الذي تم إطلاقه عام 1999 وبرنامج هاغ الذي انتهى عام 2009 تم إطلاق برنامج ستوكهولم للفترة بين عام 2009 و2014، وقد تم وضع إطار جديد للاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج للتعاون حول الجمارك والقضاء والشرطة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى سياسة اللجوء والهجرة والفيزا.

2.2.1 معاهدة شنغن

لم تشمل معاهدة روما تناغم قوانين الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمواطني دول العالم الثالث، إلا أنه لم يكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول العالم الثالث إلى المجتمع حيث أن التحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة، إلا أن تشكيل مجال مجتمع داخلي بدون حدود قد أدى إلى تعبير بعض الدول الأعضاء عن ضرورة سياسة أوروبية للهجرة بالإضافة إلى إلغاء التحكم بالحدود بين دول المفوضية الأوروبية يشمل حرية الحركة لمواطني دول العالم الثالث.

وتسوية شنغن مشمولة في نصين أساسيين: 1) اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران 1985 بين اتحاد Benelux الاقتصادي وجمهوية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للسيطرة على الحدود 2) ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران

1990 والتي تكمل الاتفاقية وتحدد الشروط وتضمن تطبيق حرية الحركة والتي لم يتم تطبيقها حتى عام 1995، وقد تم ضم الاتفاقيات والقواعد التي تم تأسيسها ضمن هذه الاتفاقية إلى الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة أمستردام في مايو/أيار عام 1999، وفي معاهدة لشبونة تم ضم تسوية شنغن وبعض التدابير الاحتياطية الإضافية في البروتوكول 19 [1].

وتم ضمان حرية الحركة في مناطق شنغن تدريجياً، وقد قامت الدول التي وقعت الاتفاق بإلغاء الحدود الداخلية وتشكيل حدود خارجية موحّدة فقط حيث تتم إجراءات التحكم والدخول الرسمي[2]، وقد تم تطبيق إجراءات وقواعد مشتركة تتعلق بالدخول والإقامة والفيزا وتطبيقات اللجوء والتحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن، ولموازنة حرية الحركة وإلغاء التحكم بالحدود الداخلية قامت الدول الأعضاء بتقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على الجريمة المنظمة[3]، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص والبضائع يمكن للسلطات الوطنية المختصّة أن تصل إليها[4]، وبالإضافة إلى النظام الرئيسي

1 نسخة مدمجة من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة حول العمل على الاتحاد الأوروبي، مجلة مسؤولي الاتحاد الأوروبي النسخة 83 الصفحات 290-292.

2 تم توقيع ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن في 19 يونيو/حزيران 1990، وقد انضم إليه بعد ذلك إيطاليا (في 27.11.1990) وإسبانيا والبرتغال (25.6.1991) واليونان (6.11.1992) والنمسا (28.4.1995) والدنمارك والسويد وفنلنده (19.12.1996) والنروج وآيسلنده (19.12.1996) وإستونيا وجمهورية التشيك وليتوانيا وهنغاريا ولاتفيا ومالطا وبولنده وسلوفاكيا وسلوفينيا (21.12.2007)، وفي 30 مارس/آذار 2008 تمت عملية التوسيع بإلغاء التحكم بحدود مطارات هذه الدول وبين هذه الدول واثني عشرة دولة كانت في نظام شنغن، وتحتل الدنمارك مكانة خاصة بينما يمكن لإيرلنده والمملكة المتحدة أن تسهما في جميع أو في جزء من التدابير الاحتياطية لتسوية شنغن بعد تصويت مجهول لمجلس الدول التي تشارك في الاتفاقيات وممثلي الحكومات الذين يمثلون الدول الأعضاء.

3 وفقاً للمادة 92 من ميثاق التطبيق: نظام شنغن للمعلومات (المعروف باسم SIS).

4 راجع نظام المفوضية الأوروبية رقم 2006/1987 للبرلمان الأوروبي ومجلس 20 ديسمبر/كانون الأول 2006 حول تأسيس تطبيق واستخدام نظام معلومات شنغن الجيل الثاني (SIS II)، وقد حصل حراس الحدود وموظفو الجمارك وسلطات الفيزا وتطبيق القانون في مناطق شنغن بكاملها على الجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات (SIS II).

يوجد نظام وطني في كل دولة من الدول الأعضـــاء يتصـــل بالنظام المركزي، وقد تم تأســـيس مكاتب لطلب المعلومات الإضـــافية عن المدخل الوطني في جميع دول شنغن لتبادل المعلومات الإضافية.

الحاجة للموازنة بين حرية الحركة والأمن:

تواجه الاتحاد الأوروبي ضـــرورة ضـــمان عدم تقييد حركة ودخول الأشـــخاص والبضـــائع بالإضـــافة إلى تعزيز الأمن لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المنتظمة، وقد ساعد تغير السياسة الدولية بعد الهجمات الإرهابية في 11 ســبتمبر/أيلول 2011 على تطبيق الأمن، وبالإضــافة إلى تطور نظام شــنغن تم إنشــاء ودعم نظام مراقبة الحدود الأوروبية (EUROSUR) ووكالة الحدود الخارجية FRONTEX.

الهجرة غير الشرعية والتحكم بالتقييم:

عبرت المفوضـــية الأوروبية عن قلقها فيما يتعلق بإيجاد نظام متكامل للتحكم بالحدود يجمع الأدوات وآليات المراقبة بالاعتماد على والتكيف مع تدفق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وداخله، ووفقاً لبيانات دليل EUROSTAT الإحصائي والمنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء فإن من المقدر أن 80% من المهاجرين غير الموثقين يعيشــون في مناطق شــنغن، ويتوقع أن نصــفهم قد دخلوا الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بعد انتهاء صلاحية الفيزا [1].

ويجب أن لا نقرأ هذه النتائج من جانب واحد، فقد طرح الاتحاد الأوروبي بشكل متكرر قضية الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء كمطلب أساسي لتحسين الســلامة، وتبقى ســياســة الهجرة المشــتركة والواقعية هدفاً ويســتمر الاتحاد

1 وسائل جديدة لاستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود الأوروبية MEMO/08/85 في 13.2.2008.

الأوروبي بالتعامل مع القضـــية عبر خط دقيق يفصـــل الهجرة الشــرعية وغير الشرعية.

وفي عام 1998 أوجدت الدول الأعضـــاء في اتفاقية شــنغن لجنة دائمة تقوم 1) بالتأكد من أنه تم الالتزام بجميع الشـــروط لإلغاء التحكم بالحدود من قبل الدول الأعضـــاء التي ترغب بالانضــمام إلى اتفاقية شــنغن 2) بالتأكد من التطبيق الجيد لاتفاقية شـــنغن من قبل الدول الأعضـــــاء الذين يطبقون الاتفاقية، إلا أنه قد نشـــأت بعض الأســـئلة حول فعالية هذه الآلية، وفي نوفمبر/تشــرين الثاني 2010 قامت المفوضــية بتسـليم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضـــاء لتطبيق الإجراءات لتســـهيل حماية منطقة ليس لها أي حدود داخلية [1].

ومن الواضـــح أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لســـياســـة متكاملة وشـــاملة ستسمح بإزالة الضـغط عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وضـمان القوى العاملة الضـــرورية لأوروبا الهرمة، ووفقاً للمفوضـــية الأوروبية فإنه في عام 2060 وبالحفاظ على المعدلات الحالية من الهجرة ســـيتناقص عدد العمال في أوروبا بمعدل 110 مليون عامل عن العدد في الوقت الحالي وذلك لتمويل المعدلات الحالية من الإنفاق الاجتماعي وخاصـــة المعاشـــات التقاعدية، ومن المقدر أنه في عام 2020 ســـيكون هناك نقص بحدود واحد مليون عامل في قطاع الصـــحة فقط، ولذلك تعتبر المفوضـــية أن إيجاد الفرص للعمل القانوني لشعوب دول العالم الثالث أمرٌ ذو أولوية.

---

1 مســـودة تقرير عن اقتراحات للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأســـيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن (COD) 2010/0312 في 13.4.2011.

المعاهدة في مواجهة الظروف الجديدة:

مراجعة المقترحات والقرار النهائي للاتحاد الأوروبي:

زادت تطورات الربيع الماضي في دول شمال إفريقيا تدفق الهجرة إلى أوروبا مما شكل ضغطاً ليس على دول الدخول فحصب وإنما في الدول التي تحافظ على الروابط التقليدية مع مواطني الدول الأصل كفرنسا، وحين قررت إيطاليا بإصدار 20000 فيزا مؤقتة تبعها قرار فرنسا بزيادة الضغط لتقوية التحكم بالحدود الداخلية بشكل مؤقت، كما قامت الدنمارك لمعرفتها أنها الوجهة الأخيرة للعديد من الذين يدخلون أوروبا بإعلام المفوضية بأنها ستقوم بتقوية التحكم بحدودها مما يتعارض مع معاهدة شنغن وفقاً لرئيس اللجنة.

وتعهد وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الاستثنائي في 12 مايو/أيار 2011 بحماية تسوية شنغن والاستجابة للحاجة للقضاء على الخوف من الغرباء ضد التدفق الجماعي لمواطني دول العالم الثالث [1].

وقدمت المفوضية في جهودها لعلاج حالة الطوارئ رسالة خاصة عن الهجرة [2]، وقد أكدت المفوضية شنغن الالتزام باتفاقية شنغن وقدمت اقتراحاتها لتقوية الحدود الخارجية وحوكمة أكثر توضحاً لشنغن، وقد وافقت على وضع آلية سيتم تطبيقها في حالات الأزمة الحقيقية وستسمح باتخاذ قرارات على المستوى الأوروبي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إعادة التحكم بالحدود ولأي مدة.

1 اجتماع المجلس رقم 3085 (12.5.2011).

2 COM.(4.5.2011) 248 النهائي (2011)

وركز المجلس على ثلاث ركائز:

1. تقوية حوكمة شنغن
2. الشراكة الجيدة مع دول جنوب البحر المتوسط
3. سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشــــرعية وضــــمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تبني هذه المبادرات بالإضــــافة إلى إجراءات قصــــيرة المدى من قبل المفوضية (المساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء لعلاج التدفق وخاصة من تونس ومصــــر ودعم الناس الذين هربوا من ليبيا بالتعاون مع المفوض الســــامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى)، كما قامت بتطبيق برامج إعادة توطين لتخفيف ضغوط الهجرة وخاصة عن إيطاليا ومالطا.

وبمقتضى هذه الاستشارات قدمت المفوّضة سيسيليا مالمستروم ثلاث أوراق هامة حول:

- اقتراح تعديل النظام 2001/539 حول الفيزا.
- حوار مع دول جنوب البحر المتوسط حول الهجرة والانتقال والأمن.
- التقرير السنوي عن الهجرة واللجوء (2010).

ويقدم اقتراح المفوضــــة لتعديل إجراءات الفيزا إدخال مادة وقائية تســــمح في بعض الظروف الاســــتثنائية بالإدخال المؤقت لمتطلبات الفيزا لمواطني دول العالم الثالث، وسيخفف ذلك العواقب السلبية لوصول عدد كبير من المهاجرين غير الشــرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، ووفقاً للمفوضــــة فإن التعديلات المقترحة ستزيد من الثقة بالدول الأعضــاء فيما يتعلق بالحوكمة في قطاع الفيزا والتحرر المســــتقبلي من نظام الفيزا، وبالتالي يبدو أن هناك طريقة متســــاهلة ســــتســــمح في وقت الأزمة برفع مستويات التدفق بدون مراجعة تسوية شنغن بكاملها.

2.2.2 عملية برشلونة

عملية برشلونة هي اتفاق شراكة أورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي **وشركائه في منطقة البحر المتوسط ويغطي القطاعات التالية:**

1) الحوار السياسي والأمن

2) التعاون المالي والاقتصادي

3) التعاون الإنساني والثقافي والاجتماعي.

وفي قمة برشلونة لعام 2005 تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الاجتماعي والعدالة والأمن، وقد تم عقد هذه القمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان برشلونة واهتمت بشكل خاص بتطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول قضايا الهجرة.

وفي 18 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 تم عقد أول اجتماع وزاري أورومتوسطي عن الهجرة في ألغراف في البرتغال حيث تم التركيز على أنه ينبغي من أجل الهجرة الشرعية استكشاف سوق العمل في البداية والقضاء على أسباب الهجرة (دعم التطوير في دول الأصل)، وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية تمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين إلى دولهم.

وفي قمة باريس لعام 2008 تمت المصادقة على اتفاق الاتحاد من أجل المتوسط، وهي تطوير عملية برشلونة مع أهداف تشمل: مكافحة الهجرة غير الشرعية والتأكيد على الصلة بين الهجرة والتطور بالإضافة إلى تشكيل أوروبا هادئة وقوية بتعزيز الهجرة التي تتم إدراتها بشكل مشترك لمصلحة جميع الأحزاب ذات الصلة.

ومن المعروف أنه لتطوير الأهداف التي تم وضعها من قبل برنامج برشلونة للعمل لخمس سنوات (28 نوفمبر/تشرين الثاني 2005) وأول اجتماع

وزاري أورومتوسطي حول الهجرة تم تشكيل البرنامج الأورومتوسطي الثاني للهجرة، ومن بين الأمور الأخرى فإنه يعالج قضايا تتعلق بإصلاح الهجرة وقانون الهجرة.

وفي النهاية فإن من البارز الأهمية التي تعزوها الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) إلى الهجرة، وقد ركزت الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية من بين أشياء أخرى على جانب حماية حقوق الإنسان والحاجة للتكافل والتعاون وأهمية عملية التكامل وإدراك حقوق المهاجرين.

ومن المعتقدات الشائعة أن واقع الهجرة المعقد في المنطقة الأورومتوسطية تتزايد أهميته في السنوات الأخيرة ويتطلب منهجاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة متعددة الأبعاد ويعالج عالمياً القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الأشياء الأخرى فإن هذا النهج ينطوي على عدم تخفيف معالجة التحديات الفطرية لبعد يتعلق بالأمن، وينبغي التركيز على العلاقة بين سياسات الهجرة مع مجموعة سياسات التعاون ضمن إطار عملية الشراكة الأورومتوسطية لضمان الإسهام في تقوية البعد الإقليمي فيما يتعلق بواقع الهجرة.

وتشكل سياسات التعاون في أبعادها المختلفة – الاقتصاد والتجارة والحوار الاجتماعي والسياسي – العمود الفقري لعملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط مما يؤثر في العوامل التي تحدد واقع الهجرة في المنطقة وبالتالي ترتبط بقوة بسياسات التعاون حول قضايا الهجرة، وبالنظر إلى ذلك فإن من المناسب تقييم نتائج التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقبل كل شيء الهجرة ضمن إطار برنامج عمل مشترك تم تبنيه في قمة برشلونة لعام 2005.

وقد يكون من المناســب تحديد وتقييم الجهود التي تم بذلها في مجال التعاون حول الهجرة القانونية وخاصة منذ أن تم اعتبار تسهيل الحركة القانونية للمهاجرين [1] واحداً من العوامل الأســاســية للتعاون، وفي هذا المجال يتم أخذ حاجة دول الأصــل والوجهة بعين الاعتبار وهناك تحليل للإمكانيات لتســهيل وتبسيط إجراءات الهجرة القانونية للعمال استجابة للحاجات.

كما أن من الضــروري عكس التحديات المســتقبلية التي ســتواجه عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط خلال السنوات القادمة، وهي تشمل معرفة إن كان إعادة إطلاق عملية برشــلونة والاتحاد من أجل المتوســط مصــحوباً بتطبيق كافٍ للوســائل المالية للتعاون وبفعاليتها وتقييم إن تمت تقوية التعاون الاقتصــادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة وفي ســياق الظروف الاقتصــادية الحالية فرض ســؤال عن أي درجة ســتتطلب تأثيرات الأزمة طويلة الأمد تقوية لسياسات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة.

كما سيكون من المناسب معرفة كيف أثرت الأحداث الأخيرة لما يسمى "ربيع الثورات العربية" في الهجرة في المنطقة وكيف يمكن الاستفادة من فرصة دعم الترسيخ الديمقراطي في هذه الدول بالإضافة إلى التقدم نحو أهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسات التعاون.

وســيكون من الضــروري التعمق في الاتجاهات المخفية والهجرة غير الشــرعية في الوضــع الحالي وتحليل أسـبابها بالإضــافة إلى اقتراح ســياســات التعاون للقضاء على هذه الظواهر.

---

1 خاتمة أول اجتماع وزاري أورومتوسطي حول الهجرة الذي تم عقده في ألغراف في 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

وفي النهاية فإنه ينبغي الاهتمام بالدور الهام الذي يمكن للمنظمات التي تمثل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية [1]أن تؤديه في تطوير سياسات الهجرة والتعاون في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى العمل الذي تؤديه المجالس الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الأورومتوسطية والتي كرست اهتماماً كبيراً للمعالجة الكلية لواقع الهجرة من وجهة نظر إقليمية.

3. مقترحات:

أظهرت التغيرات بعيدة المدى في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ضعف السياسات الأوروبية فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط وخاصة سياسات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي على شواطئ البحر المتوسط، وأن ضغوط الهجرة في السياق الحالي من الاضطراب السياسي في المنطقة الأورومتوسطية متغيرة وتشمل اللاجئين والمشردين والمهاجرين، وأن التمييز بين هذه التصنيفات المختلفة أساسي لتعزيز إدارة أمثل للأزمة الإنسانية وبالتالي وضع سياسات هجرة مناسبة، ولذلك فإن من الضروري التمييز بين التحركات التي يتسبب بها سياق سياسي استثنائي من التحركات الأخرى المستمرة مع الوقت.

ومن الجوانب الأخرى ذات الصلة والتي يجب التفكير بها الهجرة غير الشرعية، وقد تعاملت العديد من الدول مع الأزمة الاقتصادية بتشديد سياساتها المتعلقة بالهجرة وتطبيق القيود في البداية على الداخلين الجدد، وبالتالي فإن من الأفضل دراسة اتجاهات الهجرة غير الشرعية والحاجة المتوقعة لتقوية سياسات مكافحة هذه الظاهرة لتقديم ضمانات أكبر للحقوق الإنسانية للمهاجرين في هذه الأوضاع.

---

1 كما هو موجود في التوصيات عن تقرير عام 2004 عن الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية. إعادة التوازن بين إشبيلية وتمبير.

ويدعو ذلك كله إلى اتخاذ عدد من القرارات الملحة فوق الإجراءات الطارئة الموجودة مسبقاً للدول الأعضاء المتأثرين بتدفق الهجرة لتأسيس سياسة أوروبية جديدة بالإضافة إلى سياسات متكاملة حول الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي.

وتعمل الأهداف التي أكد عليها مجلس الاتحاد الأوروبي في 24 يونيو/حزيران 2011 في مذكرة صدرت في مايو/أيار 2011 عن المفوضية الأوروبية للهجرة على استعادة روح تمبير بتأسيس شراكة للتحرك والتعامل مع القضايا التي تتضمن الهجرة من خلال نهج بنيوي وتأسيس الشراكات مع دول في منطقة البحر المتوسط المجاورة والمناطق الشرقية ضمن إطار من سياسة الجوار الأوروبية الجيدة.

ومن ناحية عملية فإن هناك حاجة للسعي للوصول إلى مستوى مرتفع من التكامل مع تمويل كافٍ بين سياسات الهجرة والسياسة الخارجية في مجالات التعاون والتطوير حول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية.

ويمكن للسياق السياسي الجديد الناتج عن الثورات أن يجعل من الضروري مراجعة الاتفاقيات ثنائية الجانب عن الهجرة غير الشرعية بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وينبغي على الاتحاد الأوروبي التعامل مع سيناريو استراتيجي جغرافي مختلف، كما يجب تجنب الاستخدام الانتهازي لسياسات الهجرة من دول الأصل والدول المضيفة.

كما أن الارتباط الأوروبي في السياسات التي يتم تبنيها على مستوى إقليمي في جنوب البحر المتوسط ضروري أيضاً، وينبغي الربط بين الإدارة المنظمة لتدفق الهجرة وتبني سياسات توظيف فعالة وبعيدة منسقة مع سياسات اقتصادية وصناعية مناسبة، وقد يكون ذلك أفضل ضمان لتلبية توقعات المجموعات التي تعمل على التغيرات السياسية التي تم إنجازها وبالتالي ستكون

أفضـــل مؤشـــر لحاجات الهجرة المســـتقبلية في المنطقة، ويتطلب هذا الهدف الطموح من جانب دول جنوب البحر المتوسـط وتجاوز الوعود بالعمل الموجودة في المغرب والجزائر وتونس وســـوريـا المرتبطـة بضـــم الموظفين المؤهلين في القطاع العام.

ويجب ضـــمن هذا الإطار على المســـتوى الوطني ومســـتوى الاتحاد الأوروبي إعادة التفكير بعمق بالسـياسـات عن تدفق وشـروط الإقامة القانونية والترحيب والتكامل وإمكانية الطرق الدائرية المتكاملة (مما يجمع الطلب والتزويد والتدريب والتحضير الاجتماعي واللغوي ...) بين دول الأصل والهجرة بالإضافة إلى سـياسـات التطوير المشـترك، وينبغي أن يكون الاقتراح الرئيسـي لسـياسـة الهجرة الناجحة ومصـدرها ونقطة بدايتها تبني سـياسـة هجرة مشـتركة، وبالنظر إلى الطبيعـة الهجرة الممتدة عبد الـدول فإنـه لا يمكن تنظيم الـدخول والإقـامـة والتحرك الجغرافي لمواطني دول العالم الثالث في الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي فقط، وجوهرياً فإن فعالية ســياســة الهجرة الوطنية تعتمد بشــكل كبير على السياسات التي تتبعها الدول الأعضاء الأخرى، ويظهر هذا التواكل بشكل خاص في حالة المهاجرين غير الشـــرعيين وطالبي اللجوء حيث يمكن لقســـوة أو مرونة الترتيبات المؤســســاتية أن يشــكل تغيرات هامة بين الدول الأعضــاء حول الهجرة الدائمة والمؤقتة والشرعية وغير الشرعية.

وتتطلب سـياسـة الهجرة الأوروبية تخطيطاً خاصـاً لئلا تصـبح غير قابلة للتطبيق، وينبغي وضــع الاتجاهات الرئيسـية بمبادئ أسـاسـية وركائز رئيسـية تتناسب مع حاجات جميع سياسات الهجرة الأوروبية، **ولذلك يجب أخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:**

1. تعمل الأهمية المتزايدة للهجرة في المنطقة الأورومتوســطية خلال الســنوات الأخيرة وتعقيد العوامل التي تسببها على جعل من الضروري القيام بتشخيص

محدث وشـــامل للهجرة، وينبغي الاهتمام بين جوانب أخرى بميزات تدفق الهجرة ووضــع الأجانب المقيمين في دول مضــيفة وتكامل الســياســات، ولا يمكن لأي ســياســة هجرة أن تنجح في حال لم تشــمل تكاملاً وطنياً منظماً بدقة وسياسات للمهاجرين الشرعيين والمقيمين بالإضـافة إلى الذين يدخلون ويقيمون قانونياً.

2. ينبغي التعامل مع واقع الهجرة من وجهة نظر بنيوية وشـــاملة وواســـعة وســياســات متوازنة للتحكم بســياســات الهجرة وإدارتها بشــكل منظم بما فيها التركيز الخاص على هجرة الأيدي العاملة مع مجموعة من سياسات التعاون والتطوير للدول الأصـــل، ولهذا الهدف فإنه يجب أخذ الإطار الذي تمثله حالياً عملية برشـــلونة والاتحاد من أجل المتوســـط بعين الاعتبار وكذلك التقدمات والتطبيقات والنتائج ودرجة تحقيق الأهداف وبرامج التعاون.

3. ينبغي مراجعة تطور السياسة الأوروبية المشتركة حول الهجرة واللجوء خلال الســـنوات الأخيرة من وجهة نظر التماســـك والتوازن المطلوبين من جانب عالمي يهتم بسياسات المجتمع الأخرى، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن يتم تحليل تأثيرات الأزمة الاقتصـــادية والمالية بالإضـــافة إلى جوانب جديدة للمســـتقبل بهدف تقييم تأثيرها على العوامل البنيوية للهجرة وظروف العمل والمعيشة للمهاجرين.

4.لا ينبغي السعي وراء تطبيق مباشر لسياسات الهجرة التقليدية الناجحة، وإن خبرة الدول المضـــيفة ذات أهمية لدول الهجرة الجديدة إلا أن جميع الدول الأوروبية قد اتبعت تاريخها وتراثها الثقافي والسياسـي لتشكيل سياسـة هجرة خاصة، وإن القواعد التي تضمن التماسك الاجتماعي فريدة لكل مجتمع.

5. ينبغي تبني نهج متكامل للهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها متعددة الأبعاد وأســـبابها الاقتصـــادية والاجتماعية ككل، ويتطلب ذلك تجاوز

التحديات التي يفرضـــــها نهج يركز بشـــكل كبير على الأمن، كما ينبغي التركيز على الصــلة بين سـياسـات الهجرة وسـياسـات التعاون ككل ضـمن إطار عملية الشـــراكة الأورومتوســـطية، وينبغي أن يســـاعد هذا التحليل في تقوية النهج الإقليمي للتعامل مع الهجرة.

6. أحد الجوانب الرئيســـية لحالة الهجرة هو هجرة اليد العاملة بســـبب نطاقها وتأثيراتها على التطور الشخصي والاقتصادي والاجتماعي، وينبغي الاهتمام الخاص بوضـع ودور الشـباب بسـبب الصـعوبات الشـديدة التي يواجهونها لإيجاد تدريب وعمل شريف في المنطقة، وينبغي التركيز على الجوانب ذات الصلة كتعزيز السياسات المناسبة للتدريب في دولة الأصل وإدراك مؤهلات العمال المهاجرين وتعزيز ريادة الأعمال.

7. يجب على الدول المرسلة والمتلقية عند وضع السياسات والبرامج الاعتراف بالخلفية والسـياق الثقافي والاجتماعي لعلاقات الجنسـين في دول الأصـل ودول الوجهة واحترامهما، كما أن إطار الحماية المناسـب لحقوق الإنســان ضـــروري بشـــكل خاص للمهاجرات وخاصـــة فيما يتعلق بالإجراءات التي تهدف إلى القضـــاء على التجارة بالنســـاء بالإضـــافة إلى قضـــايا الرعاية الصحية (الحصول على الرعاية الصحية والطبية للمهاجرات الحوامل والأمهات)، ومن الجدير بالذكر أن النساء يشكلن نصف المهاجرين في العالم.

8. وفي النهاية ينبغي الاهتمام بالحاجة لإدراك الدور ذي الصـــلة الذي يمكن للشركاء الاجتماعيين أن يؤدوه في السياسات الوطنية واستراتيجيات المجتمع وذلك بأن تشـــمل تعزيز الحوار الاجتماعي عن الهجرة، وينبغي أن ينعكس ذلك في الوســائل كبرنامج ســتوكهولم وخطة عمله، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تؤديه الدول الأوروبية للتعامل مع الجوانب المختلفة للهجرة.

وبالتالي فإن الركائز الفردية التي ينبغي على سياسة الهجرة الأوروبية المشتركة أن تأخذها بعين الاعتبار:

أ) **قوانين للمهاجرين الاقتصاديين:** يتطلب تنظيم القضايا المتعلقة بالمهاجرين الاقتصاديين أهدافاً بعيدة المدى، وإذا كانت الأهداف تفصيلية كتغطية الحاجات المباشرة والمحددة في سوق العمل فإننا نتكلم عن العمال الضيوف، وإذا قبلنا أن حاجات سوق العمل ستستمر بالوجود خلال السنوات التالية وأن الحاجة للهجرة الانتقائية ستظهر أحياناً فينبغي عندها استكشاف وفحص طرق جديدة لدعوة المهاجرين: طرق تم تطبيقها في الدول الأخرى المتقدمة اقتصادياً التي لا تنتمي للاتحاد الأوروبي، ويمكن لسياسات نظام النقاط والحصص أن تسهم في خيار أكثر إغراء لكل من الدول المضيفة والمهاجرين لدرجة أنه يمكن جمعها بعلاقات أقوى بين التزويد بالقوة العاملة الأجنبية والطلب عليها دون أن تكون حلاً شافياً لكل المشاكل.

ب) **الترتيب للاجئين السياسيين:** من المؤكد أن اللاجئين السياسيين وطالبي اللجوء أكثر تضرراً من المهاجرين الدائمين من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، ويعمل تكثف الظاهرة في فترة 1990 والاختلافات بين الدول على إيجاد نظام واحد لضروريات الظاهرة، ويمكن لهذا النظام أن يكون مرتبطاً بالاتفاق على القواعد التي تحكم دخول اللاجئين وطالبي اللجوء والتناغم بين هذه القواعد وتطبيقها بالإضافة إلى وجود تمويل خاص للتدابير الاحتياطية للمساعدة المالية للاجئين على المستوى الأوروبي وذلك لتخفيف الاختلافات بين الدول التي تعمل جوهرياً ضد اللاجئين.

ج) **التكامل الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين:** يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين جهوداً تغطي كلاً من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وينبغي الاهتمام بقضايا تتعلق بالتوظيف والتدريب

المهني والحماية الاجتماعية وتعليم المهاجرين، كما ينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تخفيف الاختلافات الموجودة حالياً بين المواطنين والمهاجرين، وينبغي التركيز الخاص على عمل المؤسسات التعليمية، كما يجب أن يكون إصلاح المؤسسات التعليمية لتعمل كآلية رئيسية لضم المهاجرين وأطفالهم وعدم تهميشهم أمراً ذا أولوية في جميع الدول الأوروبية.

د) **التعاون مع الدول المرسلة والمسؤوليات المشتركة لعودة المهاجرين:**

يرتبط التعاون مع الدول المرسلة بالمساعدة المالية لها والهدف بعيد المدى للقضاء على الظروف التي تشجع الهجرة والتعاون للتحكم بالهجرة غير الشرعية وتحرك اللاجئين، كما أنه مرتبط بالموافقة على إعادة إدخال المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتقالهم ضمن إطار منسق لعلاج الهجرة غير الشرعية، كما ينبغي دراسة الهجرة السرية وغير المنتظمة بعمق وتحليل أسبابها واقتراح سياسات للتعاون للقضاء على هذه الظاهرة بما فيها الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا جميع أنواع الاستغلال مع ضمان الحقوق الإنسانية للهجرة غير المنتظمة، وفي هذا السياق ينبغي أن لا نترك عودة المهاجرين غير الشرعيين للدول الأعضاء لوحدها وإنما ينبغي أن تكون مسؤولية اللجنة الأوروبية، وهكذا فإنه يمكن التغلب على المشاكل التي تظهر اليوم وخاصة في دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين.

الفصل الثالث
محاولة تأمين السلام الدائم والمُستقر في أوروبا 1815–1870

1815- إنتهاء حكم نابليون في فرنسا ما بعد الثورة الفرنسية التي جرت عام 1789.

1871- توحيد ألمانيا على يد بسمارك.

الدول الكُبرى الرئيسة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

- **روسيا:**

إعتبرت نفسها من أعظم الدول بعد إنتصارها على نابليون. لقد وسعت حدودها حتى دول البلقان. نظام حُكمها إستبدادي(أوتقراطي) وسلطة القيصر غير محدودة بإنتخاب من الشعب.

إن القيصر الأول لقد بدأ بإصلاحات لكن تراجع عنها بعد سقوط نابليون وبدأت روح الرجعية تنتشر في روسيا:

1. رقابة صارمة على الصحافة.
2. وعلى جميع المجالات (الأداب، التعليم، التربية والبحث العلمي).
3. تعرضت الأقليات القومية منها الأقلية اليهودية إلى ملاحقات بشكل عنيف.
4. معظم الأراضي الزراعية تابعة للنبلاء.

لذالك كانت الكثير من القوى بالعمل ضد السلطات من أجل التحرر.

- **النمسا**

إمبراطورية واسعة الاطراف. رئيس حكومة النمسا، مترنيخ، شخصية البارزة في مؤتمر فينا الذي أوصى بروح الرجعية وبقاءها. كانت النمسا في عهد مترنيخ"دولة شرطى": كانت العيون السلطة ترى كل ما يحدث في النواحي السياسية والفكرية التعليمية.

وبُذلت جهود لعدم إنتشار الأراء التحررية والتقدمية وإن النبلاء إعتقدوا ذلك من أجل الحفاظ على إمتيازاتهم.

- **بروسيا**

لم تكن واسعة المساحة بالرغم من ذلك أحرزت نصراً على نابليون. كانت بروسيا تخضع لنظام حكم ملكي مستبد (اوتقراطي). إنتشرت فيها عام 1915 الأراء الرجعية.

- **بريطانيا**

تحولت بريطانيا خلال القرن الثامن عشر إلى الدولى الأُولى الدول التجارية، وسبقت جميع الدول الأُخرى في التطور الصناعي. ولم تكن لأُوروبا أهمية كبيرة بالنسبة لها.

نشبت رياح رجعية فيها عام 1915 فصُدرت عام 1915 قوانين مست بحرية التعبير عن الرأي وتحول النظام من برلماني وليبرالي إلى رجعي.

<u>كيف حاولت الدول الأبسلوتية أن تؤمن لنفسها سلاماً دائماً وثابتاً؟</u>

الشرط الأول من أجل تحقيق الهدف هو تأسيس نظام جديد، نظام دولي يمكنه أن يمنع سيطرة قوة واحدة في أوروبا.

لذالك إهتمت روسيا النمسا، بروسيا، بريطانيا بإيجاد ضمانات ناجحة من أجل منع قوة فرنسا. ولتحقيق ذالك قَوَة الدول الواقعة على حدودها، بتوحيدها

مع دول أُخرى لكن لم يمر وقت طويل حتى إستعادة فرنسا وأخذت مكانتها بين الدول الرئيسية في أُوروبا.

مقابل إنفصـــال بعض الدول: ألمانيا، إيطاليا، بولندا. تم توحيد شـــعوب أُخرى في إطـار إمبراطوريـات متعـددة القوميـات منهـا النمســـا وروســـيا. والإمبراطورية الثالثة التي تميزت بتعدد الشـــعوب هي الإمبراطورية العثمانية. لكن لم يكن لها تأثير كبير في تاريخ أُوروبا بالرغم من أنها كانت ما تزال تحكم أماكن كبيرة من البلقان ومناطق واســعة من الشــرق الأوســط ومنها: يونانيون وصربيين **وعرب وأرمن ويهود وغيرهم.**

ولمحاولة أن يجعلوا هذه التسويات مفعوله أقاموا حلفين:

أ. **حلف المقدس:** عن طريقه أعلن زعماء روسـيا والنمسـا وبروسـيا عن نواياهم أن يعتبروا أنفســـهم داخل الأُمة المســـيحية الواحدة. لم يكونوا معنيين بالتقدم والإنفتاح إنما بالرجعية. مع مرور الزمن إنضـــم إلى الحلف جميع زعماء أوروبا بإســـتثناء ملك إنجلترا والســـلطان العثماني والبابا.

ب. **حلف الرُباعي:** تَكَوَنَ من إنجلترا وروسـيا والنمسـا وبروسـيا، (إنضـمت فرنســا بعد مدة قصـــيرة). لقد حافظوا أعضـــائه على التســـويات التي تم الوصـــول إليها في مؤتمر فينا 1915 لمدة عشـرين عام والإجتماع في فترات محددة من أجل بحث في المصـــالح المشـــتركة والوســـائل المناســـبة للمحافظة على الســـلام في أُوربا. عقد احلف الرُباعي عدة مؤتمرات الذي بحث فيها القضـــــايا التي ظهرت من حينٍ إلى أخر ووجدت محاولات لحلها بالإتفاق والتعاون الدولي. تم وضـــع حجر الأساس لعهد "الكونسرت الأوروبي" هذا العهد مكون من تنسيق وتعاون وتوافق وإنسجام في العلاقات بين الدول الرئيسية.

ما هي القوى التي حاولت أن تزعزع التسويات التي قررت عام 1815

القوى التي حاولت أن تزعزع التســـويات التي قُررت عام 1815 الذي أدت إلى توقف الإنسجام والتعاون في "الكونسرت الأُوروبي" هي القوة القومية.

مراكز الفوران 1815 – 1849 في أُوروبا

في تلك الفترة حدثت في أُوروبا ثورات عديدة ضـــــد الحكم الرجعي وإرجاع الدســـتور الليبرالي وهي القوى التي سُـــمييت "قوة تغيير" بعد ســـقوط نابليون عام 1815 في فرنسا وسميت أيضاً القوة القومية من أجل الوحدة فهذه الثورات والحركات أدت في بعض الدول إرجاع النظام الليبرالي. منها حصـــلت ونالت على إستقالها.

لكن بعد هذه الفترة جاءت فترة إزدهار سُـميت بأحداث "ربيع الشـعوب" 1848 – 1849.

في هذه الفترة بدأت الدول في أُوروبا تحصــل أو تحقق بعض الأُمنيات خاصــة أن بفصــل الربيع تُفتح الأزهار والأجواء ممتازة لذالك سُـميت هذه الفترة بربيع الشـــعوب. فبعض الدول مثل النمســـا رجعت الأوضـــاع كما كانت في الماضي قبل سقوط نابليون بونابرت في فرنسا.

القومية في القرن التاسع عشر، توحيد إيطاليا وألمانيا.

لقد حصلت 3 أحداث قد تؤدي إلى تغير الواقع:

- حرب القرم
- الوحدة الإيطالية – 1859-1861.
- الوحدة الألمانية – 1871.

بدأ تغير في ميزان القوى.

القومية تبقى للأُمة حتى لو فَقَدَت هذه الأُمة إسْتقلالها.

الوحدة الإيطالية – 1859–1861 – كافور.

رأى كافور أن العقبة الرئيســـية التي تعترض في طريقة هي النمســـا. لقد حظي بتأييد من نابليون الثالث مقابل التنازل عن أراضــــي إيطالية إلى الحدود الفرنسية. لقد تمكن من هزيمة النمساويين بعملية عسكرية مشتركة مع الفرنسيين. وتم توحيد معظم الأقسام الشمالية.

هذه الإنجازات أدت إلى جمهويين مثال غريبالدي بتأييد كافور. غريبالدي – كان منفذ خطط كافور، لقد كان القائد للجيش.

لقد خرج 1960 إلى جنوب إيطالية لإحتلال دولة نابولي المؤيدة للنمســـا. ووصـــل نتيجة إنتصـــاره إلى الحدود الجنوبية لمملكة البابا. إســـتمر غريبالدي في حملته نحو روما فإن ذلك سيؤدي إلى تدخل فرنسا لحماية البابا. فقرر كافور الإتفاق مع نابليون الثالث أن يُمنع من إحتلال روما إنما يســـتطيع إحتلال الأقســـام الأُخرى من دولة البابا وهكذا تم توحيد إيطاليا بإســـتئناء روما والبندقية لكن لم يمر حتى إنضمت هذه الدولتين إلى إيطاليا.

الوحدة الألمانية –1871 – بسمارك.

رأى بســمرك أن العقبة التي تعترض طريقة هي النمســا. لكن لم يكتف بمســـاعدة دولة واحدة مثل كافور بفرنســـا. إنما تطلع إلى غزل النمســـا وتقريب روســـيا، إيطاليا، بريطانيا وفرنســـا. وتم تقربهم إليه بوعود كاذبة لم يفكر يوماً بتحقيقها. وبعد ذالك ورط بسمرك النمسا في حرب قصيرة، كانت حرب قصيرة وساحقة. إنتهت الحرب بإنتصاره لكن لم يستغل إنتصاره من أجل الوصول إلى الأراضــي النمساوية إنما لتتنازل النسما عن نفوذها في المانيا وتعترف بتوحيد دول شمال ألمانيا بقيادة بروسيا.

إن إنتصار بروسيا على النمسا أثار مخاوف الفرنسيين مما أدى إلى طلب النمسا بتعويض بسبب إختراق ميزان القوى، ذلك بتحويل أراضي ألمانية إلى فرنسا وذلك ما حدث.

فأدى إلى تحالف دول أُخرى مع بروسيا وهكذا بقيت فرنسا لوحدها حتى أعلنت الحرب على بروسيا وإنتصرت بروسيا وأدى هذا الإنتصار إلى توحيد المانيا وضمت لها ولاتي الزاس واللورين من فرنسا.

وتحولت ألمانيا الموحدة دولة عظمة وأقوى دولة في أوروبا وضمت روما إلى إيطاليا.

إن توحيد ألمانيا وإيطاليا أدى إلى شعوب أُخرى تطالب بإستقلالها.

<u>من توازن قوى إلى حرب شاملة(1871-1914)</u>

(أسباب الحرب العالمية الأُولى)

1871- توحيد ألمانيا على يد بسمارك.

1914- إندلاع الحرب العالمية الأُولى.

الإعتبارات السياسية التي وجهت سياسة الدول الكبرى بعد 1870

- **المانيا:**

1. عزل فرنسا سياسياً حتى لا تستطيع شن حرب عليها في المستقبل أي منعها من تشكيل أحلاف.
2. إتباع سياسة الأحلاف من المبدأ الأول بمبادرة رئيس حكومتها(المستشار) بسمارك.

لتطبيق هذه السياسة أقام بسمارك عدة أحلاف وهي:

- حلف القياصرة الثلاثة الذي شمل المانيا، النمسا-المجر، روسيا(1873).
- الحلف الثنائي الذي شمل المانيا، النمسا(1879).

- الحلف الثلاثي الذي شمل ألمانيا، إيطاليا، النمسا–المجر (1882).

3. عدم القيام بنشاط إستعماري بهدف عدم إثارة عِداء بريطانيا.

- **فرنسا:**

1. سعت فرنسا لإستعادة قوتها الإقتصادية والعسكرية بعد هزيمتها في حرب 1870 وقد تمكنت من ذالك خلال مدة قصيرة.
2. السعي لإقامة إمبراطورية إستعمارية فرنسية من خلال تكثيف النشاط الإستعماري خلال سنوات الثمانين والتسعين من القرن ال19 في إفريقيا واسيا بهدف رفع مكانتها وزيادة مواردها الإقتصادية.
3. السعي للخروج من العُزلة السياسية التي فرضتها المانيا وذالك من خلال من خلال التقرب مع بريطانيا(الإتفاق الودي 1904) والتقارب مع روسيا(حلف دفاع مشترك 1892).

- **روسيا:**

1. تأسيس إمبراطورية شرقية من خلال وراثة الدولة العثمانية حيث تجمع الشعوب السلافية وإبناء الطائفة الأُورثوذكسية في هذه الإمبراطورية.
2. السيطرة على المضائق والقسطنطنية.
3. بسط نفوذها في منطقة البلقان منافسة بذالك النمسا.
4. دعم الحركة السلافية.

- **بريطانيا:**

1. الإهتمام بقوتها البحرية مما يبقيها أقوى دولة بحرية في أوروبا والعالم.
2. زيادة سيطرتها الإستعمارية في أسيا وأفريقيا مع تقليص تدخلها في أوروبا.

3. المحـافظـة على مبـدأ توازن القوى في أوروبـا وذالـك لمنع قيـام حرب شاملة.
4. المحافظة على ســـلامة الدولة العثمانية وعدم تقســـيمها إلا إنه حدث تحول في هذه السياسة بعد.
5. حياد الأراضي المنخفضة.

- **النمسا – المجر:**

1. تعاني من تعدد القوميات حيث أن هذا التعدد كيان هذه الإمبراطورية.
2. مكافحة العنصــر الســلافي الذي يشـكل خطراً على وحدة الإمبراطورية والمدعوم من قبل دولة الصرب.
3. بسـط نفوذها على منطقة البلقان مما أدى إلى تصـادمها مع المصـالح الروسية وسنرى أثر ذالك فيما بعد.
4. تعزيز علاقتها مع المانيا لتوافق المصالح بينها.

سياسة الأحلاف التي إتبعها بسمارك:

حلف القياصرة الثلاثة 1873:

عُقد هذا الحلف بين ألمانيا وروسيا والنمسا، **وأما أهداف الحلف فهي:**

1. دعم الأنظمة المُلكية القائمة في أُوروبا.
2. عزل فرنسا سياسياً (الوقوف ضد الخطر الفرنسي)
3. دعم مواقف كل من النمسا وروسيا في البلقان ضد الدولة العثمانية.

أما شروط هذا الحلف

1. دعم ألمانيا في حالة وقوعها في حرب مع فرنسا.
2. الوقوف على الحياد في حالة قيام حرب بين ألمانيا ودولة ثالثة.

الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا 1879

بموجبه تعهدت كل من الدولتين بدعم بعضها البعض وأهم شروطه:

1. ألمانيا تساعد النمسا إذ تعرضت لهجم من قبل روسيا.
2. مساعدة لألمانيا في حالة مشابهة ووقوف النمسا على الحياد في حالة تُعرض ألمانيا لهجوم من قبل دولة غير فرنسا.
3. دعم مصالح النمسا في البلقان ضد روسيا والدولة العثمانية.

الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا إيطاليا

لإيطاليا مصالح في شمال أفريقيا وعلى الإخص تونس التي أُحتلت من قبل فرنسا عام 1881 وقد أغضب هذا العمل إيطاليا التي تطمع في السيطرة على تونس. **وأما شروطه:**

1. تبادل الأراء حول القضايا السياسية.
2. مساعدة إيطاليا في حال تعرضها لهجوم من قبل فرنسا.
3. مساعدة المانيا في حالة تعرضها لهجوم من قبل فرنسا.

على أثر نجاح بسمارك في إقامة هذه الأحلاف أصبحت ألمانيا عصب السياسة الأُوروبية.

رد الفعل الفرنسي:

سعت فرنسا للخروج من العزلة السياسية التي السياسية التي فرضت عليها من قبل ألمانيا. ووصلت إلى إستنتاج بأن الطريقة المُفضلة لترميم كرامة فرنسا الجريحة ورفع مكانتها بين الدول هي تأسيس إمبراطورية إستعمارية. وبالفعل قامت خلال سنوات الثمانين والتسعين بأعمال إستعماية نَشِطة في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا خاصة.

وبالإضافة الى ذالك عقدت فرنسا حلف مع روسي أما أسباب ذلك التحول في سياسة روسيا:

1. موقف ألمانيا من روسـيا أثناء أزمات البلقان حيث أيدت المانيا مواقف النمسا وعلى الأخص إكتشاف روسيا للإتفاقية السرية التي وقعت بين النمس والألمانيا.
2. الحصـول على دعم إقتصـادي من فرنسـا على أثر تطور العلاقات التجارية بين الدولتين.
3. إعتلاء العرش الألماني القيصـري ولهم الثاني الذي إهتم بالإسـتعمار ودعم مواقف النمسا وتفضيلها على روسيا. وعدم سعيه لتجديد الإتفاق مع روسيا مخالفاً بذالك سياسة مستشاره بسمارك.
4. إختفاء بسـمارك عن مسـرح السـياسـة الدولية وإقالته من قبل القيصـر الجديد الذي إختلف معه حول سياسة ألمانيا الخارجية.

- **الإتفاق الودي بين فرنسا وبيطانيا 1904**

عوامل التقارب بين الدولتين:

1. التقارب الألماني العثماني.
2. تبني ألمانيا سـياسـة إسـتعمارية على أثر إعتلاء العرش ويلهم الثاني وإهتمامه بالإستعمار (حرب البوير1902).
3. قلق بريطانيا من تزايد قوة الأُسـطول الألماني وأُعتبرت ذلك تهديداً لمصـاحها، وقد فشـلت كل المؤتمرات التي عُقدت بين الدولتين لوقوف سباق التسلح البحري.
4. تطور الصناعة الألمانية ومنافستها للصناعة البريطانية.
5. خروج الدولتين من العُزلة السياسية.

- **شـروط الإتفـاق**

1. تسـوية المشـاكل الإسـتعمار بين الدولتين في أفريقيا(السـودان، أفريقيا الغربية الفرنسية).
2. إعتراف فرنسا بصالح بريطانيا في مصر وإعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا في شمال أفريقيا وعلى الأخص في مراكش (المغرب).

وقد سمي بالودي لأنه لم يكن حلف عسكرياً في بدايته وإنما نوعاً من التعاون السياسي والرغبة في حل المساكل بين الدولتين.

- **المسـألـة الشـرقـيـة كـمركـز تضـارب مصـالـح الـدول الـعـظـمـى**

أ. حرب القرم (1854–1856):

كانت بين روسـيا وبريطانيا مع الدولة العثمانية. محاولة روسـيا إحتلال الدولة العثمانية لكن بريطانيا وقفت بجانب الدولة العثمانية لمنع روسـيا من إحتلال القسطنطنية ومضائق البحر الأسود. **وأما أهم قراراته:**

1. حرية الملاحة في الدانوب.
2. منع جميع السفن بحرية التنقل في البحر الأسود.
3. تخلي روسيا عن رعيتها المنفردة لمسيحي البلقان.
4. الحفاظ على الإستقال الإمبراطورية العثمانية.

أما نتائجه:

1. قام مؤتمر باريس.
2. أُنقذت الإمبراطورية العثمانية من إنهيارها الأَخير.

ب. مؤتمر برلين 1878:

هدفه: وضـع حلول للقضـايا التي ظهرت في هزيمة تركيا(الإمبراطورية العثمانية).

طلبت روسـيا من تركيا الإعتراف بإسـتقلال شـعوب البلقان بحدود واسـعة. **لكن هذه المطالب عارضـتها الدول العظمى مما أدى إلى عقد مؤتمر برلين:**

1. أخـذت بريطـانيـا قبرص مقـابـل إسـتمراريتهـا في الـدفـاع عنهـا (عن الإمبراطورية العثمانية).
2. ألمانيا–إعتبرتها الدولة العثمانية تحافظ على مصـالحهم ضـد روسـيا وأخذت توطد العلاقات بين السلطان العثماني لتحصل على نفوذ داخل الإمبراطورية.
3. تم الإعتراف بإسـتقال البلقان وبقيت أقسـام كبيرة من البلقان تخضـع للحكم التركي، وتم وضـع ولاتيين في شـمال غرب البلقان تحت إشـراف النمسا.

جـ. أزمة البوسنة 1908:

في هذه السـنة نشـبت ثورة تركيا الفتاة في تركيا. فإسـتغلت النمسـا وإستولت على ولاتين يوغسلافيتين. إحدى الولاتين كانت البوسنة (لذالك سميت بذالك الإسم). لقد كانت النمسـا تَأْمل في توحيد شـعوب السـلافية. لكن روسـيا أيضاً أرادت ذالك مما أدى إلى نشوب أزمة حادة التي إستمرت وقت طويل التي سُميت بأزمة البوسنة 1908.

د. أزمة سراييفو، حزيران 1914:

هذه الأزمة كانت السـبب المباشـر في إندلاع الحرب العالمية الأولى. ففي شـهر حزيران 1914 إغتال شـاب من صـربيا والي عهد النمسـا في مدينة سـراييفو عاصـمة البوسـنة. مما أدى إلى وقوع وإندلاع الحرب العالمية الأُولى في 1914.

أفريقيا كساحة تصادم مصالح الدول الإستعمارية:

سنتحدث في هذا القسم عن الدول المركزية كان بينها تصادم في المصالح الإستعمارية.

1. **بريطانيا:** إهتمت في مصر والسودان مما أدى إلى تصادُمهامع فرنسا. في 1898 وصلوا إلى شفا الحرب. وأخذوا بإيجاد التسويات للعلاقات بينهم حتى في 1904 توصلوا إلى إتفاقية "الوفاق الودي". مما حدد مناطق نفوذ كل واحدة منهم. (الرجوع إلى ص 6).
2. **فرنسا:** إحتلت الجزائر 1830 وفي 1881 إحتلت تونس. لقدكان لها مطامع في مصر لكن بسبب الإحتلال البريطاني إضطرت إلى تغيير خططه. فوصلوا الطرفين إلى شفا الحرب 1898 (أزمة فاشودا) بينهم. مما أدى إلى إيجاد تسويات للعلاقات بينهم ففي 1904 تم توقيع الوفاق الودي الذي حدد مناطق نفوذ كلٍ منهم. فإتجهت نحو نفوذها في مراكش، حاولت ألمانيا أن تُعرقل برامجها فأظهرت قوتها في مراكش(1911،1905) وسيطرت فرنسا على مراكش، بإعطاء تعويض رمزي لألمانيا.
3. **إيطاليا:** تعاني من إزدياد سكاني وأخذت تُفتش عن أماكن عمل للمواطنين التي لم تجد لهم عملاً. ففي 1911 إحتلت ليبيا من الجولة العثمانية وضمتها إلى إيطاليا.

الشرق الأقصى ساحة تضارب المصالح بين الدول الإستعمارية:

سنتحدث في هذا القسم أيضاً عن الدول المركزية كان بينها تصادم في المصالح الإستعمارية بالشرق الأَقصى.

1. **الصين:** خلال القرن التاسع كانت الصين دولة ضعيفة. إمتنعت على أي علاقة مع الدولة الأُوروبية. لكن بريطانيا وفرنسا أجبروها فتح

موانئها أمام التجار الأُوروبين. مع مرور الزمن دخلت الصـــين قوى أجنبية كبرة، وإشتركت الدول العُظمى معاً في "إنهيار وسرقة الصين".

2. **بريطانيا وفرنسا:** قاموا بفتح الصين أما التجار الأُوروبين وحصلوا على إمتياز بناء سكك حديدية من توطيد نفوذها الإقتصادي.
3. **اليابان:** حاولت إســتغلال الصــين وأرضــيها والمواد الخام الذي فيها. كانت أعيُن اليابان على كوريا، وحدث صـــراع بين اليابان والصـــين فإنتصرت اليابان ومنحت كوريا إستقلال وأصبحت منطقة حماية لليابان.
4. **ولايات المتحدة:** أظهرت إهتماماتها بأســواق الصــينية. طالبت بمبدأ "الباب المفتوح"– أي الصين تكون مفتوحة أمام جميع الدولة بلا تمييز.

أسباب وعوامل الحرب العالمية الأولى:

1. **التنافس الإستعماري والمصالح الإقتصادية:** البحث عن المستعمرات من أجل الحصـول على السـوق والمواد الخام وقد أدى إلى قيام أزمات دولية وصـــدام بين الدول المتنافســة ونرى ذلك من خلال أزمة مراكش الأولى 1905 والثانية1911 وقبل ذالك في حادثة فاشـــودا 1898 في السودان والتنافس على النفوذ في الدولة العثمانية.
2. **الوعي القومي:** إنتشـــار الوعي القومي في البلقان(الحركة الســـلافية) وقلق النمسـا بسـبب كونها دولة متعددة القوميات. رغبة الفرنسـيين في إســترجاع الأبزاس واللورين حيث بقاءُها تحت الســيطرة الألمانية يمس بالسيادة والمشاعر القومية الفرنسية.
3. **سياسة الأحلاف:** أدت الى قيام مشاكل وتكتُلات في أُوروبا وإلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية وتحويل الأزمات المحلية إلى عالمية التي تطورت إلى حرب عالمية.

4. **سباق التسلح البري والبحري:** أخذت الدول الأُوروبية تسابق فيما بينها على زيادة عدد جيوشها وأسلحتها وقد تَرَكَّزَ سباق التسلح بين فرنسا وألمانيا براً وبريطانيا وألمانيا بحراً.

5. **السبب المباشر:** مقتل والي عهد النمسا والأزمة بين الصرب والنمسا وسعي النمسا لإستغلال هذه الأزمة للتخلص من الصرب بفرضها شروط صعبة لحل الأزمة قبلت الصرب معظمها ما عدا بند واحد يمس بسيادتها. ومن أبرز هذه الشروط:

* حل الجمعيات التي تقوم بالدعاية ضد النمسا.
* منع الدعاية ضد النمسا غير وسائل وكافة المطبوعات.
* عزل المواطنين الذي عُرف عنهم كراهيتهم للنمسا.
* إشتراك النمسا في التحقيق مع المتهمين.

وافقت الصرب على كل المطالب ماعدا الأخير مما دفع بالنمسا إلى إعلان الحرب 28 تموز 1914 وهكذا إندلعت الحرب التي إستمرت أربع سنوات حتى 1918. وإنقسمت إلى مرحلتين: الأولى حتى 1916 والثانية إلى النهاية.

الحرب العالمية الأُولى وتسويات الصلح

(سير الحرب 1914-1918)

المرحلة الأُولى: 1914–1916

1914

لألمانيا هنالك عدويين الذي لها حدوداً معها وهما: فرنسا وروسيا(الإتحاد السوفياتي). فقررت ألمانيا الهجوم على فرنسا في البداية لأنها دولة بالمساحة أصغر من روسيا وستنتصر عليها بسرعة(خلال 6 أسابيع) وذالك حسب خطة شليفن وبموجب هذه الخطة أيضاً الهجوم عليها عبر بلجيكا المحايدة.

الجبهة الغربية

جهزت ألمانيا 3 جيوش لغزو فرنسا: الجيش الأول والثاني عبرا عن طريق الأراضي المنخفضة(لكمسبورغ وبالجيكا) مفاجئين بذالك فرنسا التي كانت تتوقع الهجوم المباشر. وقد قامت ألمانيا بذالك بالهجوم على فرنسا بموجب خطة شليفن(الرئس السابق للقيادة الألمانية وحسب هذه الخطة بداءوا في الإحتلال).

لكسمبورغ – بلجيكا بعد إنذار مفاجيء قد تمكنت الجيوش الألمانية من الوصول إلى بُعد 40 كم من باريس وكانت أهم المعارك معركة المارن وقد هُزمت ألمانيا في هذه المعركة وكان لهزيمة ألمانيا أهمية خاصة، **أما أسباب الهزيمة فهي:**

1. عدم الخبرة للجيش الألماني وإعتماده على النظريات العسكرية دون خوض تجارب عملية بعكس بريطانيا وفرنسا.
2. إرسال أربعة فرق عسكرية ألمانية إلى الجبهة الشرقية معتقده إنها ستنتصر على فرنسا حسب الخطة.
3. الروح المعنوية العالية للجيش الفرنسي، بدفاعه عن وطنه وأرضه.
4. سيطرة القيادة الفرنسية والبريطانية على مجريات الأحداث، بالإضافة إلى خبرة القائد الفرنسي جوفر قائد الجيش الفرنسي.

وعلى أثر هذه الفشل تحولت هذه الحرب(المعركة) إلى حرب ثابتة (حرب خنادق).

الجبهة الشرقية

بدأ هجوم روسي على شرقي ألمانيا وقد حققت روسيا في البداية عدة إنتصارات وتوغلت داخل الأراضي الألمانية إلا أن ألمانيا قد تمكنت من وَقف

التقدم الروسي وتمكن القائد الأَلماني هندبورغ الإنتصار على روسيا في معركة نانتبرغ في أب 1914.

مع النمسا تمكن الروس من إحراز نجاح في غاليسيا بسبب حصول الروس على معلومات عن خطط الجيش الألماني.

1915

الجبهة الغربية:

1. إستمرت الحرب الثابتة (حرب خنادق) أكثر من 3 سنوات. إستخدم الألمان لأول مرة الغازات السامة.
2. إستمرت حرب الغواصات بضرورة من قبل الألمان في محاولة لفك الحصار المفروض على دول المركز وخلال هذه الحرب تم إغراق سُفن لدول لم تشارك في الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية.

الجبهة الشرقية:

1. هزائم متواصلة لروسيا أمام ألمانيا وأبرزها الهزيمة في اغستوفو وخسائر فادحة لروسيا فخلال أشهر فقد الروس 854000 ألف جندي وجُرِحَ 895000 ألف جندي.
2. إنضمام بلغاريا للحرب ومهاجمة الصرب من قبل ألمانيا والنمسا وبلغاريا والقضاء عليه.
3. محاولة فاشلة للحلفاء للإنزال في مضائق بهدف مساعدة روسيا.
4. دخول إيطاليا الحرب لجانب الحلفاء وفشلها امام النمسا وألمانيا وإضطرار الحلفاء لتقديم المساعدة لها.

1916

الجبهة الغربية:

1. **حاول الألمان التخلص من الحرب الثابتة** فقاما بشن هجوم واسع لإحتلال الفردان وخسر الألمان الحرب بعد ستة أشهر من الحرب وقد تكبد الطرفين خسائر فادحة. فرنسا نصف مليون مقاتل مقابل الألمان ستتمائة مقاتل.
2. **معركة السوم:** إستخدمت ألمانيا في هذه المعركة لأول مرة الدبابات وكان نجاح بسيط والخسائر فادحة حيث خسر الحلفاء 700 ألف بين بين قتيل وجريح، وكانت خسائر ألمانيا أقل.
3. **معركة جوتلند:** هي معركة بحرية- كانت كردود فعل للحصار البريطاني على ألماني. تم تدمير بريطانيا أُسطول البحري الألماني فصمدوا الألمان في مواجهة بريطانيا. فنتيجة المعركة- لم يكن حسم إنما كانت خسائر بريطانيا أكثر من ألمانيا – مع إن خبرة بريطانيا البحرية أكبر من خبرة ألمانيا.

المرحلة الثانية: 117–1918

لقد شاهد العام 1917 الذي إستمر فيه العمليات العسكرية دون نتيجة حاسمة، حادثتين عظيمتين غيرا توازن القوى **وهما:** دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب والثورة الشيوعية في روسيا.

ثورة أذار 1917 **في روسيا:**

أسبابها:

1. حكم قيصري مستبد يرفض القيام بإصلاحات رغم سوء الأوضاع الإقتصادية.

2. **فساد نظام الحكم في روسيا:** إنتشار الرشوة وفساد الجهاز الإداري والفساد الخلقي بين أفراد العائلة المالكة.
3. التذمر بين أوساط الشعب الروسي على أثر الأحوال السيئة وعلى أثر إنتشار الأفكار الإشتراكية والليبرالية في روسيا.
4. دخول روسيا الحرب رغم سوء الأوضاع السياسية والإقتصادية.
5. إزدياد قوة الطبقة البرجوازية على أثر تطور الصناعة.
6. نظام طبقي سَيطر من خلاله الإقطاعيون على معظم أراضي روسيا.
7. التطور الصناعي وإزدياد قوة البرجوازية وتزايد عدد أفراد الطبقة العمالية وتزايد المطالبة بإصلاح.

دور الحرب في قيام الثورة:

1. اثبتت فشل النظام القيصري في روسيا، الذي فيه فشلت الحكومة (لم تتمكن) من توفير إحتياجات الجيش.
2. ضعف شخصية القيصر وتردده في إتخاذ القرارات.
3. ادت إلى تدهور الأحوال الإقتصادية والإجتماعية (إرتفاع الأسعار، إنتشارالفقر والمجاعة).

* **إتفاقية بريست-لتوفسك:** بسبب الثورة الشيوعية التي إندلعت في روسيا، أدت إلى روسيا الخروج من الحرب ولذالك فرضت ألمانيا عليها قيود وفقاً لشروط إتفاقية السلام التي وقعت في بريست-لتوفسك، إضطرت روسيا إلى أن تتنازل عن مناطق واسعة على إمتداد الحدود الغربية والجنوبية بما في ذالك دول البلطيق وبولندا وأوكرانيا. وفقد تنازلت روسيا وفقاً لشروط هذه الإتفاقية عن حواي رِبع سكانها وثُلث مواردها الإقتصادية القديمة.

دخـول أمريكـا الحـرب:

عوامل وأسباب دخول الولايات المتحدة الحرب في 1917.

1. خرق ألمانيا وعدم إحترامها للإتفاقيات بالهجوم على فرنسا عن طريق بلجيكا المحايدة (أي إحتلالها لبلجيكا).
2. حرب الغواصات التي إستعملتها ألمانيا، التي أساءت كثير إلى المصالح الإقتصادية الأمريكية، إذ تراكمت البضائع في الموانئ الأمريكية بالإضافة إلى إغراء سفينة أمريكية.
3. إكتشاف إتفاقية سرية بين ألمانيا والمكسيك تُحدث فيها المانيا المكسيك على الدخول في الحرب لجانب ألمانيا مقابل مساعدة ألمانيا المكسيك على إستراجاع التي أَخذته الولايات المتحدة عام 1848.
4. دعم الأنظمة الديمقراطية الأُوروبية.

أهمية دخـول أمريكـا الحـرب:

1. **من الوجه العسكرية:** أرسلت أمريكا إلى الجبهات القتال ملايين الجنود مزدين بأحداث الأسلحة ويتمتعون بروح معنوية عاليه، غير منهوكين ضد الألمان الذين يحربوا سنتين في الحرب.
2. **من الوجه الإقتصادي:** قدمت أمريكا أموال طائلة لدول الحلفاء على شكل قروض وهبات (من غير مقابل) بالإضافة إلى مواد خام اللازمة بواسطة سفن نقل أمريكية مما قوى من الحصار الإقتصادي على ألمانيا. دخول أمريكا الحرب جعل الحرب حاسمة لصالح الحلفاء وكان في الوقت المناسب عند خروج روسيا الحرب.

إستمرت المعارك في الجبهتيين الغربية والشرقية في ذلك العام1917، فقد حاولت القوات الفرنسية- البريطانية إختراق الجبهة الألمانية ولكنها أخفقت.

أما في الجبهة الشـرقية فقد إنتصـرت القوات الألمانية –النمسـاوية على الجيش الإيطالي وكانت خسائر إيطالية كبيرة جداً.

إستمرار حرب الغواصات من قبل ألمانيا.

1918

الجبهة الشرقية:

خروج روسـيا من الحرب وتوقيع إتفـاقيـة بريسـت– لتوفسـك في أذار 1917 مع ألمانيا.

إستسلام بلغاريا في أيلول 1918 وتوقيعها إتفاقية تضمنت ما يلي:

1. تسريح الجيش البلغاري.
2. التخلي عن كل العدات الحربية.
3. إحتلال الحلفاء المراكز الهامة في بلغاريا.

إستسلام النمسا في 3 تشرين ثاني 1918 على أثر هزائمها أم الجيش الإيطالي وبمساعدة الحلفاء تفككت هذه الإمبراطورية إلى عدة دول.

الجبهة الغربية:

لقد إستستلمت ألمانيا في 11 تشرين 1918 وأهم الشروط:

1. إيقاف العمليات الحربية.
2. إنسحاب القوات الألمانية من الزاس اللورين.
3. إعادة الأُسرى من الحلفاء.
4. تخلي القوات الألمانية عن أسلحتها للحلفاء وكذالك أسطولها البحري.

تسويات السلام بعد الحرب العالمية الأولى:

بنود ويلسون ال14

هي بنود التي وضعها ويلسون رئيس الولايات المتحدة عام 8/1/1918 خلال الحرب العالمية لخص فيها أهداف الولايات المتحدة والحلفاء من الحرب، إن ويلسون صاغ مبادئه ال14 عندما علم بنوايا الإنجليز والفرنسيين من خلال تصريحات بسحق المانيا أو عندما إنكشف إتفاقيات دولية سرية عقدتها بريطانيا وفرنسا فيما بينهم بتقسيم أملاك الدولة العثمانية فجائت هذه البنود لتؤكد حق مصير لكل الشعوب ولتؤكد ضمان حقوق وحريات الشعوب المهضومة وتأمين الحريات الفردية وليضمن عدم نشوء مراكز إنفجار جديدة في أُوروبا.

1. توقيع إتفاقيات سلام علنية.
2. حرية الملاحة في البحار.
3. إزالة الحواجز الجمركية والمساواة بين الدول والمحافظة على السلام.
4. وقف سباق التسلح.
5. حل المشاكل الإستعمارية وفتح شق يقرير المصير المستعمرات.
6. سحب جميع قوات الأجنبية من روسيا وعدم التدخل بشوؤنها الداخلية.
7. إخلاء الأراضي البلجيكية التي سيطرت عليها ألمانيا بإحتلالها لفرنسا لأنها دولة محايدة.
8. إعادة الأراضي الفرنسي (الزاس واللورين) التي سيطرت عليها ألمانيا.
9. تصحيح حدود إيطاليا بحيث تكون مبنية على أُسس قومية معترف بها.
10. منح شعوب الإمبراطورية النمساوية الإستقلال.
11. إعطاء الإستقلال لرومانيا وصربيا والجبل الأسود وضمان إستقلال شعوب البلقان.

12. ســـيادة تركيا على الأجزاء الخاصـــة بها من الأمبراطوريةوإعطاء الشعوب الأُخرى حق تقرير المصير.
13. إقامة دولة بولندا تضم جميع مناطقها ولا شك سُكانها.
14. إقامة عصبة الأُمم كمؤسسة للحفاظ على السلام العالمي.

موقف الحكومة الفرنسـية بشـأن التسـويات الدولية وكيف تتعارض مع نقاط ويلسون.

إعتقد كليمانسـو رئيس حكومة فرنسـا الذي تحملت خلال أربع سـنوات الحرب أكثر تكاليف الحرب إن برنامج ويلسون لا يستطيع ان يمنع بعث ألمانيا من جديد كدولة عُظمة وعدائية من الناحية العســكرية. لذالك يجب أن تدفع ألمانيا مقابل الأضـرار والمعناة التي سـببتها في الحرب. وطالب بتقليص حدود ألمانيا وتقليص قوتها العسـكرية إلى حدٍ أدنى وإلزامها مقابل الأضـرار الحرب. لذالك تم عقد إتفاقية السلام (مؤتمر فرساي).

مؤتمر فرساي وقراراته

هو مؤتمر عُقد عام 1919 وشاركت فيه عدة دول (32 دولة): منها فرنســـا، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، إيطاليا وحركات قومية كالعرب واليهود(الصــهيونية) ولم يسـمح بإشـتراك ألمانيا ودول حلف المركز لأنها دول معادية كذالك روسيا لأنها إنسحبت من الحرب. من أبرز المشاكل التي وجهها المؤتمر:

- تناقض المصالح الدول المشتركة في المؤتمر.
- الخلافات بين زعماء الدول المشـــتركة في المؤتمر (ويلســـون – حق تقرير المصـــير، التعاون الدولي–، لويد جورج–تخفيض قوة ألمانيا مع منع تفوق فرنســا الحربي في أُوروبا، كليمانصـــو–الإنتقام من ألمانيا،

تحطيم إقتصادها، القضاء على جيشها.)

- القضايا القومية.
- المشاكل الإقتصادية.
- قضية التعويضات.

قرارات فرساي:

لقد ضمن شروط فرساي شروط، إقليمية، مالية، عسكرية.

1. تحديد جيش الألماني بمائة ألف جندي فقط والغاء التجنيد الإجباري.
2. رقابة على الصناعة العسكرية المانية، ولا سيما صناعة الأسلحة لتكون فقط للأمن الداخلي.
3. تسليم الأُسطول البحري، البري، الأسطول الإقتصادي للحلفاء.
4. إعادة مناطق اللزاس واللورين لفرنسا وسيطرة ألمانيا على مناجم الفحم في منطقة السار لأن ألمانيا لقد ضمرت مناجم فرنسا في الحرب.
5. أُعتبرت ألمانيا المسؤولة عن نشوب الحرب وفُرض عليها دفع عقوبات مالية تعويضاً للخسائر.

أخطاء فرساي مما جعل نشوب حرب عالمية ثانية:

1. فرض الشروط القاسية على ألمانيا – جعل ألمانيا تشعر أن فرساي معاهدة إذلال وأخذت تسعى للتخلص منها مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.
2. لم يعطي مؤتمر فرساي الحلول المناسبة للقضايا القومية التي أشغلت أُوروبا وكان السبب في قيام الحرب العالمية الأُولى فتجمعت عدة قوميات في دول واحدة وكان هذا بداية المشاكل التي أدت إلى نزاعات قومية. وكانت العامل الذي أدى نشوب الحرب العالمية الثانية.

3. أهمل مؤتمر فرســـاي مبدأ تقرير المصــــير، ولم يأخذ بعين الإعتبار مصالح الشعوب.
4. أغفل مؤتمر فرسـاي القضـية الروسـية فلم يسـمح لروسـيا بالمشـاركة وفرض عليها قيود لكونها تعادي ألمانيا فلذالك لم تعترف روســـيا في قرارات هذا المؤتمر.
5. الشـروط المالية التي فُرضـت على ألمانيا كان لها أثر على الإقتصـاد الأُوروبي وساعدت على عدم وجود إستقرار إقتصادي.

عصبة الأُمم:

الآمن الجماعي: توفير الآمن لجميع الدول وعدم إعتداء القوي على الضـــعيف وعدم اللجوء إلى القوة والعنف في حل المشـــاكل من أجل تطبيق مبدأ اللآمن الجماعي أُقيمت عصــــبة الأُمم المتحدة **ولتحقيق هذا المبدأ يجب:**

1. الإمتناع عن إعلان حرب.
2. تحديد العلاقات بين الدول بشكل علني وصريح.
3. تخفيض سباق التسلح حتى الحدٍ أدنى لضمان الأمن الدخلي.
4. عرض أي مشكلة أمام عصبة الأُمم وعدم إستعمال القوة وعدم اللجوء للحرب.
5. تأسيس محكمة دولية ثابتة تعمل في القضايا الدقلية.

أسباب إقامة عصبة الأُمم

1. نقاط ويلسون ال14 التي ضمنت هذا المشروع.
2. الخسائر البشرية الهائلة التي تكبدتها دول أُوروبا.
3. رغبة الدول المنتصـرة في إيجاد مؤسـسـة تسـعى لحفاظ السـلام ومنع أسباب الحرب.

أهداف العصبة

1. المحافظة على السلام العالمي ومنع حروب.
2. نشر الروح الديمقراطية.
3. تطبيق مبادىء ويلسون ال14.
4. إيجاد إطار دولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

ميثاق العصبة

ميثاق العصبة هما نقاط الآمن الجماعي، بالإضافة:

- الدول التي لم تنفذ قرارات العصـــبة ينفذ عليها عقوبات أما عســكرية أو إقتصادية أو يعن الحرب عليها.
- تتألف العصبة من دول مستقلة إستقلال تام.

مبنى عصبة الأمم:

1. **الجمعية العامة:** تشمل جميع الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد وتجتمع مرة كل عام لمدة شهر.
2. **مجلس العصبة:** يتكون من 9 أعضاء 5 منهم دائمين العضوية وهم ممثلي الدول العظمى الخمس" الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان" وأربعة الآخرون يختارون من بقية الدول المشاركة بالعصبة. وبسبب عدم مشاركة الولايات المتحدة في الحرب أدى أن يكون 15 عضو منهم ستة دائمون وتسعة غير دائمين. إنها تعالج القضايا على حدود بلدتين ومشاكل سياسية وعسكرية.
3. **الأمانة العامة(السكرتارية):** عبارة جهاز الإداري للعصبة ويشمل المواطنين ورئيس العصبة الذي يسمى بالسكرتاير العام.

أسباب فشل العصبة:

سعت عصبة الأُمم لحل المشاكل العديدة لكنها نجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر وعلى ألأخص كان الفشل في القضايا السياسية **وأسباب الفشل عديدة منها ما يلي:**

1. قرارات عصبة الأُمم غير ملزمة، كانوا نصيحة لحل تلك المشكلة مما أدى إلى فشلها.
2. سيطرت الدول الكُبرى، فرنسا وبريطانيا وإهتمت في مصالحها وأهملت مصالح الغير.
3. عدم إشتراك روسيا في العصبة والولايات المتحدة أيضاً مما أدى إلى روسيا عدم تنفيذ قرارات العصبة.
4. قيام الأزمات الإقتصادية وفشل العصبة في مواجهة هذه الأزمات. وقيام الأنظمة التوتاليتارية: الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية.

بين الحربين العالمتين: أزمة الديمقراطية وظهور الأنظمة التوتاليتارية

عوامل إنتشار ظاهرة الأنظمة الديمقراطية بعد الحرب:

1. إهتمام الدول الديمقراطية (بريطانيا، فرنسا، أمريكا) بنشر النظام الديمقراطي.
2. رغبة الطبقات البرجوازية في إوروبا في إقامة نظام ديمقراطية كدرع واقٍ من الشيوعية في روسيا.
3. إنتصار الدول الديمقراطورية في الحرب العالمية الأُولى إقناع الشعوب أن النظام الديمقراطي أفضل.

4. إنهيار الإمبراطوريات القديمة في أُوروبا على أثر الحرب وقيام دول جديدة.
5. إنتخابات النسبية وقيام الأحزاب وقوة الطبقة الوسطى على أثر الحرب.
6. مشاكل الجماهير في المجهود الحربي.

عوامل ظهور الأنظمة التوتاليتارية في كل من إيطاليا وألمانيا:

1. **خيبة الأمل من معاهدة فرساي:** لقد إزداد الإحباط القومي والشعور بالذل والمهانة من قبل إيطاليا وألمانيا وأُصيبت كرامتها في الصميم على أثر **مؤتمر فرساي للأسباب التالية:**

- في الوقت التي شاركت فيه إيطاليا في الحرب العالمية لجانب الحلفاء وخسرت الكثير من الضحايا خاب أملها عندما أخلفت دول الحلفاء وعودها لها(حسب معاهدة لُندن–1915).
- بينما ألمانيا التي هزمت أما دول الحلفاء خاب أملها وأُصيبت كرامتها في الصميم عندما فَرض عليها مؤتمر فارساي عقوبات صارمة حتى أن الشعب الألماني أُعتبر معاهدة فرساي عاراً عليهم وتمنوا التخلص منها.

2. **تدهور الأوضاع الإقتصادية:** لقد واجهت إيطاليا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأُولى مشاكل إقتصادية صعبة عانى منها الشعب والحكومة **لدى البلدتين:**

- لقد واجه الجنود لدى البلدتين مشكلة البطالة لأنهم لم يجدوا أماكن عمل.
- إن المناطق التي سلخت عن ألمانيا في أعقاب إتفاقات الصلح كانت غنية بالثروات الطبيعية فأدى ذالك إلى نقص في مواد الخام وأضعف الإنتاج الألماني بينما في إيطاليا فواجهتها مشاكل في نقص المواد الخام.

- واجهت ألمانيا وإيطاليا مشـاكل غلاء معيشـة وتضـخم مالي وإنخفاض قيمة العملة أدت إلى تفاخم الأزمة الإقتصـــادية في الوقت الذي إزداد عدد السُكان أيضاً.
- تنظيم الإقتصـاد وتحويل الصـناعة من صـناعة عسكرية إلى صـناعة تلائم خالة سلام كان بطيئاً جداً فزاد من المشاكل البلدتين.
- حاجة ألمانيا بدفع ديون الحرب كان ثقيلاً جداً على خزينة الدولة.
- تـأخر الأقســـم الجنوبيـة التي تعتمـد على الزراعـة في إيطـاليـة زاد من مشاكلها.

3. **الفوران الإجتماعي:** نتج عن الأزمة الإقتصـادية في البلدتين تذمر إجتماعي لدى البلدتين كانت **مظاهر لدى الطرفين كالتالي:**

- إضـــطربات عُمالية عامة في المناطق الصـــناعة في شـــمال إيطاليا أو في ألمانيا إحتجاجاً على الوضع الإقتصادي الصعب.
- محاولة بعض العمال الشـيوعيين السـيطرة على بعض المصـــانع في شـمال إيطاليا وصــل عددها إلى 300 مصــنع وتحويل السـلطة إلى أيديهم بينما في جنوب إيطاليا إســـتولى الفلاحين على المزارع الكبيرة وقسموها بينهم.
- إنتماء الشـــعب في إيطاليا وألمانيا إلى الأحزاب العارضـــة للحكومة وفقدان الثقة بهذه الحكومة.
- حصـــلت مظاهرات صـــاخبة لدى البلدتين تعبيراً عن الإحباط واليأس وهكذا كان الشـعب في إيطاليا وألمانيا سـاخطاً على سـوء الأوضـاع الإقتصـــادية وفقد الأمل بحكوماته حتى أن هذه الحكومات فقدت ثقة الطبقة الوسطى التي بدونها لا يمكنها الحفاظ على النظام الديمقراطي.

4. **الخوف من سيطرة الشيوعية والإشتراكية:** إزدياد المخاوف لدى البلدتين من إزدياد نفوذ الإشتراكين والشيوعين ومن إمكانية سيطرتهم على السلطة بطرق ديمقراطية طبعاً فمثلاً:

- حصل الإشتراكين في إيطاليا على 156 نائباً في البرلمان الإيطالي في تشرين الثاني 1919 ونجحوا في وضع أيديهم على الدوائر البلدية الأقليمية في بداية 1921 والذي زاد من تخوف اليمين من قيام الحكم شيوعي في إيطاليا.
- إزداد نفوذ الشيوعيين في ألمانيا أيضاً حتى إنهم شاركوا أحياناً في تركيب بعض الحكومات وكما إنهم حصلوا بعضهم على تأييد ومساعدة الكومنترن الروسي فزاد من مخاوف اليمنين من قيام حكم شيوعي فهاجموهم وفرقوا إجتماعاتهم بالقوة.
- لقد إزداد مخاوف الرأسماليين من وصول الشيوعيين إلى السلطة في البلدتين فزودوا الأحزاب المبنية بالمال حتى لا تُصادر أموالهم في حالة وصول الشيوعيين إلى السلطة.

5. **عجز الحكومة الديمقراطية:** عجزت الحكومات إيطاليا وألمانيا عن معالجة الوضع في ظل إزدياد نفوذ أحزاب اليمين الفاشية في إيطاليا والنازية في المانيا لقد زادت هذه الأحزاب من دعاياتهم الغوغائية ضد الحكومة فإزدادت الكراهية لدى الشعب بهذه الحكومة حتى أراد التخاص منها وفي ظل تعاقب حكومات ضعيفة في البلدتين أما حكومة فاكتا في إيطاليا وحكومة فيمار في ألمانيا زاد من رغبة الأحزاب اليمينية للسيطرة على السلطة ورغبتها في إعادة النظام والقانون في البلاد وتوفير العمل لطالبيه وإعادة الشرف القومي الضائع ورفع مكانة الدولة إلى مصاف الدول العظمى مرة أُخرى، إن هذه الأحزاب المتطرفة إستغلت النظام الديمقراطي ووصلت

إلى السلطة عن طريقه أي إستغلت ضعفه وشاركت في عمليات الإنتخابات الديمقراطية بعد أن هددت الشعب والرهبنه وأخافته وأجبرته.

النظام التوتاليتاري:

هو نظام الذي يتزعمه شخص معين يتمتع بصلاحيات واسعة في جيع مجالات الحياة في الدولة (السياسية، الإقتصادية، العسكرية) فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش وهو الذي يقوم بكافة الأعمال، عادة يلجئ إلى العنف لمحاربة المعارضين فالعنف وسيلة للوصول إلى السلطة وتثبيت نظام الحكم ويعتمد على أجهزة كشرطة سرية ووحدات خاصة تنفذ رغباته و أوامره. إستغلال الأنظمة الديمقراطية للوصول إلى السلطة كما فعل موسيليني وكما فعل هتلر.

صعود الفاشية في إيطاليا

الحركة الفاشية-تعريف

الفاشية هي مصطلح من اللغة الرومانية معناها البلطة. فاشية تدل على القوة والوحدة.

هي عبارة عن حركة قومية متطرفة ظهرت في إيطاليا بعد الحرب العالمية الأُولى وبَنَت مبادئ قومية التي جعلت الشعب الإيطالي على رأس الشعوب أن تضم إليها جنود وشباب عانوا من البطالة ومجموعات التي قلقت من إزدياد قوة الشيوعين.

موسيليني

ولد بنيتو موسيليني عام 1883 في شمال إيطاليا. أبوه حداد وأُمه معلمة لقد مارس مهنة التعليم ثم تركها، إنتقل العيش في سويسرا وعمل في قطاع البناء. سُجن عدة مرات وإنتقل العيش من بعدها إلى باريس، طُردَ منها رجع إلى بلاده وعمل في صفوف الجيش الإيطالي. بعد تسريحه من

الخدمة العسكرية عمل في الصحافة وحرض العمال على تخريب سكك الحديد لمنع إرسال جنود في الحرب الإيطالية التركية.

أول عمل قام فيه موسيليني هو تأسيس الحزب الفاشي في 1919 ونجح في الوصول إلى الحُكم وإضطر الملك إلى تكليفه لبناء حكومة جديدة.

إشترك في الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا لما عَرف الشعب الإيطالي إنه هُزم في الحرب تم إعدامه هو وأصدقائه في ميلانو.

عوامل قيام الفاشية:

1. فشل انظام الديمقراطي في إيطاليا في حل المشاكل الإقتصادية وعجز الحكومة الإيطالية وضعف النظام الديمقراطي بسبب تعدد الأحزاب وصعوبة تشكيل حكومة جديدة.
2. خيبة أمل الشعب الإيطالي من قرارات فرساي لأنهم كانوا على أمل من أن يأخذوا ما وعدوا فيه في إتفاقية لندن 1915.
3. الصعوبات الإقتصادية التي عانت منها إيطاليا مثل البطالة، الفقر، غلاء المعيشة، تضخم مالي.
4. عدم إستقرار سياسي حيث نشبت إضطرابات في المدن الإيطالية مثل: المظاهرات، الإضطرابات العمالية.
5. الخوف من الخطر الشيوعي على أثر إزدياد قوة الشيوعية في البرلمان والمجالس البلدية.

وصول الفاشية إلى الحُكم / السلطة

تأسس الحزب الفاشي عام 1919 في مدينة ميلانو وتأسيس حزم الكفاح وتحويله إلى منطقة شبة عسكرية تلبس القمصان السود 1921.

إعتقد موسيليني أن يصل إلى الحُكم عن طريق الإنتخاب 1921 لكنه فشل وفاز 35 مقعد من أساس 533. لقد زحف إلى روما وأعلن أنه سوف يستعمل القوة ليستولي على الحُكم إذا لم تُلبى طلاباته بتعين 5 وزراء فاشيين وعلى أثر ذالك قام ملك بتعينه رئيساً لوزراء إيطاليا 1922.

مبادئ الفاشية:

1. القومية الإيطالية المتطرفة والتاريخ الإيطالي يعود إلى روما القديمة والشعب الإيطالي الذي يتميز بالدم والعنصر والعائلة والتاريخ هو أصل الشعب.
2. الطاعة العمياء للزعيم.
3. الدولة هي الأهم ومهم جداً تضحية الفرض في سبيل الدولة.
4. تؤمن بالقوة والعنف فشجعت الحرب وإعتبرتها وسيلة لتقدم الشعوب ولا تؤمن بالسلام لأنه تنازل.
5. ترفض النظام الإشتراكي لأنها لا تؤمن بالمساواة الإصطناعية بين الأفراد ولا تؤمن بحرب الطبقات بل هنالك تعاون بينها.
6. الفاشية ترفض النظام الديمقراطي ولا تؤمن بمبدأ الأكثرية العادية.

مصير محاولة منع ألمانيا من أن تصبح من جديد دولة عُظمى –عدوانية.

جمهورية فيمار

حتى عام 1918 كان النظام في ألمانيا قيصري (ويلهم الثاني) وبعد سقوط ألمانيا في الحرب العالمية الأُولى حدثت ثورة فيها وسقط الحكم القيصري وجاء النظام الجمهوري – جمهورية فيمار – حيث وُضع دستور لها، السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية وينتخب بإنتخابات عامة ومباشرة لمدة 7 سنوات

ويتمتع بصـــلاحيات واســـعة من أبرزها وقف عمل البرلمان، والمســـتشـــار (رئيس الحكومة) والســـلطة التشـــريعية(الايخشـــتا غ) يُنتخب بإنتخابات عامة والحكومة مسؤولة أمامه والجيش الألماني (اليخسفير).

المشاكل التي واجهتها هذه الجمهورية

1. التوقيع على معاهدة فرســـاي المذلة لألمانيا والموافقة على خســـارة مساحات واسعة من الأراضي الألمانية والسكان الألماني.
2. المشـــاكل الإقتصـــادية: التضـــخم المالي، إنخفاض ســـعر المارك، نقص في المواد الغذائية.
3. واجهت معارضـــة من اليســـار (الشـــيوعيين) واليمين (إنقلاب عســـكري من قبل الجنرال كاب) وقيام هتلر بإنقلاب من الجهة اليمين.
4. قضـــية التعويضـــات حيث لم يســـتطيع دفع التعويضـــات، إحتلال إقليم الدور من قبل فرنسا وبلجيكا عام 1932.
5. مشكلة التفسخ السياسي وتعدد الأحزاب وصعوبة تشكيل الحكومة.

عوامل سقوط هذه الجمهورية

1. الإنقســـام الحزبي وتعدد الأحزاب (الإشـــتراكي الديمقراطي، الإشـــتراكي المســـتقل، الشـــيوعي، الوســـط الكاثوليكي، الشـــعب الألماني، الديمقراطي الألماني، القومي الألماني، القومي الإشتراكي(النازي).
2. الصـــراعبين اليمين واليســـار ومحاربة اليمين اليســـار وبالعكس حيث أدى ذلك إلى تخوف اليمين من الوصول اليسار إلى السلطة.
3. عدم وقوف جيش الجمهورية بجانبها في حالة أزمات.
4. أزمة 1929 الإقتصادية التي أدت إلى فشلها.
5. عدم رسخ الديمقراطية، الشعب الألماني لم يتعود على فكرة الديمقراطية.

عوامل قيام النازية:

1. إستغلوا خيبة أمل الشعب الالماني من فرساي وإعتبروها إذلال وخيانة.
2. عدم إســـتقرار إقتصـــادي وبالذات الأزمة الإقتصـــادية عام 1929 التي زادت من البطالة والتضخم المالي.
3. عدم إستقرار سياسي، تعدد الأحزاب والصراع بين اليمين واليسار.
4. فشـل جمهورية فيمار وفشـل النظام الديمقراطي في حل مشـاكل ألمانيا الإقتصادية والسياسية.
5. شـخصـية هتلر من الناحية قدرته الخطابية وركز على أن فرسـاي مُذلة لألمانية وهاجم اليســار واليهود وإعتبرهم خونة لألمانيا وطعنوها سـكين من الخلف.

وصـول هتـلر إلى السـلطـة

إنضـــم هتلر إلى حزب العمال الألماني زمع الزمن أصـــبح هو رئيس الحزب وتم تغير إسمه إلى "الحزب القومي الإشتراكي".

الصـراعات بين الأحزاب المختلفة التي تحولت إلى مواجهات عسـكرية هـذا من جهــة. ومن جهــة أُخرى عجزت الإنتخــابــات من تمكين حزب واحدة(معين) بتشـكيل حكومة. فتسـلم هندبرغ مهمة تشـكيل حكومة، فشـكل حكومة بدون إســتشــارة البرلمان ولكن هذه الحكومة إعتمدت على التقليصــات الإقتصادية مما أدى إلى رفض أكثرية البرلمان لها.

قدم هتلر ترشيحه لرئاسة الدولة مقابل هندبرغ فحصل على 30% إنما هندبرغ حصــل/فاز بــــ– 49.6%. وهكذا تفوق هندبرغ على هتلر لكن ليس بأكثرية مطلقة.

حاولت الحكومة هذه من إزاة منظمة إس. إس S.S النازية ومطاردتهم، إلا إن الرئيس عزلهم وعين حكومـة جـديـدة 1932 برئـاسـة (فون بيبن) إلا أن بيبن إتخذ إجرئاته وقرر إجراء حكومة جديدة.

جرت إنتخابات في نفس العام وتنافس فيها هتلر ففاز بـ 230 مقعد لكن لم يؤهل على السيطرة الكاملة على مقاليد الحُكم. بعد وفاة هندبرغ دنج هتلر وظيفة الرئيس والكلسنر فأصبح رئيس حكومة ألمانيا(فيرر (فهرر)ألمانيا) أي زعيم ألمانيا.

مبادئ النازية:

1. نقاوة العنصر الآري على بقية الأجناس وإنحطاط العنصر السامي وعلى الأخص اليهود وقد قُسمت الشعوب إلى درجات، أخرها العنصر السامي وأولهم الآري(الألماني).
2. الزعيم معصوم عن الخطأ وصاحب الصلاحيات الواسعة.
3. الدولة هي الأهم والكل يعمل من أجلها.
4. الإيمان بالقوة وللجوء إلى الحرب.
5. هناك شعوب خلقت لتحكم وشعوب لتُحكم.

كيف خرق هتلر معاهدة فرساي – إجمال أعماله:

1. عقد معاهدة رفالو مع الإتحاد السوفياتي عام 1922 ومن خلالها خرقت الحصار الإقتصادي المفروض عليها وفتحت أمامها الأسواق الروسية.
2. إعلان هتلر عن إلغاء جميع القيود المفروضة على ألمانيا.
3. إعلان عن تسليح ألمانيا وقانون تجنيد الزامي عام 1935.

4. دخلت قوات ألمانيا منطقة منزوعة الســـلاح بين ألمانيا وفرنســـا دون أي رد فعل خارجي.
5. الســيطرة على النمســا وتشــيكو ســلوفاكيا بحجة الألمان الموجودون في السوديت.
6. إمتناع ألمانيا عن دفع التعويضات.

أسباب التحالف بين النازية والإتحاد السوفياتي

1. عداء الدول الغربية للنظام الشيوعي والإتحاد السوفياتي.
2. سياسة الترضية التي إتبعتها الدول الغربية إتجاه ألمانيا.
3. رفض الدول الغربية (بريطانيا) التعاون مع الإتحاد الســـوفياتي ضـــد النازية رغم سعي إتحاد السوفياتي في الرغبة بالتعاون.

التعاون بين ألمانيا والإتحاد الســـوفياتي كان بعقد إتفاقية بين الدولتين عرفت بإسم مولتوف روبتروف **فقد نصت الإتفاقية على ما يلي:**

- عدم إعتداء بين البلدتين لمدة عشر سنوات.
- تشاور بين البلدتين في القضايا السياسية الهامة.
- عدم إنضمام أحد منهما إلى طرف ثالث.
- إتفاق ســري يمنح الإتحاد الســوفياتي نفوذاً في البلطيق وبولندا وفنلندا ونصف بولندا.

سياسة الترضية

هي ســـياســـة إتبعتها الدول الأُوروبية وعلى الأخص بريطانيا ومن ثم فرنســا تجاه ألمانيا النازية وبموجب هذه الســياســة تنازلت الدول الغربية لألمانية ولم تحاسبها على خرقها لمعاهدة فرساي ومبادئ عصبة الأُمم وكانت **هذه السياسة عاملاً في تشجيع هتلر:**

أسباب إتباع هذه السياسة

1. إعتقاد بريطانيا إن إتباع هذه السياسة سيحافظ على توازن في أوروبا والعالم.
2. فشل الأنظمة الديمقراطية والمشاكل الإقتصادية، الإجتماعية الذي دفع بريطانيا إتباع هذه السياسة والسعي لإنقاذ الوضع الداخلي.
3. خوف تشمبرلن من قيام هتلر بخطة ضرب لندن بواسطة سلاح جوي.
4. إنتشار في بريطانيا آراء ومواقف ترفض إحتمال وقوع حرب عالمية ثانية.

الحرب العالمية الثانية – مفهوم الحرب الشاملة

أسباب الحرب العالمية الثانية:

1. النظرية النازية (المجال الحيوي) والتي تقول أن ألمانيا يجب أن تتوسع على حساب شعوب أوروبا الشرقية لكي تستغل مواد الخام وتستخدم الطاقات البشرية في هذه الدول، الذي هي دول مهمة لألمانيا ولتقدمها صناعياً. وكذلك العنصر وتفوق الشعب الآري وعلى الأخص الألمان على بقية الشعوب وفرض سيطرتهم عليهم.
2. سياسة الترضة التي إتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا وتنازلت عن تطبيق معاهدة فرساي وغضت النظر عن خرق ألمانيا لهذه المعاهدة وأبرزها ميونخ.
3. ضُعف عصبة الأُمم حيث أن عصبة الأُمم لم تتمكن من فرض مبادئها ودستورها على الدول الأَعضاء في العصبة ولم تتمكن من إتخاذ إجراءات ضد الدولة التي خرقت العصبة كاليابان وألمانيا وإيطاليا وبذالك إنهار مبدأ الأمن الجماعي.

4. قيام الأنظمة التوتاليتارية مثل النازية والفاشية وإتباع الأنظمة لسياسة توسيعية أدت خلق أزمات دولية ولبداية تكون أحلاف وإلى زيادة سباق التسلح.
5. المشاكل الإقتصادية والتي أدت إلى أزمات إقتصادية وخلقت مشاكل إجتماعية وزادت من قوة الأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت ظهر عجز الأنظمة الديمقراطية في حل المشاكل الإقتصادية وبذالك إقتنعت الجماهير من قوة الأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت لا يتم بواسطة الأنظمة الديمقراطية وأخذ يزداد تأييدها للأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت فشلت الأول الديمقراطية في إتخاذ مواقف موحدة ضد الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا.
6. الصراع بين الأنظمة الرأسمالية والنظام الشيوعي في الإتحاد السوفياتي فقد إستغل هتلر هذه الخلافات وتعاون مع بريطانيا إعتقاداً من بريطانيا أن النازية سوف تقضي على الشيوعية وبذالك بريطانيا إتجاهة (إتجاه هتلر) ورفضت بريطانيا التعاون مع الإتحاد السوفياتي وقد برز ذلك خلال قضية السوديت وعندما أنهى هتلر طلباته من بريطانيا إتضح له إن بريطانيا لن تلبي طلباته فتقرب إلى الإتحاد السوفياتي ووقع معها إتفاقية مولتوف روبنتروف.
7. معاهدة فرساي وقسوتها وشروطها القاسية إتجاه ألمانيا أدت إلى شعور الألمان بالإذلال ورغبتهم بالتخلص من شروط هذه المعاهدة.
8. أما السبب المباشر فهو هجوم ألمانيا على بولندا حيث إعتبرتها بريطانيا وفرنسا بمثابة إعلان الحرب عليها وقامت بإعلان الحرب على ألمانيا وبذالك إندلعت الحرب العالمية الثانية التي إستمرت من 1939-1945.

مفهوم الحرب الشاملة (الحرب الحديثة)

هي حرب التي شـــملت أو لم تفرق بين الجبهة(الحدود) والداخل، وتطبع هذه الحرب جميع نواحي الحياة بطابعها.

تشـــمـل هـذه الحرب الجبهـة الخـارجيـة، الجبهـة الـداخليـة (النـاس، المواصـــلات، جســـور وموانئ) أما الجبهة الخارجية فهي (الحدود، الجيش والحرب العســكرية على الحدود) وتســتخدم فيها جميع أنواع الأسـلحة الحديثة وإســتخدام كافة الإمكانيات من أجل تحقيق النصـــر العســكري الإقتصـــادي والبشري.

وكذالك إســغلال الحرب النفســية من أجل زعزعة المعنويات للمواطنين والعسكريين مثل حرب العاصمة والمدن لكي لا يستطيعوا أن يواصلوا مما يؤدي إلى الإستسلام.

وإستعمال العامل التكنولوجي في السلاح: الطيران وتسخير الإختراعات العلمية لتسير الحرب: القنبلة الذرية، الطائرات، الغواصـات، حاملات الطائرات والمظليون.

وهنالك الحرب الإقتصـــادية التي تقوم بوظيفة هامة جداً في الحرب الحديثة: القصف الجوي للمراكز الصناعية ولمفترقات الطُرق الذي هدفه تدمير القاعدة الإقتصـــادية التي تعتمد عليها المجهود الحرب لدى العدو فهكذا العدو فقد ينهار.

وكذالك إن الحاجة إلى تجنيد جميع الموارد البشـــرية والإقتصـــادية والتكنولوجية من أجل إحتياجات الحرب تتطلب وجود تخطيط وتوجية أكثر من المطلوب في الأيام العادية. تصـبح السـلطة مضـطرة لأن تتدخل في الشـؤون المُختلفة.

الحرب الخاطفة: إنها تعتمد على عدة عناصر:

1. **الحرب المفاجئة:** الهجوم دون إعلان مسبق.
2. **الحركة السريعة في إستخدام كافة أنواع الاسلحة:** الدبابات الطيارات بالإضافة إلى الأسلحة الأُخرى وعدم جعلها حرب ثابتة (خنادق).
3. **الإفتراق في مكان معين ثم اللجوء الى أُسلوب محاصرة ما تبقى من قوات العدد:** وذالك من خلال قطع صلتها مع بعضها البعض.
4. **أهداف محدودة والسيطرة الكاملة:** على العامل الزمان والمكان وإستخدام الضربة القاتلة من أجل إجبار العدو على الإستسلام وتقصير وقت الحرب.

سير الحرب العالمية الثانية في الجبهات المختلفة (مراحل الحرب)

لقد إنقسمت تلك مرحلتين:

المرحلة الأولى 1939-1942: وهي فترة كانت فيها المانيا وإيطاليا واليابان المتفوقين (دول المركز) وإنضمت اليها هنغاريا وبلغاريا ورومانيا فيما بعد.

المرحلة الثانية 1942-1945: وهي بداية الهزائم للمركز والإنتصار الحلفاء وهي عبارة عن مرحلة تحول في الحرب لصالح الحلفاء وجرت فيها معارك مهمة: العلمين، ستالينغراد، ميدوي، بحر المرجان.

1939

في هذه المرحلة في عام 1939 ألمانيا بدأت بالهجوم على بولندا مما أدى إعلان بريطانيا وفرنسا عليها الحرب. ألماني هاجمت بولندا ومعها الإتحاد السوفياتي وخلال مدة قصيرة تُهزم امام ألمانيا والإتحاد السوفياتي حيث كان عند بولندا مليونين(2) جندي وكانت هذه الهزيمة مفاجئة لبولندا وهنا يأتي

مصـــطلح الحرب الخاطفة أي الســريعة وإســتخدام عدد كبير جداً من ســلاح الطيران والدبابات التي لم تستعمل في الحرب العالمية الأُولى، وإضطرت بولندا للإســتســلام فكل المصــانع والطائرات وطرق المواصــلات دُمرت وخلال أربعة شـــهور إنتهت بولندا(وحســـب معاهدة مولتوف روبنتروف قُســمت بولندا بين الألمانيا والإتحاد السوفياتي).

وهكذا قُســـمت بولندا بين الدولتين الشـــرق للإتحاد الســـوفياتي والجزء الغربي لدول الحلفاء.

وعلى أثر غزو ألمانيا بولندا أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب عليها.

إســتغل هتلر إســتعمال الحرب النفســية حيث قصــف المدن لإرهاب السكان ليخرجوا إلى الشوراع فيضـايقوا الجيش في الحركة. بعد سقوط بولندا لم تكن معارك عسكرية وهذا خطأ دول الحلفاء فبدل إستغلال فرصة وجود الجيش الألماني في الشرق والقيام بعمل من أجل إيقاف الألمان والسعي لإشغال ألمانيا في الجبهتين الشرقية والغربية.

1940

في نيســـان 1940 بعد إنتهاء حرب ألمانيا على بولندا إتجهت إلى الدنمارك والنرويج في الجبهة الغربية وإحتلت الدنمارك خلال مدة أســـابيع والنرويج خلال 48 ســـاعة وكانت مفاجئة لهم وإســـتعمال القوات الجوية والمظليون.

أهداف إحتلال النرويج والدمارك:

1. السيطرة عل موانئ النرويج وطرق المواصلات لكي تمنع وصول سفن الحلفاء ومواصلاتهم.
2. السيطرة على مصادر الحديد التي تأتي من السويد.

في أيار 1940 غزت ألمانيا الأراضـــي المنخفضـــة (هولندا، بلجيكا، ولوكســـنبورغ) حيث إســـتســـلمت هولندا خلال 4 أيام وذالك بعد غارات جوية صـعبة جداً وإسـتسـلمت بلجيكا خلال إسـبوعين رغم المسـاعدة من قبل فرنسـا وبريطانيا.

معركــة دانكرك 1940: التي جرت على الحـدود البلجيكيـة وحققـت بريطانيا إنتصـــار كبير بإنقاذ 336 ألف جندي وأعادتهم أحياء إلى الأراضـــي البريطانية حيث قامت ألمانيا بالهجوم على الشـــاطئ (بســـبب منع الإمدادات البريطانية من الوصـول إلى فرنسـا) وهجموا على حط مجينو لمحاصـرته وبهذا أُجبرت فرنسا للإستسلام.

أما أسباب نجاح بريطانيا في هذه المعركة:

1. كان هناك خلاف في القيادة العســـكرية الالمانية حول طريقة التعامل مع الجيش البريطاني والفرنســي في دانكرك، هل نبيدة بواســطة القوات البرية أم البحرية؟
2. هتلر تدخل ومنع القضاء على الجيش البريطاني إعتقاداً أن هذه العملية تؤدي إلى بداية مفاوضات مع بريطانيا وعلى تقاسم القارة الأُوروبية.
3. إن القيادة العسكرية الألمانية قد أخطات إذ إنشغلت أكثر بتوجيه معظم القوات العســـكريـة إتجاه العاصـــمة باريس بهدف إجبار فرنســـا على الإستسلام ولم تهتم كثيراً في تعامل مع القوات البريطانيا المتواجدة في منطقة دانكرك.

سـقطت فرنسـا خلال 9 أيام وتسـتسـلم للقوات الألمانية وتمكن الألمان من تهديد باريس حيث إستسلموا الفرنسيين دون دخول الألمان إلى باريس لأنهم خافوا على المباني الجميلة والكبيرة ولم يحاربوا دفاعاً عن باريس حيث إحتل الألمان باريس وإعتبروا الألمان إن هذا الإنتصـــــار كبير ووقعت على إتفاقية

إستسلام مهنية بنفس الطريقة التي وقع فيها الألمان في الحرب العالمية الأُولى حيث وقعوا وهم واقفين وفي عربة قطار.

قُسمت ألمانيا فرنسا إلى قسمين: الأول فرض عليه سيطرة ألمانية مباشرة أما القسم الجنوبي فكان جمهورية فرنسية (حكومة فيشي) تخضع للنفوذ الألماني، وكان رئيس الحكومة المارشل بيتانا أما الشمالي فقد خضع للسيطرة الألمانية المباشرة. سقوط فرنسا أدى إلى دخول إيطاليا عام 1940 وذلك بجانب ألمانيا.

وقف الجنرال ديخول ضد حكومة فيشي وقد لجأ إلى بريطانيا وأسس هناك حكومة فرنسا الحرة، وقد شجع إقامة أعمال إرهابية ضد الجنود الألمان في فرنسا وإتبع حرب العصابات والأعمال الفدائية وذلك من خلال مهاجمة الجسور وتفجير السيارات المحملة للسلاح وبمساعده من بريطانية.

أسباب سقوط فرنسا:

1. عنصر المفاجأة إذ فوجئ الفرنسين بالهجوم الألماني على فرنسا عبر الحدود البلجيكية لذالك لم تتمكن فرنسا من إتخاذ الإستعدادات الازمة إذ لم يكن لديها الوقت الكافي ولم تتوفر لديها تحصينات عسكرية ملائمة في هذه الجبهة.
2. قطع الإمدادات العسكرية عن فرنسا وعدم تقديم بريطانيا المساعدات الازمة وحيث تأكدت بريطانيا إن فرنسا ستسقط وإن أي مجهود حربي سيكون مصيرها الفشل.
3. إستخدام الألمان الأساليب العسكرية الحديثة وبشكل جيد مع إستخدام أيضاً الأسلحة الحديثة والإعتماد عليها بشكل كبير جداً كالطيران والدبابات والوسائل القتالية الأُخرى بعكس الجيش الفرنسي الذي بقي

يستعمل أُسلوب الحرب العالمية الأُولى.

4. إعتماد الفرنسـيين أكثر من الزوم على خط مجينو والثقة بعدم قدرة ألمانيا على إختراقه مما أدى إلى الامبالاه.
5. الصـراع بين اليسـار واليمين مما أدى إلى ضُـعف الحكومة الفرنسـية والتفسخ في المجتمع الفرنسي وقد أثر هذا الوضـع على الروح المعنوية لدى الجيش والشعب الفرنسـي وبالذات إن الجيش الفرنسـي كان يتدخل في الأُمور السياسية.
6. الخوف من هزائم الفرنسيين أمام الالمان في القرن التاسع عشر والقرن العشـرون خلقت عقدة لدى الفرنسـيين إن الجيش الألماني قوي لا يمكن هزيمته وخلقت لهم عقدة الخوف من الحرب وبالذات على أثر الخسـائر الفادحة التي تكبدتها فرنسا في الحرب العالمية الأُولى ورغبة الفرنسيين في عدم الوقوع في خسائر أُخرى.

معركة بريطانيا 1940: هي معركة كانت بين بريطانيا وألمانيا وهي معركة خاضـتها بريطانيا لمواجهة القصـف الجوي الألماني وكان رئيس الحكومة البريطاني ونسـتون تشـرتشـل. كاننت هذه المعركة بمثابة غارات جوية نفذتها ألمانيا بأعداد كبيرة من الطائرات إبتداءاً من أب وحتى أواخر تشـرين الثاني من 1940 دون توقف ولكن خلال هـذه الفترة لم تركز ألمـانيـا على الأهـداف العسـكرية والإسـتراتيجية والإقتصـادية: مطارات، مواقع عسـكرية، أجهزة ردار، مصـانع وطرق مواصـلات......، إنما أخذت تركز على المدن وعلى الأخص العاصمة لندن بهدف كسر الروح المعنوية لشعب البريطاني وكانت هذه الغارات في البداية ليلاً ونهاراً ولكن إبتداءاً من منتصف أيلول أصبحت فقط ليلاً.

أهداف ألمانيا من القصف

1. إستسلام بريطانيا وتوقيع إتفاق مع ألمانيا.
2. تمهيد من اجل غزو بحري لبريطانيا والسيطرة عليها (أسد البحر وهي عملية من خلالها من خلالها طلب هتلر وضع خطة لإحتلال بريطانيا).

- ولكن في النهاية 1940 توقف القصف الجوي الألماني لبريطانيا بشكل مفاجئ وكان هذا"رغم الخسائر التي تكبدتها بريطانيا" عبارة عن نجاح لبريطانيا وهزيمة لألمانيا لأن بريطانيا لم تستسلم وعملية (أسد البحر) لم تُنفذ وكان هذا النجاح بصيص النور من الظلام الذي يخيم على أُوروبا وأهم نتيجة له ارتفاع الروح المعنوية لأن ألمانيا هُزمت وفشل الطيران الألماني حيث مئات الطائرات الألمانية سقطت على يد البريطانيين.

أسباب فشل ألمانيا في معركة بريطانيا

1. إستعداد الطيارات البريطانين للتضحية وتعلمهم أساليب القتال الحديثة حتى تمكنوا من مواجهة الطياران الألماني.
2. إستمرار الصناعات الجوية البريطانية بالإنتاج مما ساعد على مد سلاح الطيران بالطائرات بدلاً من التي تسقط في المعارك.
3. إنشغال الألمان وبالذات في منتصف أيلول 1940 بقصف المدن لكن بدون فائدة بالأخص مدينة لندن بدلاً من قصف محطات الردار التي كانت تشكل خطراً على الطائرات الألمانية حيث يتم إكتشافها وتحديد موقعها لدرجة أنه مقابل أربعة طائرات المانية أصبحت طائرة واحدة.
4. فشل ألمانيا في كسر الروح المعنوية للبريطانين إذا بقيت الروح المعنوية عالية ولم تستسلم بريطانيا للألمان.

1941

سيطرة ألمانيا على معظم دول البلقان 1941:

(هنغاريا، رومانيا وبلغاريا)

الإيطاليون حاولوا إحتلال اليونان عام 1940 ولكنها فشلت وحاولت إحتلال مصر وفشلت أمام القوات البريطانية، فقرر هتلر فرض سيطرته على البلقان ومساعدة إيطاليا.

عام 1941 ألمانيا تغزو دول البلقان وتحتل اليونان ويوغسلافيا وتصل إلى مصر في شمال أفريقيا ووصلوا إلى منطقة تُسمى العلمين عام 1942(لاحقاً)

أهداف هتلر من السيطرة على البلقان:

1. السيطرة على يوغسلافيا واليونان وتقديم المساعدة لإيطاليا وأبعاد الجيش البريطاني المتواجد في اليونان عن أُوروبا الجنوبية.
2. السيطرة على مواد الخام وبالذات البترول المتوفر في رومانية وبذالك تطبيق نظرية المجال الحيوي.

الهجوم على الإتحاد السوفياتي

وسياسة الأراضي المحروقة عام 1941

كان هذا الهجوم مفاجئ للإتحاد السوفياتي بسبب المعاهدة التي عُقدت بين ألمانيا والإتحاد السوفياتي(مولتوف روبرتروف) لكن ألمانيا نقضت الإتفاقية وهجمت على الإتحاد السوفياتي بواسطة 3 ملايين جندي حيث دمرت 3000 طائرة خلال الشهر الأول وإحتل الألمان مساحات واسعة لا بأس بها، كانت إنجازات كبيرة لصالح ألمانيا في بداية الحرب لكنها فشلت في النهاية حيث لم تتمكن الألمان في مواجهة الإتحاد السوفياتي في معركة حاسمة بسبب إنسحاب

الجيوش السوفياتية المنظم مما أدى إلى فشل الألمان كما وكان البرد القارس له دور كبير في هذا الفشـــل. وعند إنســحاب الجيوش الســوفياتية من الأراضــي السـوفياتية إتبعوا تلك السـياسـة الا وهي عند إنسـحابهم إلى الوراء إحراق جميع الأراضي لعدم إستفادة الألمان منهم مما ساعد أيضاً في فشل الألمان.

أسباب هجوم ألمانيا على الإتحاد السوفياتي:

1. إتهام ألمانيا لإتحاد الســـــوفياتي بعدم إحترام الإتفاقية بينهما حيث قام الإتحد الســـوفياتي ببث دعاية ضــــد النازية ومثال أخر ضـــم الإتحاد السوفياتي لدول البلطيق الثلاث (ستونيا، لاتفيا، ولنوايا).
2. نظرية المجال الحيوي والرغبة على السيطرة على مساحات واسعة من اجل الحصــــول على مواد خام والمواد الغذائية المتوفرة في الإتحاد السوفياتي وإستغلال الطاقة البشرية.
3. الخلاف العقائدي: الرغبة في القضـــــاء على النظام الشـــيوعي وعلى الشيوعية التي تعمل ضد النازية التي يتزعمه ستالين.
4. التخلص من روسا التي تشكل خطر على ألمانيا بسبب طاقاتها البشرية والإقتصادية.
5. عرقلة هتلر لنوايا ستالين بالسيطرة على المضائق والخلاف حول النفوذ في البلقان وقلق روسيا من السيطرة ألمانيا على بلغاريا وبوغسلافيا.
6. شعور ألمانيا بضعف إتحاد السوفياتي على أثر الحرب مع فنلندا التي إستمرت أربعة شهور رغم صغر فنلندا وضعف جيشها.

1942

معركة ســـتالينغراد: هي معركة في الحرب العالمية الثانية وقد كانت خســـائر لألمانيا في هذه المعركة كانت بداية النهاية لألمانيا ودول المحور وكانت في أواخر عام 1942.

دارت معارك قاســـية في داخل المدينة وهُزم على أثرها الألمان وأخذ الجيش الســـوفياتي يلاحق الجيش الألماني خلال عام 1943 وبداية 1944 تمكن الإتحاد الســـوفياتي من نقل الحرب خارج أراضـــيهم حيث دخلت القوات السـوفياتية مناطق شـرق أُوروبا وأصـبحت قريبة من حدود ألمانيا. أما أسـباب الفشل ألمانيا هي أسباب فشل الهجوم على الإتحاد السوفياتي.

أسباب فشل ألمانيا في هجومها على الإتحاد السوفياتي:

1. فشـل مبدأ الحرب الخاطفة في الإتحاد السـوفياتي فتحولت الحرب إلى حرب طويلة إستغرقت طاقات ألمانيا العسكرية والإقتصادية.
2. فصل الشتاء البارد وعدم إستعداد الألمان لهذه الظروف وتعطل معداتهم العسكرية.
3. طول خطوط التموين وصعوبة وصول الإمدادات.
4. إتباع الروس سـياسـة الأرض المحروقة والتي بموجبها دمر الروس كل ما يمكن أن يستفيد منه الألمان.
5. الطاقات البشـرية الهائلة لروســيا أذ رغم الخســائر تمكنت من توفير الجنود لإستمرار في الحرب.
6. الطاقات الهائلة للصناعة الروسية وتمكنهم من إقامة مصانع بعيدة عن الحرب وتمكنها من توفير مُعدات حربية وإنتاج أسـلحة حديثة حَسـمت الحرب.

7. تدخل هتلر في سير الحرب وعدم إستماعه لنصائح القواد العسكريين ومن عارضه قام بفصله ومن أكبر الأخطاء التي إرتكبها بتحويل الجيش الألماني نحو ستالينغراد بدلاً من موسكو بعكس أراء قوادة العسكريين.
8. نجاح ستالين من إثارة الحماس لدى الشعب والجيش الروسي بالإضافة إلى دعم أميركا وبريطانيا العسكري والمادي لها.

معركة العلمين: من المعارك الهامة بين بريطانيا من جهة وبين إيطاليا وألمانيا ومن جهة أُخرى وقد قاد الجيش الألماني والإيطالي رومل أما بريطانيا مونتجومري وشارك في هذه المعركة قرابة 200 ألف جندي بريطاني و530 طائر ومئات المدافع ومن قبل ألمانيا 100 ألف جندي وآلاف المدافع وقد إنتصرت بريطانيا والحلفاء في هذه المعركة وتحمل الألمان خسائر كبيرة.

أما أسباب الفشل لدول المحور وألمانيا في هذه المعركة:

1. القوى العديدة للحلفاء.
2. التفوق بالمعدات العسكرية.
3. نقص الإمدادات العسكرية والغذائية حيث لم يصل الإمدادات بشكل منظم وذلك نتيجة لسيطرة الحلفاء على البحر الأبيض المتوسط وإنشغال ألمانيا في حربها مع روسيا.
4. التعاون الأمريكي البريطاني في شمال أفريقيا حيث قدمت أمريكا الإعداد الهائلة من الجيوش والمعدات وشاركت مع بريطانيا في إحتلال إيطاليا.

دخول الولايات المتحدة ودورها في الحرب:

أسباب دخولها:

1. الهجوم الألماني المفاجئ على ميناء بيرهابر عام 1941 في بحر هاواي ولهذا الهجوم أسفر بخسائر كبيرة جداً لأمريكا. عدة سفن أُغرقت لها ومات الكثير من الجنود كما وعطل الأُسول الأمريكي أكثر من سنتين.
2. مصالح أمريكا الإقتصادية في أوروبا وفي الشرق الأقصى (من ناحية الأسواق والمواد الخام).
3. دعم الديمقراطية ضـــد الأنظمة الجمعية(الدكتاتورية) وبالذات النازية الفاشية.
4. ميثاق الأطلسي وتعاطف أمريكا مع برطانيا خاصةً والشعوب الأوروبية عامة.
5. عدم إستسلام ألمانيا للإتفاقيات الدولية بخصوص حياد الدول وأُسلوب معاملة الشعوب المختلفة إذ إتبعت ألمانيا أُسلوب الإرهاب ضد الشعوب الأُوروبية المختلفة ولم تحترم حياد بلجيكا.

دورها:

1. الطاقة البشـــرية فقد قدمت أمريكا ملايين الجنود الأمريكان للحرب (7ملايين جندي، 60 ألف طائرة، 50 ألف دبابة، ألاف المدافع والسفن).
2. المعدات الحربية، الأسلحة والدبابات.
3. التكنولوجيا الأمريكية حيث كان هناك تطور تكنولوجي مثل إختراع القنابل الذرية، أُسطول حاملات الطائرات.
4. الإقتصـــاد حيث قدمت الدعم الإقتصـــادي(المالي والعســكري) لدول الحلفاء بموجب قانون الإعارة والتأجير.

عام 1942 التحول لصالح الحلفاء في:

1943- 1944

معركة مدوي: جرت بين أمريكا واليابان وهي معركة بحرية وأحدى المعارك الحاسمة على أثرها بدأ التراجع الياباني وأخذت القوات الأمريكة تطارد الجيش الياباني من جزيرة إلى جزيرة ومن دولة إلى أُخرى خلال عام 1943-1944 وكانت هذه المعركة حاسمة حيث إن اليبانيين قد خسروا أربعة حاملات طائرات مما أدى إلى فشل قدرتهم الجوية وساعد على هزيمتهم أمام أمريكا، وكما إتصفوا اليابنيين بالعناد وعدم الإستسلام وبذالك فقد إضطرت أمريكا إستعمال القنبلة الذرية في هيروشيما، لكن في البداية هدددتها وبعد ذلك ألقتها حتى مات 80 ألف شخص غير المصابين بالرغم من هذا فلم تقتنع اليابان لذلك فقد جاء التهديد ثانياً على نيازاكي وثالثاً على العصمة طوكيو وينص هذا التهديد على إلقاء القنبلة الذرية وذاك ما حدث، إنها ألقتها على نيازاكي وهددت إن الثالثة على العاصمة طوكيو وبذالك إستسلمت اليابان من اجل تقليل الخسائر.

على أثر هذه المعركة بدأ التراجع اليابان وأخذت القوات الأمريكية تطرد الجيش الياباني من جزيرة إلى أُخرى ومن دولة إلى أُخرى في عام 1943-1944 وبدأت أمريكا بإحتلال المناطق التي إحتلتها اليابان سابقاً. هذه العملية العسكرية في الشرق الأقصى أدت إلى خسائر فادحة لكن اليبانيين كانوا عنيدين لذالك إستعملت الولايات المتحدة القنبلة الذرية الأُولى على هيروشيما والثانية على نيازاكي وهددت بأن الثالثة على طوكيو العاصمة لذالك سقطت الدولة من دول المحور بعد تهديد أمريكا بالقنابل الذرية من أجل تقليل الخسائر.

حسم الحرب العالمية الثانية و نورماندي عام 1944

أُنزلت قوات أمريكية وبريطانية في الســـادس من حزيران 1944 على الشواطئ نورمنديا الواقعة في شمال فرنسا لتحريرها خوفاً من إتساع نفوذ الإتحاد السوفياتي. تمنكت قوات الحلفاء من القيام بهذه العملية الجريئة وكما حاولوا أن تكون سرية وإختاروا مكان التي لم يتوقع الالمان أن يكون فيه الإنزال (إشترك فيها أربعة الاف الســفن الحربية، 120 ألف طائرة حربية، مليون جندي أما بالمظلات أو الشفن و200 سيارة نُقلت بالسفن إلى الشاطئ. كان قائد تلك العملية أيزنهاور وتمكن الحلفاء من إحتلال الشاطئ ثم أكملوا بإتجاه برلين حيث الآف الطائرات تقصــف العاصــمة الألمانية وإنهدمت كل المدينة حيث إنتحر هتلر وأصــحابه في عام 1945 وســقطت ألمانيا دولة المحور الثانية وألتقت القوات الأمريكية والسوفياتية والبريطانية والفرنسية في برلين العاصمة الألمانية.

اسباب هزيمة دول المحور:

1. دخول أمريكا الحرب 1942 وكان لهذا أثر عسكري وإقتصــادي مما غير مجرى الحرب لصالح الحلفاء.
2. فشـــل ألمانيا في حربها مع بريطانيا والخطأ بعدم القضـــاء على الجيش البريطاني في دانكرك.
3. الهجوم الألماني على الإتحاد الســـوفياتي وفشـــل المبدأ الحرب الخاطفة وتكبدت ألمانيا خسائر فادحة في المعدات.
4. حركات المقاومة الســـرية التي قامت في المناطق الإحتلال التي أدت إلى خسائر كبيرة.
5. ضـــعف حلفاء ألمانيا وعلى الأخص إيطاليا حيث خرجت من الحرب عام 1943 وإحتاجت دائماً إلى مســـاعدة ألمانيا حيث ســـاعدتها في اليونان

ودول أفريقيا ودول أفريقيا، وعدم التنسـيق بين دول المحور وذالك عند طلبت ألمانيا من اليابان مهاجمة الإتحاد السوفياتي ومن الشرق.

6. تدخل هتلر في الشؤون العسكرية وفرض رأيه على كبار العسكرين رغم عدم خبرته ومعرفته.
7. طول خطوط المواصـلات الألمانية وصـعوبة إيصـال الإمدادات العسـكرية والغذائية والوقود.
8. سـيطرة أُسـطول الحلفاء على البحار تقطع طرق المواصـلات بين دول المحور وصعوبة إيصال الإمدادات للعلمين.
9. القنبلة الذرية وإستخدام الأسلحة الحديثة وعلى الأخص الأسلحة الذرية التي حَسمت الحرب.
10. توفر الطاقات البشـرية والإقتصـادية لدول الحلفاء وبداية النقص بالمواد الغذائية في دول المحور وعلىالأخص ألمانيا وقيام حركة تذمر ضـد هتلر وضعف الروح المعنوية.

نتائج الحرب العالمية:

المجال السياسي:

1. رسـم خارطة جديدة لأُوروبا وزوال بعض الدول التي كانت قبل الحرب مثل دول البلطيق وتقسـيم المانيا إلى مناطق نفوذ لدول الحلفاء وتحولت إلى دولتين ألمانيتيين: ألمانيا الشـرقية الديمقراطية التي تتبع للإتحاد السـوفياتي والمانيا الغربية الإتحادية الرأسـمالية التابعة لدول الغرب. (إن تقسـيم ألمانيا هو المظهر الأول من مظاهر الحرب الباردة وأحد الأسباب لها).
2. كما وحصلت فرنسا على منطقة اللزاس واللورين.

3. إزدياد قوة الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ونزول بريطانيا وفرنسا إلى مرتبة الثانية حيث تحولت أمريكا والإتحاد السوفياتي إلى دولة عظمة.
4. إزدياد وإنتشار النظام الشيوعي في دول أُوروبا الشرقية ووقوعها تحت نفوذ الإتحاد السوفياتي.
5. إنقسام العالم إلى معسكرين: معسكر شرقي شيوعي وغربي راسمالي بزعامة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية (الحرب الباردة) وقيام الأحلاف العسكرية.
6. قيام هيئة الأُمم المتحدة للمحافظة على السلام العالمي في نيويورك في أمريكا.
7. إنتشار الشيوعية خارج أُوروبا وبالذات في أسيا الجنوبية وبالذات في مناطق جنوب شرقي أسيا والصراع بين مؤيدي ومعارضي الشيوعية.
8. إنتشار الوعي القومي وإستغلال الكثير من الدول وإنحساء الإستعمار وعلى الأخص في أسيا، وظهور "العالم الثالث" الذي يشير إلى قارة أسيا وأُوروبا – دول عدم الإنحياز أي عدم الإنحياز لأي طرف من الطرفين الشرقي والغربي.

المجال الإجتماعي والإقتصادي:

1. الخسائر البشرية:54 مليون شخص قتلوا.
2. الفقر والمجاعات وإنتشار البطالة لذالك تدخلت أمريكا لمساعدة الدول الأُوروبية (مشروع مارتل- تخصيص مزانية من أمريكا لمساعدة دول الأوروبية الرأسمالية طبعاً بالمقابل أمريكا بذالك تَمنع إنتشار الشيوعية.)
3. الدمار الإقتصادي الذي حل بأُوروبا (البنية التحتية، المطارات، الموانئ، الجسور، طرق المواصلات والمصانع) حيث أدى إلى مشاكل للعملة الأُوروبية.

4. أمريكا قوة عظمة من الناحية الإقتصـادية، فالدول الأُوروبية أصـبحت أكثر مرتبطة في المساعدات الأمريكية. (لاحقاً)
5. قيام منظمات إقتصـادية مثل: الأسـواق الأُوروبية المشـتركة، منظمة دول أُوروبا الشرقية الإقتصادية وتعرف بإسم الكوميون.
6. أدت إلى تطور علمي وإختراعات في مجالات عديدة حيث الطاقات الذرية.

جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية:

ظهور الدولتين العظمتين والصراع بين الكتلتين:

مظاهر القوة الأمريكية

1. **القوات العسكرية:** الأعداد الضـخمة من الجيش في جميع أنحاء العالم وقواعد عسكرية منتشرة في جميع أنحاء العالم.
2. قيام الأحلاف العسكرية بزعامة الولايات المتحدة – شمال الاطلسي – بغداد المركز – جنوب شرق أسيا.
3. الأُسطول الحربي والتجاري الذي إنتشـر في المحيط الهادي، المحيط الهندي والبحر المتوسط حيث يشمل الأُسطول جميع السفن والطائرات والغواصات الحربية وحاملات الطائرات والصواريخ.
4. إمتلاك أمريكا للاسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل.
5. **غزو الفضاء الخارجي:** الدوران حول الأرض والنزول على القمر حيث كان ذالك في التقدم العلمي.
6. التقدم الصناعي حيث أصبحت أمريكا مصنع العالم.

إسـتغلت الولايات المتحدة قوتها العظمى لحماية الرأسـمالية ثم أمريكا وقفت ضد الشيوعية حيث حاربتها في جنوب شرق أسيا وحاربتها في الشرق الأوسـط حيث وقفت مع الأردن، اليونان، تركيا وإيران في نطاق مبدأ

ترمان(لأحقاً) ومبدأ أيزنهاور كما وتزعمت دول العالم الحر كما وكان لها دور في الحرب الباردة حيث تدخلت في أزمة ألمانيا وحصار برلين.

الأسباب التي جعلتها دولة عظمة:

1. دور أمريكا في الحرب وحسمها لصالح الحلفاء حيث قدمت ملايين الجنود والأسلحة والمعدات العسكرية.
2. قوة إقتصادية ترتبط فيها الدول الأُوروبية إقتصادياً من خلال المساعدات التي تقدمها لها.
3. ضعف الدول الأُوروبية عسكرياً وإقتصادياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وحاجة هذه الدول للدفاع عنها من قبل الولايات المتحدة ضد الخطر الشيوعي.
4. لم يحل الدمار في أمريكا حيث أن الحرب لم تجري على أراضيها.

الحرب الباردة(الإستقطاب):

حرب عقائدية وفكرية وتنافس عقائدي بين النظرية الشيوعية والرأسمالية أو بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة(الرأسمالية) والشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي(الشيوعية) وسعي كل منها لضم دول أُخرى لجانبها أي هذا الصراع النفسي إنعكس على النفوذ والسيطرة (من ناحية إجتماعية وسياسية) على أُوروبا وعوامله: الفوارق العقائدية، سباق التسلح، الصراع الإقتصادي، الصراع على مناطق نفوذ في العالم خاصةً في أُوروبا.

بدأت هذه الحرب عام 1945 مجرد القضاء على النازية في ألمانية. لكن بدأت بشكل رسمي عام 1947 على أثر إعلان مبدأ ترومان الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة ومضمونه تقديم مساعدات عسكرية وإقتصادية لكل من تركيا واليونان بقيمة 400 مليون دولار والهدف من ذلك وقف الزحف الشيوعي

(منع سـيطرة الشـيوعيين على تركيا واليونان) حيث نشـبت ثورة في اليونان وإنتشرت الإضرابات في تركيا وجعلها دولة شيوعية ولقد نجح ترومان في هدفه ومبدأ ترومان منع وقوع دولة ضعيفة التي ممكن أن تقع تحت النظام الشيوعي كتركيا واليونان.

ظروف إصداره:

1. خطر إنتشار الشيوعية في تركيا واليونان على أثر الثورة.
2. بريطانيا أعلنت إنها لا تستطيع الوقوف أمام الشيوعية وإعترفت بضعفها.

لقد إعتبرت الإتحاد السوفياتي مبدأ ترومان كإستعمار أمريكي.

أسباب الحرب الباردة:

1. الصراع العقائدي (بين الشيوعية والرأسمالية) وكل منهما يسعى لفرض سيطرته ومبدئه في جميع أنحاء العالم.
2. الأحلاف العسكرية والتوتر في العلاقات بين المعسكرين.
3. سباق التسلح في مجال الذرة والصواريخ وبالذات أن أمريكا كانت بيدها القنبلة الذرية وقد سعى الإتحاد السوفياتي الحصول عليها(المظهر الثاني من مظاهر الحرب الباردة- إذ الطرفين يخافوا من قوة الآخر مما منع نشوب حرب عالمية ثالثة لقد سمي ذالك- ميزان الرُعب).
4. التنافس الإقتصادي بهدف ضمان مواد الخام والسوق والسيطرة على مناطق نفوذ.
5. رغبة الإتحاد السوفياتي في فرض سيطرتها على دول أُوروبا الشرقية ومعارضة دول أُوروبا الغربية وأمريكا لهذا(مصير أُوروبا).

6. الخلاف حول مصـــير ألمانيا حيث إن الإتحاد الســـوفياتي أراد توحيد ألمانيا وتكون تحت النظام الشـــيوعي أما دول غرب أُوروبا والولايات المتحدة أرادوا أن تكون تحت النظام الرأسمالي.

مشروع مارشل:

مشـــروع أمريكي ومارشـــل هو وزير الخارجية الولايات المتحدة. هذا المشـروع هو مشـروع إقتصـادي مُكمل لمبدأ ترومان بموجبه تقدم الولايات المتحدة مساعدات إقتصادية لدول أوروبا دون إستثناء شرقي أو غربي، والهدف منه إعادة تعمير ما هدمته الحرب ومقاومة نفوذ الإتحاد الســـوفياتي في أُوروبا والذي أخذ يزداد في أُوروبا على أثر الفقر والمجاعة وعدم الإستقرار أما الهدف الثاني هو إنتعاش إقتصاد أُوروبا مما يساعد على إنفتاح السوق الأُوروبية أمام المنتوجات الأمريكية وجائت على أثر مؤتمر موسكو في نيسان عام 1947 حول حياد ألمانيا ونزع سلاحها لمدة 40 سنة.

الرد على هذا المشروع:

لقد إســتقبلت دول غرب أوروبا هذا المشــروع بحماس وأُقيمت المنظمة الأُوروبية للتعاون الإقتصادي الأُوروبي بهدف توزيع المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد رفض الإتحاد الســوفياتي ودول شــرق أُوروبا هذا المشــروع حيث إعتبرته مشروع إستعماري وذلك من مظاهر الحرب الباردة فلقد أدى إلى إنقسام أُوروبا إلى قسمين: أُوروبا الشرقية الشيوعية وأوروبا الغربية الرأسمالية.

لقد أقام الإتحاد الســـوفياتي الكومنفروم عام 1947 والتي تجمع بين الأحزاب الشيوعية وتسعى لنشر الحكم الشيوعي.

أدى إلى إنقلاب بالغ عام 1948 وسيطرة الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا بالقوة إلى إشتداد التوتر في العلاقات بين المعسكرين وقد جاء هذا الإنقلاب لنية تشيكوسلوفاكيا التحرر من النظام الشيوعي. بالإضافة إلى فشل المؤتمرات التي عُقدت من أجل حل قضية ألمانيا وتحديد وتحديد ووضع دول أُوروبا الشرقية (مؤتمر موسكو) في اذار وعلى أثر فشل هذا المؤتمر نشبت أزمة برلين وهو حصار فرضه الإتحاد السوفياتي على برلين.

أزمات الحرب الباردة (إحدتهم في القارة الأسيوية، وأُخرى في أُوروبا، والأخيرة في القارة الأمريكية).

1. **ازمة برلين – أُوروبا**.

لقد أغلقت الإتحاد السوفياتي الطريق على أُوروبا الغربية وحصار برلين (من أخطر مظاهر الحرب الباردة التي كانت ستؤدي إلى حرب عالمية ثالثة) بهدف إجبار الدول الغربية الأُوروبية للخضوع لطلبات الإتحاد السوفياتي بسبب عدم خضوع أميركا ودول الغرب للإتحاد السوفياتي وأقامت جسر جوي من الطائرات التي تنقل كل إحتياجات برلين. **وكان سبب الحصار:**

1. فشل المؤتمرات الدولية التي عُقدت بين الدول الأربع حول قضية ألمانيا.
2. نية الدول الغربية إقامة دولة ألمانيا غربية تخضع للنظام الرأسمالي وتكون عاصمتها بون.
3. كرد فعل على إقامة تحالف بين الدول الغربية موجه ضد الإتحاد السوفياتي، ولقد ضم التحالف (بريطانيا، فرنسا ولوكسمبورغ) وقد عرف بإسم حلف بروكسل.

حلف شمال الإطلسي 1949:

هذا الحلف تطوير لحلف بروكسل الذي ضم 5 دول إلا أنه أصبح يضم 15 دولة. مدة الحلف كان عشـــرون عاماً والهدف منه حماية الدول الأُوروبية الغربية من الشـــيوعية(مدة الحلف قابلة للتغير). مقابل لهذا الحلف أقام الإتحاد السوفياتي حلف سُمي:

حلف وارسو 1954–1955:

حلف عسكري وسياسي الذي ضم دول أُوروبا الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي هدفه حماية النظام الشيوعي والوقوف ضد حلف شمال الأطلسي وضد الدول الرأسمالية وتنسيق العمل السياسي بين الدول الشيوعية.

الكومكون:

منظمة إقتصـــادية تســـعى لتنظيم التعاون الإقتصـــادي بين دول أُروبا الشرقية(الشيوعية) وأُقيمت هذه المنظمة كرد فعل على إقامة المنظمة الأُوروبية للتعاون الإقتصادي والتي جمعت دول أُوروبا الرأسمالية.

ســـباق التســـلح هو من مظاهر الحرب الباردة بين أمريكا والإتحاد الســـوفياتي حول الســـلاح النووي، وحقيقية وصـــول الإتحاد الســـوفياتي من الحصول على القنبلة الذرية عام 1949، ولكن السباق التسلح إستمر ففي عام 1952 إســـتطاعت أمريكا أن تصـــنع قنبلة هيدروجينية ولكن مرة أُخرى تمكن الإتحاد الســـوفياتي من إنجاز قنبلة مماثلة حتى وفاق أمريكا إختراع الصـــواريخ وإنتاجها وإنتاج الغواصات النووية.

سباق التساح في المجال العلمي هو غزو الفضاء الذي تمثل في إرسال السفن الفضائية والقمار الصناعية. ولقد نتج عن سباق التسلح توترات ونتائج ســاخنة كأزمة كوبا، أزمة كوريا(لاحقاً) وحتى نزاعات دولية ســاخنة في مناطق

مختلفة من العالم (أزمات الشـرق الأوسـط) وقد أدى سـباق التسـلح إلى إرهاق ميزانيات الدول المنافسة.

نتج عن سباق التسلح ثورات ونزاعات دولية في مناطق مختلفة من العالم (أزمة كوريا، أزمة كوبا وحرب السويس).

2. **الأزمة الكـورية – أسـيا.**

هي مهاجمة كوريا الشـمالية لكوريا الجنوبية بشـكل مفاجئ بتحريض من الصـين التي أصـبحت شيوعية ولقد تمكن الشماليون بهذه الأزمة – أزمة كوريا من إحتلال مناطق واسعة في الجنوب ولكن وقوف أمريكا بجانب كوريا الجنوبية أفشل الهجوم الشيوعي، وإنتهت هذه الأزمة بتقسيم كوريا إلى دولتين (الشمالية الشيوعية والجنوبية الرأسمالية).

ولقد كان التدخل الأمريكي تحت علم هيئة الأُمم المتحدة بإرسـال قوات عسكرية ومحاربة الشيوعيين (جيش الشمال). إستمرت الأزمة حوالي 3 سنوات وهنا تدخلت الصين بشكل فعلي بعد دخول أمريكا ولقد أسفرت عن مئات القتلى والجرحى.

ميزان الرعب: يـأكـد الطرفين بـأن لا يمكن أن يكون هنـاك منتصـر في الحرب مع أن كلتاهما تملكان أسـلحة نووية، صـواريخ، قنابل هيدروجينية وقنابل ذرية، حصـول الدولتين العظمتين الولايات المتحدة والإتحاد السـوفياتي على مخزون كبير من أسـلحة الدمار الشـامل والتي تشـمل القنابل الذرية والهيدروجينية والصـواريخ العابرة لقارات والتي تسـتطيع نقل هذه القنابل إلى مسـافات بعيدة بالإضـافة لقواعد الصـواريخ الموجودة في أمريكا والإتحاد السـوفياتي ودول الحلفاء، وجود هذه القوة أَوضـح للطرفين أنه لا يمكن القيام بحرب حيث أنه لن يكون هناك منتصـر فلدى كل منهما القدرة على تدمير الطرف الثاني.

3. **أزمة الصواريخ في كوبا – القارة الأمريكية.**

بدأت هذه الأزمة على أثر قيام ثورة في كوبا قد أوصلت النظام الشيوعي إلى السلطة وقد قام الثوار بأتباع النظام الإشتراكي فأممو إنتاج السكر ووطدوا علاقتهم مع الإتحاد السوفياتي. حاولت أمريكا غزو كوبا بحرياً (كوبا هي جزيرة – محاطة بالبحار) إلا أنها فشـــلت. وفي تشـــرين أول عام 1962 أُظهرت لطائرات الإستكشاف الأمريكية قواعد لصواريخ نووية روسية في كوبا وهذا يعني تهديد مباشـر لأمريكا مما دفع بها إلى فرض حصـار بحري على كوبا وطلبت أمريكا(برئاسـة جون كندي) من الإتحاد السـوفياتي سـحب صـواريخها من كوبا فوراً، وقد إنتهت هذه الأزمة بسحب الإتحاد السوفياتي الصواريخ من كوبا بشرط ضمان إستقلال كوبا وسلامتها.(وحتى اليوم لدى كوبا نظام شيوعي برئاسة – فيدل كاسترو).

إنحسار الإستعمار

علامات بارزة على طريق إنحسار الإستعمار

أسيا:1947: مُنحت الهند والباكستان إستقلال (ثمن مقابل هذا الإستقلال – تقسيم شبه قارة الهند إلى دولتين)

1948: إستقلال بورما وسيلان (سيرالانكا اليوم).

1949: إستقلال جزر الهند الشرقية من هولندا، تسمى اليوم أندونيسيا.

1954: إستقلال دول الهند – الصينية.

1957: إستقلال سنجافورة وماليا وبورنيو التي سميت (ماليزيا).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لقد حظيت العراق ومصـر على إسـتقلالها قبل الحرب العالمية الثالثة، العراق عام 1930 ومصـر عام 1936. لكنها لم يصـلا إلى السـيادة التامة

وتطهير أراضـــيهم من القوات الأجنبية إلا عام 1954 مصـــر، وعام 1958 العراق.

1946: إستقلال سوريا، لبنان والأُردن.

1948: إنتهاء الإنتداب البريطاني على أرض فلسطين وتأسست دولة إسرائيل.

1951: إستقلال ليبيا.

1955: إستقلال تونس والمغرب.

1962: إستقلال الجزائر.

أفريقيا:

1957: حصـلت غانا على إسـتقلالها، أولى دول الأفريقيا التي حصـلت على إستقلال.

1960: حصلت على أكثر من عشر دول على إستقلالها (السنة الأفريقية).

1962: إستقلال أُغندا.

1963: إستقلال كينا.

سياسة الوفاق والتعايش السلمي

إن الحرب وسيلة تُسَوَّى فيها بالدم النزاعات ذات المصـالح الكبيرة، ولكن مع وجود الأسلحة النووية الحديثة تصـبح تسوية النزاعات بالدم شبه مستحيلة، هذا يعني أنه يجب إبدال الحرب بوسيلة أُخرى قابلة للتطبيق، وطالما إن الحرب الباردة لعبة خطرة قد تؤدي عند أي خطأ في الحساب والتقدير إلى حرب ساخنة غير مرغوب فيها، إذ تتسـاوى نتائجها بين المغلوب والغالب بصـورة مأسـاوية، نشـأ ميل عند الكبار، أي الإتحاد السـوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى إبدال مصـطلح الحرب الباردة الذي يحمل معنى عدوانياً بمصـطلح آخر أكثر إنفراجاً وهو التعايش السلمي.

فالتعايش السـلمي ليس في الواقع سـوى وجودين متوازيين لدولتين أو لمنظمتيين من الدول، تطمح كل واحدة منهما إلى تدمير الأُخرى ولكنها تُعرف أنها لا تسـتطيع ذالك، يُنْتَج عن هذا أن التعايش السـلمي هو حالة في العلاقات الدولية تعيش فيها جنباً إلى جنب دول لها أنظمة إجتماعية متبانية أو ذات عقائد متعادية، ودون اللجوء غلى الحرب لحل النزاعات الناتجة عن هذا التباين، هذا يعني شأنه في الحرب الباردة يحافظ كل طرف على درجة معينة من التوتر بينه وبين الطرف الآخر، أو على خط أحمر تقع في حال تجاوزه الحرب النووية، أما في التعايش السـلمي فيلجأ الأخصـام إلى توحيد جهودهم لتجنب الخطر نفسه، وذالك بالمشـاورات واللقاءات المسـتمرة والحوار المباشر.

لقد بدأت بوادر التقارب بين المعسكرين تظهر في زمن الحرب الباردة، فتبدل الزعامة في كل من الإتحاد السـوفياتي والولايات المتحدة عام 1953 أحدث جمهوداً نسـبياً على الحرب الباردة، ففي 5 آذار 1903 توفي سـتالين وخلفه الثلاثي مالنكوف، مولوتوف وبيريا، كما أصـبح نيكيا خروتشـوف أميناً عاماً للحزب الشـيوعي السـوفياتي، وكان الأهم والأسـاسـي لهؤلاء تخفيف حدة التوتر الذي وصـلت إليه العلاقات بين الشـرق والغرب، وكانت تصـريحاتهم العلنية تدعو إلى إنهاء تلك المشـاكل، وفي الولايات المتحدة إنتُخب الرئيس الجديد أيزنهاور خلفاً لترومان، وفي الواقع فقد توصل الطرفان إلى بعض النتائج الإيجابية ولكن سرعان ما عادت عجلات الحرب الباردة إلى الدوران.

أهم مظاهر التقارب:

منذ عام 1963 بدأ يتجه الجباران إلى وضـع صـيغة من التفاهم الوثيق بينهما يكون من شـأنها تجنب وقوع حرب ذرية، وقد برز التقارب في عدة

مظاهر، أبرزها:

1. **محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية:**

في شهر آب 1963 وقعت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وإنكلترا إتفاقية إلتزم فيها كل طرف بالتوقف عن التجارب النووية.

وفي عام 1967 وقعت معاهدة الفضاء الخارجي التي حظرت وضع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي لمدار الأراضي، وفي عام 1968 وقعت معاهدة خظر إنتشار الأسلحة النووية والتي بموجبها إتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفياتي وثلاث وثمانون دولة أُخرى على عدم تبادل المعلومات أو الأجهزة النووية.

في عام 1971 عُقد مؤتمر جنيف لنزع السلاح وإشتركت فيه خمس وعشرون دولة وتم التوقيع فيه على إتفاقية قاع البحار التي تقضي بمنع وضع أسلحة نووية في قاع البحر على بعد يتجاوز الإثنى عشر ميلاً وراء شواطئ البلد. كذالك وقعت عام 1972 معاهدة الحرب البيلوجية التي منعت تطوير وتكديس الأسلحة البيلوجية.

في عام 1972 تم التوقيع على إتفاقية سالت الأُولى التي فرضت تجميداً مدته خمس سنوات على الصواريخ العابرة للقارات.

2. **الإتصالات والزيارات الرسمية:**

في أيلول عام 1963 بدأ العمل على إنشاء خط هاتفي (التلفون الأحمر) بين موسكو وواشنطن لتأمين الإتصال المباشر بين الجباريين في حال وقوع سوء تفاهم.

كذالك إزدادت الزيارات بين زعيمي الدولتين العظمتين ومؤتمرات القمة لبحث المسائل المتعلقة بالدولتين والعالم أجمع.

3. **التعاون الإقتصادي والثقافي:**

لقد حدثت زيادات كبيرة في التبادل التجاري بين الكتلتين، وكذالك في التبادل الثقافي والتعاون العلمي، وقد نُظمت مؤتمرات عملية عديدة بين علماء من الكتلتين.

4. **حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية:**

نشهد في الفترة الأخيرة تسارعاً في التقارب خاصةً مع تسلم غورباتشوف السلطة في الإتحاد السوفياتي وأتباعه سياسة الإنفتاح على الغرب وإعادة الحريات والديمقراطية، وقد بدأت الكتلتان في الإتفاق على إنهاء بؤر التوتر في العالم وحل مشكلة ناميبيا في جنوب أفريقيا ويزداد التعاون لحل مختلف المشاكل والنزاعات الإقليمية.

انهار الإتحاد السوفياتي عام 1989–1990 وتحولت إلى 16 دولة مستقلة بحكم منفرد.

هكذا انهار النظام الشيوعي في معظم البلاد على أثر إنهيار الإتحاد السوفياتي في تلك السنوات. وبذالك أيضاً إنحل حلف وارسو وتم إنضمام جميع الدول إلى حلف شمال الاطلسي.

وبقيت بعض الدول الذي تحمل في حكمها النظام الشيوعي كدولة كوبا في القارة الأمريكية.

الفصل الرابع

الدول الأوروبية في الخليج العربي

من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

إذا نظرنا إلى أحداث اليوم من وجهة نظر تاريخية، سنلاحظ بالتأكيد أن الأهداف الأساسية، والاتجاهات، والأساليب التي تتبعها الدول التي تصبوا إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي باقية على حالها على مدى أربعة قرون على الرغم من تنوع المصالح وتعدد طرق التأثير الحديثة للإمبريالية.

يقع الخليج العربي على تقاطع طرق تجارية عالمية. وبفضل موقعة الجغرافي الملائم، حيث تتلاقى أوربا وآسيا وإفريقيا، استطاعت طبقة التجار المحلية الاغتناء منذ القدم من الوساطة التجارية بين بلدان الشرق الأدنى والأوسط: جزيرة العرب، وتركيا، وفارس، والهند. وكانت أقصر الطرق بين أوربا والهند والشرق الأقصى وأفضلها في القرون الوسطى تمر من الخليج العربي. وفي عصر اكتناز رأس المال الأولي جذبت ثروات هذه المنطقة، وصلاتها التجارية الواسعة الأوربيين الباحثين عن الثروة، والناس من مختلف المهن، والوظائف، والرتب: كالتجار، والرهبان، والساسة، والعسكريين، والرحالة وغيرهم. وسرعان ما أصبح الخليج العربي، بعد اكتشاف الطريق البحري من قبل فاسكو دي غاما ووصوله إلى الهند، منطقة هامة للتوسع الاستعماري للدول الأوربية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية. فهنا، وكما في بقية أصقاع العالم، خاضت هذه الدول صراعاً من أجل الهيمنة. وكان التفوق فيه سجالاً بينها.

وكان ذلك يتوقف على وضع المحطات التجارية لهذه الدول، وقواعدها العسكرية في الخليج العربي. ولتسليط الضوء على تاريخ التوسع الاستعماري للدول الأوربية: البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج العربي، وتوغل بريطانيا إلى أعماق هذه المنطقة، وسعيها الدؤوب لتعزيز مواقعها من خلال التأثير السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، تقدم الباحثة هذا الكتاب الذي قسمته إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

أشارت الباحثة في مقدمة الكتاب إلى أن الصراع من أجل الهيمنة على منطقة الخليج كان أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. غير أن الهزيمة التي منيت بها ألمانيا في الحرب قد أخرجتها من دائرة الدول المنافسة لبريطانيا، وحرمتها من المكاسب الاستعمارية. وعند ذلك اشتدت التناقضات بين بريطانيا والدول الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. واشتد صراع التنافس بين هذه الدول للاستيلاء على موارد النفط في بلدان الشرق الأوسط.

يبين الفصل الأول من الكتاب المعنون بـ "الدراسات التاريخية" أن دراسة التوسع الأوربي في منطقة الخليج العربي بدأها المستعمرون أنفسهم. فقد نشر البرتغاليون والهولنديون من بعدهم مذكرات عن بحارتهم ورحالاتهم، ورسموا الخرائط الجغرافية للمنطقة، ووضعوا وصفاً لطرقاتها وأراضيها، لأهداف خاصة بهم. وبعد أن أبعد الإنكليز أسلافهم تابعوا عملهم في المضمار نفسه. ففي أوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر في إنكلترا، إلى جانب العديد من مذكرات الرحالة والمغامرين، مؤلفات تقوم بعرض الوقائع والأحداث. وهنا تشير الباحثة إلى أن الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة تحوي معلومات قيمة، إلا أنها تحمل في طياتها وجهة النظر البريطانية في تفسير الأحداث التاريخية والدفاع عن السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي يتطلب

من الباحث أن يمعن النظر والبحث في كل وثيقة يســـتقي معلوماتـه منهـا، حتى يستطيع التوصل إلى الحقيقة المجردة. ولإنجاز هذا البحث أشارت الباحثة في هذا الفصل إلى المصادر التي استعانت بها **وقسمتها إلى:** الوثائق، وتشمل نصوص المعاهدات والمراسلات الرسمية، والمراسلات الخاصة والمذكرات التي كتبها أشــخاص ممن شــاركوا بشــكل مباشــر في صــناعة الأحداث؛ والمراجع العلمية التاريخية المتعلقة بدائرة القضايا قيد البحث.

أما الفصل الثاني المعنون بـــــ "توسع الدول الأوربية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر"، فقد تحدثت فيه الباحثة بداية عن المواصـــفات الجغرافية لمنطقة الخليج، ومناخها، وطبيعة تربتها، وزراعتها، ثم عن تجارتها التي بهرت أنظار البرتغاليين، ودفعتهم لإرســـال أســـاطيلهم؛ لإنشــاء إمبراطورية تجارية بحرية تعدهم بثروات لا تنضــب. وأشــارت في هذا الخصوص إلى أن منطقة الخليج العربي شهدت تطورات تاريخية بالغة الأهمية، فصـــلت بين حقبتين من حقب التاريخ الإقليمي للمنطقة عندما تقدم الأســطول البرتغالي بقيادة فاســكو دي غاما، وبســط ســيطرته على ســواحل الخليج بعد سلسلة من المعارك غير المتكافئة، وذلك في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر. وأشارت إلى أن طبيعة السيطرة البرتغالية كانت من أسوأ النظم الاستعمارية، إذ عمل الاستعمار البرتغالي على تدمير القاعدة الاقتصادية الوطنية، وربط الاقتصـــاد الوطني لمنطقة الخليج العربي بالســوق البرتغالية. وانتهى الاسـتعمار البرتغالي للمنطقة، الذي اسـتمر مدة قرن ونصـف القرن من الزمان على يد اليعاربة، وفي مقدمتهم ناصر بن مرشد اليعربي، الذي تمكن من توحيد قبائل عمان وجنوبي الخليج، وبدأ حرب التحرير عن طريق مهاجمة المواقع والحصـون البرتغالية، وذلك خلال الربع الثاني من القرن السـابع عشـر. كما أشارت الباحثة في هذا الفصل إلى أنه بتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج،

بدأ الصراع بين الإنكليز والهولنديين في السيطرة على تجارة المنطقة، وهو الصراع الذي كتبت فيه الغلبة للهولنديين حتى نهاية القرن السابع عشر، عندما بدأ يزداد النفوذ البريطاني على حساب النفوذ الهولندي. أما فرنسا فقد بدأت بدورها تسعى للحصول على نصيبها من ثروات الشرق.

وتحدثت الباحثة في هذا الفصل عن ضعف الدولة الصفوية في فارس، واستغلال الإنكليز لذلك من أجل ترسيخ مواقعهم في الخليج العربي، الوقت الذي تعزز فيه أيضاً الوجود الفرنسي في المنطقة، بقيام الفرنسيين بتأسيس وكالة تجارية في بندر عباس في عام 1664، وحصولهم على امتيازات تجارية. وبذلك غدت إنكلترا وفرنسا الدولتين الأساسيتين في العالم اللتين تتنافسان في السيطرة الاستعمارية. وأشارت الباحثة إلى أن هاتين الدولتين كانتا على درجة واحة من الاهتمام بتقويض التجارة الاحتكارية لهولندا وانتزاع سيطرتها البحرية. إلا أن دخول فرنسا في حرب السنوات السبع مع بريطانيا سنة 1756وهزيمتها فيها، جعلت الأخيرة تضع يدها على شبه القارة الهندية، وقد خلا لها الميدان لبسط نفوذها في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي .

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان "تنافس الدول الأوربية في بلاط الشاه في بداية القرن التاسع عشر" فقد تحدثت فيه الباحثة عن الأوضاع في بلاط الشاه، وعن المخططات التي وضعها الإنكليز للسيطرة على منطقة الخليج العربي، كتحريضهم لفارس على محاربة روسيا، وتقديم الوعود بدعمها وتخليهم عنها في الأوقات الحرجة. وكذلك تحدثت عن موقف فرنسا من ذلك، وعن منازعة الأخيرة للإنكليز السيادة، وتهديد مصالحهم في الخليج، وتمكن الإنكليز أخيراً من جعل منطقة الخليج سوقاً لترويج بضائعهم، ومركزاً سياسياً لبريطانيا في الشرق الأوسط، وقاعدة حربية تستطيع الاعتماد عليها في الوقوف في وجه من ينافسها.

أما الفصل الرابع الذي يحمل عنوان "السياسة البريطانية تجاه المشيخات" فقد تحدثت فيه الباحثة عن الأوضـــاع الداخلية في عمان في القرنين الســـابع عشـــر والثامن عشـــر، وعن موقف أحمد بن ســـعيد من الإنكليز، وكذلك عن التنافس بين العتوب وســكان البحرين في التجارة وصــيد اللؤلؤ والخلافات بين آل خليفـة والجلاهمـة، وعن ظهور الوهـابيين على مســـرح الأحـداث. وبعد عرض ســـلســـلة من الأحداث التاريخية الهامة تحدثت الباحثة في هذا الفصل عن النضـال الذي خاضـه القواسم ضـد الإنكليز وقيامهم بشن الهجمات على الســفن البريطانية دفاعاً عن حقهم في مياههم الإقليمية، الأمر الذي عدته بريطانيا قرصـنة، وجردت الحملات العسكرية التأديبية لمكافحتها. وفي غضـون ذلك عرَّضــت القرى والمدن للقصــف والدمار كما حدث في رأس الخيمة ولنجة ولافت والشـارقة وغيرها. وفي هذا الفصــل أيضــاً تحدثت الباحثة عن الخلافات العمانية القاســمية والعلاقات الإنكليزية العمانية، وعن البطولات التي ســطرها السـكان العرب في مقاومتهم للمعتدين المسـتعمرين غير مبالين بتفوق الأخيرين الحربي.

وفي الفصـــل الخامس المعنون بــــــ "تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية" سلطت الباحثة الضـوء على الاتجاهات الأسـاسية للسياسـة البريطانية في منطقة الخليج العربي المتمثلة بالضـــغط المســـتمر على إيران ســـياســـياً واقتصـادياً وعسكرياً، والتأثير المتزايد على عمان تحت ستار علاقات الصداقة، وعن احتلال إيران لهرات، وموقف بريطانيا من ذلك، الذي يتمثل باحتلال هذه الأخيرة لجزيرة خرج؛ وكذلك عن اهتزاز هيبة بريطانيا في المنطقة، بفضـــل المقاومة البطولية للســـكان العرب، ومحاولتها إعادة هيبتها إما بالقوة أو عن طريق المكائد وبسط نفوذها بزعم المحافظة على الأمن في المنطقة .

واختتمت الباحثة كتابها بالحديث عن الفرصـــــة التي انتهزتها بريطانيا، حيث قامت بعقد معاهدات منفردة مع شيوخ وزعماء المنطقة البارزين وزعماءها، ثم فرضتها في شكل معاهدة سلام عامة على كل مشايخ ما أطلقت عليه آنذاك اســم "الســاحل المتصــالح" في يناير عام 1820. ونصــت بنود تلك المعاهدة بمجملها على وقف أعمال المقاومة العربية للوجود البريطاني في المنطقة أو ما أطلقت عليه بريطانيا" النهب والســلب والقرصـــنة"، وتنظيم الملاحة في الخليج وتأمينها ومعاقبة المخالفين لذلك. وبذلك نصــبت بريطانيا من نفســها حكماً بين شــيوخ المنطقة لإخضــاعهم لســيطرتها. وتعد هذه المعاهدة بداية للاســتعمار البريطاني والتجزئة الســياســية في المنطقة التي اســتمرت لأكثر من قرن من الزمان. وأتبعت هذه المعاهدة بسلسـلة من المعاهدات غير المتكافئة كتلك التي فرضتها في أعوام 1835و 1892و 1902و 1922.

والخاصية التي يتميز بها هذا العمل أنه أعار أهمية كبرى لمسألة التوسع الأوربي في الخليج العربي، واعتمد على وثائق متنوعة، وبخاصـــــة الروســـية والفارسـية منها. وينفي أسـطورة القرصــنة عن القواسـم وأهل الخليج، ويؤكد أنها كانت أعمال مقاومة ضــد المســتعمرين، وبذلك يفند بالدلائل والبراهين ادعاءات الأوربيين، ولاسيما البريطانيين، بأن ساحل الخليج العربي كان ساحل قراصـنة، يقطنه شعب لا يعرف سوى القرصنة، وأن بريطانيا وجدت في المنطقة من أجل حماية سكان هذه المنطقة وضمان أمنهم وسلامتهم.

التعاون العربي الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية

عرض الموضوع:

- أصدر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قراره رقم 6955/ب بتاريخ 2008/9/8 بشأن الشراكة الاورو متوسطية، والذي أشاد فيه بالجهود المشتركة للمنسق العربي لعملية برشلونة (مصر) والأمانة العامة في إطار الاجتماعات التنسيقية العربية التي مهدت لعقد قمة باريس وخلالها (مسار برشلونة – الاتحاد من اجل المتوسط) التي عقدت تحت الرئاسة المشتركة لكل من مصر وفرنسا وكذلك الترحيب بإضفاء الشرعية على مشاركة الجامعة العربية في آليات المسار المتوسطي الجديد بشكل رسمي، بجانب التأكيد على أهمية العمل من اجل تطوير بيان قمة باريس والإعداد الجيد للمؤتمر الوزاري لدول الاتحاد من اجل المتوسط الذي عقد لاحقاً في مرسيليا يومي 3 و 4 نوفمبر 2008.
- وفي إطار تنفيذ قرار المجلس المنوه عنه أعلاه أجرت الأمانة العامة جملة من الاتصالات والمشاورات مع الرئاسة المشتركة للاتحاد من اجل المتوسط كل من مصر وفرنسا وكذلك المفوضية الأوروبية وبعض الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط تم التركيز فيها على تنفيذ روح ومضمون بيان قمة باريس التي دشنت المسار الاورومتوسطي الجديد من خلال الدفع بهذا المسار بشكل يرقى إلى مستوى تطلعات دول وشعوب المنطقة بالتقدم الاقتصادي في ظل السلم والاستقرار في المنطقة وتنفيذ المشاريع التي أقرتها قمة باريس.
- فوجئت الجامعة العربية وكذلك الدول العربية المتوسطية يومي 15 و 16 سبتمبر 2008 تاريخ انعقاد أول اجتماع مشترك للجنة كبار الموظفين في مسار الاتحاد من اجل المتوسط بتهديد إسرائيل بالانسحاب ومقاطعة

الاجتماعات في حال مشـاركة الجامعة، وتضـامنت بعض الدول الأوروبية معها، وفي سـياق هذا الموقف تحركت الدبلوماسـية العربية بشـكل سـريع وجدي من خلال جهود مكثفة قادها السـيد الأمين العام مع الدول العربية المتوسـطية وكذلك كافة الدول الأوروبية وبلغت هذه الجهود ذروتها في الاجتماع الذي ضـم الأمين العام مع كافة سـفراء دول الاتحاد الأوروبي وسـفير المفوضـية الأوروبية المعتمدين لدى مصـر بتاريخ 2008/10/22 حيث أكد لهم أهمية العمل من اجل تفادي الغموض الذي اكتنف الفقرة المتعلقة بمشـاركة الجامعة في اجتماعات المسـار الاورومتوسـطي الجديد في بيان قمة باريس الذي أدى الى التفسـير الخاطئ لهذه المشـاركة، بل وقضايا أخرى منها عملية السلام في الشرق الأوسط. وان عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه حول مشاركة الجامعة بسبب التحفظ الإسرائيلي يمثل مؤشراً سلبياً من شأنه أن يؤثر على المسار المتوسطي الجديد بجانب التأكيد على أهمية التوصـل الى حل توافقي من قبل الدول الأوروبية من اجل إنجاح مؤتمر مرسيليا الوزاري للدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط الذي عقد بتاريخ 3 و 4 نوفمبر 2008. كما قامت المملكة الأردنية الهاشـمية بتأجيل انعقاد الاجتماع الوزاري لشـئون المياه الذي كان مقرراً عقده يوم 2008/10/29 تضامناً مع ضرورة مشاركة الجامعة في كافة الاجتماعات. ولم يحسـم الخلاف حول هذا الموضـوع إلا خلال المؤتمر الوزاري المنوه عنه أعلاه.

- وبتاريخ 3 و 4 نوفمبر 2008 عقد الاجتماع الوزاري العاشر للشراكة باعتباره الاجتماع الأول لوزراء خارجية مسار الاتحاد من اجل المتوسط، وسبقه عده اجتماعات تنسيقية عربية على المستوى الوزاري وكذلك لجنة كبار الموظفين وذلك أيام 1و2و3 نوفمبر حيث تم تبني موقف عربي موحد حول مشـاركة

الجامعة وكذلك كافة القضـــايا المدرجة على الاجتماع الوزاري الســـياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، وقد مثل البيان الوزاري الذي صـــدر عن المؤتمر نجاحاً ملموساً من حيث تبني موقف جماعي لأول مرة ضـمن البيان حول مبادرة السـلام العربية وذلك ضـمن مرجعيات عملية السـلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي وكذلك موضوع مشاركة الجامعة في كافة آليات المسار من خلال حضور كافة الاجتماعات على جميع الأصعدة.

- وقد شـاركت الأمانة العامة بعد مؤتمر مرسـيليا في عدد من الاجتماعات الوزاريـة القطـاعيـة التي عقدت مـا بعد مؤتمر مرســيليا الوزاري (وزراء التشـغيل – وزراء المياه – وزراء الصـحة) إضـافة إلى المشـاركة بوفد مســتقل ضـــمن اجتماع لجنة كبار الموظفين الذي عقد يومي 16 و 17 ديسمبر في نيس / فرنسا ولقد ساهم وفد الجامعة في مناقشات الاجتماع بشكل ايجابي ضمن بند الحوار السياسي المتعلق بتطورات الأوضاع في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة وعملية السـلام في الشـرق الأوسـط وكذلك موضـــوع تعزيز دول الاتحاد الأوروبي لعلاقاتها الثنائية مع إســـرائيل، موضـحاً ما يترتب عن ذلك من تراجع بالالتزام بمبادئ ومقاصـد الشـراكة وسـياسـة الجوار الأوروبية ويلقي بظلاله السـلبية على الدفع بمسـار علمية السلام.
- في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة وقيام المنسق العربي لعملية برشلونة (مصـر) بتأجيل كافة اجتماعات المسـار الاورو–متوسـطي الجديد إلى ما بعد انعقاد القمة العربية في شهر مارس 2009.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً.

الفصل الخامس

محددات السياسة الأوروبية
تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية
بعد معاهدة ماستريخت عام 1993

الاتحاد الأوروبي هو الاسم الرسمي الجديد الذي أصبح يطلق على السوق الأوروبية المشتركة ابتداء من تشرين الثاني عام 1993، وذلك بعد دخول معاهدة ماستريخت، معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ؛ وذلك للتدليل على دخول حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فحسب، بل تستهدف كذلك المضي قدماً في طريق الوحدة السياسية، الذي يتطلب امتلاك توجهات ومواقف سياسية مشتركة إزاء القضايا الخارجية والداخلية للاتحاد. ولكن هذا التوحد في المواقف السياسية ما زال بعيد التحقق، مما يفقد الاتحاد ركناً وحدوياً هاماً يتمثل في وجود سياسة خارجية موحدة وقائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن أوروبا الموحدة،على الرغم من حصول الاتحاد، وإلى درجة كبيرة، على مقومات الوحدة الاقتصادية والمالية.

هذا الوضع الأوروبي كان ماثلاً للعيان بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط، على الرغم من أنه شهد تطوراً متصاعداً بخصوص القضية الفلسطينية منذ بدايات التعاون السياسي الأوروبي عام 1969، وصولاً إلى إعلان البندقية (1980/6/13)، والذي تم فيه إدانة الأوروبيين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، والاعتراف بضرورة إشراك الشعب الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، واستعدادها لضمان أية مفاوضات إقليمية شاملة، وبما يضمن حق إسرائيل في البقاء. ولكن الدور الأوروبي شهد تراجعاً خلال الثمانينات نتيجة لانقسام الوطن العربي

سياسياً واستراتيجياً، وتقلب موازين القوى داخل دول أوروبا نفسها، ولعوامل دولية وإقليمية متعددة، كان على رأســـها حرب الخليج الثانية، ثم عقد مؤتمر مدريد للســـلام عام 1991 الذي شـــجع بروز دور أوروبي أكثر فعالية تجاه القضـــية الفلســطينية، وبخاصــة بعد عقد اتفاقية أوســلو بين منظمة التحرير الفلســطينية وإسرائيل عام 1993.

لقد أخذت ملامح الدور الأوروبي بالتبلور من خلال الحركة الدبلوماســية النشـطة، التي بدأت في صـيف عام 1996، بين ضـفتي المتوسـط؛ إذ شـهدت العديد من العواصـــم الأوروبية الرئيســـية زيارات لعدة مســـؤولين من العرب والإسـرائيليين، وكذلك شـهدت عواصـم أطراف عملية التسـوية زيارات لمسؤولين أوروبيين على المســتويات كافة، وعلى رأســها زيارة الرئيس الفرنســي والرئيس الإيطـالي، والترويكـا الوزاريـة الأوروبيـة، وبـدء الـدعوة العربيـة المتـأخرة لأوروبـا بعد خمس ســنوات من مؤتمر مدريد 1991 للمشــاركة في عملية التســوية، ومعارضـــــة إســـرائيلية لأي تدخل أوروبي. وتزامن ذلك مع طموحات أوروبا الوحدوية؛ ففي عقد واحد من الزمان انتقلت أوروبا الغربية من مجرد سـوق مشـتركة تضـم عدداً محدوداً من الدول إلى "اتحاد فيدرالي" يطمح في أن يضـم جميع الدول الأوروبيـة ويحول القـارة الأوروبيـة، وفي مـدة زمنيـة قصـــيرة إلى "ولايـات متحـدة أوروبية".

وبمعنى آخر، فإن عقد التسـعينيات من القرن المنصـرم قد شـهد محاولات جادة من طرف الاتحاد الأوروبي لخلق ســياســة مســتقلة عن الولايات المتحدة تجاه منطقة الشـــرق الأوســـط، نتيجة لعدة أســـباب على رأســـها أفول النجم السوفيتي، وانهيار الكتلة الشرقية، وظهور مخاطر جديدة على الأمن والاستقرار الأوروبيين؛ ومنها الحروب الصــغيرة التي وجدت طريقها إلى أوروبا، وخاصـــة في منطقة البلقان، وكذلك كان في مقدمة هذه المخاطر "مشــكلة المراوحة التي

تمر بها عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وأيضا التوترات الأمريكية مع العراق وإيران في منطقة الخليج ..."[1]. وبعدها تركزت الجهود لإحياء مباحثات التسوية المتعثرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مجموعة من الدول الأوروبية، كان أهمها ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أتيح المجال لهذه الدول بسبب تراجع الولايات المتحدة الاختياري في بداية عهد الرئيس جورج بوش الابن عن لعب الدور الرئيسي في رعاية المباحثات بين الطرفين. وكذلك، فإن انتخاب رئيس الوزراء اليميني المتطرف وزعيم حزب الليكود، أرييل شارون كرئيس للوزارة الإسرائيلية، وتشكيله حكومة ائتلاف تضم أحزاباً يمينية متطرفة، قد أقلق بعض الزعماء الأوروبيين خشية قيام شارون بإجهاض ما تم التوصل إليه من اتفاقيات، لأنه معروف بمعارضته لاتفاقيات أوسلو.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعملية التسارع بانهيار عملية السلام في المنطقة، فقد سارع الاتحاد الأوروبي ببذل الجهود والمبادرات الرامية إلى وقف التدهور في العملية السلمية ومحاولة وقف العنف والعنف المضاد التي اجتاحت الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية؛ فظهر الدور الأوروبي في قيام الاتحاد الأوروبي بإرسال مبعوثي السلام الأوروبيين باستمرار للمنطقة، والاشتراك في اللجنة الرباعية الدولية الخاصة بخارطة الطريق – تتكون اللجنة من الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة– والعمل فيما بعد على إحياء خريطة الطريق والالتزام بمبادئها ومرتكزاتها. إلا أنه

(1) الدول التي أسست الاتحاد (المجموعة الأوروبية) عام 1957 هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورغ، إيطاليا، وهولندا، وانضمت بريطانيا والدنمارك وإيرلندا عام 1973، اليونان عام 1981، أسبانيا والبرتغال عام 1986. للمزيد انظر: رسمي الشقيرات، **توسع الاتحاد الأوروبي شرقا ـ الآمال والتحديات**، صحيفة أزمان 2002/1/1. للمزيد أيضاً انظر: سعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب، رؤية عربية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002م، ص78.

قد طرأ تغير واضح في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وخاصة بعد سياسة التعنت الإسرائيلي التي يقودها رئيس الوزراء شارون؛ فأوروبا على المستوى الرسمي والشعبي أخذت توجه انتقادات حادة للإدارة الأمريكية على اعتبار أنها أسيرة للوبي الإسرائيلي واليمين المسيحي الأمريكي، وعدم جديتها في الضغط على إسرائيل لتنفيذ خارطة الطريق.

وبعد السكون والجمود في مسيرة التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبخاصة بعد الأزمة العراقية (الاحتلال الأمريكي للعراق)، قام فريقان من الفلسطينيين والإسرائيليين غير الرسميين في أوائل شهر كانون الأول عام 2003، بوضع "وثيقة جنيف" لتضع مشروع تسوية شاملة ومدرجة في ديباجتها مختلف الاتفاقات والمذكرات والمشروعات كمرجعيات للوثيقة، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وبخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. وجاءت هذه الوثيقة لتواكب خارطة الطريق الأمريكية. وتدعو هذه الوثيقة إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإحلال السلام بين الطرفين وقيام علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة بين دولتي فلسطين وإسرائيل، مع وضعها برنامجا زمنياً لتسوية النزاع، وبأن تكون جزءاً ومقدمة لخارطة الطريق وليس بديلاً عنها في حالة إقرارها رسمياً من الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية. كما أعلن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أن الوثيقة تحقق التصورات المتعلقة بالوضع الدائم وإحلال السلام كما عبر عنها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ 24 حزيران 2002، وكما وردت في خريطة الطريق. وقد اعتبرها الرئيس بوش خطوة مفيدة. والتقى كولن باول مهندسيها وباركها، ولكن شارون استاء من تصريحات بوش واعتبر ذلك خطأ أمريكيا يضر بالعلاقات بينهما. وقد دعم الاتحاد الأوروبي الوثيقة وتبنتها وزارة الخارجية السويسرية منذ بداية التفاوض بشأنها في يناير عام 2000، بعد فشل مفاوضات طابا بين الطرفين الفلسطيني

والإسرائيلي. وتم التوقيع عليها وسط اهتمام دولي واسع، وحضر التوقيع المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والممثل الخاص لرئيس وزراء بريطانيا، وبعض وزراء الخارجية الأوروبيين. واعتبر رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي (رئيس الحكومة الإيطالية) الوثيقة مساهمة ثمينة من الطرفين لأنها تؤكد رغبتهما في التعايش المشترك، ومعلنا أن خارطة الطريق هي الأساس للمفاوضات الرسمية بين الطرفين. وكذلك عبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن دعمه للوثيقة والتي اعتبرها وسيلة لتحريك الجمود في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ولحشد التأييد الشعبي لعملية السلام. وكرر قوله بأن هذه الوثيقة على الرغم من إيجابياتها، لا يمكن أن تكون

بديلاً عن المفاوضات المباشرة والرسمية بين حكومتي إسرائيل والفلسطينيين[1].

وتبع ذلك مطالبة أوروبا بمواقف عديدة لدعم مطالب السلطة والشعب الفلسطيني، إضافة إلى مقاطعة أوروبا للبضائع الإسرائيلية المنتجة في المستوطنات في الأراضي المحتلة؛ كمطالبتهم بضرورة وقف سياسة الإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية ودفع مستحقات السلطة الفلسطينية والتراجع عن سياستها بخصوص القدس الشرقية والمناطق المحتلة، وموقفهم المعارض لبناء الجدار العازل، وموقفهم ضد سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد قادة المنظمات الفلسطينية، وآخرها ما حصل مؤخراً عند اغتيال الشيخ أحمد ياسين (2004/3/22) والدكتور عبد العزيز الرنتيسي (2004/4/17).

(1) بشير عبد الفتاح، "وثيقة جنيف: تسوية حقيقية أم مناورة سياسية؟"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد يناير 155، 2004م، ص 128-132.

ولكن لم يكن لكل ذلك التأثير المرجو الذي يريد الاتحاد الأوروبي أن يبني عليه دوراً سياسياً فاعلاً في عملية التسوية السلمية لهذا النزاع طويل الأمد.

وكان الاتحاد الأوروبي أحد المجتمعين في نيويورك كطرف من أطراف اللجنة الرباعية بتاريخ 2004/5/4 وذلك لبحث السبل الكفيلة بوضع الآليات لتنفيذ خريطة الطرق. وقد جاء في البيان الختامي الذي ألقاه كوفي عنان الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، أن اللجنة تلتزم بإقامة الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، وقال أن الخطة الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة يجب أن تكون وفق خارطة الطريق، وأن التسوية النهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن تقوم على القرارات الدولية ذات العلاقة، ودعا الطرفين لضرورة الرجوع لطاولة المفاوضات.

المشكلة الدراسية:

تنبع مشكلة الدراسة من كثافة وتسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت قبل توحد أوروبا سياسيا بقليل نتيجة لمعاهدة ماستريخت عام 1993 وبعدها، ومحاولة أوروبا (الاتحاد الأوروبي) لعب دور فاعل في العلاقات الدولية مع وجود معوقات كثيرة. ومن أهم هذه الأحداث الانهيار السوفيتي، وتوحد ألمانيا، والتوسع الأوروبي شرقاً، وهجمات الحادي عشر من أيلول وما أعقبها من أحداث متعاقبة وبخاصة الاحتلال الأمريكي للعراق، التي أثرت على الدور الأوروبي في مسألة التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في منطقة ذات أهمية بالغة للعالم، وحددت وأحبطت المحاولات الأوروبية المتكررة للعب دور فاعل في هذه العملية، مقارنة بالدور الأمريكي الذي يكاد يكون مسيطراً على المراحل والتطورات الخاصة بهذه المسيرة السلمية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراســـة في التعرف على قدرة الاتحاد الأوروبي ودوره في التأثير بعملية الســلام والتسـوية السـلمية للنزاع الفلسـطيني الإسـرائيلي منذ تأسيسه في معاهدة ماستريخت عام 1993، وذلك بعد أن تحقق له مكانة دولية قد تؤدي إلى قيامه بدور فاعل ومســتقل وتغلبه قدر الإمكان على العوامل التي تحد من دوره عالميا بعامة، ودوره في عملية التســوية في الشـــرق الأوســـط بخاصــة، مما قد يساعد في تخفيف وطأة الانحياز الأمريكي لإسرائيل في هذه المنطقة الحيوية، والتعرف على كيفية تفعيل هذا الدور. وبخاصــة بعد استكمال أوروبا لوحدتها الذي جاء متزامنا مع دخول الصـــراع العربي الإســرائيلي مرحلة التسوية السلمية، وبدء الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية في البحث عن دور فاعل ومؤثر في المنطقة العربية مركزين على الأحداث العالمية التي عصــفت بالعالم بعد زلزال 11 من أيلول والاحتلال الأمريكي للعراق وأثرها في الدور الأوروبي في عملية التســوية للنزاع الفلســطيني الإســرائيلي. علما بأن الموقف الأوروبي في معظم مراحل الصراع قد اتسم بالاعتدال والتعاطف أحياناً مع القضايا العربية.

وسـتركز الدراسـة على جوهر الموضـوع دون التطرق إلى بحث تفصـيلي في الخطوات والطروحات والمبادرات الأوروبية الخاصــة بالتسـوية، إلا كأمثلة يتم اللجوء إليها وقت الحاجة.

منهج الدراسة:

ســـيتم اتباع المنهج التاريخي الوصـــفي القائم على جمع البيانات والمعطيات التاريخية ذات العلاقة ثم محاولة دراستها فيما يتعلق بسؤال الدراسة دون النظر للأحداث غير المفيدة في تتبعنا لتطور الدور الأوروبي في عملية التســوية. وأهم ما يميز هذه الدراســة هو محاولتها الربط بين الأحداث المختلفة

التي جاءت قبل معاهدة ماستريخت عام 1993 وبعدها وتأثيرها في دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي عقب تبني الاتحاد لسياسة خارجية وأمنية مشتركة في ظل هيمنة أمريكية عالمية واضحة، وبتركيز الدراسة على أحداث الألفية الثالثة.

فسؤال الدراسة هو: ما أهم محددات السياسة الأوروبية المشتركة تجاه التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي منذ انطلاقها في معاهدة ماستريخت عام 1993 بعامة، وكيفية تأثيرها في الدور الأوروبي الباحث عن وجود فاعل له في المنطقة العربية الحيوية بخاصة؟

وستتم دراسة هذا الموضوع في محورين: الأول؛ تطور التجربة الأوروبية والقضية الفلسطينية؛ والثاني: أهمية الدور الأوروبي ومحدوديته في عملية التسوية؛ إضافة إلى خاتمة ونظرة مستقبلية.

أولاً: تطور التجربة الأوروبية والقضية الفلسطينية:

1) تطور التجربة الأوروبية:

لقد تطورت التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليميين على مدى أكثر من نصف قرن حتى باتت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية دول أوروبا، إلى أن وصلت إلى اتحاد يتوسع أفقياً (جغرافيا) ورأسيا (من حيث عمق التكامل)[1]. ومنذ أواخر التسعينات من القرن المنصرم، فقد تم الاعتماد على ثلاث مكونات رئيسية للنشاطات الخارجية للاتحاد، وهي: السياسة التجارية، التنمية والتطوير، والبعد السياسي. وذلك بهدف التعاون الوثيق بين دول الاتحاد لتنفيذ مهامه الإنسانية ومهام حفظ السلام والاستقرار في أجزاء العالم الواقعة

(1) محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي؛ **سلسلة بحوث ودراسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998م، ص1-2.

على مقربة منه[1].

للاتحاد الأوروبي عدد من الأهداف السياسية الخارجية والاستراتيجية، وعلى رأسـها السـعي لتأسـيس أوروبا مسـتقرة ذات نفوذ مؤثر في العالم، وفي المنطقة العربية بشـكل خاص بسـبب ارتباطاتها الاقتصـادية والثقافية والحضـارية، وبسـبب الجوار وخطورة تردي الأوضـاع في المنطقة العربية على الأمن الأوروبي، وحتى لا تتمكن الولايات المتحدة من التهام كامل "الكعكة" في الشرق الأوسط. لأن حروب أوروبا التي حدثت مؤخراً في البوسنة وكوسوفو تؤكد أهمية الاتحاد في سبيل بناء وتحقيق سلام قوي وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان في كافة أنحاء أوروبا. وتوسيع الاتحاد يساعد على إنجاز هذه الأهداف وذلك من خلال خلق سـوق داخلية لأكثر من 450 مليون مسـتهلك، إضـافة لإنهاء حالة الخلاف والفرقة الطويلة في القارة. فالأهمية التي يوليها الاتحاد لعلاقاته الدولية حول العالم يمكن رؤيتها في ابتكارات كل من المفوضـية الأوروبية ومجلس الوزراء. وبالنسـبة لآراء الاتحاد فهي واضـحة في مواقفه في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، والعمل معهم على إيجاد أوضـاع مسـتقرة للأهداف المشـتركة بالسـلام والأمن. فهناك رئاسـة دورية للاتحاد الأوروبي تنتقل بين الأعضـاء كل سـتة أشـهر، بحيث تكون نوعاً من الاسـتمرارية في السـياسـة الخارجية من قبل الممثل الأعلى العام لسـياسـتي الخارجية والأمن، والأمانة العامة لمجلس المفوضـية، والدولة العضـو التي تتولى الرئاسـة القادمة. فنجاح الجماعة الأوروبية في تحقيق وحدتها يجعل منها قوة اقتصـادية وعسكرية وتقنية منافسة للقوة الأمريكية واليابانية، مما سيعطي أوروبا قدرة كبيرة على القيام بدور

(1) "الاتحاد الأوروبي في عالم متغير"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

متميز في السياسة الدولية والنظام الدولي بكل متغيراته. وفي موضوع التجارة الدولية، يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر في العالم، إذ بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في عام 1999[1]. ويساهم الاتحاد الأوروبي بمعدل 50% من المساعدات الدولية، مقارنة بـ 22% للولايات المتحدة، و17% لليابان. وثلث مساعداته تذهب لبلدان الشرق الأوسط، ونصيب الفلسطينيين منها حوالي 50% باعتباره الممول الرئيس للعملية السلمية. وبالنسبة لدول العالم الثالث، فيعد الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لها في العالم؛ حيث يزودها بما يعادل 55% من مجموع المساعدات الدولية الرسمية، "ويعتبر إلى حد بعيد أكبر تاجر ومستثمر أجنبي فيها"[2].

ويحاول قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبي تبني مشروع أول دستور للاتحاد، وقد تم إقرار المشروع الذي أشرف على إعداده الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان، في القمة التي تم عقدها بمدينة سالونيك اليونانية عام 2004. وأبرز ملامح خطوة وضع دستور للاتحاد بأنه يمثل خطوة كبيرة على طريق تحويل الكيان الأوروبي من اتحاد أوروبي مجاله الأول اقتصادي إلى صيغة أقرب إلى "الولايات" المتحدة الأوروبية، ويقترب إلى الإطار الكونفيدرالي بوضعه هياكل مشتركة للسياسة الخارجية والأمنية. وهذا المشروع ينتظر موافقة نهائية لدول الاتحاد [3]. وتقرر تزويد الدول العشر المنضمة مؤخرا بمبلغ (40.8 مليار يورو) من هذا العام حتى عام 2006[4]. وحتى الآن لا توجد سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي بحيث تتضارب مواقف دوله بقوة من الأزمات

---

(1) "التجارة: إزالة عوائق التجارة ونشر التنمية"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(2) "التنمية ومحاربة الفقر"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(3) عماد جاد، **موقف الرئاسة الإيطالية بمواقف المبدئية من القضية الفلسطينية**، الأهرام: 2001/1/1، ص2.

(4) سيد حمدي، **أخبار الجزيرة**، 2004/5/3.

الإقليمية والدولية وتتناقض السياسات، بحيث تقف بعض من دوله إلى جانب الولايات المتحدة، وربما على حساب الرؤية الأوروبية. علما بأنه أقر منذ عقد من الزمن مبدأ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عبر تعيين ممثل أعلى لها، ومن ثم وضع سياسات تنسيقية في مجالات عديدة، وذلك بفعل القاطرة الفرنسية الألمانية.

2) السياسة الأوروبية العامة للخارجية والأمن:

لقد خطى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية خطوة مهمة باتجاه "مأسسة" سياسة خارجية موحدة للاتحاد عن طريق تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ينطق باسم المفوضية الأوروبية، وكان خافيير سولانا، الأسباني، هو أول من تسلم هذا المنصب[1]. فبعد انتهاء الحرب الباردة أعيد طرح المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية (حلف شمال الأطلسي). فلا غرو في أن تحرص معاهدة ماستريخت (1993) على طرح هذا الهدف على اعتبار أنه من المتطلبات الأساسية للوحدة الأوروبية[2]. مع أنها تنتقد على أساس أنها تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة، ومع وجودها ضمن اتحاد أوروبا الغربية التي دمجت بعد معاهدة أمستردام داخل الاتحاد الأوروبي.

فالسياسة العامة للخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي (CFSP) بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، وتعتبر هذه المعاهدة نتاجاً لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما. ومنذ معاهدة

---

(1) خالد الحروب، "الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 111، 2002، ص43.

(2) لقد تحدثت المعاهدة عن مواضيع كثيرة سياسية واقتصادية وأمنية، ولا داعي للحديث عنها هنا أو عن نصوصها، للمزيد انظر: نبيه الأصفهاني، "الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو 1997)"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 130، 1997، ص133.

أمستردام عام 1999، أقر مجلس الاتحاد (مؤلف من رؤساء الدول والحكومات) تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان. فعلى سبيل المثال، فقد تم تبني استراتيجيات مشتركة بخصوص المسألة الروسية والأوكرانية منذ عام 1999، ومسألة حوض البحر الأبيض المتوسط في عام 2000. وتتضمن السياسة العامة للخارجية والأمن، سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن (CESDP) الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة، بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي بتشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع (EUROFORE) تكون قادرة على حفظ السلام ومهام غير قتالية أخرى. ففي اجتماع قادة الاتحاد بمدينة بروكسل (2003/12/12) تم إقرار إعلان حول الدفاع الأوروبي تحت عنوان "الدفاع الأوروبي: تشاور أوروبي أطلسي"، بوجود قوات أوروبية. مما يعد حدثاً أوروبياً في بناء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية[(1)]. ولكن تحقيق هذه الخطوة بحاجة لوقت طويل من الجهد والعمل والمتابعة.

والتعاون السياسي في مجال السياسة الخارجية يأخذ عدة صور من أهمها التنسيق في مجال المحافل الدولية كالأمم المتحدة للحديث بصوت واحد. وهناك ست دوائر لتنظيم الاتحاد لعلاقاته حول العالم مقارنة بدائرين كانتا قبل ما يقارب 17 عاماً. إضافة إلى شبكة من السفارات الأجنبية في بروكسل الممثلة لدى الاتحاد الأوروبي. بالإضافة لذلك، فإن للمفوضية أكثر من (120) وفدا في بلدان ثالثة من أجل تطوير الصلات الثنائية للاتحاد بالأمم المختلفة للترويج لسياسات وقيم الاتحاد. وكذلك، يولي الاتحاد في سياسته الخارجية احترام حقوق

---

(1) رفعت ميشيل بدر، "مقومات السياسة الأوروبية في ظل النظام العالمي وتأثيرها على القضايا الدولية"، **بحث غير منشور**، جامعة مؤتة، الأردن، 2004، ص11. للمزيد انظر: "العلاقات الخارجية: التزام عالمي"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

الإنسان في العالم[1].

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن عقد اتفاقية للسلام الشامل كانت منذ فترة طويلة من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث قام الاتحاد بتعيين مبعوث خاص للمنطقة للمســاعدة في هذه المهمة من خلال شراكة قريبة ومساوية مع الولايات المتحدة وروسيا. ويؤمن الاتحاد بأن التسوية السياسـة العادلة والدائمة والقائمة على أسـاس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة يجب أن تدعم من خلال التعاون والتقدم الاقتصـــادي في كل بلدان المنطقة. مع حرص الاتحاد على تحقيق النمو الاقتصـادي فيها لتجنب انتشـار واسـع للشـعور بعدم الرضى والذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار.

وقد وضعت اتفاقية أمستردام (المعدلة لاتفاقية ماستريخت) التي أصبحت ســارية المفعول اعتبارا من الأول من أيار 1999، **خمســة أهداف أســاســية للاتحاد وهي**[2]:

1- حماية المصالح الأساسية للاتحاد وضمان استقلاله.
2- تقوية أمن الاتحاد.
3- المحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي.
4- الترويج للتعاون الدولي.
5- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

ومن أكثر الإنجازات الواضحة لمعاهدة أمستردام تمثلت بمؤسسة الممثلية العليا لـــــ (CFSP). وفي شــهر أكتوبر عام 1999 أصــبح خافيير ســولانا، (وزير الخارجية الإسبانية الأسبق)، بالإضـافة لكونه الأمين العام لمنظمة حلف

(1) "التنمية ومحاربة الفقر"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(2) "الدفاع والأمن: حفظ السلام"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/enn.

شمال الأطلسي، المفوض الأول للشؤون الخارجية في الاتحاد[1]. وقد عمل بشكل وثيق مع المفوضية والدول الأعضاء، بما في ذلك شبكاتهم الدبلوماسية الشاملة ومندوبوهم إلى المفوضية، بما يضمن استمرارية وكفاءة السياسة الخارجية للاتحاد.

وقد اهتم الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، قبل بضع سنوات، إلا أن أحداث 11 أيلول أعطتها دفعة قوية، وزودتها بطاقة جديدة بعد الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق. وقوة الانتشار السريع(EUROFORE) المنوي إنشاؤها قد دخلت مراحل التشكيل الأولية، وقامت بالفعل بمهام في مقدونيا والبوسنه بتنسيق واضح وتقسيم عمل بينها وبين حلف شمال الأطلسي.

ومن جهة أخرى، فهناك خطوط عامة لسياسة أوروبية جديدة تتعلق بجنوب وشرق المتوسط قد تم تبلورها بعد غزو العراق وأفغانستان، وذلك بأن أصبحت أوروبا أميل لتفهم المنطق الأمريكي القائم على أولوية إجراء إصلاحات جوهرية داخل دول المنطقة مع استخدام أساليب الضغط السياسي والاقتصادي لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن. ولكن الفارق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتمثل في أن الأول لا يريد أن يذهب في هذا البعد إلى حد تغيير النظم بالقوة العسكرية[2].

(1) John Mc Cormick, Understanding the European Union: A Concise Introduction, Palgrave, NewYork, 2002,p, 199.

للمزيد انظر: نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص134.

(2) محمد قدري سعيد، **حلف الناتو بين الإصلاح والأمن"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، 2004/4/4، ص1-2.

3) الاتحاد الأوروبي وعملية التسوية للقضية الفلسطينية:

يقول الباحث أحمد سـعيد نوفل: "أن قدر الاتحاد الأوروبي الجغرافي والسـياسـي والاقتصـادي، هو التعامل مع الدول العربية والاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية، كما أن قدر الدول العربية أن تبحث عن حليف لها يدافع عن مصـالحها وقضـاياها، في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الحليف الرئيسـي لإسـرائيل"[1]. بهذه العبارات يمكن إجمال دوافع كلا الطرفين تجاه الآخر، ولكن المتغيرات والظروف الدولية كان لها دورها في تغير وجهة ومجال ومحل اهتمام كل منهما.

فحتى الحرب العربية الإسـرائيلية عام 1967، لم تكن لأوروبا سـياسـة جماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تشعر بصعوبة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسـرائيل وبين مصـالحها التقليدية في العالم العربي، باستثناء فرنسا برئاسة شارل ديجول وقتئذ والذي أعلن عشية الحرب بأنه لن يؤيد المعتدي ولن يقف في صـف البادئ بالعدوان[2]. ولكن بعد الحرب ظهرت حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. ولكنها فشـلت في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي نتيجة لمشـاكلها الاقتصـادية والمالية. وبعد أزمة النفط عام 1973، ومن أجل تحقيق مصـالحها الاقتصـادية أخذت أوروبا تسعى إلى المشاركة من أجل البحث عن تسوية سلمية من ناحية، والإسـهام في عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى.

---

(1) أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 25، 2003، ص39.

(2) عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، **سلسلة دراسات استراتيجية**، عدد 12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998، ص29. للمزيد انظر: مصطفى عبد الله أبو خشيم، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية؛ دراسة تحليلية مقارنة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص14-15.

حتى جاء إعلان البندقية لدول الجماعة الأوروبية (حزيران 1980) تقويما للاهتمام بقضـــايا المنطقة حول الاعتراف بحق تقرير المصـــير للفلســطينيين وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات[1].

هذا إضـــافة إلى مجموعة من الأحداث التي جاءت بعد توقيع معاهدة السـلام المصـرية الإسـرائيلية (آذار 1979)، والتي ساهمت في إبطاء الحوار العربي الإسـرائيلي وتجميده، وتقليص الاهتمام الأوروبي في إيجاد حل للصـراع العربي الإســرائيلي، وتأكيد الدور الأمريكي كشـــريك وحيد في المفاوضـــات، وتراجع الاتحاد الســوفيتي الســابق في المنطقة، والانقســام العربي حول نهج الســـلام المصـــري. وهـذه المتغيرات والأحـداث التي حـدثـت في الفترة (1981- 1988) قـد أبطلـت الحوار العربي الأوروبي والحـد من التـدخـل الأوروبي في السعي إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي. وعلى رأس هذه الأحداث وصول ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة وتاتشر في بريطانيا وميتران في فرنسا[2]؛ فمثلا فإن اتجاه اليمين التاتشري تميز بعدد من المواقف في السياسية الخارجية ومنها الالتصـاق غير المشـروط بالموقف الأمريكي، والإصـرار على إحياء التضامن الأطلسي وعلى إزالة الخلافات بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة[3]. هذا إضـــافة إلى مجموعة من الأحداث التي قللت من الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية؛ ومنها الغزو الإسرائيلي للبنان، والصدمة النفطية المضـــادة 1985-1986، وازدياد التوترات بين العرب، والاهتمامات الأوروبية

---

(1) ســعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشــرين**، دار وائل للنشــر، عمان، 2003، ص171-173.

(2) Alan C. Lamborn, the Price of Power: Risk and Foreign Policy in Britain, France, and German, Bostin Unwin Hyman, London, Sydni, Wellington, 1991, pp,280-283.

(3) محمد مصـطفى كمال وفؤاد نهرا، **صـنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص164.

بشؤونها الداخلية؛ التوسع الثالث للمجموعة بدخول إسبانيا والبرتغال عام 1986، وكذلك ظروف الحرب العراقية الإيرانية. وكان من آخر التحركات التي قامت بها أوروبا بالنسبة للقضية الفلسطينية في عام 1988، عندما تمت دعوة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في شهر أيلول من نفس العام، لإجراء مباحثات وإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ.

ونتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة وانفراد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية فقد أصبح الاتجاه نحو تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة؛ حيث كان دور أوروبا شكلياً في مؤتمر مدريد عام 1991، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/12[1]، حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تساهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية. وهكذا فإن الدور الأوروبي حتى تلك اللحظات بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي كان محدودا لعدة أسباب، وعلى رأسها عدم موافقة وقبول واشنطن لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، وعدم وجود دور عربي مساند وفاعل للدور الأوروبي. ولكن حصل توافق أوروبي نوعي على أهمية العلاقة بين منظمة التحرير وإسرائيل، مما أدى إلى التمويل الأوروبي للسلطة الفلسطينية وتعزيز علاقة التعاون مع إسرائيل. وبالتالي فقد اتصفت المسيرة الدبلوماسية الأوروبية تجاه الصراع بسياسة الإعلانات ومهمات الاستقصاء للمعلومات والبحث عن بعض المبادرات، على اعتبار أن السلام في حوض المتوسط لا يمكن فصله

---

(1) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص8-9.

عن السلام في الشرق الأوسط، الذي يحتوي على بحيرة كبيرة من الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالتحديد، وارتفاع نسبة الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط إلى 65% من وارداتها الخارجية مع نهاية القرن المنصرم[1]. وجاء أيضا موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية بمؤتمر برشلونة (نهاية تشرين الثاني) عام 1995، والذي يرتكز على التصور الأوروبي القائل بأن استقرار أوروبا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط. في الوقت الذي يرى كثير من المراقبين والمحللين أن مهمة الولايات المتحدة بقيادتها لحلف شمال الأطلسي هي استمرار هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الإستراتيجي بحيث أضحت الفجوة بينهما مرشحة للاتساع[2]. ولكن الشراكة هذه أعطت دفعة للدور الأوروبي في دعم مسيرة السلام وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة ترويض الموقف الإسرائيلي المناهض لأي دور أوروبي، وتمثل ذلك في موافقة إسرائيل وللمرة الأولى على تعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، بهدف أوروبي واضح وهو الرغبة الكبيرة "للعب دور مؤثر في السياسات العالمية"، ذات الأهمية للاتحاد[3]، وبخاصة في موضوع العملية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

ولكن الاتحاد الأوروبي، ومنذ قمته في فلورنسا (22 حزيران 1996) الذي أصبح بيانها هو المحطة الرئيسة في انطلاق هذا الدور والمرجعية السياسية التي يستند عليها فيما بعد، أكد أن السلام في المنطقة يشكل مصلحة

---

(1) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص47. للمزيد انظر: أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.

(2) عدنان محمد زرزور، **الفجوة بين جانبي الأطلسي والحروب الحضارية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999، ص5. للمزيد انظر: جون ماركو، "أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة! (رؤية فرنسية)"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص74-77.

(3) سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى المشاركة**، دمشق، دار الفكر، 2000، ص202.

أســـــاســـــية للاتحاد الأوروبي. وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في الخامس من تشرين الأول عام 1996 هو تعيين ميجيل موراتينوس مبعوثاً دولياً لعملية الســــلام، كخطوة نوعية في الموقف الأوروبي في عملية التســـوية، وتحول نوعي في الاهتمام بقضــــية مهمة، وكذلك تأكيد ربط الدور الاقتصــادي للاتحاد في عملية التســوية بدور ســياســي محتمل[1]، تمثل بداية بزيارة الرئيس الفرنســـي جاك شـــيراك إلى مدينة القدس أواخر تشـــرين الأول 1996، والتي زار فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وفي هذه الزيارة خاطب الرئيس جاك شـــيراك المجلس التشـــريعي الفلسطيني داعيا إلى[2]:

1- إقامة دولة فلسطينية.
2- مبدأ الأرض مقابل السلام.
3- احترام المؤسسات الديمقراطية في فلسطين.
4- تطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.
5- التنديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.
6- أن تكون القدس جزءا من أية تسوية سلام.

وقد عدت هذه الزيارة حدثاً كبيراً حيث إنه أول رئيس دولة يلقي كلمة في المجلس التشـــريعي الفلســـطيني، والأكثر أهمية من ذلك هو الدعوة إلى دور أوروبي في عملية التســـوية إلى جانب الولايات المتحدة. ولكن الأخيرة رفضت ذلك لرغبتها في احتكار الدور، وكذلك رفضت إسرائيل ذلك، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الموقفين الفرنســـي والإســـرائيلي. وبالتالي، عندما قدمت

---

(1) ناصيــف حتي، "حدود الدور الأوروبي وفرصــــه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 215، 1997، ص7.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص177.

الدول الأوروبية فرنســا وبريطانيا والســويد (آذار 1997) مشــروع قرار لمجلس الأمن يندد بقيام إسـرائيل ببناء مسـتوطنات في القدس الشـرقية، فقد اسـتعملت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضـــده. مما يدل على هشـــاشـــة الدور الأوروبي وضـــعفه، وعلى عدم الرغبة الأمريكية بتخطي الحدود الموضـــوعة لأوروبا ضمن التحالفات الغربية، وهو ضربة قاسية للموقف الأوروبي في قضية التسوية.

وفي الفترة ما بين 15-16 نيســـان عام 1999، عقد الاتحاد الأوروبي مؤتمر شـــتوتغارت في ألمانيا. ومن أهم ما جاء فيه هو تأييد حل ســـلمي للنزاع الفلسـطيني الإسـرائيلي في منطقة الشـرق الأوسـط، لكنه لم يرق إلى مسـتوى الطموح العربي من الشـــراكة الأوروبية المتوســـطية. وبالنتيجة فقد بقي القرار الأوروبي في العملية السلمية خجولاً متردداً يحاكي المصالح الاقتصادية. ولكنه لا يجرؤ على تجاوز الدور الأمريكي لافتقاره للإرادة الســـياســـية التي تتيح له استخدام أوراق الضغط التي بحوزته ليؤثر في عملية السلام، وبالتالي أصبح أي دور أوروبي هو دور فردي[1].

ومما لا شـــك فيه أن أحداث 11 أيلول جاءت لتخفف بشـــكل كبير من الزهو الأمريكي بالقوة الذاتية[2]. ونتيجة لذلك لم يتأخر الأوروبيون في إظهار عدم الرضـا بل والسـخط تجاه إدارة الانتقام الأمريكي في أفغانسـتان، وسـلوك الولايات المتحدة في إطار الصـراع الشـرق أوسـطي وبخاصـة سـعيها للتصـرف أكثر بشكل منفرد وبخاصة في موضوع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مع المحاولة الأوروبية لطرح مبادرات لإحياء هذه العملية الســـلمية لتجد لها مكانا

(1) سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص216.

(2) Ahmad Mahdi, Clashing Forces; Introductory Essays on World Politics and Modern History, Dar Majdalawi Pub. and Dis. Amman, 2004, pp, 25-29.

في منطقة هامة لأمنها. فكانت هناك محاولات عدة لتحريك عملية السـلام، وكان من أهمها التقاء خافيير سـولانا، الممثل الأعلى للسـياسـة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كلا من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث التقى مع مسـتشـار الرئيس عرفات لشـؤون الأمن محمد دحلان، ووزير "الدفاع" الإسـرائيلي بنيامين أليعازر، كما التقى بالرئيس عرفات، مما أثار حفيظة إسـرائيل على اعتبار أنهم يعتبرون أن عرفات بات غير موجود على أرض الواقع، وقال بن إليعازر: "إن الاتصـالات التي يجريها الأوروبيون مع عرفات بإشـارات التعاطف معه إنما هي مضـيعة للوقت"(1). وعندما قام يوشـكا فيشـر وزير الخـارجيـة الألمـاني بزيـارتـه إلى المنطقـة في 2001/10/26، اجتمع مع الرئيس عرفات ومع المسـؤولين الإسـرائيليين، وذلك لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق (أ) لإنهاء العنف ومعاناة الناس وفتح الباب أمام المفاوضـات، وإيجاد طريقة لتنفيذ قرارات لجنة ميتشـل، معترفا بأن القضية ليست قضية أمنية فحسب ولكنها سياسية واقتصادية واجتماعية(2).

فتعد أحداث 11 أيلول مرحلة صعبة مرت بها القضية الفلسطينية؛ إرهاب إسرائيلي، وجوم عربي، مراوحة أوروبية شكلية لشغل فراغ الموقع الأمريكي، مع عدم قابليته للاستبدال إذ أريد للتسوية السلمية أن تمضـي قدما. وهذا الوضـع تجسـد في تذبذب السـياسـة الأمريكية ووصـولها لحد الانتهازية؛ فبعد أن استبصرت واشنطن سير حملتها الأفغانية بفاعلية واضحة بسبب سرعة انهيار نظام طالبان وتبعثر تنظيم القاعدة، حتى "أدارت ظهر المجن لهذا المسـار، وانتكسـت إلى مواقفها الفلسـطينية في مرحلة ما قبل 11 سـبتمبر بصـورة أكثر

---

(1) محمد عبد الفتاح، "متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عـدد 22، 2003/2002، ص101.

(2) صحيفة القدس، 2001/10/27.

تشـــددا"[1]. ورافق ذلك التشـــدد الأمريكي نزوحها إلى الأحادية، ودعمها دون تحفظ للخيارات الأمنية للحكومة الإسرائيلية، مما خلق انقساما بين دول الاتحاد الأوروبي. هذا إضـافة إلى سـوء التفاهم مع العالم العربي والإسـلامي، ووضـع الولايات المتحدة موضع التنافس مع الاتحاد الأوروبي، بعد أن اعتبرت واشنطن المقاومة الفلسـطينية عنفا مقابل الاحتلال (خطة تينيت، تقرير ميتشـيل والوفود الأمريكية إلى حكومة شـارون)، واعتبار المقاومة الفلسـطينية مرتع "الإرهاب"، للتغطية على فظائع شارون في مناطق السلطة الفلسطينية[2]، واستغلال إسرائيل لتلك الوضعية لتعميق الصورة السلبية عن العرب والإسلام من خلال الخلط بين العرب والإســـلام من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، لتعزيز علاقاتها مع دول واجهت أو تواجه مشـــاكلات إرهابية[3]، وتؤثر في الدول الأوروبية في تعاطفها مع العرب في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي أواخر عام 2001 وأوائل 2002، وضـــحت الخطوط العامة للدور الأوروبي في الشـــرق الأوســـط في لجوئه لدبلوماســـية الوجود المتواصـــل في المنطقة من خلال إبقاء وزير خارجية الاتحاد في المنطقة، والقيام بزيارات مكثفة للمفوض الأعلى للسـياسـة الخارجية والدفاعية المشـتركة خافيير سـولانا وللمبعوث الأوروبي ميجيل موراتينوس (والذي خلفه مارك أتوي في شـــهر تموز 2003)، للدلالة على حجم الالتزام الأوروبي بعملية السـلام وتأكيد احترام قواعد اللعبة في إدارة الصراع والتسوية التي نشأت عن مؤتمر مدريد وتكرست

---

(1) محمد خالد الأزعر، "السـياسـة الفلسـطينية ورهان الداخل الإسـرائيلي"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 116، 2003، ص44.

(2) نايف حواتمه، **واشنطن لم تستوعب الدرس جيدا ... ونحن أيضا**، صحيفة 10/7/ 2002.

(3) ناصـيف حتي، "النظام العربي بعد 11 سـبتمبر: التحديات والفرص"، **مجلة شـؤون عربية**، عدد 109، 2002، ص19.

في أوسلو ومنها عدم المساس بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبرئيسها[1]. وبهذا فقد أكد الاتحاد الأوروبي على أولوية العمل السياسي دون تأخير لاحتواء الأزمات والعودة إلى المفاوضات والقبول بتسوية من نوع إحداث تزامن وترابط بين العمل السياسي والأمني أو إدراج الثاني في إطار الأول. إضافة إلى استضافة أوروبا للعديد من اللقاءات الدبلوماسية غير الرسمية. وكان الطابع العام هو جمود في العملية السلمية وعدم مراوحتها مكانها.

ولكن في إشارة واضحة لانسحاب فرنسا والاتحاد الأوروبي من تقديم مبادرات جديدة، فقد أيدت فرنسا المبادرة السعودية التي بادر بها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في شهر كانون أول عام 2002، رغم تحفظ الولايات المتحدة بخصوصها. وقد أعلن هوبير فيدرين (وزير خارجية فرنسا) أثناء لقائه مع وزير الخارجية الأردنية مروان المعشر في باريس (2002/2/22): "أن الضغوط الأمريكية على الاتحاد الأوروبي كانت كبيرة، حيث أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعهم الذي انعقد في فبراير في أسبانيا قائلاً: "يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها". ونتيجة لذلك، فقد اعترف بأن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، "إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي الذي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل السياسي والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل إطلاق المبادرات السياسية"[2]. مما أدى إلى وضع الاتحاد الأوروبي في حرج بالغ، واندلاع الحرب الكلامية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تمثل بمهاجمة

---

(1) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) ناصيف حتي، "الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي"، **جريدة البيان**، الأربعاء، 2002/12/25، ص2. للمزيد انظر: سعيد عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص79.

كريس باتن وزير الشــؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة باتهامها بـأنها تتبنى نظرة إطلاقية للعالم. وكـان أهم مـا قدمـه الاتحـاد الأوروبي لحل الصــراع الفلســطيني الإســرائيلي هو خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش (في يونيو عام 2002) وهي من بنات أفكار ألمانيا على يد وزير خارجيتها مع تعديلات أمريكية عليها، ومن ثم موافقة وترحيب العرب والعالم ممثلا باللجنة الرباعية. وفي ظل هذه الأجواء السـياسـية الأمريكية المعبأة ضـد الفلسـطينيين، إضـافة للضـغوط التي تفرضـها واشـنطن على السلطة الفلسطينية، وخاصـة بعد تعيين الجنرال المتقاعد أنتوني زيني للقيام بالوســاطة على المســار الفلســطيني الإسرائيلي والاهتمام بالجوانب الأمنية وتنحية الجوانب السياسية، فلم تكن مهمة هذا الوسيط تتعلق بكيفية تطبيق الرؤية الأمريكية للدولة الفلسطينية، بل حاورت حول إجراءات تنفيذ تقرير لجنـة ميتشـــيل وتوصـــيات تينيت، "وهي جوانب أقل جذرية في التعجل بالتســـوية الفلســـطينية"[1]، ودون الاهتمام بالرؤية الأوروبية.

وضــمن جهود الاتحاد الأوروبي، فقد سـاندت الدنمارك التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي في 2002/8/26 قيام دولة فلســـطينية مســـتقلة عام 2005 في إطار خطة لإحياء عملية الســـلام المتوقفة في الشـــرق الأوســـط، وأعلنت بأن الخطة تســـتند إلى أفكار بعض الدول العربية والولايات المتحدة وألمانيا، وأنهـا تهـدف إلى تحقيق موقف أوروبي مشـــترك، **وتتكون الخطـة من ثلاث مراحل[2]:**

1- وضـــع اتفاق أمني بين الإســرائيليين والفلســطينيين ينهي دوامة العنف الحالية.

---

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سبق ذكره، ص44-46.

(2) محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص100.

2- إعداد إصلاحات داخلية فلسطينية من بينها اعتماد دستور ديموقراطي ونظام قضائي مستقل.

3- إجراء مفاوضات نهائية حول الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية جديدة تشمل مسألة مدينة القدس.

وفي القمة التي عقدت في بروكسل دعت الدول الـ 15 (21/آذار/2003) كلا من إسرائيل والفلسطينيين إلى التحلي بـ "أكبر قدر من الاعتدال" في حين ازدادت ضرورة التوصل إلى حل في الشرق الأوسط "إلحاحاً" مع اندلاع حرب العراق، وذلك حسب ما ورد في مشروع بيان القمة. ورأى قادة الدول الاتحاد أن "الأزمة العراقية تجعل أكثر إلحاحاً ضرورة معالجة وتسوية مشكلات المنطقة الأخرى". وجاء في البيان أيضاً، أن "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على الأخص يبقى موضع قلق كبير، ويجدر بالطرفين التحلي بأكبر قدر من الاعتدال". وقد رأى القادة أن الوقت حان لـ "التفاوض والتسوية" وليس لـ "دوامة الحقد والمواجهة والعنف". ورحب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بتعيين محمود عباس رئيساً للوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرين بحسب مشروع البيان الختامي أن تعيينه يشكل "مرحلة أساسية أولية"، و"ستعطي عملية السلام دفعاً كبيراً"[1].

وكذلك أعلنت الدائرة الفدرالية للشؤون الخارجية (21/آذار/ 2003) أن سويسرا تشيد بتعيين محمود عباس في منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرة أن هذا التعيين يعبر عن رغبة الفلسطينيين في إعادة إطلاق الحوار السياسي مع إسرائيل. وقالت الدائرة أن سويسرا" ترى في هذا القرار تعبيراً عن الإرادة الفلسطينية لتسريع عملية الإصلاحات بغية استئناف الحوار

(1) صحيفة الوطن الكويتية، 22/آذار/2003.

السياسي الإسرائيلي – الفلسطيني". وقالت إن سويسرا تأمل من "أعضاء اللجنة الرباعية أن يتبنوا وينشـــروا دون تـأخير خريطـة الطريق في أعقاب الرئيس الأمريكي بوش في الرابع عشر من مارس"[1].

وكانت إسـرائيل تتعمد توجيه الكثير من الضـربات القاسـية والمهينة للاتحاد الأوروبي؛ ومن الأمثلة على ذلك عدم السـماح لبعض المسـؤولين في الاتحاد بالاجتماع بالرئيس عرفات عندما كان محاصـراً من قبل القوات الاسـرائلية في مقره بمدينـة رام الله، وفي المقابل سـماحها للمبعوث الأمريكي الخـاص انطوني زيني ووزير الخـارجيـة الأمريكيـة كولن بـاول بـالدخول فورا إلى المبنى الذي يقطن فيه عرفات. مما أشـعره بالحرج الكبير بعد تحدي شـارون للإرادة الدولية وشـنه حرب الإبادة ضـد الشـعب الفلسـطيني. وفي المقابل، كان رفض بعض المسؤولين الأوروبيين الخضـوع للرغبات الإسرائيلية مما جعلهم يفضـلون عدم زيارة المنطقة حسـب الإملاءات الإسـرائيلية. فعلى سـبيل المثال، رفض رئيس الوزراء السويدي غورن بيرسون ووزراء خارجية روسيا والنرويج والدنمارك زيارة إسـرائيل لأنه طلب منهم عدم لقاء عرفات، رافضـين التفريق بين رئيس الوزراء والرئيس عرفات، كما قال وزير خارجية فرنسا، دومينيك دو فيلبان[2].

وبعد إقدام إسـرائيل على بناء السـور الفاصـل فقد طالبت دول الاتحاد بوقف هذا البنـاء، ودعمت طلـب الجمعيـة العـامـة للأمم المتحـدة، الـذي قـدم لإسـرائيل في تشـرين الأول عام 2003، ويقضـي بوقف بناء هذا السور، وإزالة ما تم بناؤه لآثاره السـلبية في إطار خارطة الطريق. ولكن بعد تبني الجمعية العامة في الثامن من كانون الأول عام 2003 قراراً بأغلبية 90 ضـد 8 وامتناع

---

(1) المرجع نفسه.

(2) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص55.

74 عن التصـــويت، يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي اســـتشـــاري بخصـــوص هذا الســـور الذي تبنته إســـرائيل في الضـــفة الغربية، فإن الدول الأوروبية امتنعت عن التصـويت، مما أدى إلى تفسـيره من قبل ممثل إسـرائيل لدى الأمم المتحدة بأنه "انتصـــاراً لإســـرائيل" وكانت حجة الأوروبيين في ذلك باعتبار القرار غير ملائم لأنه لا يساعد في دفع الحوار السياسـي بين الطرفين (رأي الاتحاد الأوروبي) والأفضل أن يوافق الطرفان (رأي بريطانيا) [1].

ثانياً: أهمية الدور الأوروبي ومحدوديته في عملية التسوية:

1) أهمية الدور الأوروبي في العملية السلمية:

حقيقـة الـدور الأوروبي في عمليـة التســـويـة يتمثـل في تعبير العرب والأوروبيين في اســتعمالهم عبارة "الدور المكمل"، أو "الهامشـــي" أو المســـاعد للدور الأمريكي في عملية التســـوية. فأوروبا لا تقوم بدور منافس أو مناهض للدور الأمريكي، والذي يعترف المعنيون بأولويته ومركزيته. بحيث حدد ميغيل موراتينوس مهامه بأنها تقوم على تقريب وجهات النظر وتقديم اقتراحات وأفكار لبناء الثقة ونقل رســـائل بين الأطراف ذات العلاقة، ضـــمن احترام مرجعيات مؤتمر مدريد واتفاقيات أوســـلو. وذلك كبداية لتثبيت أوروبا ولتجاوز الصـــعاب التي قد تقف في وجهها، مع إصـرارها على المشـاركة في عملية التسـوية لعدة أسباب استراتيجية وتجارية واقتصادية وإقليمية.

---

(1) رفعت ميشيل بدر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

إذ يمكن الحديث عن أهمية الدور الأوروبي في عملية التسـوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في الأمور الآتية[1]:

1- يسـاهم الدور الأوروبي في تنفيس الاحتقان الذي قد يحصـل أحياناً في العلاقات العربية الأمريكية في إطار المفاوضـات، والذي قد يسـببه غياب التجاوب الأمريكي مع متطلبات الوضع أو انشغال الولايات المتحدة بقضـايا بعيدة عن الشـرق الأوسـط. وبالتالي يسـاعد الدور الأوروبي في احتواء كل توتر محتمل بأن يصـبح بمثابة محفز للسـياسـة الأمريكية. مما أدى إلى تشكيل اللجنة الرباعية التي وضعت خريطة الطريق.

2- مختلف الأطراف العربية والأوروبية تؤكد مركزية الدور الأمريكي وموقعها المتميز في عملية المفاوضـات، إلا أنه لا يعني القبول بحق واشـنطن في مرحلة التسـوية أن تضـع خطوط حمراء أمام دور الآخرين. وبخاصـة عندما يدعم هذا الدور باتجاه تحريك هذه العملية والرجوع إلى المفاوضات.

3- امتلاك الاتحـاد الأوروبي للعديد من الأوراق المهمـة إضـافة إلى وزنـه السـياسـي الاقتصـادي على صـعيد علاقاته مع إسـرائيل، ومن الممكن توظيفها إذا أراد لمصـلحة هذا الدور. وعلى الرغم من التحفظ الإسـرائيلي على الدور الأوروبي فإن حاجة إسـرائيل إلى الاتحاد الأوروبي في بعض دوله الرئيسة يضعف هذا التحفظ، إذا تعاملت أوروبا بحزم وأظهرت رغبتها الاشـتراك في المفاوضـات، وبخاصـة ورقة المسـاعدات، باعتباره كما قيل سابقاً، أكبر طرف مانح للمساعدات في إطار دبلوماسية التسوية.

(1) ناصيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

4- وكذلك فإن الدور الأوروبي يتمثل في تشجيع الاتحاد الأوروبي على الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وعقد المؤتمرات المتخصصة للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه عملية السلام، وذلك بخلق نوع من الثقة بين الطرفين.

هذا إضافة إلى لعب الاتحاد دور الممول الهام للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لدعم عملية التسوية؛ لقد كان وما زال الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي هو الأهم والأبرز في عملية السلام، إذ بدأ مع بداية العملية السلمية في المنطقة، حيث قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية لطرفي السلام الفلسطيني والإسرائيلي، كما أشرنا سابقا[1]. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساعدات للأردن وسوريا ولبنان ومصر لتدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وليكون لها دور في تحقيق أمن واستقرار المنطقة عن طريق إشراكها في العملية السلمية.

وبالنتيجة، فمواقف الاتحاد الأوروبي وإن بدت مؤيدة للقضايا والمطالب العربية وبخاصة قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال محاولاته الاشتراك في عملية التسوية والتأثير فيها لصالح العرب، إلا أنها لم تسع أبداً إلى تجاوز الدور الأمريكي في المنطقة، لأنها اعتبرته دائماً دوراً رئيسياً لا مجال لتخطيه وبخاصة بعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، كما إنها لم تطالب بفرض عقوبات أو تضييق الخناق على إسرائيل للقبول بتسوية سلمية وعادلة، ولكن على العكس من ذلك فقد استمرت دول الاتحاد في تعاملها التجاري والاقتصادي مع إسرائيل بحيث قوته اقتصادياً. وبالنتيجة فإن الموقف الأوروبي كان منبعثا من رغبة في إرضاء الجانب العربي بطريقة أو أخرى، دون تعريض مصالحها

(1) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص56.

الاستراتيجية والحيوية مع أمريكا وإسرائيل لأي خطر. هذا إضافة لعدم وجود سياسة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، واهتماماته الداخلية بعد عملية التوسع شرقا، وحالة التشتت والضعف في الموقف العربي وعدم قدرته على تفعيل الدور الأوروبي لصالحة في مقابل الدور الأمريكي المهيمن والمنحاز لإسرائيل. وكان عدم الارتياح الأمريكي لفكرة المشاركة الأوروبية في صنع سياسة الغرب عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط وربما في أماكن أخرى بخاصة، من أهم هذه المعوقات للدور الأوروبي. فكل هذه العوامل شكلت محددات ومعوقات لدور أوروبي فاعل في عملية التسوية السلمية نستعرضها بشيء من التفصيل، وذلك بالحديث عن أهم هذه المحددات (المحدد الرئيس) في فقرة منفصلة، وهو الهيمنة الأمريكية العالمية، والمحددات الثانوية الأخرى في فقرة أخرى.

2) الهيمنة الأمريكية العالمية وتحديها للدور الأوروبي (الدور الأمريكي وإعاقة الدور الأوروبي في التسوية):

سيتم الحديث هنا بإيجاز عن الإعاقة الأمريكية للدور الأوروبي ودوافعها، والدور الأمريكي في الخلافات الأوروبية الداخلية وعناصر قوته، وكيفية تفاعل هذه المسائل لتحد من الدور الأوروبي في عملية التسوية، **وذلك وفق الخطوط الآتية:**

أ- الولايات المتحدة والعلاقة الأوروبية:

يقول "إسكندر الديك"، إن المدخل الفعلي لفهم المتغيرات الدولية التي همشت الموقف الأوروبي في السياسة الدولية، ووضوح الهيمنة الأمريكية، يكمن في فهم المتغيرات التي حدثت بعد الانهيار السوفييتي، وتحرر دول وسط وشرق أوروبا، وتوحد ألمانيا بعد اتفاق الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة

وفرنسا وبريطانيا عام 1990[1]. ويقول "حسن الإبراهيم" أيضاً، أن المصالح الأوروبية والأمريكية ليست في النهاية شيئاً واحداً، وأن شهوة الولايات المتحدة الجامحة للقوة والنفوذ هي حتى في مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها الأوروبيين[2]. وهذا ما استشعرته الولايات المتحدة من النظام الدولي الجديد الذي جاء بعد حرب الخليج الثانية ليرسخ للنفوذ الأمريكي[3]، في منطقة الشرق الأوسط ولتهيمن به على قضية النزاع العربي الإسرائيلي، وتحاول الاستفراد بالوضع وإبعاد الأطراف الأخرى، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي. وكذلك فإن التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية بخصوص المشكلة العراقية قد عكست انقساماً في الرأي واختلافاً في الرؤى وفي المواقف بين القوى الرئيسة في أوروبا والولايات المتحدة، وبين هذه الأخيرة وكل من روسيا والصين. وتعود الاختلافات في المقام الأول إلى خشية هذه القوى، ومن بينها الاتحاد الأوروبي، من استراتيجية الهيمنة الأمريكية ومن طموحاتها الإمبراطورية، وسياسة القوة المسيطرة على إدارة بوش.

فلقد كانت العلاقة بين أوروبا بدولها الاثنتي عشرة والولايات المتحدة ضمن حلف الناتو علاقة متميزة؛ حيث كانت هذه الدول الأوروبية تسير في فلك الولايات المتحدة، ودولتان ذواتا العضوية الدائمة في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا) تدعمان الولايات المتحدة دائماً حين يكون هذا التأييد ضرورياً لمظهر الشرعية الدولية ولاتخاذ قرارات للتدخل العسكري. ولكن الدول الأوروبية

---

(1) إسكندر الديك، **ألمانيا الموحدة هل توحدت؟ خمس مصاعب تعرقل اندماج الشعب الواحد**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص27. للمزيد انظر: إبراهيم نافع، **زيارة مبارك وفرنسا مساحة للتلاقي بين مصر وأوروبا**، الأهرام، 2003/2/18.

(2) حسن الإبراهيم وآخرون، **جولة في السياسة الدولية**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، لا يوجد تاريخ، ص 116.

(3) Max Singer and Aaron Wildavsky, the Real World Order; Chatham House, Chatham, New Jersey, 1993, pp,40-42.

كانت تعاني من تبعيتها السياسية ومن الغلبة الثقافية والقيمية الأمريكية[1]. ومنذ تولي الرئيس بوش الابن الحكم، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أخذت تزداد توترا، وذلك باتســـاع مدى الخلاف ليتجاوز القضـــايا السياسية والاقتصادية التقليدية حتى يصل إلى قضايا استراتيجية دولية تشمل تحديات جديدة تؤثر في طبيعة العلاقات فيما بينهما ولتحجم أوروبا دوليا، ولتمنع انفراد الولايات المتحدة بالقرارات الدولية المصـــيرية ورســـم خريطة العالم السياسية والجيواستراتيجية خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى.

فأوروبا الباحثة عن سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن أوروبا الموحدة ما زالت تفتقده حتى الآن. وليس أدل على هذا الافتقاد الهام والأســـاســـي لحركة التكامل الأوروبي من ردود الفعل الأولى التي جاءت من الدول الأوروبية الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي تجاه أحداث 11 أيلول؛ فقد كانت هذه الردود فردية بينما كان من المتوقع بأن تعبر أوروبا الموحدة جماعة عن موقفها تجاه هذه الأحداث، وذلك عندما بادرت كل دولة من الدول الأوروبية باتصـــالها مع الولايات المتحدة من منطلق الظروف الخاصـــة بها. كما جاءت المبادرات لتعبر عن مفاهيم السيادة الوطنية لكل من هذه الدول الأعضاء داخل نظام اتحادي يعلن حرصـــه دائماً على مبدأ التعادل والمساواة. ولم يكن للاتحاد كلمة موحدة تعبر عما لديه من وزن على الســـاحة الدولية[2]، وعلى ســـبيل المثال، فإن الولايات المتحدة لم تذعن لرفض الاتحاد الأوروبي لاســـتخدام القوة

---

(1) ناصر الدين الأسد، **أوروبا الإثنتي عشرة دولة والعرب**، في مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة "الدورات"، الدورة 21، أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون، الرباط، 1992، ص75-76.

للمزيد انظر:

Tom Athanasiou, "Climate Change; Europe at the Crossroads", In: http. www. fpif. org/commentary/2001/0103climate body. Html.

(2) نبيه الأصـــفهاني، "أوروبا الموحدة وتحديات الســـياســـة الخارجية والأمنية المشـــتركة PESC"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص134.

ضد العراق، ولا حتى لمطالبته بتجديد عمل المفتشين الدوليين قبل ذلك.

ومع أنه قبل عدة أسـابيع من أحداث الحادي عشـر من أيلول، سـخر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي من الذين يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي، وخاصـة قوتها الصـناعية، حيث قال في تصـريح له: "إن أوروبا لا تمثل كياناً موحداً، وإنها مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة، عجزت خلال عقود من الزمان عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة أو كيان واحد". وحاول التحدث عن المشكلات التي تعترض العلاقات الأوروبية الأمريكية نتيجة للخلافات داخل الاتحاد الأوروبي، إذ قال: "إنه ليس من السهل التعامل مع هذا النوع من "اللاكيان" الذي ليس بدولة، بل مجموعة من الدول تعمل معا"[1].

ويدل هذا التصريح على أن الولايات المتحدة تدرك أن هذه الدول منقسمة على ذاتها، وهذه الانقسـامات تبقى داخل نطاق وحدود التحالف معها، مما يجعل هذه العلاقات تسـير بطريقة مرضـية. ومن جهة أخرى، فهذا التصـريح يحمل في طياته شـيئاً من التبرم عند الحديث عن حقيقة دولية تقول إن الاتحاد قد أصبح قطباً مؤثراً وبخاصة في المجال الاقتصادي والنقدي المالي لأنه صار كياناً مؤسسياً. ولكن على المستوى الدفاعي الأمني، فقد يكون تقييم وزير الدفاع صحيحاً إلى حد كبير لأن الاتحاد الأوروبي لا يتوافر له حتى الآن بنية دفاعية أمنية قوية مسـتقلة عن القيادة الأمريكية لحلف شـمال الأطلسـي[2]، وهذا بدوره يؤثر موقعه في السياسة الدولية، ومنها منطقة الشرق الأوسط. وقد كان الاتحاد الأوروبي في موقفه تجاه الشـرق الأوسـط قبل إدارة الرئيس بوش الابن يؤثر

---

(1) خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسـام في العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية"، **مجلة السـياسـة الدولية**، عدد يناير 147، 2002، ص123.

(2) للمزيد انظر: John Mc Cormick, Op. cit. pp, 200-204.

البقاء في الظل لعوامل عدة؛ ومن أهمها، عدم الرغبة الأمريكية في التدخل من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي لتنفرد هي في الموضوع، وتخوف الاتحاد الأوروبي من تعطيل مصالحه مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وحالة العجز والضعف العربي الذي لا يستطيع الضغط على الاتحاد الأوروبي أو حتى تهديد مصالحه في العالم العربي[1].

لقد أصبحت الولايات المتحدة بعد هذه الأحداث وبسبب أسلوبها في التصرف، في حالة رفض مطلق لأي انتقاد يوجه إليها داخلياً وخارجياً، وحالة تحدي للمجتمع الدولي، على اعتبار أنها تؤدي كما تعتقد مهمة عظيمة، وأفغانستان أكبر مثال، وكما يقول الرئيس جورج بوش باستمرار. واعتماد واشنطن استراتيجية جديدة لأمنها القومي تقوم على أساس تنفيذ الضربات الوقائية. وعملية احتلالها العراق تمت ضمن هذه الاستراتيجية بحجة التخلص من الخطر الذي يشكله النظام العراقي السابق على الولايات المتحدة وعلى العالم من خلال امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وذلك حسب معاييرها الذاتية "للحرب العادلة"[2]. الأمر الذي ولد بدوره درجات من التأزم من السياسات الأمريكية في غالبية مناطق العالم، ومنها الاتحاد الأوروبي.

ب- الولايات المتحدة والتسوية والدور الأوروبي:

أبدت إدارة الرئيس بوش الابن في بداية عهدها ميلا لتخفيف تدخلها في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة لاهتمامها بشؤونها الداخلية

(1) أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 25، 2003، ص52.

(2) رياض أبو ملحم، **إسرائيل والتسوية والحسابات الأوروبية**، جريدة البيان، 22/آذار/ 1998، ص2-3.

واستجابة لضغوط اللوبي الصهيوني المتنفذ فيها، واعتقادا منها بفشل التجربة التي خاضتها إدارة الرئيس كلينتون في هذا المجال. مما أدى إلى جمود عملية التسوية، بعد إطلاق اليد الإسرائيلية في المنطقة على حساب تراجع مكانة العرب في السياسة الأمريكية. وقد تمثل ذلك في استقبال أريئيل شارون مرات عدة في البيت الأبيض باعتباره رجل "سلام" مقابل الامتناع عن استقبال ياسر عرفات، وكذلك تبني الإدارة الأمريكية لطروحات شارون بعدم التفاوض مع الفلسطينيين في ظل المقاومة التي تعتبرها إسرائيل "إرهابا"[1].

إن الولايات المتحدة لا تخفي انزعاجها من كل دور أوروبي محتمل في العملية السلمية لا يمر عبر القناة الأمريكية[2]، والحجة الأمريكية في التضييق على دول الاتحاد الأوروبي والآخرين بأن "كثرة الطباخين تفسد الطبخة"، بمعنى أنها وحدها تستطيع الوصول للتسوية السلمية بحكم خبرتها وقبولها من أطراف النزاع. وترى في الدور الأوروبي الذي يشكل عصيانا لها دوراً منافسا لها، وذلك لبحثه عن موقع له في الشرق الأوسط، وبالتالي في العملية السلمية، ومحاولة الاستمرار في هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الاستراتيجي عندما أضحت الفجوة بين جانبي الأطلسي مرشحة للاتساع، والفجوة بين الاتحاد الأوروبي والعرب مرشحة للتضيق أو التقارب[3].

وعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة للموقف الأوروبي، ولكنها كانت تنتقد الاتحاد الأوروبي في كل موقف من مواقفه حيال القضية الفلسطينية. فقد أرادت الولايات المتحدة تحجيم الدور الأوروبي في الشرق الأوسط على

---

(1) ماجد كيالي، "تداعيات الغزو الأمريكي على القضية الفلسطينية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 113، 2003، ص22.

(2) ناصيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص10.

(3) عدنان محمد زرزور، مرجع سبق ذكره، ص31-33.

أســـاس أنها القادرة وحدها على إيجاد حل لهذه القضـــية، وأنها الطرف الوحيد الذي يســتطيع أن يتعامل مع الجانبين الإســرائيلي والعربي. وأن يقتصــر الدور الأوروبي على دور الممول لعملية الســـلام، مما جعل الموقف الأوروبي متردداً بعض الشيء في اتخاذ المبادرات السلمية.

ج- تحولات الـ سيا سة الأمريكية إزاء عملية التـ سوية بعد 11 أيلول والعراق والتباينات الأوروبية:

إن النقلة النوعية في عودة الاهتمام الأمريكي في منطقة الشـرق الأوسـط وبقضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي قد حصلت بعد هجمات 11 أيلول 2001، عندما أخذت الإدارة الأمريكية تعد نفسها للتدخل الفعال لحسم هذا الصراع، كما أعلنت، وذلك من خلال وضـع حد للاحتلال الإسـرائيلي للأراضــي العربية عام 1967، وإقامة دولة للفلســطينيين. وتمثل ذلك في إعلان الرئيس بوش عن فكرة الدولة الفلســطينية التي كانت ســتطرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أحداث 11 أيلول لولا أنها تأجلت بفعل هذه الأحداث، وكرر هذه "الفكرة" وزير خارجيته عدة مرات. إضـــافة إلى أنه تم توضـــيح هذه النقلة في عدة محطات، كان أهمها : 1- خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه حول الوضع في الشرق الأوسط في (2002/6/24)؛ 2- الخطـاب الـذي ألقـاه كولن بـاول وزير الخـارجيـة الأمريكي بخصـــوص مبادرة الشـــراكة في الشـــرق الأوســـط (2002/12/12)؛ 3- وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، التي أقرها البيت الأبيض (أيلول/2002). وبناء على ذلك يمكن توضـيح ملامح الاسـتراتيجية السـياسـية الأمريكية الجديدة تجاه العرب والقضية الفلسطينية والتسوية، **كما يأتي**[1]:

(1) ماجد كيالي، مرجع ســبق ذكره، ص22. للمزيد انظر: حســن صــعب، "الدولة الفلســطينية المســتقلة في السياسـة الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 105، 2003. للمزيد: خالد الحروب، **الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص41.

1- ضرورة وجود دولتين تعيشان معا في أمن وسلام؛ دولة فلسطينية قابلة للحياة مع الدولة الإسرائيلية، وإن عملية التسوية يجب أن لا يتم اقتصارها على حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن يجب أن تتضمن بناء شرق أوسط جديد، بإدخال تغييرات في القواعد والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبنى السياسية لتقوم على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية والثقافية في المنطقة العربية. وهذا ما أكده كولن باول في (2002/2/6) أمام مجلس الشيوخ حين عبر عن اعتقاده بأن إسقاط النظام العراقي قد يفسح المجال لإعادة صياغة المنطقة بطريقة تعزز مصالح الولايات المتحدة، خاصة بعد تحقيق السلام في المنطقة.

2- ستحاول الولايات المتحدة العمل باتجاه إجراءات وإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية في معظم البلدان العربية بمختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية.

3- أصبحت الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد معها أكثر تفهما لضرورة إيجاد حل نهائي لمختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي لإدراكهم أهمية ذلك للاستقرار والسلام في العالم في منطقة حيوية للعالم الغربي.

4- ضمان أمن وتفوق إسرائيل في المنطقة، والجديد بخصوص هذا الأمر هو انحياز هذه الإدارة للتيار الليكودي في إسرائيل بقيادة شارون، وعلى خلاف الإدارات السابقة التي كانت تفضل حكومات حزب العمل.

وبإصرار الولايات المتحدة على حربها على العراق ووقوف المحور الفرنسي الألماني وبعض دول أوروبا الغربية موقف المعارض والداعم لحل سلمي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، أحدث ذلك شرخا في العلاقات الأوروبية الأمريكية من جهة، وتفككاً واختلافاً في مواقف الدول الأوروبية ذاتها من جهة

أخرى. وذلك من خلال حشد جهودها ودفع معظم دول شرق أوروبا إلى دعمها اللامشـــروط، ومثال ذلك تقديم كل من بلغاريا ورومانيا تســـهيلات عســـكرية ولوجيســـتيـة لحربهـا على العراق[1]. وكـانـت تنظر الإدارة الأمريكيـة إلى غزو العراق عسـكرياً وتغلغل القوات الأمريكية داخل أراضـيه والسـيطرة الفعلية على مقـدراتـه وبترولـه، هو وحـده الكفيـل بتحقيق أهـداف الخطـة الأمريكيـة في إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يتلاءم مع التصور الأمريكي الجديد لها وللدور الإســرائيلي فيها، إضـــافة إلى وضـــع خطة بوش الأمنية موضـــع التطبيق بحيث تعدل موازين القوى على السـاحة الدولية لصـالح الهيمنة المنفردة عليهـا، ومحـاولـة تغيير النظـام العـالمي وفقـا لمجـال تفوقهـا وهو ميزان القوى العسـكري. وبناء على ذلك، فقد كانت أزمة العراق هي السـاحة الرئيسـية التي تدور عليها معركة الهيمنة؛ فالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة لشـــق وحدة الصـف الأوروبي، خير دليل على ذلك. وذلك عن طريق دفع دول شـرق ووسط القارة المنضمة مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي أو الراغبة في الانضمام إلى الانشقاق عن موقف كل من فرنسا وألمانيا، وتأييد الموقف الأمريكي في الحرب ضـــد العراق. وكذلك فإن انضـــمامها إلى الاتحاد الأوروبي في المرحلة القادمة يمكن أن يغير من معادلة القوة داخل الاتحاد لصـــالح الأغلبية الجديدة المؤيدة للولايات المتحـدة، بحيـث ينتقـل مركز الثقـل في قيـادة الاتحـاد من تجمع القوة الاقتصـادية والعسكرية إلى تجمع القوة التصـويتية. وبهذا يمكن للولايات المتحدة من النفاذ إلى قلب القرار الأوروبي، مما يجعلها ذات كلمة مؤثرة في توجهاته[2]، ويسـقط عنصـر التأثير الأوروبي في المجتمع الدولي على وجه العموم ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ولضمان عدم تقديم أي تنازلات جوهرية لأية قوى

---

(1) كمال ديب، **الموقف الأوروبي يتحدى الهيمنة الأمريكية**، جريدة البيان، 2003/2/27، ص1-2.

(2) رئيس التحرير (سعيد رفعت)، **شؤون عربية**، "هذا الملف"، عدد 113، 2003، ص6-7.

إقليمية أو عالمية، وبخاصة منافسها المباشر في منطقة الشرق الأوسط، ألا وهو الاتحاد الأوروبي. وعندما طرحت الإدارة الأمريكية رؤية الرئيس جورج بوش الابن للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق ما سمي بخارطة الطريق ساندها الاتحاد الأوروبي (إضافة إلى روسيا، والأمم المتحدة)، ولكنها لم تكن جادة حتى الآن في وضع الآليات لإخراجها إلى حيز الوجود. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي آنذاك وثيقة حول هذه الخارطة، تطالب بضرورة توفر عدة عناصر لنجاحها وهي؛ مراحل زمنية واضحة لتنفيذها حتى حزيران عام 2005، والتزامات واضحة وجازمة من قبل الأطراف، والقيام بإيجاد آلية مراقبة على الأرض لضمان التقدم وحل الخلافات تحت إشراف اللجنة الرباعية[1].

وبالتالي، واجهت الولايات المتحدة في موضوع التسوية السلمية في الشرق الأوسط فشلاً كبيراً، ويعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في حل هذه المعضلة، أو عدم قدرة الرئيس بوش على ممارسة ضغوط جدية على إسرائيل لحملها على تنفيذ التزاماتها من خلال خارطة الطريق للقيام بدور فعال في هذه العملية. وكما يرى المراقبون فإن الإدارة الأمريكية كانت تراهن على تحقيق الاستقرار في العراق أولاً، ثم التحول نحو معالجة الموضوع على أساس ما يتحقق من نتائج. ولكن هذا الرهان أخذ في السقوط بشكل كبير في ظل التصعيد المتزايد على الواجهتين الفلسطينية والعراقية. وقد أدى ذلك إلى إفساد العلاقات مع دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكيا، محاولة إصلاح ما أفسدته في السابق على أمل أن يساعدها الأوروبيون في الخروج من المستنقع العراقي[2]. ولكن نجاح فرنسا وألمانيا وبلجيكا في سابقة ملفتة

---

(1) محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص111.

(2) رياض أبو ملحم، **الاستراتيجية الأمريكية والأحداث الساخنة في العالم**، في:

http://www. al-moharer. Net/moh148/riyad.

في حلف شمال الأطلسي، من منع صدور القرار الذي دعت إليه واشنطن يطالب دول الحلف بدعم تركيا لوجيستيا وعسكريا والدفاع عنها في أي هجوم عراقي[1]، عد صفعة قوية للإدارة الأمريكية آنذاك.

وبعد لقاء شارون مؤخراً مع الرئيس الأمريكي وموافقة الأخير على خطة الانسحاب أحادية الجانب من قطاع غزة، والنكوص عما كانت تؤمن به إدارة الرئيس مثل حق العودة للاجئين وضرورة بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كان هذا التغير حاضراً في الوضع الأمريكي الداخلي وماثلا في الوضع العراقي أيضاً لينعكس على سياستها الخارجية، وذلك بعد أن خّطط لحملة إعادة انتخاب بوش بأن يتم توقيت "نقل السلطة" في العراق إلى حكومة انتقالية يضمن له أقصى دعم في حملة الانتخابات الرئاسية، ولكن الموضوع أكثر تعقيدا بكثير مما خطط له بعد الأحداث المأزومة التي يمر بها الوضع العراقي، وقد يكون العراق من أسباب فشل هذه الحملة الانتخابية[2].

وحتى هذه اللحظات فإن الولايات المتحدة تحاول أن تسيطر على الوضع بتفتير (تلطيف) النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لضمان عدم تشويش جهودها الحربية في العراق وتشويش الحملة الانتخابية للرئيس بوش، ولكي تقول للمجتمع الدولي وخاصة دول الاتحاد الأوروبي بأنها لا تسمح للآخرين بالتدخل في شؤون المنطقة. ومن ذلك يتبين أن الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام لا يتناسب مع مقدار الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه الاتحاد أو دوله للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى حالة من الخلاف والتباين بينهما.

---

(1) كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص1-2.

(2) رياض أبو ملحم، **الاستراتيجية الأمريكية والأحداث الساخنة في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص3.

وقد حذر اللورد روبرتسون (السكرتير العـــام السابق لحلف الناتـــو) من اســتمرار العداء للولايات المتحدة مما يهدد بحالة من الانفصـــال بينها وبين دول العالم. وكان ذلك في ضــوء الخلاف المســتمر حول الملف العراقي وعلى إثر خلاف الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والذي قد يهدد استقرار السلام العالمي. وقد يؤدي ذلك إلى حالة من العزلة بين أوروبا والولايات المتحدة، مما يشــكل خطورة أكثر من تدخل واشــنطن في الشــؤون الدولية[1]. ففي قمة الدول الصـــناعية الثماني في مدينة إيفيان الفرنســية (1–3 يونيو 2003) اســتقبل الرئيس الفرنســـي الرئيس الأمريكي بعد أول لقاء لهما بعد الحرب، بعد تأكيد فرنســا بأن موقفها لن يتغير وأن معارضــتها للحرب تســتند إلى وجوب احترام القانون الدولي والمنظمات الدولية[2].

وعندما عقد معهد الدراســات الدولية (إســبي) في مدينة ميلان الإيطالية مؤتمرا (20–21 شـــباط/ 2004) عن العلاقات عبر الأطلنطي بعد ســـنة من الحرب على العراق، فقد كان الهدف من المؤتمر إلقاء نظرة فاحصـــة على العلاقات الأمريكية الأوروبية والشــرخ الذي حصــل إبان حرب العراق فيما بين الطرفين. وكان الخلاف في المؤتمر واضـــحا بين دول أوروبية كبرى مثل فرنســـا وألمانيا وبلجيكا من جهة، وبين الولايات المتحدة وأتباعها داخل أوروبا وخارجها من جهة أخرى، حول موضـــوع العراق[3]. وعلى الرغم من القول بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد دخلا مرحلة تجاوز الخلافات الحادة التي كانت بينهما بعد الحرب على العراق، ولكن الحقيقة غير ذلك. وانعكســـت هذه

(1) ريتشارد بلاك، **حملة في أوروبا لمقاطعة الشركات الأمريكية**، في BBC. Arabic. Com.

(2) كرســتين عبد الله إســكندر، "قمة مجموعة الثماني للدول الصــناعية الكبرى: مدينة إيفيان الفرنســية (1-2 يونيو 2003)، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 153، 2003، ص281.

(3) محمد قدري سـعيد، **أمريكا وأوروبا وجها لوجه"، مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية**، مؤسـسة الأهرام، 2004/3/21.

الخلافات والظروف على الدور الأوروبي ســـلبا بتحييده تارة، وجمود العملية السـلمية تارة أخرى بحيث غدت لا تراوح مكانها حتى الآن، وبالتالي أضـحت العلاقات الأوروبية الأمريكية والتباينات فيما بين الطرفين في الألفية الجديدة عقبة كؤود في سبيل الوصول إلى تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

3) المحددات الثانوية للعملية السلمية:

هناك العديد من المعوقات الثانوية التي تحد من الدور الأوروبي، بتأثير واضح نتحدث عنها، **كما يأتي:**

أ- العامل الأوروبي الداخلي/ البنية الداخلية والتوسع شرقاً:

من بتحليل البناء الســياســي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) يلاحظ مدى ضـــعفه مقارنة بما تم إنجازه على الصـــعيد الاقتصـــادي والمالي، وذلك لعدم حصــوله على كافة الوســائل العسـكرية التي يحتاجها ليكون لديه القدرة الكافية للتعامل مع الصـراعات والأزمات الأوروبية، وكذلك الخلل في علاقته مع منظمة حلف شمال الأطلسي باعتباره المسؤول الأول عن الدفاع عن القارة الأوروبية[1].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتصــبح أوروبا أكثر من مجرد "سـوق" أو "قوة" اقتصـادية موحدة، ولكن الطريق لتحولها إلى قوة سـياسـية تملك إرادة موحدة ما زال بحاجة إلى وقت ليس قصــيراً. وبخاصـــة إذا لم تتمكن من صياغة سياسة خارجية موحدة أو مشتركة على الأقل، مع تضمنها سياسة أمنية ودفاعية موحدة. ولا يزال هذا الأمر أحد نقاط الضعف الرئيسية في عملية التكامل الأوروبي[2]. وهذا يحد من قدرتها على لعب دور ســـيـاســـي فاعل على المسـرح الدولي يتناسـب مع قوتها الاقتصـادية. وعلى ما يبدو فإن الفجوة

(1) نبيه الأصــفهاني، **الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو 1997)**، مرجع ســبق ذكره، ص136.

(2) حسـن نافعة، **أوروبا في مطلع قرن جديد؛ القضـايا والآمال**. في: وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان، دار الشروق، 2002، ص87.

بين الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة فيما يتعلق بعناصر القوة الشاملة كبيرة؛ إذ تميل موازين القوة بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة. لهذا يعجز الاتحاد الأوروبي عن مجاراة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنفوذها السياسي أو الثقافي أو قدرتها على التدخل العسكري، أو قدرتها النووية. ونتيجة لذلك فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع التحرك دولياً أو إقليمياً بحرية دون أن يكون هناك رضا أو موافقة أمريكية. وهو وضع قد تقبله أوروبا حالياً لكنها قد ترفضه في المستقبل. ويعتمد ذلك على مدى نجاحها في تحويل مشروعها الاقتصادي إلى مشروع سياسي يقبله العالم ويتفاعل معه إيجابيا. وتكمن المشكلة هنا في أن المصالح القومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست متوافقة تماما تجاه العديد من قضايا السياسة الخارجية. فمثلاً فإن النزعة الاستقلالية لسياسة فرنسا الخارجية تختلف عن السياسة الخارجية البريطانية ذات التبعية الأمريكية. وهكذا فإنه منذ أحداث 11 أيلول 2001، فقد ازداد الاقتناع في الصفوف الأوروبية بأن أوروبا ما زالت غائبة عن الساحة الدولية، على الرغم من سعيها المتواصل لتحقيق تكامل اقتصادي ومالي للتمتع بقدرة تنافسية جديرة به. ولكن الأصوات الأوروبية تعالت موجهة الاتهام إلى نظام الاتحاد القائم قائلة عن الاتحاد نفسه: "بأنه وإن كان عملاقا اقتصاديا وماليا إلا أنه ليس سوى قزم سياسي"[(1)]. إضافة إلى الاختلاف في المصالح بين الدول الأعضاء تجاه ما يجري والمشاكلات الناجمة عن الانهيار السوفييتي وعملية التوسع في الاتحاد شرقا ...إلخ.

فالهاجس الأمني الأوروبي القادم من الجنوب كان ضاغطا على السياسة الأوروبية لإجراء التشاور مع دول المتوسط؛ يعيش الاتحاد تجاذبا داخليا بين

(1) نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص135.

مجموعات مختلفة من دوله، كل منها يحاول دفع الاتحاد إلى الاهتمام بمجاله التاريخي. وقد ترجم ذلك بشـد بين توجهين؛ أولهما، نحو الشـرق وتقوده ألمانيا، والآخر نحو الجنوب تقوده فرنسـا وانعكس ذلك حول تخصـيص المسـاعدات؛ فعلى سـبيل المثال، نالت أوروبا الشـرقية سـابقا في عام 1996 ما يعادل 6,7 مليار وحدة نقدية أوروبية، بينما نالت دول المتوسـط ما يعادل 4,7 مليار وحدة نقدية أوروبية. علما بأن ألمانيا الاتحادية قد صرفت ما يقارب 200 مليار مارك خلال السنوات الأربع للوحدة بين الألمانيتين[1].

ومن ناحية أخرى، فإن القناعة لدى الأطراف الأوروبية الرئيسـية متباينة وتتبلور بدرجات متفاوتة حول ضـرورة عدم جواز البقاء على هامش الأحداث في الشـرق الأوسـط، وبضـرورة التحرك ضـمن الحدود الممكنة، مع تركيز الخطاب الأوروبي على أهمية إحداث توازن بين حجم المصـالح الأوروبية في الشـرق الأوسـط من جهة، والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث التي تؤثر في هذه المصـالح من جهة أخرى. علماً بأنه ينظر للوجود الأوروبي في حلف شمال الأطلسـي كناد للدعم السياسـي القادر على تقديم الحد الأدنى من المساهمة العسـكرية فقط[2]، في جميع مناطق العالم. وهذا بدوره يعكس الفجوة العسـكرية الكبيرة بين طرفي الأطلسي، مما يؤثر في ثقلهما السياسي على الساحة الدولية.

هذا إضافة إلى انقسام دول الاتحاد الأوروبي إلى تيارات ثلاثة بخصوص الدور الأوروبي في عملية التسـوية؛ أولهما، يتمثل في فرنسـا وإيطاليا وإسـبانيا وإيرلندا، وهذا التيار يتخذ موقفاً واضـحاً في عملية التسـوية وذلك بتحميله إسرائيل مسؤولية الأزمة التي تعيشها عملية التسوية وتطلعه ليؤدي دوراً أوروبياً

---

(1) إسكندر الديك، مرجع سبق ذكره، ص37.

(2) حسام سويلم، "خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص192.

فاعلاً. وثانيهما، يتمثل في بريطانيا وهو لا يختلف كثيرا عن مضـــمون الموقف الأول من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية ما تعانيه عملية التسوية، ويختلف من حيث تحفظه على دور أوروبي قد يقود إلى خلاف مع الولايات المتحدة. وهذا الموقف تحكمه الاعتبارات الأطلسية التقليدية في السياسة البريطانية. وثالثهما، التيار الذي يضـــم ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك، لا يبدي أي حماســـة لدور أوروبي في عملة التسوية، ويفضل المراهنة على الدور الأمريكي وعدم المشاركة في عملية التســـوية. لأنه لم يحن الوقت للقيام بدور فاعل في عملية الســـلام. وكما يقول مايكل هاورد فإن الســـياســـة التي تنتهجها بعض دول الاتحاد، مثل بريطانيا، تجاه الاتحاد نفســـه كثيراً ما أدت إلى علاقات أســـوأ بين الدول الأعضاء[1].

ويلاحظ أن دول الاتحاد قد تخلت عن دورها في اتخاذ مبادرات مســـتقلة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط معطية المجال للولايات المتحدة للانفراد وذلك لعدة أسباب، **من أهمها**[2]:

1- العجز والضعف العربي عن تهديد مصالح تلك الدول للحصول على تأييدها ودعمها.
2- المعارضـة الأمريكية والإسرائيلية للاتحاد الأوروبي لقيامه بأي دور مستقل تحت حجـة أن اعتمـاد الاتحـاد الأوروبي على العرب قد يحد من قدرتها على القيام بدور مشترك ومستقل بخصوص التسوية السلمية.
3- دول الاتحاد لم تكن ترغب في معارضـة الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصـة في عالم أحاديّ القطبية، لأن ذلك ســـيعرقل أي مبادرة تطرح من قبلها، أو حتى الانسحاب من الرعاية الحالية للتسوية السلمية المتعلقة بخريطة الطريق.

---
(1) مايكل هاورد، **أوروبا محافظة**، صحيفة الدستور الأردنية، 2004/4/5.
(2) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص179.

وكان الجدل الحاد الذي دار بين دول الاتحاد الأوروبي حول الموقف من الأزمة الأمريكية العراقية، قد أوضـــح أن خطوط الانقســـام تجاوزت المتعارف عليه تقليديا؛ بحيث إنها تجاوزت مرحلة وقوف قلب أوروبا، وتحديدا ألمانيا وفرنسا في جانب، وأطرافها وتحديدا بريطانيا في جانب آخر. فالانقسام الأخير أحدث نوعا من التداخل بين هذين التوجهين؛ إذ تابعت بريطانيا نهجها التقليدي في السير وراء السياسة الأمريكية ونصرة الولايات المتحدة، فإن دولا أخرى غير معروف عنها هذا النهج التحقت ببريطانيا وتنافســـت معها في تأييد الطرح الأمريكي، وهي أســـبانيا وإيطاليا والبرتغال[1]. بالإضـــافة إلى التباين فيما بين الدول الأوروبية إزاء الكثير من المسـائل؛ وعلى سـبيل المثال، فإن نائب رئيس الوزراء الإيطالي (جيافرانكو فيني) قد دافع عن حق إســـرائيل في بناء الجدار العازل في الضـفة الغربية، مع رفض الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي لبناء هذا الجدار. وكذلك اتصـــال رئيس الوزراء الإيطالي (برلســـكوني) بعد نتائج المفوضية (كانت قد أجرت المفوضية استطلاع في الأسابيع الأخيرة من عام 2003، أظهر أن مواطني الاتحاد الأوروبي ينظرون إلى إســـرائيل على أنها أكبر تهديد موجه للسلام في العالم) والتي تقول إن إسرائيل أكبر تهديد للسلام في العالم، ليعرب عن "استغرابه واستهجانه" لهذه النتائج[2].

ويظهر التباين هنا عندما حاول رئيس الحكومة الإسبانية السابق (خوسيه

(1) عماد جاد، **على خلفية الانقسـام الأوروبي بشـأن العراق: هل يفقد الاتحاد الأوروبي خصـوصـيته قريبا؟**، مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية، مؤسسـة الأهرام، 2003/2/23، ص1. للمزيد انظر: تقرير، **استحالة التعاون بين أوروبا وأمريكا بعد الحرب العراقية**، في:

http. www. Masrawy. Com/masrawynews.

(2) تقرير، **شارون في زيارة لإيطاليا لبحث العلاقات مع أوروبا**:

BBC. ARABIC. COM. 17/11/2003.

للمزيد انظر: ريتشـــارد بلاك، مرجع سـبق ذكره، ص1. للمزيد أيضـــاً انظر: صـحيفة الدسـتور الأردنية، 2004/3/8. للمزيد أيضـــاً انظر: زكريا حسـين، "السـياسـة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد يناير 151، 2003، ص278.

ازنار) أن يبين الموقع الأوروبي بالنســـبة لعملية الســـلام، وذلك بدعوة الدول الأعضــاء في الاتحاد الكف عن الحلم بمبادرات مسـتحيلة في الشـرق الأوسـط مؤكدا وجود قناعة راســـخة بعدم القدرة عند البعض أو عدم الرغبة عند البعض الآخر بالاصـــــطدام مع الولايات المتحدة صـــــاحبة الموقع الطاغي في عملية السلام، ورغبة الأوروبيين في الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الخاصـة التي تربطهم مع واشـنطن وعدم تعريضــها للتوتر بسـبب الشـرق الأوسـط. ثم هناك الرفض الإسرائيلي المستمر لأي دور أوروبي سياسـي في عملية السـلام وحول السياسة التي يجب السير عليها مما يؤدي إلى الاكتفاء دائما ببلورة موقف الحد الأدنى عبر دبلوماسية التحرك للمساعدة واحتواء التوتر [1].

ومن جهة أخرى، فإنه بعد الانهيار الشـــيوعي في بلدان شـــرق ووســـط أوروبا خلقت واقعاً جديداً أجبرت دول الاتحـاد الأوروبي على إعـادة التفكير بخططها السياسية والاقتصـادية والأمنية من جهة وصـياغة استراتيجيات جديدة لم تكن موجودة من قبـل على قـائمـة أجنـدة الاتحـاد من جهـة أخرى. وتتمثـل في كيفية تأمين الاســتقرار بكل أنواعه في هذه البلدان ومســاعدتها على ترتيب أوضـــــاعها الداخلية كي لا تؤثر دول الاتحـاد، ولتحقيق مصـــــالح الاتحـاد الاقتصـادية كزيادة حجم السوق الأوروبية المشتركة، وزيادة التجارة والاستثمارات لإظهار دور الاتحاد كلاعب اقتصادي وسياسي مهم على الصعيد الدولي[2].

وكما يقول د. محمد قدري ســـعيد، فإنه كان "من المنطق أن يتم التعامل أولا مع منطقة أوروبا الشـرقية بسـبب قربها من أوروبا الغربية[3]، ثم مع منطقة الشــرق الأوســط حيث انعكســت هذه الظروف والمعطيات ســلبا على العملية

---

(1) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) رسمي الشقيرات، **توسع الاتحاد الأوروبي شرقا ـ الآمال والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص1.

(3) محمد قدري سعيد، مرجع سبق ذكره.

السلمية، حيث تحتاج عملية التوسع وملحقاتها لمزيد من الجهد والمال.

إضـــافة إلى محاولة الاتحاد الأوروبي العمل لتوســـيع الاتحاد ليمتد إلى الدول المجاورة له، وهو الأمر الذي يهتم به الاتحاد جديا، مما يجعلها تنشـــغل بأفكار وأجندات جديدة تبعد وتشـــتت تفكيرها عما يحدث في منطقة الشـــرق الأوســـط. وهذا ما ورد في وثيقة الأمن الأوروبية التي أقرتها أوروبا في عام 2003، وقد جاء فيها "إنه لمن مصـلحة الاتحاد الأوروبي أن يعمل على تعزيز وإيجاد دائرة من الدول ذات الحكومات الجيدة على حدوده، حيث يقيم الاتحاد الأوروبي مع تلك الدول علاقات تعاون حميمة". وتعمل المفوضـــية حاليا على تطوير هذا المبدأ في هيئة "مبادرة أوروبا الموسعة"[1].

ولكن التوســـع الأوروبي حـالياً يفرض خطراً على طموحـات الاتحـاد لصياغة سياسة خارجية ودفاعية للدفاع عن مصالحه الاستراتيجية، وعلى لعب دور سياسي دولي في موازاة الدور الاقتصادي الدولي الذي يضطلع به بثقة[2]، مما يحد من قدرة الاتحاد على الدخول بفاعلية في العملية الســـلمية كما يحدث الآن نتيجة لتشتت في التركيز وفي الثقل، والجهد والمال.

ب- العامل الإسرائيلي:

إسرائيل كانت ولا زالت تهدد الدول الأوروبية بأنها لا تسمح لها بلعب أي دور في الشـــرق الأوســـط تحت ذريعة تأييدها للطرف الفلســـطيني، وأنها غير محايدة، وهي تفضـل التعامل مع حليفتها الولايات المتحدة فقط بدلا من السماح للاتحاد بلعب أي دور. ونتيجة لهذه السياسة فقد انتقدت إسرائيل من قبل بعض الدول الأوروبية، ومنها فرنســـا، فقد قال رئيســـها جاك شـــيراك: "إن الولايات

---

(1) جورج سوروس، **نحو أوروبا أكثر اتساعاً**، الدستور الأردنية، 2004/4/5، ص32.

(2) وليام فاف، **توســـيع الاتحاد ينطوي على مخاطر جيوســـياســـية جديدة**، جريدة الدســـتور الأردنية، 2004/2/26، ص19.

المتحدة لا يمكن أن تبقى وحيدة في حل النزاع في الشرق الأوسط، وما زلت أعتقد أن أوروبا يمكنها القيام بأمور كثيرة في هذا المجال"[1].

ووجهـــــة النظر الإسـرائيلية تقول بأن معظم الســياســيين الأوروبيين والشخصيـــات المؤثرة في تشكيل الرأي العام تتحيز بشكل روتيني إلى الجانب الفلســطيني، مع رفضـــهم مقابلة أي شـــخصـــية أوروبية رســمية تســتمر في الاتصال مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[2]. وفي المقابل، فإن الكثير من الأوروبيين يرفضـــون ادعاء إســرائيل الســلام لأن الاحتلال "لا يمكن أن يكون مرادفا للســـلام والأمن ... إلا عن طريق إقامة علاقات ســوية وعادلة بين إســـرائيل والدولة الفلســـطينية"[3]. فعندما اندلعت الانتفاضــــة الثانية (28/ أيلول/2000) فقد كانت أوروبا تبادر وتقترح إنهاء العنف وإرســـال مراقبين دوليين إلى المنطقة، ولكن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على إرســـال هؤلاء المراقبين دون موافقة إسرائيل عليها.

ومع ذلك فقد كانت بعض الدول الأوروبية تواجه ســياســات الغطرســة الإسـرائيلية، ومثال ذلك بلجيكا؛ ففي زيارة للمبعوث الإسـرائيلي عوفاديا سـوفير لبلجيكا، وجه وزير الخارجية البلجيكي سـؤالا له: هل أنت موفد تمثل الســلام، أم تمثل سـياسـة القوة؟ وشـكك بنوايا إسـرائيل وقال: كان بودي أن أكون حياديا لكن الواقع أقوى مني. وقد هدد بســحب ســفير بلاده من تل أبيب، وأن بلاده ستتخذ إجراءات شديدة ضد إسرائيل من بينها تجميد الاتفاقات المبرمة وفرض عقوبات عليها بســبب ممارســاتها الحربية. ونتيجة لذلك فقد وصــف وزير

(1) نقلاً عن أحمد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضــية الفلســطينية وعملية الســلام**، مرجع ســبق ذكره، ص55.

(2) **شارون في زيارة لإيطاليا لبحث العلاقات مع أوروبا**، مرجع سبق ذكره، ص1.

(3) تيمور مصـطفى كامل، "الفرنكوفونية والعالم العربي: مسـيرة تعاون مشـترك"، **مجلة السـياسـة الدولية**، عدد 146، 2001، ص13.

الخارجية البلجيكي من قبل اليهود والصـــهيونية بأنه "أشـــد الوزراء الأوروبيين عداء لإســرائيل"[1]. وفي المقابل، فقد ظهر عجز الاتحاد الأوروبي على ترجمة غضـــبها على إســرائيل فيما يتعلق بمخالفاتها لشــهادات المنشــأ بخصـــوص صـــادراتها التي يدخل في تركيبة بعضـــها مواد من المســتوطنات. وهذا يخالف اتفاقية الشــراكة وكافة قواعد وأحكام وأعراف القانون الدولي، ولكن أوروبا تغض الطرف عنه لصعوبة تحديد ذلك فنيا، وذلك بهدف عدم الاصطدام مع إسرائيل وخســارة دورها في عملية الســلام، وكما حدث بالنســبة لعدم موافقتها على بناء السور الفاصل في الضفة الغربية، ولكنها امتنعت عن التصويت عندما تبنت الجمعية العامة قرارا يطالب المحكمة العدل الدولية بتقديم رأي اســـتشـــاري. ولا ينفي ذلك حصــول توتر مســتمر أحيانا في العلاقات الإســرائيلية الأوروبية، كما حدث عندما اتهم شـــيمعون بيريز الذي يعد صـــديقا لأوروبا هذه الأخيرة بالعداء للســامية أكثر من الســابق، حيث قال بيريز " أن اللاســامية الجديدة في أوروبا ... غير موجهة ضد الأفراد فحسب بل ضد دولة إسرائيل"[2].

وعندما كثفت إســرائيل من حملتها الدولية ضـــد الســلطة الفلســطينية والمنظمات الفلســطينية، وذلك لمنع الاتصـــالات بين المســؤولين الأوروبيين والقيادة الفلســـطينية، ولإدراج حركة حماس في قائمة المنظمات الإرهابية، فقد حالف إســرائيل النجاح في فرض ســياســة المقاطعة ضــد الرئيس عرفات على الاتحاد الأوروبي. وهذا يؤكد حصـــول تغيير ســـلبي في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية. وساهمت الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي، والعلاقة بين رئيس وزرائها برلســـكوني برئيس الوزراء شـــارون، بهذا التغيير؛ حيث رفض الرئيس الإيطالي لقاء عرفات خلال جولته في الشـرق الأوسـط في شـهر تموز

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، "الموقف البلجيكي النموذج والمثال"، في:
http. www. Fateh. net. News.

(2) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص6.

عام 2003، إذ دعا شـــارون وبشـــكل صـــريح دول الاتحاد الأوروبي لتســـير على النهج الإيطالي بعزل الرئيس ياســـر عرفات، حيث قال: "وأنا أطلب من الدول الأوروبية أن تتبع المثال الإيطالي"[1]. هذا مع إدراك إســـرائيل عملية الانصـياع الأوروبي للولايات المتحدة، بعد تفاعلات حرب الخليج الثالثة، والذي سوف يمنع الاتحاد الأوروبي من معارضة السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل في الشرق الأوسط.

ومن جانب أخر، فإن إســـرائيل كما يقول الكثير من المراقبين لا تريد "ثقافة السلام"، التي تتطلب ضرورة تفهم مصالحها الحقيقية والاعتراف بمصالح الطرف الآخر، وذلك بالتزامها بالمواثيق والقرارات الدولية المتعلقة بالســلام لبناء علاقات ســـوية وعادلة بينها وبين الفلســـطينيين، مما يعوق الدور الأوروبي في عملية التسوية[2].

وبالنتيجة يمكن ترديد مقولة الباحث جوزيف سـماحة: " نحن العرب أكثر عجزا من أن نســتعطي موحدين دورا أوروبيا ... أوروبا عاجزة ســياســيا عن أن تحول فرصها الفعلية في الشرق الأوسط إلى نهج مستقل. وكل عجز يغذي الآخر"[3]. وبمعنى آخر فالطرفان، وبتفاوت كبير، يخضـعان للهيمنة الأمريكية، فكيف يمكن إحداث التأثير؟ والعقلية الأمريكية تعبر عن ذلك التفوق والغطرســة العالميـــة؛ فها هو الرئيس بوش الابن يقــول: "إن العالم أكثر أمنا وأكثر حرية تحت قيادتي"[4].

---

(1) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

(2) تيمور مصـــطفى كامل، مرجع ســبق ذكره، ص13. للمزيد انظر: ناصـــر اليحمدي، **التبرعات هي الحل**، جريدة الوطن، 2002/4/29.

(3) جوزيف ســـماحة، "تعقيب" على ناصـــيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصـــه في عملية التســـوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص19.

(4) Ahmad Mahdi,op. cit. p,152.

ج- العامل العربي:

الحكومات العربية ليسـت كلا واحدا إزاء التسـوية، وقد تكون التباينات والاختلافات بين الأنظمة العربية وحكوماتهم أكبر مما هي بين الحكومات الأوروبية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، يوجد ما يجمع الحكومات العربية، على قلة الخطوط الجامعة بينها، يؤكد هذا الجامع مركزية الدور الأمريكي في التسـوية. وحتى في اللحظات الحاسـمة فإن الولايات المتحدة تفضـل أن تكون وحدها، ولا يمانع العرب في ذلك[1].

ونتيجة لتدهور الصورة الأمريكية لدى العرب إثر انحيازها الكبير لصالح إسـرائيل فإن العرب بدأوا يرحبون بدور أوروبي فاعل في عملية التسـوية لموازاة الدور الأمريكي. وبدأت فرنسـا هذا الدور عام 1996 وبتأييد أوروبي؛ إذ مكث وزير الخارجية الفرنسية دولا شـاريت (16) يوما في المنطقة، وقد بدأت فرنسا ومن خلفها أوروبا وكأنها المخلص للعرب من العنجهية الإسـرائيلية [2]. وكان العرب يتطلعون لدور فاعل للاتحاد الأوروبي في العملية السـلمية، وذلك لإعطاء العملية السلمية بعدا جديدا متمثلا في إشراك الاتحاد في عملية صنع القرار الخاصة بالعملية السلمية وعدم ترك الأمور في يد طرف واحد يدير هذه العملية من جهة، وللضـغط على إسـرائيل من أجل تنفيذها ما تم الاتفاق عليه من جهة أخرى[3]. ولكن حالة العجز والضعف والانقسام العربي لم تؤثر إيجابياً في كسب الموقف الأوروبي.

\وكما يقول الباحث سـامي ذبيان، فإن المشكلة ليست في شـارون الذي يجري تضـخيمه لتبرير عدم اتخاذ موقف فاعل ضـده وضـد إسـرائيل، وليست

---

(1) جوزيف سماحة، مرجع سبق ذكره، ص19.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص177.

(3) رسـمي شـقيرات، **الاتحاد الأوروبي يكمل الدور الأمريكي في صـياغة السـلام**، صـحيفة أزمان، 2003/3/3.

في أوروبا وأمريكا الباحثين عن مصالحهما، "وإنما المشكلة هي في العرب الذين يحتاجون للحزم والجدية والوعي ... لكن الذي يبدو أن العرب يتمنون كل الخير للفلســـطينيين فإذا لم يحدث ذلك فليس لدى العرب إلا الأســـف ومشـــاطرة الفلســطينيين الأحزان ... إن هذا هو الذي يشـــجع أوروبا وأمريكا وغيرهما أن تكون مع إســـرائيل وليس مع العرب لأن العرب لا خوف منهم"[1]. ومن جهة أخرى، فإن العلاقة الاستراتيجية ما بين بعض الأنظمة العربية والولايات المتحدة الأمريكية تؤثر سلبا في الدور الأوروبي في عملية السلام بالشرق الأوسط[2]، وكذلك فإن التغيرات العربية والأوروبية والدولية كانت عاملا ضـــاغطا على العرب بعدم التزام أوروبا بالقضية الفلسطينية والتسوية مع محدودية الدور الأوروبي إقليمياً وعالمياً، مما يجعل أوروبا تسعى في أحيان كثيرة لإرضـاء إسرائيل أكثر من العرب.

ثالثاً: خاتمة ونظرة مستقبلية:

بعد الاستعراض السابق لدور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، **وفي الإجابة عن سؤال الدراسـة الرئيس:** ما أهم محددات السياسـة الأوروبية المشتركة تجاه التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإســـرائيلي منذ انطلاقها في معاهدة ماســـتريخت عام 1993 بعامة، وكيفية تأثيرها في الدور الأوروبي الباحث له عن وجود فاعل مؤثر في المنطقة العربية بخاصـــة؟ فقد تبين محدودية الدور الأوروبي في عملية التســوية السـلمية على الرغم من أهميته نتيجة لعدة عومل، يقف على رأسـها الهيمنة الأمريكية العالمية ومحاولتها الحد من المشـــاركة الأوروبية العالمية بعامة، والمشـــاركة في عملية

---

(1) ســـامي ذبيان، **غريب أمر أوروبا وأمريكا:جبن مع إســـرائيل وخداع للعرب والأغرب أن هؤلاء العرب لا يخوفون فلا أنياب ولا أظافر لهم**، الزمان، 2002/1/17.

(2) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص1-3.

التسوية بخاصة. هذا إضافة لعوامل أخرى تتعلق ببنية الاتحاد نفسه والاختلاف بين دوله، وتوسعه بعد التفكك السوفيتي، والمعارضة الإسرائيلية لأي دور أوروبي، وحالة الضعف والفرقة والتشتت العربي. ومن ثم عدم قدرة الاتحاد على تبني سياسة موحدة في مجالي الخارجية والأمن؛ فعندما سئل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن، خافيير سولانا، عن فشل ونجاح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، فقد أجاب والدهشة على وجه: "إن هذه السياسة حديثة وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للاتحاد. ثم إن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب خاصة وإن هذه السياسة حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"[1].

وبمعنى أخر، إن هذه السياسة الخارجية ما زالت وليدة ولم تشق طريقها بعد لتعبر عن ثقل وأهمية العامل الاقتصادي والمالي للقارة الأوروبية، وذلك بأدائها دوراً سياسياً فعالاً موازياً لهذا الثقل في المجال الاقتصادي. والنتيجة عجز أوروبي عن التحول إلى قوة سياسية موحدة على الساحة الدولية، مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل المنظور، كما يقول معظم المراقبين. ولكن بحلول نهاية عام 2004 فإن وكالة دفاع أوروبية سوف تمنح أوروبا الفرصة للارتقاء بعملياتها العسكرية الخاصة بها[2]، وما يترتب عليها من دور سياسي أكثر فاعلية.

---

(1) نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص137.

(2) صحيفة الدستور الأردنية، 2004/3/8.

فقد كان من الممكن أن تكون للاتحاد الأوروبي سياسة ودور أكثر نشاطاً في عملية التسوية السلمية في المنطقة مستفيدا من بعض العوامل والظروف الآتية[1]:

1- عدم التكامل والتضارب والتناقض في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، وموقفهم تجاه الصراع الفلسطيني بشكل خاص، نتيجة الاختلاف ما بين مؤسسات صناعة القرار الخارجي.

2- مواصلة إسرائيل لسياستها العدوانية والاستيطانية القائمة على تصفية المقاومة والاغتيالات لقادة المنظمات تلك، وعدم خضوعها لقرارات الشرعية الدولية.

3- ظهور تأثير ودور للرأي العام الأوروبي على مؤسسات صناعة القرار، وبخاصة بعد انتفاضة الأقصى وما أحدث فيها من جرائم ضد المواطنين الفلسطينيين العزل. وكذلك الحال بالنسبة للوضع بعد الاحتلال العراقي.

4- خوف الأوروبيين من امتداد شعلة الانتفاضة للدول المجاورة مما يهدد استقرار وأمن هذه الدول وينعكس سلبا على مصالحها.

5- الربط بين ما يجري في العراق وما يجري في فلسطين ومعارضة معظم دول الاتحاد الأوروبي لاحتلال العراق، مما قد يؤدي إلى لعب دور مهم في الاتجاهين، مستفيدا من حاجة واشنطن للدعم الأوروبي في وجودها في العراق لربطه بضرورة إشراك الاتحاد والمجتمع الدولي بفاعلية في حل القضية الفلسطينية. وبهذا الخصوص فقد كتب أحد المحللين الإسرائيليين يقول: "إن تأثر إسرائيل بنتائج الشقاق بين جانبي الأطلنطي بالغ العمق،

---

(1) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص52. للمزيد انظر: محمد قدري سعيد، **أوروبا العظمى**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003/12/3، ص2. وللمزيد انظر أيضاً: مأمون الباقر، "نجاح التكتلات الأوروبية والآسيوية وفشل العربية والأفريقية"، **البيان**، 2003/8/29.

ففي حال تقليص الفجوة بين طرفي الأطلنطي خاصة بعد انتصار الأمريكيين في العراق فإن هيمنة الولايات المتحدة عالميا سوف تزداد قوة وسوف تتصرف بالشكل الذي يستكمل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ولا تقف عائقا لها"[1]. وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بخصوص الضغط الأمريكي على إسرائيل (في 14/ آب/ 2003): دعوني أقول لكم "لا تقلقوا على الضغط الأمريكي على إسرائيل، نحن، الشعب الإسرائيلي، نسيطر على أمريكا، والأمريكيون يعرفون ذلك"[2].

وبالتالي على دول الاتحاد الأوروبي البحث في كيفية إحياء البعد العربي لاعتبارات كثيرة في سياساتها الجنوبية، ويبقى ذلك مرتبطا بقدرة العرب على بلورة سياسة أوروبية تجاههم أو بلورة سياسة مشتركة فاعلة على الصعيد العالمي. وكذلك من الضرورة تفعيل الدور العربي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة منه في عملية تنشيط الدور الأوروبي لتسوية القضية الفلسطينية، وعدم فصل الدور الاقتصادي الأوروبي عن دوره السياسي في الشرق الأوسط لارتباط البعدين السياسي والاقتصادي مع بعضهما بعضا. إضافة إلى ضرورة سعي الدول العربية للضغط على الولايات المتحدة لمشاركة أطراف دولية أخرى، ومنها الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، لتخفيف الضغوط الإسرائيلية على الطرف الأمريكي، هذا إذا كان الأخير جادا في سعيه لإيجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية.

وكذلك على الدول العربية استغلال الأوراق الرابحة الأوروبية في عملية التسوية بحيث يتم الضغط على إسرائيل بطريقة غير مباشرة، عن طريق

---

(1) السيد أمين شلبي، "ماذا تعني العوامل المؤثرة في العلاقات الأمريكية - الأوروبية للعالم العربي؟"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 116، 2003، ص40-41. للمزيد انظر: **توسيع الاتحاد الأوروبي: فرصة تاريخية**، في: http:www. en-del. org. il/|Arabic/content/en.

(2) Ahmad Mahdi, op. cit. p,11.

العلاقات الاقتصــادية الأوروبية الإسـرائيلية؛ إذ تزيد التجارة الخارجية لإسـرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي على 55% من حجم تجارتها الدولية. هذا إضــــافة إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لأن في تطويره مصلحة كبرى لإسرائيل وبخاصة حاجتها للأسواق الأوروبية، والضغط بهذا الاتجاه يساعد على الإذعان الإسرائيلي لاحترام مرجعية مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة.

ولكن الكثير من المعطيات تشـــير إلى بقاء الدور الأوروبي الســـياســـي محدوداً في عملية التسوية ولا يتوافق مع مقدار الدعم الاقتصـادي والمالي الذي يقدمه لطرفي النزاع، ما لم تســـتفد أوروبا من العثرات الأمريكيـة في المنطقة العربية، وما لم يضـــغط الاتحاد الأوروبي بقوة على إســـرائيل عن طريق ورقة المســاعدات الاقتصــادية والعلاقات التجارية، وما لم يفعل العرب دورهم الموحد بتشـكيله عنصـرا ضـاغطا على السياسـة الأمريكية في منطقة الشـرق الأوسـط لصـــالح دور دولي فاعل إما لهيئة الأمم المتحدة أو روســيا أو الاتحاد أوروبي أو لهم جميعا وذلك لإيجاد تسوية عادلة لهذا الصراع المزمن.

الفصل السادس
معاناة المهاجرين العرب
خارج المنطقة العربية

أصبحت ظاهرة البطالة في أكثر الدول العربية تشكل – كما هو معروف – مشكلة اجتماعية ومعضلة تنموية ذات شأن كبير، وأصبح خلق فرص عمل جديدة يمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية. والبطالة هي إحدى نتائج تعثر سياسات التنمية العربية، وأصبحت بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، ما لم تعالج بشكل جذري.

والعمل يحتل موقعاً مركزياً في حياة الإنسان، فهو لا يؤمن مورد رزقه فحسب، بل يشكل أيضاً مصدر الإندماج في المجتمع، وتحقيق الغايات الذاتية. فالعمل يشكل عنصراً أساسياً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي أمن النظم.

والبطالة تعاني منها كافة الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وإن بدرجات متفاوتة. وقد عرفت المنطقة العربية كل أنواع الهجرة لكن أكثرها اتساعاً وتأثيراً هى الهجرة القسرية، فقد كان العراق مثلاً فى منتصف الثمانيات يستقبل مليونى وافد عربى وبعد حرب 2003 نزح قرابة اربعة ملايين عراقى. فكأن المنطقة قد شهدت في الواقع تحركات سكانية قسرية بلغ حجمها ثمانية ملايين نسمة من العراق وحده (مواطنون ووافدون). ناهيك عن نتائج الحرب على لبنان سنة 2006، واللاجئون الفلسطينيون، وأزمة دارفور، وتمزق الصومال.

وديموغرافياً هناك بصفة عامة ثلاثة أنواع من الدول، المجموعة **<u>الأولى</u>** تلهث وراء مضاعفة ثرواتها البشرية وتكافئ من يزيد منها، والمجموعة

الثانية تســـن القوانين الصــــارمة للحد من الزيادة الســـكانية، أما المجموعة **الثالثة والأخيرة** فهي التي عرفت قيمة ثروتها البشـــرية وعملت وتعمل على رفع مستواها وحسن استثمارها وإبقاءها في حالة تعليم وتدريب مستمرين، لتتوائم مع المتطلبات المتغيرة والمستحدثة في أسواق العمل، وهو وضـع لم يتحقق بعد في مجتمعاتنا العربية.

فاللغة الديموغرافية الســـائدة في عالمنا العربي هي الحديث عن الثروة البشـــرية الفائضـــة ككارثة ينبغي العمل على التخلص منها، وأصـــبحنا نعاير شـعوبنا بزيادة نسـلها الذي يلتهم كل عائد التنمية ويتجاوزه، ونرصـد الميزانيات للعمل على تحديد النســل، ونرفع شـــعارات مثل "قبل ما نجيب مولود نتأكد أن حقه علينا موجود"، "وانظر حولك وانظر خلفك"... إلى غير ذلك من شعارات.

ولكننا لم نركز على الاســتفادة من الطاقات البشــرية وتحويلها إلى طاقات منتجة تضيف لاقتصادنا بحسن تأهيلها، وانشغلنا، على هذا النحو، بإدارة الفقر بدلاً من التركيز على إدارة ثروتنا البشـرية. فالفقر لم يعد "حالة مزمنة" ولا "قدراً" لا مرد له، إذا ما بذلنا جهدنا لتحويل الأيدي العاملة المعطلة والمســـتهلكة إلى أيد فاعلة ومنتجة تضـــيف للإنتاج والدخل القومي، عبر خطة قومية متكاملة للتنمية، تتضـــمن إعادة النظر في أنظمتنا التعليمية لنحصـــل على مخرجات أفضـل. وقصـص النجاح الآسيوية تؤكد إمكانية صـنع مستقبل أفضـل لبلادنا. ونتيجة لعدم نجاح أغلب خطط التنمية تزايد عدد الراغبين في الهجرة ســواء إلى خارج المنطقة العربية أوالي داخلها.

وستتناول هذه الورقة الموضوعات التالية:-

أولاً: السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية.

ثانياً: الهجرة العربية إلى المنطقة العربية: آمال معقودة ومخاوف مدمرة.

ثالثاً: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الهجرة العربية.

أولاً: السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية:

يقدر عدد المهاجرين العرب في دول الاتحاد الأوروبي بنحو 6 ملايين عربي، أما ذوو الأصول العربية فيتجاوز عددهم في أوروبا 15 مليون عربي[1].

إن الأوروبيين يستخدمون صيغاً لطيفة عند الحديث عن العلاقة بين ضفتي البحر المتوسط كتلك التي "تؤكد الحاجة إلى إرساء مسار من التعاون بين أوروبا ودول البحر المتوسط باعتبارهما كلاً مكملاً لا يتجزأ"، أو يتحدثون عن "إقامة شراكة اقتصادية ومالية ومنطقة إزدهار مشترك"..إلخ. بيد أن هذه الصيغ المقنعة تحجب ورائها رغبة أوروبية في التعرف على سبل وضع حد لهجرة العرب لدول الاتحاد الأوروبي. وقد وضع هذا الاتحاد قيودا على الهجرة العربية حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وضاعفها بعدها، باستثناء الكفاءات العربية التي استثنت من هذه القيود.

ويلاحظ أن اتفاقيات المشاركة مع عدد من دولنا العربية والاتحاد الأوروبي تناولت بشئ من التفصيل موضوع الهجرة غير النظامية ولم توجه نفس القدر من الاهتمام لتعزيز فرص الهجرة المشروعة التي تمثل البديل للهجرة غير المشروعة. ولم يكن تنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة في جانب منها إلا نتاج السياسة الأوروبية الأحادية الجانب التي غلبت الأبعاد الأمنية، وقلصت الأبعاد الاجتماعية في هذه العلاقة.

فقد حدث تحول في نمط تفكير المجتمعات الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتفجيرات مدريد ولندن، وانتفاضات الضواحي في باريس، غيرت من نظرة الأوروبيين إلى كل ما هو عربي أو مسلم، وأصبحت الدول العربية في نظر غالبية الأوروبيين متهمة بتوليد فيروس الإرهاب، وتزايد نشاط التيارات اليمينية المتطرفة المنادية بطرد المهاجرين وتحميلهم مسؤولية المآسي الاجتماعية من بطالة وانحراف وجرائم. وأصبح هناك خلط بين قضايا الإرهاب

والهجرة، وبين الاعتبارات الأمنية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى إجراء تعديلات مؤسسية وتشريعية للحد من الهجرة. وكانت الهجرة العربية والإسلامية هي المقصودة، وجرى – على هذا النحو – تسييس الهجرة، وتحولت سياسات الهجرة الأوروبية من الليبرالية إلى الانتقائية.

ولهذا جاء حصاد التعاون الأورومتوسطي هزيلاً، بعد أن سيطر هاجس الأمن على سياسات الهجرة، وتقلص بذلك سقف التعاون الاقتصادي الذي كانت تلح عليه عملية برشلونة، إلى سقف التعاون الأمني. مما يستوجب مستقبلاً العمل على إدماج الهجرة العربية في سلة المصالح المتبادلة مع الاتحاد الأوروبي، وحماية المهاجرين وحقوقهم طبقاً للقوانين الأوروبية.

وقد استغل الجانب الأوروبي المفاوضات الثنائية مع الدول العربية فرادى في فرض ورقة "إعادة التوطين" للمهاجرين غير النظاميين (Readmission)، واستخدامها كورقة ضغط لكسب بعض الامتيازات الاقتصادية.

ولا نعتقد أن الاتحاد من أجل المتوسط سيكون أفضل مما سبقه من مراحل، فالأرجح أنه سيركز من جديد على موضوع الهجرة غير القانونية. ولعل أولى مؤشرات ذلك أن الرئيس الفرنسي "نيقولا ساركوزي"، الذي كان يشغل من قبل منصب وزير الداخلية، تبنى خطاً متشدداً تجاه الهجرة، الأمر الذي أكسبه أصوات الأجنحة اليمينية في انتخابات الرئاسة الفرنسية عام 2007، ولهذا جعل خلال رئاسته الدورية للاتحاد الأوروبي، موضوع الهجرة في بؤرة الاهتمام الأساسية (Centrepiece)، وكانت اتفاقية الهجرة الأوروبية الجديدة التي تبنتها القمة الأوروبية في (2008/10/16) ببروكسل، فكرة الرئيس الفرنسي. وهذه الاتفاقية تمثل مزيداً من التشدد في سياسات القارة الأوروبية تجاه الهجرة، وتعهد القادة الأوروبيون بطرد المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز إجراءات السيطرة على الحدود، مع الاتجاه للعمل على جذب مزيد من

المهاجرين من العمالة الماهرة. وقد علقت "إليزابيث كوليت" من مركز أبحاث السياسة الأوروبية ببروكسل، على هذه المعادلة بقولها: «أنها تمثل سياسة أشد محافظة تجاه الهجرة. تنظر إلى سياسة الهجرة من منظور التحكم أولاً، وتجعل ذلك أكثر صراحة مما كان في الماضي»(2).

والهدف الرئيسي منها أن تكون الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي انتقائية، تركز على العمالة عالية المهارة. مع فرض قيود أكثر تشدداً لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والتوسع في إعادتهم إلى بلدانهم، وعدم تقنين أوضاعهم، على نحو ما حدث في أسبانيا عام 2005، على أساس أن هذه السياسة تشجع على جذب المزيد من المهاجرين غير القانونيين، وأصبح الشعار السائد في الاتحاد الأوروبي هو "إقامة الأسوار بين الجيران، يجعل منهم جيراناً طيبين" (Good neighbours make fences)، على نسق ما قامت به الولايات المتحدة من تشيد لجدار مانع للهجرة بينها وبين المكسيك.

وترجع ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي وغيرها في جانب كبير منها إلى تزايد الفقر ومحدودية فرص العمل، وضعف الاستثمار المنتج، وتراجع إمكانيات الدول في توفير التكامل الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما لشرائح الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التدريب، مما يدفع بهؤلاء الشباب إلى الشعور بالتهميش والإقصاء واليأس في بلدانهم، الامرالذى يضطرهم للبحث عن فرص عمل في البلدان الأوروبية، ولو كلفهم ذلك حياتهم.

ويلاحظ تزايد هجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتطورة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة إتباع هذه الدول السياسة الانتقائية للهجرة، وبحث هذه الكفاءات عن مناخ يعترف بها ويقدرها مادياً ومعنوياً. وهذه الظاهرة تمثل نزيفاً للعقول العربية.

وتشـير إحصـائيات صـادرة عن كل من الجامعة العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة اليونسـكو، وعدد من المنظمات الدولية المهتمة بظاهرة هجرة العقول العربية، أن ثلث عدد الكفاءات المهاجرة من الدول النامية ينتمون إلى العالم العربي، كما أن 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، و15% من العلماء العرب يهاجرون إلى أمريكا وكندا، وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسـون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم الأصـلية، وأن 34% من مجموع الأطباء العاملين في بريطانيا مثلاً هم أطباء عرب، وأن 75% من المهاجرين العرب من ذوي الشـهادات العليا يسـتقرون في ثلاثة بلدان غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا. وقد قامت هذه الدول بتطويع قوانين الهجرة لجذب أعداد كبيرة من المهاجرين المتخصصين والمتميزين في العلوم والتكنولوجيا.

وتعتبر هجرة الكفاءات العربية – على هذا النحو – أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة. وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها خارج المنطقة العربية، حيث وصـل عددها في أقل التقديرات إلى مئات الآلاف من الكفاءات عربية، تتزايد عراقيل توظيفها في التنمية الوطنية والإقليمية فى الدول العربية، ويتزايد فرض القيود على ممارسـة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يترتب عليه شـعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها، وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج. ويلاحظ أيضـاً أن أغلب الدول العربية لم تتمكن من تعظيم الاسـتفادة من الخبرات العربية المهاجرة، في نقلها معرفتها إلى الأوطان الأم، بالقدر المأمول فيه. ومن هنا سـيظل التعامل مع هذه القضـية الهامة يدور في حلقة مفرغة ما لم يتم إصـلاح البيئة الوطنية الداخلية الحالية والطاردة للكفاءات والعقول. فالأمر أصـبح يتطلب وضـع اسـتراتيجية عربية فعالة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة أو على الأقل التقليل منها.

ثانياً: الهجرة العربية إلى المنطقة العربية: آمال معقودة ومخاوف مبررة:

تتســـم دول مجلس التعاون الخليجي بمحدودية مواردها البشـــرية الذاتية مقارنة بحجم مواردها المتاحة وطاقاتها الاســـتثمارية. وهي دول تجمع بين ظاهرتي قوة الندرة وضـــعف القلة في آن واحد. فهي بما تملكه من إمكانات للاســـتثمار تتطلب توافر قوى عاملة بقدر معين، وأدى ذلك إلى قيامها بجلب قوى عاملة من كافة أنحاء العالم، وبصـفة خاصــة من المنطقة الآسـيوية، التي أصـــبحت تشـــكل حالياً قرابة 70% من العمالة الوافدة، والعمالة العربية 28% بعد أن كانت في الســبعينيات تشــكل 75% من إجمالي العمالة الوافدة. ويقدر حالياً عدد العمالة الآســـيوية بقرابة 12 مليون عامل في دول مجلس التعاون الخليجي، في وقت تعاني منه الدول العربية من حالة البطالة التي يقدر عددها بما يزيد عن 17 مليون متعطل عن العمل.

وفي الواقع لم تغلق دول مجلس التعاون الخليجي أو تحدد العمالة القادمة إليها من الدول العربية إلا أنها فتحت باب المنافســـة على جميع المســـتويات، وجعلت سوق العمل بها يخضع لآلية السوق (العرض والطلب). وقد تأثر جلب القوى العاملة الوافدة في مرحلة تالية بســـياســـات التشـــغيل وعمليات الإنماء الاقتصـادي الذي أسند للقطاع الخاص دور هام فيها، الأمر الذي شـجع رجال الأعمال ومكاتب الاستقدام على استقدام العمالة، وبالذات الرخيصـة منها، التي شــكلت العمالة الآســيوية نصــيب الأســد فيها. فالقطاع الخاص يرجح عامل الربحية على ما عداها. وأصـــبح هناك نوع من الإدمان على اســـتخدام العمالة الأجنبية والآسيوية منها بصفة خاصة، لأسباب واعتبارات ومصالح معروفة.

وكـان من الطبيعي أن يثير تزايد حجم العمـالـة الوافـدة في دول مجلس التعاون الكثير من التســـاؤلات والقلق المبرر، فقد بلغت مســـاهمة العمل الوافد بالنســـبة الى الإجمالي العام للســكان بالنســبة للســعودية 31.1%، والبحرين

40,7%، والإمـارات 74,3%، وقطر 79,4%، وعمـان 31,3%، والكويـت 58,5%، تحولت معها شـــعوب بعض دول مجلس التعاون إلى أقليات داخل أوطانها في ثلاث دول خليجية هي: الإمارات وقطر والكويت. كما أن العمالة الوافدة تمســـك بأوصـــال القطاع الخاص إذ تمثل 95% من قوة العمل فيه، وقد تقل بعض الشيء في حالة البحرين (أكثر من 60%).

واســتمرار إتســاع نطاق الخلل في التركيبة الســكانية في دول مجلس التعاون على هذا النحو أثار مخاوف الكثيرين ومن بينهم الفريق "ضاحي خلفان" قائد شـرطة دبي، ,ورغم ان تحذيرات بعض المسئولين والمتخصصـين من هذا الخلل قد سـبقته، إلا أن "خلفان" اسـتخدم فى تصـريحاته عبارات لاذعة ومثيرة كقوله: «أخشى أننا نبني عمارات ونفقد إمارات.. وأن ما تشهده البلاد هو هجرة العواصف..». وربما أراد قائل هذه العبارات – وهو الذي يعايش مشاكل العمالة الوافـدة يوميـاً – دق نـاقوس الخطر، ودفع المجتمع الإمـاراتي لإدراك حجم المخاطر القادمة. ولا شــك أن دور الإدراك في تحديد المشــكلات الاجتماعية والوعي بوجودها يعد شرطاً ضرورياً لاعتبار وضع اجتماعي ما وضعاً إشكالياً وخطراً. وقد يرى البعض أن مثل هذه التصـريحات مبالغ فيها. وما بين التهويل والتهوين أين تقع الحقيقة؟ **يوجد رأيان أسـاسـيان حول طبيعة مشـكلة العمالة الوافدة سنعرضهما بإيجاز:**

الرأي الأول: يرى أصـــحاب هذا الرأي أن تدفق العمالة الوافدة أدى إلى تدهور المركز النســبي للمواطنين في الهرم الســكاني، وإلى تدهور أخلاقيات العمل والتحيز ضـــد العمل اليدوي والمنتج، وخلق تلوناً شـــديداً في التركيبة السكانية، ممايعرض هوية المنطقة إلى الخطر ويجعلها عرضة لتغيرات سكانية جذرية، ويهدد لغتها وقيمها العربية والطابع الثقافي المميز لمجتمعاتنا، ويصـــل أصـــحاب هذا الرأي إلى حد القول أن «الاعتماد الشــديد على العمالة الوافدة

والآســـيوية منها بصـــفة خاصـــة يخلق خطراً حقيقياً يهدد أمن ووجود حكام وشـــعوب وأقطار المنطقة». ويعززون وجهة نظرهم بضـــرب أمثلة لما حدث في سنغافورة وماليزيا.

الرأي الثاني المقابل: يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يمكن تصور وضع راهن لمســـتقبل دول مجلس التعاون من دون العمالة الوافدة؛ فإليها يعود الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو الراهن فيها، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية. وأن وجود هذا العدد الكبير من العمالة الأجنبية ظاهرة إيجابية بل وضـــرورية، لأســباب عدة، في مقدمتها أن العمالة الوافدة تشــكل قوة عمل رخيصـــة لأداء أعمال يرفض المواطنون القيام بها (نســـبة كبيرة منها تعمل في المنازل)، كما أنها مكنت دول الخليج العربية في مرحلة الانتقال الصــعبة من الحصــول على خبرات خارجية متراكمة وجاهزة للاستخدام، وأسهمت بدور حيوي في تغيير وجه الحياة في مجتمعات كانت من أقل أجزاء الوطن العربي "تطوراً" قبل اســـتغلال النفط على نطاق واســع. وموضــحين أن ذلك لا يمنع من حســن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة احتياجات فعلية والحيلولة دون تســـرب ايدي عاملة أجنبية هامشــية تشــكل عبئاً ماليا وأمنياً على المنطقة، ووضــع خطط تدريجية للتوطين.

ويخلص أصــحاب هذا الاتجاه المحبذ لدور العمالة الوافدة، إلى القول أن الدراســات التي تركز على ســلبيات العمالة الوافدة وحدها إنما تغازل الســياق السياسي والثقافي الإعلامي بشكل سافر في الكثير من الاحيان، وبشكل ضمني أحياناً أخرى، وتكون النتيجة عدم القدرة على الإلمام بجوهر المشـــكلة الحقيقي بشكل متكامل وواقعي وإهمال جوانب إيجابية هامة في مشكلة هذه العمالة.

في الواقع أن تزايد القلق من التوسـع في اسـتخدام العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي في المرحلة الراهنة لا يعود فقط لجوانبها السـلبية، التي

عرضـنا بعضـها، ولكن أيضـاً لاتجاه المجتمع الدولي لتوسـيع نطاق اهتماماته بقضـايا العمال الوافدين، الذي ترجم في اتفاقيات دولية كتلك التي أصـدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991، وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسـرهم (لم تنضـم إليها دول مجلس التعاون) أو مجموعة الاتفاقيات الصـادرة في إطار منظمة العمل الدولية، والتي أصـبحت جزءاً من العرف والقانون الدولي. والالتزام بمثل هذه الاتفاقيات، لاسـيما تلك التي لم يتم الانضـمام إليها، وإن كان يعتبر أمراً طوعياً متروكاً لكل دولة، إلا أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية المعنية بحقوق العمال المهاجرين وحقوق الإنسـان بصـفة عامة كـ"هيومان رايتس واتش" بدأت توجه انتقادتها في تقاريرها الدورية السنوية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن، فضلاً عن تدخلات وضغوط الدول المصدرة للعمالة.

وفي محاولات لإصـلاح الخلل في التركيبة السـكانية، لجأت دول مجلس التعاون إلى عدة إجراءات في مقدمتها توطين بعض المهن بقصـرها على مواطنيها، ورفع تكلفة اسـتخدام العمالة الوافدة، وفرض نسـب مئوية للعمالة الوطنية في منشـأت القطاع الخاص.. وغير ذلك من نظم وقواعد بدأت تعطي بعض النتائج، وإن كانت محدودة.

إن خطورة خلل التركيبة السـكانية وتحدياته، يتطلب فيما يتطلبه حلولاً واستجابات على مستوى هذا الخلل ووضـع استراتيجيات قصـيرة المدى وأخرى طويلة، **تأخذ في تقديرها عدد من الاعتبارات من بينها:**

1- أن من حق أي دولة، إنطلاقاً من ممارسـة صـلاحياتها السـيادية تحديد قواعد الدخول والإقامة على أراضـيها بالنسـبة للأجانب المقيمين عليها وتجنيسـهم. فالدول الأوروبية حرصـاً منها على المحافظة على تركيبتها، رغم أن الخلل فيها لا يقارن بأي حال بدول مجلس التعاون، بدأت بفرض

قيود على الهجرة إليها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـــ"الهجرة المنتقاة" كالاتحاد الأوروبي.

2- أن الغالبية العظمى من العمال الوافدين لدول مجلس التعاون قدموا إليها في إطار هجرة مؤقتة، فمن المفروض أن يعودوا مرة آخرى إلى أوطانهم الأصلية، بعد انتهاء مدة عملهم.

3- ومن هنا فإن الدعوة لزيادة المكون العربي في التركيبة الســـكانية الخليجية تجد مبرراتها، ولكن لا ينبغي المبالغة فيها، بل أن يتم ذلك في حدود وبشــكل متدرج. فإصـــلاح خلل التركيبة الســكانية هدفه إبقاء نســبة أقلية من الوافدين، هناك من يتمنى أن يكون أكثرهم عرباً، ولكن أهل البلاد يريدون أن يصــبحوا في نهاية المطاف أكثرية في بلادهم، وهذا حقهم. كما أن القوى العاملة العربية تحتاج لجهود جادة ومكثفة لإعادة تأهيلها لترتقي إلى مستوى العمالة المنافسة.

4- لعلنا نتذكر أنه عندما كانت الغلبة للعمالة العربية لم تظهر النتائج الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات الخليجية حالياً، فلم تكن التركيبة الســكانية قد أخذت أبعادها الراهنة، وســـــاعد على تحجيم خطورتها أن خلل التوازن الســـــكاني بين المواطن والوافد (العربي) كان خللاً جزئياً نتيجة الاختلاف في الجنسية فقط.

5- وبعيداً عن الشــــعارات القومية والطائفية فإن إفســـــاح المجال أمام العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي أو اســترداد مكانتها الأولى لن يتم إلا بتوافر عاملين وهما أن يصبح مستوى أداء العاملة العربية على مستوى العمالة الآســيوية، التي تشــكل قاعدة الهرم العمالى، وأن تكون لديها قابلية العمل في وظائفها (أعمال النظافة – الخدمة – الأعمال الشاقة... إلخ).

6-أن مشـــكلة الخلل في التركيبة الســـكانية في دول مجلس التعاون لم تعد مشكلة حكوماتها فحسب، بل هي أيضاً مسئولية المجتمعات الخليجية بكل شرائحها.

وإذا كـان من المفترض نظريـاً أن يتم تكـامـل بين الأيـدي العـاملـة على مستوى الوطن العربي، وإذا كان التكامل ضـرورة، إلا أن الخبرة في هذا المجال تقول، بانه ليس من الضـروري أن تتم الاستجابة بالدرجة المأمول فيها، فليست كـل المقدمـات تقود للنتـائح المنطقيـة. وفي الواقع أن حـالنـا في مجـال القوى العاملة في منطقتنا العربية تذكرنا بقول "برنارد شـــو" عندما قارن بين صـــلعته وكثافة لحيته بأنها "غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع".

ولا يسعني إلا التنويه هنا بالتوصية الثالثة التي تضمنتها نتائج وتوصيات دور القطـاع الخـاص الجـديـد في التنميـة والتشـــغيـل التي عقـدت بـالربـاط (21– 2008/10/22)، وتضمنت ما يلي:

«العمـل على تـدعيم التعـاون لتوفير المزيـد من فرص العمـل وإتخـاذ الإجراءات المناســـبة لتســـهيل التنقل المنظم للعمالة العربية وتغليب الجوانب والاعتبارات ذات العلاقة بالهوية والثقافة العربية، مما يجنب المنطقة أية نتائج سلبية قد تحدث نتيجة التوسع في استخدام العمالة الأجنبية».

ثالثاً: الأزمة المالية وتداعياتها على الهجرة العربية:

اقترح "ســـاركوزي" يوم 2008/10/21، أمام البرلمان الأوروبي إنشـــاء صناديق أوروبية تمنع سيطرة غير الأوروبيين على شركاتهم ومؤسساتهم بأسعار زهيدة، حتى لا يستيقظ المواطن الأوروبي ليجد شركاته خاضعة لسيطرة عواصم غير أوروبية (المقصـــود هنا العواصـــم العربية)، كما عبر "بيرلســكوني" رئيس وزراء بريطانيا عن رأي مماثل.

وهو ما دفع الأمير "تركي الفيصـــــل" إلى انتقاد هذه الآراء أمام المنتدى الخليجي الأوروبي، الذي عقد في فينسيا خلال شهر اكتوبر 2008، مشيراً إلى استغلال السياسيين الأوروبيين للأزمة المالية، لتخويف الشارع الأوروبي من أن العرب قادمون للاســـتيلاء على شـــركاتهم واللعب على عامل الخوف الكاذب كوسـيلة رديئة لكسـب الشـعبية، رغم أن العرب هم في مقدمة ضـحايا الأزمة المالية العالمية[3].

وتجدر الإشـارة إلى أن خطط الإنقاذ الأمريكية ركزت على تأمين وحماية المواطنين الأمريكيين بالدرجة الأولى، وتغاضـت بصـورة شـبه كاملة عن تأمين حقوق الأجانب، ونصـت صـراحة على عدم ضـمان أموال الدول الآخرى، سـواء كانت أموالاً تخص السيادية العربية المملوكة للحكومات أواذا كانت لغيرها.

وعلى أية حال اتجهت الصــناديق الســيادية العربية إلى الاســتثمار في الداخل بدلاً من الخارج في تحول مفاجئ للغربيين، الذين كانوا يعولون على هذه المؤسسات الاستثمارية الخليجية في عمليات إنقاذ مؤسساتهم المتضررة من الأزمة المالية[4]. وكانت الصناديق السيادسة العربية قد ضخت 40 بليون دولار في وول ستريت منذ سنة، واتهمت يومها بأنها أداة لتحقيق مآرب سياسية. هذه الأموال أخرت بروز الأزمة الحالية. وقد عقدت لجنة من الكونجرس الأمريكي اجتماعا للاستماع إلى ممثلين من وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط، اجمعوا على أن هذه الاستثمارات ساعدت على استقرار أسواق المال[5].

وخلال العقدين الأخيرين – على وجه الخصــــوص – تشـــوهت بنية الاقتصـاد العربي وحدثت بها تحولات عميقة غير مواتية، حيث زادت فيها القوى الريعية والخدمية على حســـاب تراجع القوى الإنتاجية، وزادت درجة إنكشـــاف الاقتصــاد العربي على العالم الخارجي. وجاءت زيادة إندماج الاقتصـــاد العربي مع الاقتصـاد العالمي، في وقت تتفاقم فيه أزمات هذا الاقتصـاد إلى أن وصـل

إلى حالة الأزمة المالية الراهنة، "ورب ضـــارة نافعة"، "وما لا يقتلني يقويني". فعســـى أن تكون هـذه الأزمـة مـدعـاة لنـا للتفكير الجـاد في إعـادة النظر في ســياســاتنا الاســتثمارية، بإعادة زرع المزيد من عائدات النفط في المنطقة العربية، بدلاً من الاستثمار في الدول الغربية بعد التجربة المريرة وحجم الخسائر التي منيت بها الاســتثمارات، ولزيادة قدرات الاقتصـــادات العربية أمام هذا الإعصـــار المـالي، وفتح المجـال لمزيـد من فرص العمـل للعـاطلين العرب. ومن المتوقع أن تتأثر المنطقـة العربيـة بـالتداعيـات الســـلبيـة للأزمـة المـاليـة العالمية، فجانب كبير من الاقتصـــادات العربية مشـــتبك في علاقات شـــتى بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، ولهذا ستعاني أغلب الدول العربية من انخفاض متوقع في صـــادراتها الســـلعية نتيجة حالة الكســـاد، فضـــلاً عن تراجع حركة الســـياحة الدولية، وانخفاض قيمة تحويلات المهاجرين والمغتربين، وما يترتب على ذلك من فقدان بعض الوظائف، واحتمال تجميد الهجرة، بل والاســـتغناء عن جانب من المهاجرين العرب... إلخ.

ومهما كانت معوقات الاســتثمار في المنطقة العربية، فإنها لا تقارن بأي حال بالمخاطر الواسعة والخسائر التي تعرضت لها رؤوس الأموال الغربية التي أصبحت أسيرة لتداعيات الأزمة المالية الحالية.

علينا الاستفادة من دروس الماضـي. فقد كان الميل نحو استثمار مواردنا في/ مع طرف أجنبي يفوق ما عداه، ســواء كان بإرادة الأطراف العربية نفســها، أم بفعـل إرادات أجنبيـة أخرى، والوجـه الآخر لهـذه الظـاهرة هو أن الثقـة بين العرب ضــعيفة، وصـــار العنصــر الخارجي ذا تأثير قوي في صــياغة علاقات البيت العربي مع الخارج وفي الداخل أيضاً[6].

يبدو أن اقتصـادنا ومواردنا المحلية العربية كانت أساساً في خدمة التنمية في الدول الصـــناعية، فقد ذهبت إليها الموارد الطبيعية وفوائض عائدات النفط،

وحتى العلماء هاجروا مع هذه الموارد. وآن الآوان لأن يتوقف هذا الاستنزاف.

يبدو أن العرب أصـــبحوا عقلانيين جداً وذوي رؤيا كونية. فهم ما عادوا يؤمنون بالحدود. فقد فتحوا حدود بلادهم أمام العمالة الوافدة غير العربية بدرجة جعلت هذه العمالة الآسيوية تتجاوز بمسافة كبيرة أعداد العمالة العربية.

وأجدني مع الرأي القائل بأن أهم صادراتنا إلى الخارج هي البشر، ويا نعم التصـدير. فإذا كانت الأمم تتفاخر بما تمتلكه من الثروات، وبأهمية ما تصـدره، فليس لأمة في التاريخ أن تعلو على أمة العرب فخراً، لأننا نصـــدر للعالم أهم شـــرايين الحياة: الكفاءات البشـــرية والنفط[7]. في الوقت الذي يعاني فيه المهاجرون العرب بشـــكل متزايد في الاتحاد الأوروبي من التمييز العنصـــري وإهدار حقوقهم، فضـــلاً عن أن جانباً منهم معرض للترحيل، وبدأ الاتحاد الأوروبي يغلق أبوابه أمام الهجرة العربية، كما أن الهجرة العربية إلى منطقة الخليج ما زالت تطرح تســـاؤلات عدة، مما يجعل الهجرة العربية أمام مأزق مزدوج، وهو ما يدعونا لإعادة التفكير في سياسات الهجرة الحالية وجدواها.

وآن الآوان لكي يدرك البعض أن حالة التفكك الاقتصـادي العربي الراهنة ســتؤدي إلى زيادة الأعباء الاجتماعية العامة وتهدد السـلم الاجتماعي، فوجود قوى عاملة عربية عاطلة متزايدة هنا ونقص في القوى العاملة هناك، وتشـــغيل بعض المصانع بطاقات متدنية لتفضيل الطلب على المنتجات الأجنبية، ووجود فائض في إنتاج بعض الدول العربية واســـتيراد البعض الآخر لما يماثله من خارج الوطن العربي، كلها أمور في غير صـــالح الدول العربية. لقد أصـــبح التنسيق بين الأسواق العربية المستوردة للعمالة وتلك المصدرة لها أمراً ضرورياً، وســـتكون نتائج هذا التنســـيق ذات عائد إيجابي لجميع الأطراف، إذا تعزز التنسيق بتخطيط وتدريب وتأهيل ودعم مشترك للقوى العاملة.

الفصل السابع

موقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس

إذا كان الألمان لم يعرفوا كينونتهم اللغوية (Deutsch) إلا في القرن الثامن الميلادي، فإنهم وبكل تأكيد لم يعرفوا الكينونة السياسية (أي الدولة الموحدة) إلا عام 1871 إثر انتصار بروسيا بقيادة مستشارها "اوتو فون بسمارك / Otto von Bismarck" على فرنسا واستعادة جميع الأراضي الألمانية التي كانت فرنسا قد استولت عليها في حروب سابقة مع ألمانيا وأبرزها مقاطعة الإلزاس – اللورين. وبهذا نجحت بروسيا في توحيد الإمارات الألمانية في دولة واحدة يقف على رأسها الملك فريدرش فيلهلم الثالث.

وبتوحيد ألمانيا بزعامة مستشارها "الداهية" بسمارك، وباستثمار وتوظيف الخلافات وبخاصة تلك القائمة آنذاك بين بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وإيطاليا باعتبارها الدول الأوروبية المحورية أصبح الطريق ممهداً أمام ألمانيا للعب دور مقرر على الصعيدين الأوروبي والدولي. وليس هذا فحسب، بل إن طموح ألمانيا وسعيها للزعامة الإقليمية والدولية قاداها للبحث عن روافد حيوية للنهوض بدورها الأوروبي والدولي على نحو مقرر وبخاصة في وسط أوروبا وشرقها. ومن هنا كان اهتمامها بالشرق الأدنى انطلاقاً من الإمبراطورية العثمانية التي كانت كل الدلائل تشير إلى أن شمسها على وشك الأفول حتى لقد أصبحت تعرف في الأدبيات السياسية آنذاك بـ: "الرجل المريض" التي أخذت الدول الأوروبية تتصارع على تقاسم أملاكها وخاصة في المنطقة العربية طبقاً لاتفاقيات سرية فيما بينها، كما هو الحال في اتفاقية سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لعام 1916 التي انكشف أمرها بعد اندلاع

الثورة الروسية عام 1917 (ثورة شباط / أكتوبر)، أو من خلال نفوذها المباشر لدى الباب العالي في استنبول مستغلة تورط الإمبراطورية العثمانية في سلسلة من الحروب مع جيرانها الطامعين فيها وأبرزهم روسـيا القيصـرية، وكذلك حاجتها إلى المال لتمويل هذه الحروب وبوادر التململات العرقية والطائفية لدى بعض مكوناتها من الشعوب المنضوية تحت لوائها وفي مقدمتها عرب الدولة العثمانية.

ومما زاد في حدة الصـراع بين الدول الأوروبية خاصّـةً بين بريطانيا، وفرنسا، وروسيا القيصرية، وإيطاليا، وألمانيا أن جميع هذه الدول كانت ولا تزال تنظر إلى الدولة العثمانية (تركيا حالياً) باعتبارها البوابة الأمامية لأوروبا.

ومن هنا برز اهتمام ألمانيا الاستثنائي بالأجزاء الشرقية من الإمبراطورية العثمانية وتحديداً بالمنطقة العربية التي تضـم بلاد الشـام (سـوريا، ولبنان، والأردن، وفلسـطين)، وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وشـبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن)، ومنطقة الخليج العربي.

بيـد أن أكثر مـا يميز الاهتمـام الأوروبي بممتلكـات "الرجـل المريض" تداخل آلياته السـياسـية والاقتصـادية والدينية والثقافية التي تباينت وتائرها تبعاً لواقع علاقة ألمانيا بخصـومها وحلفائها من الدول الأوروبية من جهة، وأولوياتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وقد اعتمدت ألمانيا في سـياسـتها الشـرقية (العثمانية) تحقيقاً لأهدافها في الدولة العثمانية مداخل متعددة منها: العسـكري والديني – التبشـيري، والاستيطاني، والاقتصـادي – الاجتماعي، والاستكشـافي – الرحلاتي. ويظهر ذلك جلياً من خلال نظرة فاحصـة للأدبيات الألمانية التي تناولت المسـألة الشرقية قبل تقسيم ألمانيا إلى منطقة نفوذ غربي، أمريكي – بريطاني – فرنسي، لتتحول في أيلول 1949 إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأخرى شـرقية، منطقة

نفوذ سوفياتي عرفت فيما بعد باسم جمهورية ألمانيا الديمقراطية وذلك كإحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، وخسارة ألمانيا النازية لها.

بيد أن ما يؤخذ على المرحلة التي سبقت قيام الألمانيتين هو ندرة الدراسات حول العلاقات العربية – الألمانية وتحديداً العلاقات الفلسطينية – الألمانية، وعدم جدية تلك الدراسات باستثناء بعضها وأبرزها دراسة الكس كارمل الموسومة بـ: "مستعمرات الهيكليين الفورتمبرغريين في فلسطين 1868 – 1918"، ودراسة ايسياه فريدمان وعنوانها: "ألمانيا وتركيا والصهيونية.

أما الدراسات الألمانية التي اتخذت من القدس عناوين لها بما يفصح بشكل أو بآخر عن مضامينها ومداخلها فهي:

- **دراسة موريتس بوش:** "حج القدس".
- **دراسة أوغست فرنكل:** "إلى القدس".
- **دراسة كريستوف هوفمان:** "طريقي إلى القدس".
  - **الجزء الأول:** "ذكريات من شبابي"؛
  - **الجزء الثاني:** "ذكريات الرجولة".
- **دراسة جه. ان. زيب:** "القدس والأراضي المقدسة".
- **دراسة فولف فيليب:** "القدس".

ولكن ماذا عن الدراسات في المرحلة التي أعقبت نشوء الألمانيتين الممتدة من 1949م–2009م والمتضمنة إعادة توحيد ألمانيا في 1990/10/3، العيد الوطني الألماني؟ وهل من بينها ما يتناول القدس مدينة وقضية بشكل مباشر؟

المتصفح للشبكة العنكبوتية لا بد وأن يفاجأ حقاً بذلك الكم الهائل من الإصدارات الألمانية حول القضية الفلسطينية و "إسرائيل"، ومعاداة السامية واليهودية، والصراع الإسرائيلي – **العربي والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:**

- دراسات ومؤلفات ومقالات علمية تتناول قضية القدس باعتبارها إحدى ملفات القضية الفلسطينية؛
- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تعالج قضية القدس في إطار الصراع الإسرائيلي العربي أو في إطار ما درج على تسميته في الأوساط السياسية الغربية ومنها الألمانية بـ: "صراع الشرق الأوسط أو قضية الشرق الأوسط"؛ أو بـ: "الوضع في الشرق الأوسط"، كما هو في جداول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.
- دراسات ومؤلفات ومقالات علمية تعالج القضية الفلسطينية، والقدس أحد أهم مكوناتها أو أوجهها، والصراع الإسرائيلي – العربي في إطار العلاقات الفلسطينية – الألمانية، والألمانية الإسرائيلية والعربية الألمانية وسياسة ألمانيا الإسرائيلية والشرق أوسطية؛
- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تعالج قضية القدس، والقضية الفلسطينية، والصراع الإسرائيلي – العربي في إطار أبعادها الإقليمية من جهة، وباعتبارها أحد أوجه صراع الشرق – غرب من جهة ثانية، والتنافس الدولي على زعامة العالم وإعادة تشكيله بما ينسجم ومصالح الدول المتحكمة بإرادة المجتمع الدولي والمصادرة لقراره وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛
- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تتناول القضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والإقليمية من زاوية "الحرب على الإرهاب" واحتمالية وصول "القوى المتطرفة" إلى أسلحة الدمار الشامل وأخطرها السلاح النووي؛
- وأخيراً دراسات ومؤلفات ومقالات علمية تتناول القضية الفلسطينية في إطار معاداة السامية والصهيونية.

ولما كان موضوع هذا البحث هو:

موقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس:

فإن من البديهي البحث في صلة الموقف الألماني من القدس بالسياسة الألمانية تجاه المدينة المقدسة؛ بمعنى آخر البحث في مدى انعكاس الموقف الألماني من قضية القدس على سياسة ألمانيا نحوها. وهذا يقود بالضرورة إلى تقديم تعريف محدد لمصطلح "موقف".

"الموقف" بمعنى اتجاه مصطلح من مصطلحات علم النفس الرئيسية. فدراسات الاتجاهات من أكثر الموضوعات بحثاً في علم النفس الاجتماعي، لا بل ومن أكثرها أهمية.

وكما تؤثر اتجاهات الأفراد في توجيه وتصريف سلوكياتهم فهي كذلك بالنسبة للدول ومؤسسات صنع القرارات واتخاذه إزاء محيطها الإقليمي والدولي. وتجنباً للوقوع في تيه أو مصيدة التعريفات فإن من الضرورة بمكان أن يصار إلى تقديم تعريف إجرائي لـ "الموقف" أو "الاتجاه". فـ "الموقف" أو "الاتجاه" يعني لأغراض هذا البحث: "المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية الفلسطينية والإسرائيلية بعامة والقدس بخاصة؛ بمعنى آخر محددات السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل عامة والقدس خاصة.

1:1: إشكالية البحث

مع أن موضوع البحث، أي إشكاليته، محدد سلفاً من الجهة القائمة على الإعداد للمؤتمر الدولي للقدس، وتحديداً من لجنة المؤتمرات التي تتبع اللجنة العليا الأردنية للاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية للعام 2009م برئاسة وزير الثقافة الأردني، فإن ذلك لا يعفي الباحث من تحديد إشكالية بحثه بدقة بما يحول دون الدخول في موضوعاتها أو التداخل معها، ويمنع التكرارات

المملة والمضجرة فضلاً عن وجوب تحديد مركز الثقل في هذا البحث ولا سيما أن الأمر يتعلق بموقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس دون تحديد إطار زمني للبحث، الأمر الذي يقتضي، إن لم يكن من المفيد، تفريع إشكالية البحث إلى عدد من الأسئلة تشكل الإجابات عنها روافد تصب في معالجة الإشكالية الرئيسية للبحث. **وعليه يمكن تلخيص الأسئلة المتفرعة عن إشكالية البحث الرئيسية بالمحاور الآتية:**

- ما المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بعامة والقدس بخاصة عبر مراحل تطور الدولة الألمانية والنظم السياسية التي عرفتها؟ بمعنى آخر: ما محددات السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بما فيها القدس عبر مراحل التطور التاريخي المختلفة للنظام السياسي الألماني منذ عام 1871 وحتى الآن؟ وما مرتكزات السياسة الخارجية الألمانية وبخاصة تلك المتعلقة بسياستها الفلسطينية والإسرائيلية والشرق أوسطية؟
- ما مدى استمرارية السياسة الألمانية أو تحولها إزاء القضية الفلسطينية"؟ وما أسباب الاستمرارية والتحول ودوافعهما أو مبرراتهما؟ وما الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أملتهما؟
- ما مدى تماهي أو تعارض سياسة ألمانيا الشرق أوسطية والفلسطينية والإسرائيلية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومع سياسة الاتحاد الأوروبي الشرق أوسطية من جهة أخرى؟
- ما حدود الدور الذي يمكن لألمانيا الاتحادية أن تلعبه، سواء من داخل الاتحاد الأوروبي، أو من خارجه في البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية ترتكز إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومقبولة من جميع أطراف النزاع على اختلاف مسمياته؟

- ما انعكاسات الموقف الألماني على سلوكها التصويتي في هيئة الأمم المتحدة. وما مستقبل ما يسمى بعملية السلام من وجهة النظر الألمانية؟

واستناداً إلى ما تقدم فإن البحث يهدف إلى التعرف على الآتي:

- الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية والقدس تحديداً من خلال تحديد المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه قضايا القدس وفلسطين والشرق الأوسط وإسرائيل منذ عام 1871 وحتى الآن؛
- الثوابت والمتغيرات في السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية؛ بمعنى آخر: التعرف على مدى الاستمرارية والتحول في السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، والقدس أحد أهم ملفاتها.
- مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية واللوبي اليهودي – الصهيوني ذي الأثر الفعال في صنع قراراتها السياسية الخاصة بقضية فلسطين والقدس والنزاع الإسرائيلي العربي باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشقيق الأكبر وصاحبة اليد الطولى في تحديد اتجاهات السياسة الشرق – أوسطية للغرب بأبعادها المختلفة وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية والقدس.
- مدى تماثل أو انحراف السياسة الألمانية الشرق أوسطية، وتحديداً في مجال القضية الفلسطينية والقدس، عن سياستي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الشرق أوسطية، وأسباب الانحراف إن وجدت.

ولما كان تحديد المنهج المعتمد في إنجاز أية دراسة يرتبط بثلاثة عوامل أساسية؛ إشكالية الدراسة، وهدفها، ومصادرها الأولية (الأساسية) والثانوية، فإن هذا البحث سوف يعتمد المزاوجة بين المنهج التاريخي، والوصفي، والقانوني،

والتحليلي – التركيبي؛ بمعنى تحليل مادة هذه الدراسة إلى عناصرها وإعادة تركيبها باعتماد الرئيسية منها وإسقاط غيرها في ضوء الثوابت والمتغيرات للمعطيات أو البيئة المحلية والإقليمية والدولية للسياسة الألمانية الشرق أوسطية المتعلقة بقضيتي فلسطين والقدس.

2:1: الإطار الموضوعي والزمني للبحث وصعوباته

ولما كان موضوع هذا البحث هو موقف ألمانيا وسياساتها الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية والقدس تمتد لفترة تقترب من قرن ونصف انطلاقاً من توحيد بسمارك لألمانيا عام 1871م، فإن من الصعب تغطية كل تلك الفترة بالعرض والتحليل في إطار بحث محدود العدد في صفحاته من جهة، واختلاف الأنظمة السياسية التي عرفتها ألمانيا من جهة ثانية، وتقسيم ألمانيا مجدداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبقيام جمهوريتي ألمانيا الاتحادية (BRD) Die Bundesrepublik Deutschland، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية Deutsche Demdokratische Republik (DDR)، وإعادة توحيد شطري ألمانيا باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD) في 1990/10/3 من جهة ثالثة. لذا فسوف يتم التركيز بالدرجة الأساس على سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD) دون ألمانيا الديمقراطية (DDR) بسبب أن ألمانيا توحدت باسم (BRD) وسبق لها أن اعترفت بمسؤولياتها عن خسارة ألمانيا للحرب العالمية الثانية والجرائم المرتكبة ضد يهود ألمانيا، واستعدادها لتحمل تبعات كل ذلك الأخلاقية والسياسية والمالية والتي كان لها أكبر الأثر في تحديد اتجاهات السياسة الألمانية الشرق أوسطية، وتحديداً تجاه فلسطين والقدس.

وفيما يخص المراحل التي سبقت قيام ألمانيا الاتحادية فسوف يتم استعراضها بشكل مكثف مع التركيز على المتسرب من سياساتها إلى ألمانيا الاتحادية.

أما فيما يخص سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً سياستها تجاه قضـيتي القدس وفلسـطين في إطار الاتحاد الأوروبي (EU) فسـوف لن تعالج إلا بمقدار انحرافها أو تميزها بسـياسـة خاصـة بها في هذا المجال سـلباً كان ذلك أو إيجاباً. ولكن بقي أن يشـار بأن هذا البحث لن يكتمل إلا بدراسـة مواقف الأحزاب والفعاليات الجماهيرية والنقابات الألمانية وسـياسـتها تجاه قضـيتي فلسـطين والقدس، وسـياسـة التهويد الإسـرائيلية التي تتعدى معالجتها نطاق هذا البحث، الأمر الذي يتطلب من الباحثين العرب وبخاصـة المتحدثون الألمانية التصدي لهذه المهمة.

2: المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه القدس (المحددات):

المتتبع لتاريخ علاقات ألمانيا بفلسـطين، سـواء عندما كانت جزءاً من الإمبراطوريـة العثمـانيـة، أو بعـد الاحتلال البريطـاني لهـا ومـا رافقـه من إجراءات وسـياسـات انتهت بزرع الكيان الصـهيوني في فلسـطين، قلب الوطن العربي، واحتلال هذا الكيان للشـطر الغربي من القدس واسـتكمال احتلال إسرائيل لها خلال حربها العدوانية التوسعية، حرب الخامس من حزيران 1967، وما تبع احتلاله للضـفة الغربية من سـياسـة تهويدية وإجراءات متعددة الأشـكال متوأمة مع سياسة التهويد الصـهيونية وأخطرها قرار الكنيست الإسرائيلي (قانون أسـاسـي القدس) ضـم القدس وإعلانها عاصـمة موحدة وأبدية لإسـرائيل .. أجل المتتبع لموقف ألمانيا وسـياسـتها من كل تلك التطورات ودون الحاجة إلى الدخول في تفاصيلها يمكن له أن يتبين بسـهولة محددات هذه السياسـة. ويمكن تلخيص هذه المحددات أو المبادئ الحاكمة التي يتداخل فيها الاسـتراتيجي (الأهداف أو المصـالح الحيوية) بالتكتيكي (الأهداف الثانوية) باعتبارها آليات **أو وسائل الوصول للأهداف الرئيسة بالآتي:**

1. المصالح الحيوية الألمانية عبر مراحل تطورها المؤسساتي وتجليات نظمها السياسية أو تبدلها؛
2. أولوية مصالح ألمانيا الأوروبية خاصّةً في وسط وشرق أوروبا على ما سواها من مصالح في "الشرق الأوسط" بما في ذلك فلسطين والمشرق العربي.
3. معاداة السامية وتحديداً معاداة يهود ألمانيا التي تتبدى بوضوح في تصريحات رجال الدولة والفكر والسياسة والمؤرخين والعسكريين والعلماء وأهل الفن باعتبارهم المسؤولين عن كل مآسي الأمة الألمانية وآلامها في مختلف مجالات الحياة المجتمعية مما تقتضي وجوب التخلص منهم بتهجيرهم إلى خارج ألمانيا خاصّةً إلى فلسطين دون أن يعني ذلك التوجه نحو الموافقة على إقامة دولة لهم في فلسطين خشية أن تصبح هذه الدولة نواة أو بؤرة لنشاط يهودي عالمي يهدد مصالح ألمانيا الحيوية الإقليمية والدولية وتحديداً مصالحها في أوروبا الوسطى والشرقية، ومستقبل علاقاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
4. النظر للقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة وأبرزها القدس باعتبارها قضية واحدة وكلاً لا يتجزأ من زاوية المصالح الألمانية الحيوية مع الحرص على عدم استفزاز بريطانيا وإيطاليا في مرحلة ما قبل قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية.
5. الحرص على استمالة اليهود عالمياً والدخول في علاقات تطبيعية معهم تبدأ بإسرائيل ترتكز على اعتراف جمهورية ألمانيا الاتحادية بمسؤوليتها عن سياسة ألمانيا النازية تجاه يهود ألمانيا وعن "جرائم الحرب والإبادة" بحقهم، والالتزام بدفع تعويضات لإسرائيل وللمتضررين من مواطنيها تمهيداً لبناء علاقات طبيعية مع إسرائيل بما يمكن ألمانيا من تجاوز آثار الحرب

العالمية الثانية، ويساعدها في الاندماج في المعسكر الغربي بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية وأبرزها حلف شمال الأطلسي (NATO) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1954، والقبول بها عضواً مؤسساً في اتحاد الفحم والصلب، والسوق الأوروبية المشتركة (اتفاقية روما / EWG) عام 1957 وأخيراً في الاتحاد الأوروبي (EU / Epropaeische Union) حيث تلعب ألمانيا الاتحادية دوراً بارزاً في رسم سياساته الإقليمية والدولية وتوجيهها ويبقى لها الباب مفتوحاً نحو إعادة توحيد ألمانيا وهو ما كان لها بفضل قانونها الأساسي (Grundgesetz) وتمسكها بأحادية تمثيلها لألمانيا منعاً للاعتراف بألمانيا الديمقراطية طبقاً لمبدأ هالشتين (Hallstein - Doktrin)، أو ما كان يعرف لدى بعض الأوساط الأكاديمية بـ: (نظرية الإجهاض).

6. عدم توفر الإرادة والقدرة على التخلص من عقدة الذنب تجاه اليهود وكيانهم إسرائيل. وهو ما يتبدى بوضوح من تصريحات كبار المسؤولين الألمان وآخرها تصريح المستشارة الاتحادية الدكتور أنجيلا ميركل بقولها: "إسرائيل على حق دوماً".

7. تبعية ألمانيا في سياستها "الشرق أوسطية" وبخاصة الإسرائيلية والعربية والفلسطينية شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية فيما عدا بعض الاستثناءات التي جلبت إليها الكثير من المتاعب والمصاعب في علاقاتها مع واشنطن وليس مع تل أبيب فحسب لدرجة أن مناهضتها بزعامة المستشار الاتحادي السابق (غيرهارد شرودر / Gerhard Schroeder) ودول أوروبية أخرى للحرب الأمريكية الأخيرة ضد العراق كانت وراء وصف وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد لأوروبا بـ: "القارة العجوز".

8. الاحتماء غالباً بالاتحاد الأوروبي فيما يخص السياسات المعارضة للاستيطان في الضفة الغربية أو رفض الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في أعقاب حرب الخامس من حزيران عام 1967.

3: سياسة ألمانيا تجاه القدس:

1:3: مرحلة ما قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية

في ضوء مطالعة المراجع والمصادر المتوافرة عن سياسة ألمانيا في الفترة التي سبقت تقسيم ألمانيا إلي دولتين: جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD)، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (DDR)، أي قبل عام 1949 وأبرزها على الإطلاق "العلاقات الألمانية – الفلسطينية... 1941–1945". للدكتور على المحافظة، و "سياسة ألمانيا الإسرائيلية والشرق أوسطية ... رحلة الحافة" للدكتور ماركوس فاينغارت، والوثائق الألمانية السرية: "العالم العربي في وثائق سرية ألمانية 1937– 1941" قلما يجد المرء أو يقف على سياسة ألمانية خاصة بالقدس مباشرة. فالاهتمام بالقدس بدأ بالترابط مع اهتمام ألمانيا بنسج شبكة من العلاقات العسكرية والاقتصادية والتبشيرية مع الإمبراطورية العثمانية وأمصارها العربية ومنها فلسطين التي تحتضن القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وتتبدى مظاهر هذا الاهتمام المتعدد المجالات بالآتي:

- البعثات العسكرية البروسية إلى الدولة العثمانية بناءً على رغبة وطلب الباب العالي لإعادة هيكلة الجيوش العثمانيها وتدريبها وتسليحها، وأخرى

عثمانية إلى الأكاديميات العسكرية الألمانية. ومن بين أشهر القادة الألمان وأول المنخرطين في مثل هذه المهمات كان المارشـــال البروســـي "كولمان فان دير غولتز Kohlmann Van der Goeltz" الذي اشـــتهر باســـم "غولج باشـا" وتم انتدابه للعمل في الجيش العثماني في اسـطنبول والعراق وصاحب المؤلفات المرموقة في التاريخ العسكري. وكذلك البعثة العسكرية البروسـية بقيادة الكابتن في الحرس الملكي البروســي "هلموت فون مولتكه / Helmuth von Moltke"[16] ، وغيرها الكثير من البعثات العسكرية الألمانية بعد توحيد ألمانيا على يد مستشارها "الداهية اوتو فون بسمارك / Ott von Bismarck" عام 1871.

- "الزحف الألماني نحو الشـــرق / Der Drang Nach Osten" طمعاً في مكانة عالمية مضـاهية لمكانة بريطانيا ومنافسـة لها ولفرنسـا وروسـيا دولياً في منطقة الشرق خاصّـةً متسلحة بقوة وقدرات اقتصـادية صـناعية وتجارية عالية الجودة، وان هي حرصـــت على انتهاج ســياســة ســلمية في زحفها نحو الشـــرق، وذلك باســـتخدامها "رءوس أموالها ومنتجاتها الصناعية" سبيلاً لنشر "نفوذها السياسي والثقافي دون اللجوء إلى القوة".
- التعاون الســياســي والاقتصــادي بين ألمانيا والدولة العثمانية الأخذ بالتزايد بوتائر عالية وذلك برفع التمثيل الدبلوماســـي بين الدولتين من مســـتوى مفوضـــية إلى ســـفارة في عام 1876م. ويرى بعض الباحثين بالشـــأن الألماني – العثماني آنذاك بان اهتمام ألمانيا بتعزيز علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية، والعمل على أن تكون قوية وقادرة على مواجهة الإطماع الأوروبية لهي: "من أفضـــل الضـــمانات للتوســـع الاقتصـــادي الألماني في الأناضول وآسيا العربية" ، في حين يرى البعض الأخر بأن: "المصير

النهائي للدولة العثمانية أن تصـــبح محمية ألمانية"، بينما يرى فريق ثالث بـأن " إنقـاذ ألمـانيـا لا يتم إلا بتحرير البحـار من الهيمنـة البريطـانيـة"،، بمعنى أن هذا الفريق يرى في الســيطرة أو الهيمنة على الدولة العثمانية مجرد "أمر ثانوي ومرتبط بهيمنة ألمانيا على البحار" بهدف تعزيز مكانتها في وسط وشرق أوروبا.

أما التعاون الألماني – العثماني في المجال الاقتصـــادي فقد جاء متأخراً نسـبياً عن المجال السـياسـي وذلك بسـبب الديون العثمانية الداخلية والخارجية التي تســببت بها حروبها مع دول الجوار الأوروبي، وأخطرها حربا القرم، والحرب العثمانية الروســية 1877 مثقلة بها كاهل الدولة العثمانية وذلك من خلال "إدارة الدين العمومي العثماني" مهمتها تولي أمر "تســديد ديون الدولة الأجنبية والداخلية" المنشـأة بموجب "فرمان محرم الموافق (8–20) كانون الأول عام 1881" ، ويقف على رأسها مجلس تنفيذي جرى تشكيله عام 1883 يضم ممثلاً عن البنك الإمبراطوري العثماني وممثلين عن الدائنين الأجانب (عضــو إنكليزي، وعضو إيطالي، وعضو ألماني..، وعضو نمساوي – هنغاري، وعضو إيطالي..، وعضو عثماني.. وممثل عن حملة الأسهم ذات الأولوية..) .

ومما يدل على اهتمام ألمانيا بتنمية علاقاتها الاقتصــــادية مع الدولة العثمانية ان المســتشــار فون يســمارك نفســه كان قد أشــار على الســلطان عبد الحميد الاتصـــال ببيت المال الألماني (بلايشـــرودر / Bleichroeder) في برلين وذلك سـعياً لإيجاد حل لديون الدولة العثمانية التي بلغ نصـيب ألمانيا منها (4.7%). كما يتبدى هذا الاهتمام من خلال عقود القروض التي أبرمتها الدولة العثمانية مع (البنك الألماني Deutsche Bank) لتسـديد أثمان الذخيرة الحربية لترتفع بذلك حصـــة ألمانيا من مجموع الدين العام للدولة العثمانية إلى (12.1%) عـام 1898 متقدمـة بـذلـك على بريطـانيـا (10%)، ولكنهـا ظلـت

متأخرة عن فرنسا (44.9%). وكذلك من خلال المبادلات التجارية التي وصلت إلى (39) مليون ليرة ذهب عثمانية.

أما استثمارات ألمانيا في تركيا فقد بلغت مع بداية الحرب العالمية الثانية عشر مجموع استثماراتها الخارجية البالغة آنذاك (24) مليارد مارك، أي ما يساوي مليار مارك.

كما تنامى حجم الواردات العثمانية من ألمانيا بفضل الشروط الملائمة التي كانت تقدمها المصارف الألمانية للتجار الألمان من جهة، وتدني أسعار المنتجات الألمانية مقارنة بالأوروبية من جهة أخرى.

- سعي ألمانيا إلى توسيع نطاق نفوذها مستغلة أثر مساعداتها العسكرية في انتصار الدولة العثمانية في حربها مع جارتها اليونان والصدى الذي تركته تلك المساعدات لدى الباب العالي بالتقدم بمشاريع بنيوية وأهمها مشروع بناء سكة حديد يربط ما بين انقره (قونية) وبغداد والبصرة على الخليج العربي بهدف تدعيم سلطة الدولة العثمانية وسيطرتها على ولاياتها العربية. وكذلك مشاركة ألمانيا في إنشاء سكة حديد الحجاز. وكان هذا النشاط الألماني في مجال بناء السكك الحديدية وأهمها سكة حديد بغداد عام 1903 حيث نص الامتياز الخاص بذلك على حق شركة سكة حديد بغداد في التنقيب عن المعادن على امتداد سكة الحديد من قونيه حتى البصرة بعمق 20 كم على جانب السكة ، قد أزعج إنكلترا التي رأت في ذلك "قضاءً على آمالها في ربط سواحل البحر الأبيض المتوسط بـ: (الخليج الفارسي) ، وتثبيتاً للنفوذ الألماني في الدولة العثمانية، وهجوماً اقتصادياً وسياسياً ألمانياً على منطقة النفوذ البريطانية في الخليج وسواحل شبه الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية". ومما زاد بريطانيا قلقاً تعاون ألمانيا مع فرنسا في قطاع البنى التحتية في الدولة العثمانية، وغزو ألمانيا

لقطاعات أخرى وخاصّةً قطاعي الكهرباء والتبغ.

* ومن بين الأقطـار العربيـة التي جهـدت ألمـانيـا التســـــل إليهـا من خلال مؤسساتها المالية ومصـارفها كانت فلسطين حيث أنشأت في العام 1896 بنــك فلســـــطين الألمــاني (Die Deutsche Paleaestina Bank)، في برلين، وهو اســـم ذو دلالة ســـياســـية، وفتحت له فروعاً في القدس (1897)، ويـافـا (1899)، وحيفا (1904)، وبيروت ودمشـــــق وطرابلس الشام. وكذلك إنشاؤها لبنك الشرق الألماني (Dic Deutsche Orient Bank).

- الزيارات الرســمية التي قام بها بعض ملوك ألمانيا وقياصــرتها إلى الباب العالي ومن هناك إلى فلسطين (القدس) وسوريا ابتداءً بالزيارة التي قام بها ولي عهد بروسيا فريدريش فيلهلم الثالث إلى القدس عام 1869 حيث قابله السـلطان العثماني بلفتة عظيمة عندما قدم لملك بروسـيا هدية قطعة ارض في القدس ممهداً بذلك الطريق أمام زيارة الدولة التي قام بها القيصر فيلهلم الثاني (Wilhelm II) نفســه للباب العالي ومن هناك إلى ســوريا حيث أشـــاد في كلمة له في باحة المســجد الأموي بدمشـــق بالعلاقات الألمانية التقليدية المتميزة مع المسـلمين جاء فيها: **"لتتحقق أمنية جلالة الســلطان وأمنية الثلاثمائة مليون مسلم الذين يعيشون مبعثرين على هذه الأرض، أن يروا فيه خليفة لهم، وإننا نؤكد لهم بأن القيصـــر الألماني ســـيكون في جميع الأوقات صديقاً"** ، وكأنه كان بذلك يغمز من قناة شغف السلطان العثماني بتوحيد المسلمين، وضـرورة التفافهم حوله. وهو بذلك كان حسـبما يرى البعض يلعب على وتر مشـــاعر الســـلطان العثماني أكثر منه تعبيراً عن موقف ألماني رسـمي حقيقي بدليل أن القيصـر الألماني كان قد افتتن بالمشـروع الذي تقدم به ثيودور هرتسـل صــاحب "الدولة اليهودية"، والأب الروحي لليهودية الصـهيونية القاضـي بإنشاء وطن لليهود في فلسطين. ولم

يكن ذلك الافتتان بمشـــروع هرتســـل والتطلع إلى التعاطي معه ابتداءً من بـاب التعـاطف مع اليهود، بـل لرغبتـه في التخلص من الأقليـات غير المريحة في بلاده، أي التخلص من اليهود. ولكنه ســرعان ما تراجع عن موقفه ذلك بسبب خشيته من رد فعل عنيف من جانب بريطانيا وفرنسا لأنهما كانتا لابد أن تريا في ذلك تمدداً ألمانياً في مناطق نفوذهما العربية من جهة، ولأن الحكومة العثمانية كانت قد أوضـــحت بما لا يقبل الشـــك بأنها **لا تعول كثيراً على الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.**

- ومع أن زيارة القيصـــر الألماني فيلهلم الثاني إلى فلســطين التي ابتدأت بحيفا لينتقل فيما بعد " بعربة أبي شـــاكر" إلى القدس ويدخلها من خلال ثغرة أحدثت في باب الخليل خصـيصـاً لذلك، وهو الباب الوحيد الذي كان سالكاً آنذاك لأسباب تتعلق بأمن المدينة ، حيث قام القيصر بوضع حجر الأســاس للكنيســة الألمانية عام 1898 على القطعة المهداة له في البلدة القديمة، فان ذلك لا يخفي حقيقة الخلفيات الســياســية لهذه الزيارة **التي بدأت تأخذ طابعاً هجومياً ولكنه تكتيكي**، بعد إنشـاء سكة حديد بغداد عام 1903. وبدء مرحلة التعاون المصرفي والشركات الألمانية والعثمانية.

وبـدخول الـدولـة العثمـانيـة في تحـالف مع ألمـانيـا بـإبرام الـدولتين اتفـاقيـة عسـكرية في 1994/8/2 لتشـكلا مع إيطاليا دول المحور ودخول الحرب العالمية الأولى سوية التي انتهت بخسارتها للحرب وخسارة الدولة العثمانية لممتلكاتها الأوروبية والآســيوية العربية ومن بينها فلســطين التي احتلتها قوات اللنبي عام 1917. تكون ألمانيا قد فقدت كلياً نفوذها في الشـــرق ليتركز اهتمامها في مرحلة ما قبل صـــعود النازية بزعامة هتلر إلى ســدة الحكم عـام 1933 على التخلص من النتـائج الوخيمـة التي جلبتهـا لهـا خسارتها للحرب العالمية الأولى السياسية والاقتصـادية والإقليمية. لا سيما

وأن الشرق الأوسط لم يكن يحتل أهمية في سياسة جمهورية الفايمر.

وبعد مجيء الاشـــتراكيين القوميين (National - Sozialisten) إلى سدة الحكم في ألمانيا وتولى زعيم النازي (Fuehrer) مقاليد السلطة في ألمانيا، عاد اهتمام ألمانيا بفلســطين مجدداً وان بشــكل متدرج، دون أن يرتبط ذلك الاهتمام بنوايا اســتعمارية والتي كان هتلر يراها في أوروبا الوســطى والشــرقية ويســعى إلى تحقيقها ؛ بمعنى أن الشــرق الأوســط لم يكن على قائمة أولويات الرايخ الثالث ابتداءً.

ولكن ذلك لا يعنى تجاهل الشرق الأوسط، وتحديداً فلسطين باعتبارها ســبيلاً **للتخلص من اليهود دون أن يعني ذلك توجه ألمانيا الهتلرية نحو إنشــاء دولة يهودية في فلســطين خشــية منها أن تتحول إلى نواة لنشــاط يهودي عالمي يفسد عليها مشاريعها التوسعية في أوروبا الوسطى والشرقية، ويطيح بآمالها نحو اســتعادة دورها في الســياســة الدولية**. بمعنى آخر: أن المســألة اليهودية كانت للنظام النازي مجرد أداة تمكنها من التخلص من يهود ألمانيا بتهجيرهم إلى فلســطين من جهة، وتوفر لهم القطع الأجنبي (العملات الصــعبة) من جهة ثانية، وتفتح المجال أمام الصــادرات الألمانية بما يعزز قدراتها الاقتصــادية من جهة أخرى. وخير مثال على ذلك اتفاقية (هافارا / Ha'avar) التي عرفت باتفاقية التهجير التي أبرمتها وزارة الاقتصــاد الألمانية مع الوكالة اليهودية في أيار عام 1933. هذه الاتفاقية، وإن هي لم تخل من مزايا للطرف الألماني، فإنها كانت أكثر نفعاً للطرف اليهودي. فقد وفرت هذه الاتفاقية لليهود الصهاينة التفافاً جماهيرياً في الوسط اليهودي بعد أن كانوا أقلية ضــئيلة من جهة ومكنتهم من لعب دور فعّال في دوائر الدولة الألمانية وتوفير الغطاء في الظروف الصــعبة لهجرة اليهود من ألمانيا من جهة أخرى. هذه الاتفاقية التي أضــرت بالنشــاط العربي المضــاد للصــهيونية

في فلسطين وفي الاقتصاد الفلسطيني وحولته إلى تابع للاقتصاد الصهيوني والتي ظلت وزارتا الخارجية والاقتصاد الألمانيتين آنذاك تصران على استمرارها ولم تفلح جميع المحاولات العربية في إلغائها على الرغم مما قيل عن العلاقات المميزة التي كانت تربط الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني بالقيادة الألمانية وتحديداً بالزعيم الألماني أدولف هتلر إلا بعد أن أيقنت أنها قد أضرت كثيراً في ألمانيا وبخاصة باقتصادها وعلاقاتها العربي فأقدمت على تجميدها في 3 أيلول عام 1939، تاريخ دخول بريطانيا الحرب؛ وذلك بقطع علاقات ألمانيا بفلسطين باعتبارها بلداً تحت الانتداب البريطاني، وإن كانت السلطات الألمانية قد أبدت ميلاً للاستمرار في العمل بالاتفاقية سراً والذي كان لها حتى آذار 1940 بحجة أن فلسطين كانت تحت وصاية عصبة الأمم ومن ثَمَّ فهي لم تكن في حالة حرب معها. وهنا يبدو واضحاً التناقض في الموقف الألماني فهي من ناحية مع استمرارية العمل بالاتفاقية كون فلسطين ليست في حالة حرب مع ألمانيا مبررة ذلك بأنها خاضعة للانتداب بقرار من عصبة الأمم، في حين أن مطالبتها بتجميدها تبرره بأنها في حالة حرب معها بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا.

ومثل هذا التعاون الألماني – اليهودي الصهيوني الذي أخذ كما يرى البعض شكل العمالة للألمان كان قد أقلق بريطانيا فكانت على استعداد لمواجهته بالترغيب، وذلك بعرضها السماح لألمانيا باستعادة وجودها الكولونيالي في المشرق العربي مقابل تخليها عن مطالبها الإقليمية في أوروبا الشرقية. ولكن ذلك كان يتعارض مبدئياً وكلياً مع تصورات هتلر الذي كان مستعداً للقبول بتوسع بريطانيا ما وراء البحار مقابل سكوت بريطانيا عن احتلالاته الحيوية في شرق أوروبا؛ بمعنى إطلاق يده في شرق أوروبا، الأمر الذي لم يكن مقبولاً مطلقاً من بريطانيا.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية وقف اليهود ومليشياتهم العسكرية مثل الهاجانا وشيترن إلى جانب بريطانيا، بينما تبنى العرب جانب ألمانيا، وإن هم لم يفصحوا عن ذلك ولم يدخلوا في تحالفات رسمية معها، وذلك بسبب "سياسة قصر النظر الألمانية" بترددها في حمل مسؤوليتها بتبني موقف واضح من القضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية، ولا سيما أنها كانت قد أيدت وعد بلفور في تصريح صدر عن حكومة ألمانيا آنذاك في 1918/1/5 تضمن "تفهماً كاملاً للرغبات اليهودية وأبدت استعدادها لدعم المساعي ذات الصلة".

ولما كانت ألمانيا غير قادرة على كسر شوكة بريطانيا في أوروبا رأى قادتها العسكريون جرها إلى خارج منطقة قوتها.. إلى الشرق الأوسط، وتحديداً إلى مصر بما يجبرها على سحب بعض من قواتها على الجبهة الأوروبية ونقلها إلى هناك حفاظاً منها على خطوط إمدادها في الهند التي تشكل بالنسبة لبريطانيا ميزة استراتيجية على صعيد سياستها الاستعمارية الدولية. ولكن بريطانيا رأت في تلك السياسة العسكرية الألمانية الفرصة التاريخية لقصم ظهرها. وهذا ما كان لها في معركة العلمين حيث انتصرت قوات الجنرال مونتقمري على الجيش الألماني وجرعته وقائده رومل هزيمة نكراء كان لها أثرها لاحقاً على سير المعارك على الجبهة الأوروبية، وشكلت مقدمة لهزيمة ألمانيا واستسلامها وتقسيمها إلى مناطق نفوذ أمريكية – بريطانية – فرنسية – روسية لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من بناء كيانها وان على أسس ومبادئ سياسية مغايرة تماما: ديموقراطية في شطرها الغربي (BRD)، واشتراكية شيوعية في شطرها الشرقي (DDR).

بيد أن علاقات ألمانيا بالساحة العربية وقضاياها وأبرزها القضية الفلسطينية لم تقتصر على الجانب الرسمي بل تعدته إلى النشاط المدني أو شبه الرسمي المتعلق بفلسطين في معظم الميادين ومن أبرزها:

- الدراسات التي قام بها الباحثون والعلماء والرحالة والمستشرقون الألمان حول فلسطين ومقدساتها وآثارها.
- النشاط التبشيري الألماني في فلسطين وأبرزه إنشاء مطرانية القدس البروسية – الإنكليزية المشتركة، وإنشاء المؤسسات والمنشآت الخيرية البروتستانتيه (دار الأيتام) السورية، جمعية بيت المقدس ورهبنة الدياكونيس في كيزرفيرت على الراين، ومؤسسة القدس الإنجيلية، ونزل رهبنة القديس يوحنا، ومأوى المجذومين، ومستشفى الأطفال، وجمعية القبر المقدس، وجمعية فلسطين للكاثوليك الألمان، والنزل الألماني في القدس، ومزرعة قبية – عمواس، ونزل حيفا، ومزرعة الطبغة، والجمعية الألمانية للأرض المقدسة، وكنيسة نياحة العذراء، ونزل القديس بولس، ونزل اوغستا فكتوريا، وكنيسة مريم ودير البندكتين على جبل صهيون، والنزل الألماني القديم، ومدرسة شميدت، والمستوصف الصحي في قبية – عمواس، وملجأ العجزة في القدس، ومستشفى راهبات القديس بورميوس في حيفا، ومزرعة الطبغة ونزلها، والمدارس الكاثوليكية في الجليل، وتنظيم قوافل الحجاج الكاثوليك الألمان إلى الأماكن المقدمة.

ولكن ما الهدف من وراء ذلك النشاط التبشيري الألماني بشقيه البروتستانتي والكاثولوكي؟.

بإلقاء نظرة فاحصة على النشاط التبشيري الألماني البروتستانتي والكاثوليكي يمكن للمرء أن يتبين وبسهولة أهم أهداف هذا النشاط وأهمها:-

- استعمار فلسطين واستيطانها مستغلين اندحار جيوش محمد علي باشا عن بلاد الشام وقرب تفكك الدولة العثمانية، والسعي لاقتسام ممتلكاتها الآسيوية، وإحكام السيطرة على فلسطين ذات الموقع الاستراتيجي المميز في قلب الوطن العربي وذلك بفصلها عن بقية الولايات العثمانية وربطها مباشرة

بالباب العالي ووضـــع ســكانها المســيحيين تحت حماية الدول الأوروبية، بحيث تتولى فرنسـا والنمسـا حماية الكاثوليك، وروســيا حماية الأرثوذكس، وإنجلترا وبروسيا حماية البروتستانت. وان تصبح القدس وبيت لحم والناصرة ممتلكات (مســـتعمرات) مســـيحية(52) وفقاً لمشـــروع البارون بونزن / Bunsen الوزير المفوض البروســـي في بيرن 1840/4/29. وكـان ذلك المشروع قد مهد لإنشاء مطرانية بروتستانتية بروسية – إنكليزية مشتركة في بيـت المقـدس والتي انتهـت إلى الزوال بســـبـب الخلافـات الألمـانيـة – البريطانية.

وتتبدى خطورة النشـاط التبشـيري الألماني انه بدأ بمبادرة من الدولة، بمعنى انه ذو خلفية رســـمية، وحظي بدعم مملكة بروســـيا وألمانيا بعد توحيدها وشمل البروتستانتي منه والكاثوليكي على حد سواء .

- توظيف النشـاط التبشـيري بشـقيه البروتسـتانتي والكاثوليكي مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وممتلكاتها وبخاصة فلسطين.
- إقامة المســـتعمرات الألمانية في فلســـطين بهدف اســـتعمار فلســـطين وفقاً لمشـاريع استيطانية استعمارية وأخطرها مشـروع الكابتن (هيلموت فون مولتكه /Helmuth Von Moltke) الذي أثار اهتمام الرأي العام الألمانـي وقوامه: إنشـاء (مملكة القدس) لتجعل من فلسـطين مركزاً متقدماً للحضـارة الأوروبية وأنموذجاً للتطور الاقتصـادي في الشـرق، ودولة واقية بين مصـر وسـورية في حالة قيام مملكة وراثية في مصـر، تحول دون أي اعتداء على الدولة العثمانية، وجســـراً يربط أوروبا بالقارة الهندية... وبعثاً للتقاليد والقيم الصــليبية، ونصــراً معنوياً عظيماً تحققه المســيحية في العالم... وان يكون على راس هذه الدولة أمير ألماني يتمتع بســـلطة مطلقة ويتصـــف بروح

متسامحة... إن اعتلاء أمير ألماني عرش مملكة القدس سوف يبعد فلسطين عن تأثير المنافسات السياسية القائمة بين الدول البحرية الأوروبية. كما أن تمتعه بسلطة مطلقة سيساعد على فرض النظام في بلد متخلف(لم يبلغ سكانه بعد مستوى حضارة اليونان الذي يؤهله للمطالبة بالحكم الذاتي).

ولكن مستقبل القدس ظل يشغل بال البلاط البروسي الذي طلب إلى أحد دبلوماسييه وهو (Joseph Maria von Radowiz) إعداد مذكرة بذلك. وبالفعل قام (Radowiz) بتقديم المذكرة المطلوبة إلى القيصر فريدريس فيلهلم الثالث في 1841/2/14 تضمنت مشروعاً بروسياً جديداً يقضي بوضع: "القدس وبيت لحم والناصرة تحت الإدارة المباشرة للدول الأوروبية"، الأمر الذي يعني تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين.

ومن بين أهم المستعمرات الألمانية في فلسطين المستعمرات الآتية:

- مستعمرة يافا (آذار 1869).
- مستعمرة سارونا / Saronal طريق يافا – تل أبيب.
- مستعمرة ريفايم / Rephaim شمال غربي محطة سكة حديد القدس.
- مستعمرة فالهالا / Walhala على طريق يافا – تل أبيب.
- مستعمرة نويهارد هوف /Neuhardhof حيفا.
- مستعمرة بيت لحم 1906.
- مستعمرة فالدهايم / 1907Waldheim بالقرب من بير سالم.

من خلال ما تقدم من عرض يمكن القول بان سياسة ألمانيا تجاه القدس بخاصة وفلسطين بعامه كان ينظر إليها وتتم من زاوية مصالح ألمانيا مع الدولة العثمانية من جهة، ومن زاوية أولوية مصالحها في وسط وشرق أوروبا وتوظيف علاقاتها ونفوذها في الدولة العثمانية وأقطارها العربية الآسيوية من جهة ثانية، وتداخل أو تشابك نشاطها التبشيري بالسياسي من جهة أخرى.

2:3: مرحلة ما بعد قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD)

1:2:3: ما قبل قبول الألمانيتين في الأمم المتحدة (1949-1973)

عرفت جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الإعلان عن تأسيسها استناداً لـ "القانون الأساسي" (Grundgesetz) الذي تبناه البندستاغ (البرلمان الاتحادي) في بون بتاريخ 1949/9/23م والمستند إلى مبادئ: النظام الاقتصادي الاجتماعي الحر، وسيادة القانون، والتكافل الاجتماعي، والبنية الفيدرالية للدولة، ثمانية مستشارين اتحاديين (رؤساء حكومات) **هم:**

الدكتور كونراد ادناور (1949–1962)، والأستاذ الدكتور لودفيغ ايرهارد (1963– 1966)، وكورت كسنجر (1966–1969)، وجميعهم من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألماني Die Deutsche Christliche Demokeratische Partei (CDU)، وفيلّي برانت (1969–1974)، وهيلموت شميدت (1974–1982)، وكلاهما من الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني Die Soziale Demokratische Partei (SPD)، والدكتور هيلموت كول (1982–2001) (CDU)، وغيرهارد شرودر (2001–2005) (SPD)، والمستشار الاتحادي الألماني الحالي الدكتورة انجيلا ميركل (2005– 2009) (CDU)؛ أي أن ألمانيا الاتحادية عرفت منذ تأسيسها عام 1949 خمسة مستشارين اتحاديين من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) الحزب الشقيق لحزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي الألماني Die Deutsche Christliche Soziale Partei (CSU) الألماني الذي يقتصر وجوده على مقاطعة بافاريا والتي لا وجود لحزب (CDU) فيها، وثلاثة مستشارين اتحاديين من (SPD).

وفيما يخص سياسة ألمانيا الشرق أوسطية في هذه الفترة يعتبر المستشار الأول د. كونراد آدنادر مهندس تطبيع العلاقات الألمانية – الإسرائيلية من جهة، والعلاقات الألمانية – اليهودية من جهة أخرى. ولكن كيف؟

من المعروف أن ألمانيا (الرايخ الثالث) قد خرجت من الحرب العالمية الثانية ممزقة الأوصال ومقسمة إلى مناطق محتلة فاقدة للسيادة والاستقلال والهيبة، تتهددها المخاطر من كل اتجاه وأشدها بأساً مطالبات دول الحلفاء ألمانيا دفع تعويضات لا يقوى عليها اقتصادها المحطم ولا بنيتها التحتية المدمرة، فضلاً عن مطالبة إسرائيل، ومؤتمر المطالب اليهودية الذي كان يمثل ثلاثاً وعشرين منظمة يهودية بتعويضات قدرتاها بـ: 4.5 مليارد مارك ألماني. ولكن إزاء مثل هذه المعضلات ما الذي كان من الممكن لألمانيا المهزومة الممزقة الأوصال أن تفعله للخروج من المأزق التاريخي الذي وضعها فيه الزعيم النازي آدولف هتلر؟

لم يكن هناك أمام المستشار د. آدنادر من خيارات مريحة يمكن له أن يأخذ بأحدها.. فالخيارات المطروحة أمامه نظرياً أحلاها مر. **فكان عليه أن يختار بين:**

- الانحياز إلى المعسكر الغربي الأمريكي – البريطاني – الفرنسي وألمانيا الغربية خاضعة بالمطلق لنفوذه وسيطرته؛
- الانحياز إلى المعسكر الشرقي (الكتلة الاشتراكية / دول حلف وارسو لاحقاً) وألمانيا الشرقية محتلة من الاتحاد السوفياتي وخاضعة لنفوذه وسيطرته المطلقة؛
- البقاء على الحياد.

ومع أن تلك الخيارات لم تكن أكثر من تمارين ذهنية، فإن ما ساعد المستشار كونراد آدناور على استمراء لعبة التمارين الذهنية تلك والمواظبة عليها

ومن ثمّ تحديد الخيار الذي كان منحازاً إليه أصـلاً في قرارة نفسـه وهو الاندماج سـياسـياً في المعسـكر الغربي لأسـباب سـياسـية وأهمها: "إعادة توحيد ألمانيا" المنصوص عليه في "القانون الأساسي" الألماني، ذلك الهدف الذي باعتقاده ما من طريق يقود إليه ســوى الاندماج في الغرب. ومن هنا كان هدف الاندماج يتقدم على "إعادة توحيد ألمانيا" ، متناغماً بذلك مع أولويات السـياسـة الخارجية لألمانيا التي لم تمارس عملياً إلا بعد توقيع ألمانيا على اتفاقيات باريس ودخولها حيز التنفيذ في 1955/5/5.

ومع أن د. كونراد آدناور كان يعرف أن قبول ألمانيا في المعسكر الغربي بمؤسساته السياسية والعسكرية وأهمها (NATO) حلف شمال الأطلسي كعضو مسـتقل وذي سـيادة تامة أمر عسـير، إن لم يكن مسـتحيلاً، ما لم يتم تأهيلها كنظام سـياسـي وفق معايير وقياسـات ربة الحلف؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وشـــركائها بريطانيا وفرنســا، فانه كان مصـــمماً على اجتياز جميع العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريقه في هذا التوجه.

فعلى الصـــعيد الداخلي كانت المعارضـــة المتمثلة بالحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD)، وليس كما هو شـــائع الحزب الاشـــتراكي الديمقراطي، يعارض بشــدة دخول ألمانيا في حلف الناتو لان ذلك من وجهة نظره ســيحول دون إعادة توحيد ألمانيا، إذ إن الاتحاد الســوفياتي ســينظر لمثل هذه الخطوة على أنها عمل عدائي يخل بتوازن القوى في صـراع الشـرق – غرب، وسـيعمل من ثمّ على دمج ألمانيا الشـرقية في الكتلة الشـرقية وجهازها العسـكري؛ حلف وارسو، الأمر الذي يعني عملياً فقدان أي أمل في إعادة توحيد الألمانيتين.

أما على الصـــعيد الخارجي فهناك معارضـــة شـــديدة من دول الحلفاء، من فرنســـا خاصـــة، ودول أوروبا الغربية عامة، التي كانت جميعها ترى في ألمانيا الموحدة خطراً على مستقبلها السياسي، فضـلاً عن معارضـة إسرائيل

التي خرجت إلى الوجود قبل خمسة عشر شهراً من قيام ألمانيا الاتحادية في أيلول عام 1949، ومعارضة يهود أمريكا لطموحات د. آدناور الاندماجية والوحدوية. وهنا كانت نقطة البداية. ولكن كيف؟

أدرك د. آدناور بحنكته السياسية ومسلحاً "بماضيه النظيف" في الحقبة النازية أن عليه أن يقدم للعالم الغربي ولإسرائيل واليهود ألمانيا مغايرة تماماً لتلك في العهد النازي تحدوه ثقة مطلقة كذلك بأن إسرائيل ويهود أمريكا هم مدخله إلى ذلك الهدف التكتيكي (الآلية) التي ستقود إلى استعادة ألمانيا الاتحادية لسيادتها وانتزاع استقلالها تمهيداً لإعادة توحيد الألمانيتين. لذا فقد عقد العزم على التصالح مع اليهود مقدماً لذلك بسلسلة من التصريحات غير الرسمية أعرب فيها عن استعداد ألمانيا لتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسة الكاملة عما لحق بيهود ألمانيا من مآسي والآم لا مثيل لها، وضرورة تعويضهم عن جرائم الحرب التي ارتكبت بحقهم في العهد النازي. فقد جاء في أحد تلك التصريحات في هذا السياق: "**<u>إذا أردنا استعادة الهيبة بين الشعوب فلا يجوز للمرء أن يقلل من قوة اليهود المستمرة حتى اليوم في العالم وبخاصة في أمريكا. لذا فقد وضعت كامل طاقتي، وبالقدر الممكن، للوصول إلى مصالحة بين الشعب اليهودي وبين الشعب الألماني</u>**".

بيد أن جهود آدناور لم تفلح في ثني يهود أمريكا وإسرائيل عن التمسك بشروطهما لإجراء مباحثات غير مباشرة مع ألمانيا الاتحادية بشأن المصالحة والتعويضات إلا إذا أذعن لها، وذلك بأن تدلي حكومة ألمانيا الاتحادية بتصريح رسمي يتضمن قبولها بشروطهما، وهو ما كان د. آدناور يرفضه لان ذلك من شأنه أن يحدث ردود فعل سلبية لدى الشعب الألماني تضر بمساعي آدناور لتسوية النزاع معهما، علاوة على أن الشعب الألماني لم يكن، حسبما كان يرى مستشار آدناور هربرت بلا نكنهورن مبرراً امتناع آدناور عن ذلك بـ : "غياب

الأساس النفسي والمجتمعي لدى الشعب الألماني".

وبعد أخذ ورد أذعن المستشار د. آدناور لمطلب إسرائيل ويهود أمريكا بالتصريح الذي ألقاه أمام البندستاغ (البرلمان الاتحادي الألماني) **في 1951/9/27 تضمن الآتي:**

- اعتراف حكومة ألمانيا الاتحادية بالجرائم المرتكبة ضد يهود ألمانيا (في العهد النازي) ومسؤوليتها عن ذلك.
- تعهد ألمانيا بدفع تعويضات فردية وأخرى لإسرائيل تعويضات دولة باعتبارها تحملت عبء استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود.

وكانت المباحثات بشأن التعويضات بين إسرائيل ومؤتمر المطالب اليهودية من جهة، وبين الحكومة الألمانية من جهة أخرى، قد انتهت إلى التوصل إلى "اتفاقية لوكسمبورغ" الثلاثية المنظمة للتعويضات. فقد تم التوقيع على الاتفاقيتين الأولى والثانية في لوكسمبورغ في 1952/9/10. ووقع الاتفاقية الأولى بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل عن الجانب الألماني المستشار الألماني الاتحادي د. كونراد آدناور، وعن الجانب الإسرائيلي موسى شاريت، وزير خارجية إسرائيل، في حين كانت الثانية بين ألمانيا الاتحادية ومؤتمر المطالب المادية اليهودية الذي كان يضم (23) منظمة يهودية من خارج إسرائيل، ووقعها كذلك عن ألمانيا المستشار د. كونراد آدناور، وعن مؤتمر المطالب ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي. أما الاتفاقية الثالثة فكانت بين مؤتمر المطالب اليهودية وإسرائيل في نيويورك لتصبح إسرائيل بذلك الدولة المسؤولة عن مؤتمر المطالب المادية

وبلغ مجموع ما تعهدت حكومة ألمانيا بدفعه طبقاً للاتفاقية (820) مليون دولار أمريكي كانت حصة مؤتمر المطالب اليهودي منها (450) مليون مارك ألماني وما تبقى لإسرائيل شريطة أن تتعهد إسرائيل بعدم التقدم بأية مطالب جديدة في المستقبل نهائياً.

وكانت الحكومة الألمانية الاتحادية قد أقرت الاتفاقية في تموز/1952 في حين صادق عليها البرلمان الاتحادي الألماني بأغلبية (239) صوتاً، مقابل (35) صـــوتاً ضـــد، و (86) امتناع من مجموع (401) صـــوتاً. ومما تجدر الإشـــارة إليه أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي، (SPD) قد صـــوت بالإجماع مع الاتفاقية (125) مع، و (5) غياب من مجموع مقاعده النيابية وعددها (130) مقعداً، في حين أن تحالف حزبي (CDU/CSU) حزب المســـتشـــار صوت على مضض وبغالبية طفيفة.

أما حكومة إســـرائيل فقد تبنت القرار بأغلبية (7–5) في آذار 1953، في حين أن ديفيد بن غوريون اســـتطاع بصـــعوبة أن يؤمن الأغلبية البســـيطة للاتفاقية في الكنيست الإسرائيلي.

ولكن ماذا كان رد الفعل الإسرائيلي على الاتفاقية ؟

موسى شاريت، وزير خارجية إسرائيل آنذاك وصف الاتفاقية في مؤتمر صحفي عقب التوقيع عليها **مباشرة قائلاً بأنها:** "حدث تاريخي ذا مغزى أخلاقي واقتصـــادي كبير ســـيحتل في التاريخ مكاناً متميزاً... دون أن يعني اتباعها بعلاقات دبلوماسية أو تجارية مع ألمانيا".

أما بن غوريون فقد وصف دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بأنه: "يوم عظيم". ومع انه كان يشـــك في التزام حكومة ألمانيا الاتحادية بدفع التعويضـــات، فإنه كان يرى "قرار ألمانيا الاتحادية لهو في الواقع أهم من الالتزام، انه قرار سياسي، انه الاعتراف بدولة إســـرائيل". وبن غوريون كان في ذلك على حق إذا كان الاتفاق بداية الطريق لاعتراف ألمانيا الاتحادية بإســـرائيل في 1965/3/7 التي اتخذت من زيارة اولبرخت، رئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية لمصـــر عام 1965 المؤيدة لقضـــايا التحرير في العالم ومنها القضـــية الفلسـطينية، كما ظهر

لاحقاً من سلوكها السياسي في المحافل الدولية وبخاصة في الأمم المتحدة بعد قبولها عضواً في 1973/11/18، ذريعة للتحول الكبير الذي طرأ على سياسة ألمانيا الاتحادية الخارجية العربية والإسرائيلية.

إن حكومة ألمانيا الاتحادية، وهي وريثة ألمانيا قبل التقسيم، التي كانت تدعي التزامها الحياد فيما يخص الصراع الإسرائيلي – العربي محتمية بقرار التقسيم رقم 1947/181 قبل احتلال إسرائيل لكامل فلسطين وبقرار مجلس الأمن 1967/242 بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية بنصه الإنجليزي الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من أراض عربية محتلة وليس كما يفيد النص الفرنسي الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وكذلك تبنيها للتفسير البريطاني والأمريكي للقرار باعتباره قراراً غير ملزم لأنه لم يصدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فظلت تتجاهل الحديث حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة إلا من خلال المؤسسات الأوروبية المشتركة كالسوق الأوروبية المشتركة (EWG)، والاتحاد الأوروبي (EU) الذي سيأتي الحديث عنه في سياق نشاط ألماني الأوروبي.

إن سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية بما في ذلك تجاه القدس في المرحلة السابقة لقبولها عضواً في الأمم المتحدة لا يمكن فهمها في ظل تجاهلها للقضية الفلسطينية أو حتى تغييبها عن مسرح السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية إلا في إطار أولوية علاقاتها مع إسرائيل والحرص على تنمية علاقات ألمانيا معها وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها في 1965/5/12 اثر تبادل الرسائل بين المستشار الألماني الاتحادي آنذاك "لودفيغ ايرهارد" و "ليفى اشكول"، رئيس وزراء إسرائيل، واللتين أذيع نصاهما من بون والقدس المحتلة في آن معاً أعقبه قطع علاقات الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع بون، ماعدا ليبيا، وتونس، والمغرب، كرد فعل على هذا السلوك

الألماني المنحاز لإسرائيل غير المبالي بالقضية الفلسطينية

ومع أن أهداف ألمانيا الاتحادية الرئيسة كانت تكمن بالدرجة الأساس، كما سبقت الإشارة لذلك، في التخلص من تبعات خسارتها للحرب، وأبرزها الاندماج في المعسكر الغربي، وإعادة توحيد ألمانيا، مؤسسة على اقتناع دوائر صنع القرار السياسي فيها بأهمية دور إسرائيل ويهود أمريكا في تمكينها من ذلك، لا بل في استقوائها بهم على أمريكا نفسها، كما في أزمة السويس، إذ ترددت حكومة المستشار د. كونراد آدناور في الاستجابة لطلب أمريكا بممارسة ضغوطها الاقتصادية على إسرائيل لحملها على الانسحاب من السويس. فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية الألمانية الاتحادية حول رفضها التدخل في شؤون الدول الأخرى: "بخصوص مسألة السويس فان الأنسب لنا تبني سلوك حيادي دون أن يعني ذلك التزام الحياد في التعبير.

ومع أن تلك كانت مرتكزات سياستها الخارجية آنذاك، فان ذلك لم يقف عائقاً دون حدوث تغير في سياستها الشرق أوسطية والقضية الفلسطينية بما فيها القدس تبعاً للمتغيرات الدولية آنذاك، ولا سيما أن الشرق الأوسط بقضاياه المختلفة وأهمها القضية الفلسطينية، محور الصراع الإسرائيلي – العربي، وإسرائيل نفسها باعتبارها إحدى المصالح الحيوية للغرب إلى جانب أن النفط كان يحتل موقعاً رئيساً في صراع الشرق والغرب، والحرب الباردة.

ولقد بدأ هذا التحول في موقف ألمانيا وسياستها تجاه القضية الفلسطينية بتوقيعها على وثيقة شومان" الصادرة عن السوق الأوروبية المشتركة بدوله الست آنذاك في **1971/5/12 التي نصت على:**

- انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة.
- الإقرار بمبدأ إجراء تعديلات حدودية طفيفة.
- إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجاراتها العربيات.

- إنشاء مناطق منزوعة السلاح.
- تدويل القدس، وهي بذلك متناغمة مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار التقسيم 181 في 1947/11/29 الذي قضـي أن يكون للقدس كيان خاص بها Corpus Separatum).
- حل قضـــية اللاجئين الفلســطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1948/194.

ولكن حكومة ألمانيا الاتحادية ســرعان ما أعلنت أن هذه الوثيقة لم تكن اكثر من إعلان نوايا لم تتم الموافقة على جميع بنودها..

2:2:3: مرحلة ما بعد قبول الألمانيتين في هيئة الأمم المتحدة وإعادة توحيدهما (1973-حتى الآن)

عرفت هذه المرحلة ثلاثة مســتشــارين اتحاديين اثنان من الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD) وهما المستشار الاتحادي (Bundeskanzler) فيلّي براندات (1969-1974) والمستشـار الاتحادي (BK) هيلموت شميدت (1974-1982)، والمستشار الدكتور هيلموت كول (Dr. Helmuth Khol) من الحزب المســيحي الديمقراطي (CDU)، وهو صــاحب الفترة الطولى في الحكم منذ تأسيس ألمانيا الاتحادية وحتى الآن (1982م - 2001م).

وفي هذه الفترة تركز اهتمام السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية على المحاور الآتية:-

1. الانفراج والانفتاح على دول أوروبا الشـرقية، أي على دول الكتلة الشيوعية، الأمر الذي عرف بسياسة ألمانيا الشرقية وانتهت بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي والدول السائرة في فلكه آنذاك ومن أبرزها ألمانيا الديمقراطية وبولونيا وتيشكسلوفاكيا .

2. تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية .
3. العمل باتجاه توحيد الألمانيتين من خلال توحيد أوروبا بما يعزز من مكانة دولها فيما يخص العلاقة مع الحليف الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية ويقود للانفراج مع خصمها الأكبر الاتحاد السوفياتي آنذاك وبما لا يولد الانطباع لدى القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي آنذاك، بأن أوروبا تتجه نحو الاستقلالية ومنافستهما على الساحة الدولية لا سيما وأن أوروبا لم تكن آنذاك ولا تزال غير راغبة في لعب دور قيادي على الساحة الدولية لأنها أصلاً غير مستعدة لتحمل كلف مثل هذا الدور المادية والعسكرية والسياسية.

وأكثر ما تتبدى ملامح هذه السياسة لألمانيا الاتحادية باعتبارها أحد أهم دول الاتحاد الأوروبي والمحاور المتشكلة في إطاره والذي كان يأخذ تارة شكل محور باريس – روما – بون، ومحور بون – لندن – باريس تارة أخرى تبعاً للتركيبة الحكومية في تلك العواصم... في سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية.

وتستند سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية إلى القبول باحتكار الولايات المتحدة الأمريكية لها والتسليم برؤيتها للقضية المتناغمة ومشاريعها لتسويتها أصلاً مع الرؤية الإسرائيلية لقرارات الشرعية الدولية، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مع حدوث تحول جوهري في نظرة الإدارات الأمريكية للأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية باعتبارها أرضاً متنازع عليها من جهة، وبأن المفاوضات الثنائية المباشرة، وليست أروقة الأمم المتحدة هي المكان المناسب للتوصل إلى تسوية مرضية لطرفي النزاع المباشرين، الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذا كانت ألمانيا الاتحادية لا تتفق مع الرؤية الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة منسجمة بذلك مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي، فإنها باركت النهج الأمريكي في سعي واشنطن لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية.

وليس هذا فحسب، بل أن ألمانيا الاتحادية ظلت تنظر لعلاقاتها مع إسرائيل بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة مهما بلغ مستوى التطبيع فيما يخص العلاقات الألمانية – الإسرائيلية محكومة ومتذرعة في أن معاً بعقدة الذنب النازية تجاه يهود ألمانيا والعالم. ومع هذا فلا يمكن تجاهل التحول الذي طرأ على سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه الصراع الإسرائيلي – العربي عامه والقضية الفلسطينية وسبل تسويتها خاصة. ففي تشرين الأول عام 1973 صرح وزير خارجية ألمانيا الاتحادية ونائب المستشار فالتر شيل (Walter Scheel) مؤكداً انتهاج بلاده لسياسة متوازنة مدفوعاً بذلك بالمتغيرات الإقليمية التي أنتجتها حرب "تشرين التحريكية" والتوظيف السياسي للنفط في معركة العرب مع إسرائيل والمؤيدين لها، الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية (المقاطعة النفطية) **للغرب واليابان قائلا:-**

"نحن نسير وراء سياسة التوازن في علاقاتنا تجاه بلدان الشرق الأوسط، وهي لا تقبل التميز لأي طرف في النزاع بالشرق الأوسط، فعلى أساس سياسة عدم الانحياز التي نسير عليها حيال الشرق الأوسط، ونظراً لعودة علاقاتنا الدبلوماسية (مع الدول العربية) فإننا نستطيع ان نراعي في المستقبل اتصالات ودية مع جميع بلدان هذه المنطقة"، أي مع الدول العربية وإسرائيل.

ولكن هذه "السياسة اللامنحازة" التي أكد عليها فالتر شيل لم تشهد ثباتاً، بل تذبذباً سياسياً مؤسس على "عقدة الذنب" بدليل قول المستشار الاتحادي الألماني (فيلّي براندات / Willy Brandt) في 1973/10/10 في معرض نداء له

طالب فيه وقف الحرب: "إن حياة الباقين على قيد الحياة في إســـرائيل مهددة بالخطر" ، في حين أعلنت حكومة براندت/ شـــيل الاتحادية "احتجاجها على خرق الولايـات المتحـدة للمعـاهـدة الألمـانيـة – الأمريكيـة المعـدلـة في 1954/10/23 التي لا تعطي الولايات المتحدة حق استخدام الأراضي الألمانية لتزويد مناطق الصـدامات المسـلحة بالأسـلحة، وذلك بعد انكشـاف أمر تزويد أمريكا (إسرائيل) بالسلاح انطلاقاً من المطارات والمرافئ الالمانيا".

ولكن سياسة "الحياد والحذر" الألمانية تجاه الصراع الإسرائيلي – العربي ظلت تلازم ألمانيا الاتحادية حتى في إطار نشـاطها السياسـي الشرق أوسطي الأوروبي، سواء كان ذلك في إطار السوق الأوروبية المشتركة (EWG) أو من خلال وريثها الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتبدى من خلال مشاركتها في تبني البيان الصـادر عن السـوق الأوروبية المشـتركة في 1973/11/6 والذي تحدث "لأول مرة عن أن السـلام في المنطقة مرهون بتلبية الحقوق المشـروعة للشـعب الفلسطيني" ولكنها امتنعت عن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة (3210/ الدورة التاسـعة والعشـرين/1974 القاضـــي "بدعوة منظمة التحرير الفلسـطينية للمشاركات في مناقشات الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وامتنعت كذلك عن التصـــويت لصـــالح قرار الجمعية العامة (1974/3236) الخاص" بالحقوق الثابت للشـــعب الفلســـطيني، وصـــوتت ضـــد قرار الجمعية العامة 1974/3237 الخاص بمنح منظمة التحرير الفلســطينية صــفة عضــو مراقب في الجمعية العامة، وضـد القرار القاضـي بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصـة بتمكين الشـعب الفلسـطيني من ممارسـة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصـرف، وضـد القرار (1975/3379) القاضـــي باعتبار الصــهيونية شـكلاً من أشـكال العنصـرية الذي يعتبر اخطر قرار إدانة لإسـرائيل والصـهيونية باعتبارها حركة عنصرية، الأمر الذي رأت فيه اليهودية الصهيونية ممثلة بكيانها إسرائيل مقدمة

لاستئصالها وهو القرار الذي ظل يقض مضاجع إسرائيل واليهودية الصهيونية واللوبي الصهيوني والغرب حتى تمكنوا من إلغائه في دورة انعقاد الجمعية العامة السادسة والأربعين في ديسمبر 1991 بعد نجاح التحالف في دحر القوات العراقية الكويت في حرب أمريكيا الثلاثينه في 1991/1/17.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ألمانيا الاتحادية ظلت، سواء فيما يتعلق بتصريحاتها الرسمية منفردة، أو من خلال السوق الأوروبية المشتركة، تؤكد على أن سياستها الفلسطينية تستند إلى تلازم السلام وحق الشعب العربي الفلسطيني في الاستجابة لحقوقه المشروعة، أي حق تقرير المصير وفقاً لوثيقة 1973/11/16. وقد حدث تطور في الموقف الأوروبي ومن خلاله الموقف الألماني في تبني بيان صادر عن وزراء خارجية السوق الأوروبية التسع في العاصمة الإيطالية روما في 1975/10/30 جاء فيه:

"لا بد من الاعتراف الدائم بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن شخصيته" ؛ بمعنى أن الموقف الأوروبي ومعه الموقف الألماني تطور من "الاستجابة لحقوق للشعب العربي الفلسطيني إلى ضرورة الاعتراف بشخصيته الوطنية، أي الاعتراف بدولة فلسطينية".

وقد تعزز هذا الموقف في الخطاب الذي ألقاه هانز – ديتريس غينشر، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية آنذاك من على منبر الأمم المتحدة، في دورتها الحادية والثلاثين في 1976/9/28 **جاء فيه:**

"لقد عبرت ألمانيا الاتحادية عن رأيها في ذلك من فوق هذا المنبر في عام 1974، وأكدت انه لا بد من الأخذ بالاعتبار، خلال التسوية السلمية، وعند انتهاء احتلال الأراضي، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يتضمن في النهاية حقه في إقامة سلطته القومية، وكذلك حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها".

ومع أن ألمانيا الاتحادية ومعها بقية أعضاء السوق الأوروبية المشتركة ظلت تربط ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بعد زوال الاحتلال عنها ومن ضمنها الشطر الشرقي من القدس، بضرورة أن تعيش إسرائيل بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، فإنها ظلت تؤكد أيضاً على: "أن السلام ليس ممكناً إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء تعبير فعّال لهويته الوطنية إلى واقع يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إقامة وطن قومي للشعب الفلسطيني، وان من الضروري اشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات" ، وهو ما أعاد تأكيده ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية في دورة انعقاد الجمعية العامة الثانية والثلاثين لعام 1977.

وكان الموقف الألماني بدا أكثر وضوحاً وعزماً وتصميماً في الكلمة الترحيبية التي ألقاها المستشار الاتحادي هيلموت شميدت (Helmuth Schmidt) 1974–1982 بمناسبة استقباله لولي العهد السعودي **آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز جاء فيها:**

"إن حق تقرير المصير الذي طالبنا به للشعب الألماني يجب ألا تحرم الشعوب الأخرى منه. لذلك، وبناء عليه، فقد طالبت حكومة ألمانيا الاتحادية دائماً وعلناً بوجوب تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويبدو لي ضرورة تركيز المناقشات الدولية حول إمكانية الأخذ بعين الاعتبار قضية التوقعات الإقليمية للعرب المشتركين في الأزمة، وحق تشكيل دولة للفلسطينيين، وذلك بنفس مقدار مناقشة المصالح الأمنية لدولة إسرائيل".

غير أن هذا الموقف المتقدم لألمانيا الاتحادية على لسان المستشار الألماني الاتحادي لم يجد صداه اللازم على صعيد السوق الأوروبية المشتركة. ففي بيان البندقية الصادر عن دول السوق الأوروبية المشتركة في حزيران

1980 الذي اخذ على اتفاقيات كامب ديفيد المبرمة بين مصـــــر وإســــرائيل في 1979/3/26 تأجيجها للتوتر في المنطقة مؤكداً تمسك المجموعة الأوروبية بقرار مجلس الأمن 1967/242 واعتماد، منهج كامب ديفيد في تســـوية النزاع الإســـرائيلي – العربي" ، ولكنه تجاهل الإشـــارة إلى "حق الشـــعب الفلســـطيني في إقامة دولته المستقلة، وتجاهل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني".

ويبدو أن المستشار هيلموت شميدت كان أول مستشار ألماني اتحادي يجرؤ، إن لم يجازف بمستقبله السياسي. عندما تعدى الخطوط الحمراء بدعوته غير المباشرة بعدم الاكتفاء بالتصريحات، بل الانتقال إلى المساهمة في صنع السلام في الشرق الأوسط، وهو ما تعارضه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللتان لا تريدان لدول للمجموعة الأوروبية، منفردة أو مجتمعة الخروج عن إرادتيهما وضـــــرورة اكتفائها بدعم الجهود الأمريكية لتحقيق ســـــلام أمريكي – إســــرائيلي (Pax Americana) عندما أعلن في بيان حكومته الائتلافية أمام البندستاع (البرلمان الاتحادي) في 1980/11/24 **قائلاً:**

"إننا نريد في الشـــرق الأوســـط، بالاشـــتراك مع شـــركائنا في المجموعة الأوروبية وبالاعتماد على بيان البندقية، المساعدة في تحقيق حل سلمي شامل وعادل ودائم".

غير أن شميدت قد غامر حقاً بإحراق جميع سفنه عندما قال في مقابلة تلفزيونية له عقب زيارة قام بها للسعودية في نيسان عام 1981:

"إن المرء لا يستطيع في الأزمة الفلسطينية إعطاء جانب واحد كل الحق وإدارة الظهر للجانب الأخر. هذا غير ممكن خاصة إذا كان المرء ألمانياً يعيش في أمة مقسمة ويطالب بحق تقرير المصير للشعب الألماني، حينئذ يجب على المرء أن يعترف بالمطلب الأخلاقي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ...

إذا أردنا في الغرب أن ننظر إلى منظمة التحرير على أنها إرهابية دون التفريق بين الكتل المختلفة ضـمن المنظمة – إذ أن منظمة التحرير ليسـت إلا المنظمة الرئيســية للمنظمات المختلفة – إذا اســتمررنا على ذلك فســندفع المنظمة إلى أحضــان موسـكو، وهذا ليس من العقل (الحكمة). يجب أن يتجه الفلسـطينيون والإســـرائيليون إلى اعتراف كـل منهمـا بـالطرف الأخر. إنني أتمنى لليهود من صـميم قلبي أن يبقى كيان دولتهم هذا وألا يتعرض للخطر نتيجة لسـياسـة لا تنظر بعيداً بما فيه الكفاية".

وبهذا التصريح الذي ينظر للصراع الإسرائيلي العربي كأحد أوجه الصراع بين الشرق – والغرب انفتحت على المستشار الاتحادي هيلموت شميدت أبواب جهنم من خلال حملة شـرسـة مركزة قادها رئيس وزراء إسـرائيل آنذاك الإرهابي مناحيم بيجن مذكراً بما أســماه ماضــيه النازي كونه كان ضـــابط في البحرية الألماني أبان الحرب العالمية الثانية.

ولكن شميدت الذي عرف أن نهايته السياسية قد دنت لم يستكن لهجوم بيجن بل رد عليه الصاع صاعين متهماً إياه بالغباء السياسي قائلاً:

"أنا لا أتمنى أن أكون شـعرة في جسـد ذلك الغبي لو فكر عشـرين سـنة للأمام"، وذلك في إشارة منه إلى أن الزمن لا يعمل في النهاية لصالح إسرائيل، الأمر الذي يتطلب إجبارها على حظها بالقبول بدولة فلسـطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وهو ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون لاحقاً في مقالة له في الواشـــنطن بوســـت بعد إخراج القوات العراقية من الكويت في شـــباط 1991 بإشارته إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحتان في الشرق الأوسط: النفط وإســرائيل الأمر الذي يقتضـــي من الإدارة الأمريكية، إدارة الرئيس بوش الأب إجبار إسرائيل على حظها في هذه الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر أبداً.

ولكن ماذا عن سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية تجاه القدس والقضية الفلسطينية والشرق أوسطية في عهد مستشاريها الثلاثة اللاحقين الذين إما كانوا في سن الأحداث خلال الحقبة النازية كالمستشار الألماني الاتحادي الدكتور هيلموت كول، أو أنهم لم يخلقوا بعد كالمستشارين الاتحاديين غيرهارد شرودر (SPD) وأنجيلا ميركل (CDU/CSU)؟

وباعتلاء د. هيلموت كول سدة الحكم في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلفاً للمستشار الاتحادي هيلموت شميدت تكون ألمانيا الاتحادية قد عرفت أول مستشار لها لا يمكن أخذه بجريرة النازية، الأمر الذي قد يساعده في انتهاج سياسة ألمانية شرق – أوسطية لا تسبب له تهمة النازية. ولكن المستشار د. هيلموت كول كان معنياً بتنقية أجواء العلاقات الألمانية – الإسرائيلية التي تلبدت بالغيوم جراء المشاداة الكلامية التي جرت بين المستشار شميدت، ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن أثر عودة الأول من زيارة للعربية السعودية وميله للاستجابة لطلبات التسليح السعودية مستنداً في ذلك إلى المبادئ ذاتها التي حكمت مواقف وسياسات سلفه ولا تزال تحكم مواقف وسياسات خلفه إلى حد **بعيد وأهمها:**

- الالتزام بخصوصية العلاقات الألمانية – الإسرائيلية وبحق إسرائيل في الوجود والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- الاحتماء بمواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالنزاع الإسرائيلي – العربي والقضية الفلسطينية المستندة إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وتحديداً بقراري 1967/342 و1973/338 والقاضية جميعها بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مع القبول بمبدأ إجراء تعديلات طفيفة على حدود عام 1967، والتسليم بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني طبقاً للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

- التســــليم بـالـدور الجوهري للولايـات المتحـدة الأمريكيـة وعـدم الـدخول في منافسة معها فيما يخص مساعيها لتسوية الصراع، بل الاكتفاء بدعمها ومســـاندتها في تمرير ســـياســـتها كونها الدولة الوحدى القادرة على إقناع إســـرائيل بضـــرورة التوصـــل إلى تســـوية تســـتند إلى مبدأ حل الدولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطينية قابلة للحياة.
- الطلاق البين فكراً وسياسة وجيلاً مع الحقبة النازية، بمعنى انعدام الوسيلة وانسداد الطريق وانتفاء المبرر لاتهام جيل كول وخلفه بعد بالنازية.

وبذلك يكون هيلموت كول قد مهد الطريق لتبني سـياسـة شـرق أوسـطية لا تحظى في بعض مجالاتها وأوجهها بتفهم إســـرائيل لها. فقد شـــهد عقد الثمانينيات مؤشـــرات على التوجه للتحلل الحذر من "عقدة النازية" بتحدي كول لاعتراضـــات والاحتجاجات اليهودية على الزيارة التي قام بها ســـوياً مع الرئيس الأمريكي الراحل رونلد ريغان لمقبرة تضـم رفات جنود ألمان سـقطوا في الحرب العالمية الثانية، وكذلك لقاؤه للرئيس النمســـاوي الســـابق والأمين العام الأســـبق للأمم المتحدة د. كورت فالدهايم وهو يواجه حملة صـــهيونية أمريكية شـــرســـة بســـبب ما وصـــف بماضـــيه النازي؛ وكذلك رفض كول الشـــديد لاعتراضـــات المؤتمر اليهودي العـالمي على مســـــاعي حكومتـه لإعـادة توحيـد الألمـانيتين في أعقاب انهيار المعسكر الشيوعي.

ولكن الحذر ظل السمة المميزة لسياسـة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضـــية الفلســطينية، لا بل أنها شــهدت تراجعاً لصـــالح إســرائيل **لتظل محكومة بالمبادئ الأربعة الآتية:**

- الامتناع عن التحرك خارج نطاق الاتحاد الأوروبي.
- عدم الصدام مع واشنطن فيما يخص صراع الشرق الأوسط والقضية الفلســـطينية مع الحرص على التميز عنها أوروبياً في مجالي الأمن والسياسة الخارجية.

- استمرارية تأثير العقدة النازية مع إسرائيل واليهود.
- الحرص على المصـــــالح الألمانية الاقتصـــــادية والمالية في العالم العرب.

غير أن المتغيرات الإقليمية والدولية وبخاصـــــة على الســـــاحة الأوروبية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة لصـــــالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لدرجة أن مفكرين من طراز فرانسوا فكوياما اخذوا يتحدثون عن "الإنسان ونهاية التاريخ"، وانهيار الاتحاد الســــوفياتي، وتوســــع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي اللذان ضما دولاً شيوعية سابقة متاخمة لروسيا الاتحادية، وسياسات إسرائيل التوســـعية العدوانية المتمثلة في حروبها في لبنان وغزة، وقمعها الوحشـــي للانتفاضـــات الفلســـطينية، ومصـــالح دول الاتحاد الأوروبي الحيوية في العالم العربي، فتحت المجال واسعاً أمام جمهورية ألمانيا الاتحادية لسياسة فلسطينية أكثر جرأة في إطار الاتحاد الأوروبي تستند إلى المبادئ الأساسية الآتية:

- ضــرورة توقف إســرائيل عن ســياســتها الاســتيطانية باعتبارها العقبة الكاداء في طريق التوصــل إلى تسوية شـاملة ودائمة وعادلة "للصــراع الإســـرائيلي – الفلســـطيني". كان ذلك ما طالبت به حكومة ألمانيا الاتحادية على لسـان كبار مسؤوليها بدءً بالمستشـارة أنجيلا ميركل إذ دعت في كلمة لها أمام البرلمان الاتحادي (البندســـتا غ) في الثاني من تموز/2009 إلى وقف الاستيطان فوراً قائلة:

"حســـب قناعاتي أنه لأمر مهم أن يخطو الطرفان خطوات حســـن نية والتقدم نحو السلام، وأنا مقتنعة أننا يجب أن نوقف الاستيطان الآن وفوراً، لأننا لا نســـتطيع تطبيق حل الدولتين لشـــعبين بعد ذلك". كما دعت الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة وقف عمليات البناء في مستوطنات الضفة الغربية لأن ذلك "يشـــكل خطراً كبيراً على عملية الســـلام، ويهدد حل الدولتين لشـــعبين".

وميركل بتصـريحاته تلك التي كانت أكثر صـراحة ووضـوحاً وعلى غير المعتاد من الزعيمة الألمانية التي كثيراً ما ظلت تؤكد على خصـــوصـــية العلاقة مع إســـرائيل وأنها دوماً على حق و "كنز ثمين"، متناغمة مع مواقف الاتحاد الأوروبي

أما وزير خارجية ألمانيا الاتحادية فرانك فالتر شـــتاينماير (Frank Walter Steinmeier) المنافس للمســـتشـــارة ميركل في انتخابات البندسـتاغ التي جرت يوم الأحد (2009/9/27) فقد طالب هو الآخر إسـرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مقابل له مشتركة مع (dpa) وكالة الأنباء الألمانية وصـــحيفة زوددوتشـــه الألمانية يوم الســـبت **في 2009/5/30 قائلاً:**

"من غير المقبول بناء مستوطنات جديدة أو توسيع الموجودة في القدس الشرقية أو الضفة الغربية"، مؤكداً على "اتفاق حكومتي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على هذه النقطة".

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية آندرياس بيشكه قد قال في تصـــريح له في 2009/8/21 بخصـــوص اتفاق ألمانيا والولايات **المتحدة الأمريكية حول مسألة المستوطنات:**

"نحن وشركاؤنا الأمريكيون أوضحنا بشدة أننا نعتبر قضية المستوطنات واحدة من أكبر العوائق في طريق حل الدولتين ... يجب إحراز تقدم عاجل بشأن المستوطنات لإحراز تقدم على صعيد السلام في الشرق الأوسط".

وكذا فعل رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، روبرخت بولنتس من حزب (CDU) الحاكم في تصـريح له مع صـحيفة "راينشـه بوسـت" الألمانية اليومية بأسـلوب شـديد اللهجة وبطريقة غير مألوفة مطالباً بوقف الاسـتيطان باعتباره: "انتحاراً لإسرائيل" قائلاً:

"أن هدف إسـرائيل الخاص بإقامة حدود آمنة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين ... إذا لم تكف إسرائيل عن بناء مستوطنات، فإنها تعرض نفسها لخطر الانتحار التدريجي كدولة ديمقراطية ... أن التمتع بحدود آمنة، لن يكون ممكناً بالنسـبة لإسـرائيل، إلا إذا أمكن أن تكون القدس عاصـمة لدولة فلسطينية ... أن إسرائيل تحاول عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية من خلال بناء مزيد من المستوطنات" وهو بذلك يتناغم مع حث السويد التي تترأس حالياً الاتحاد الأوروبي "إسـرائيل على الامتناع عن إجلاء الفلسـطينيين، وهدم منازلهم في القدس الشـرقية العربية، حيث يتعرض الآلاف لخطر التشـريد"، مستنداً إلى تقرير الأمم المتحدة في أيار الماضـي الذي يتحدث عن أوامر هدم زهاء (1500) منزلاً في الشطر الشرقي من القدس. فالسويد قالت على لسان وزير خارجيتها، رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي: "إن مثل هذه الأفعال غير مشـروعة بموجب القانون الدولي ولا بد من وضـع حد لها ... تأتي إخطارات الإجلاء بعد أوامر صدرت أخيراً ذات تأثير معاكس على الفلسطينيين، الذين يعيشون في القدس الشرقية، وتتظافر مع الزيادة في النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، في تعريض فرص السلام لمزيد من الخطر".

إن هذه التصـريحات لأكثر من مسـؤول ألماني تعكس توجهاً جديداً في سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه القدس والقضية الفلسطينية ما كان له أن يكون لولا التغير الحاصل في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمستند إلى حل الدولتين في عهد إدارة بوش الابن والذي تعزز في عهد الرئيس باراك أوباما من جهة، والتقدم الحاصـل في الموقف الأوروبي الذي بلغ ذروته في تصـريح مسؤول العلاقات الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي الإسباني خافير سولانا الذي دعا فيه إلى "نقل القضـية الفلسـطينية ومشـروع حل الدولتين إلى مجلس الأمن لإعلان الدولة الفلسطينية إذا لم يتحقق ذلك بالمفاوضـات المباشرة حتى نهاية هذا العام".

وكانت تلك التصريحات بما تعكسه من توجهات جريئة لسياسة جديدة شرق أوسطية لألمانيا الاتحادية قد تسبب في توتر العلاقات بين مدير مكتب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وبين مدير مكتب المستشارة الألمانية الاتحادية أنجيلا ميركل في أعقاب سلوك دبلوماسي محرج وذلك عشية لقاء نتنياهو مع ميركل في برلين. إذ انفجر "عوزي اراد" رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار نتينياهو السياسي في نوبة غضب أثر رفض كريستوف اوسغن، مستشار ميركل السياسي والدبلوماسي طلب اراد عدم إدراج قضية الاستيطان على جدول مباحثات ميركل ونتنياهو، معتبراً حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس الإسرائيلية": "أن موضوع الاستيطان جزءً أساسي من السياسة الخارجية الألمانية، وأن موقف ألمانيا مطابق للموقف الأمريكي المطالب بتجميد أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية". وهذا موقف يحسب لحكومة ألمانيا الاتحادية ويؤكد استقواءها بالموقف الأمريكي، مع أن فولفقانغ غيركه (Wolfgang Gehrclce) يأخذ وبحق على ألمانيا سياستها اللصيقة جداً بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، كونها لا تملك موقفاً نقدياً من السياسة الإسرائيلية التوسعية.

- وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومن ضمنها القدس. واعتماد إسرائيل لهذا المبدأ، وان هو ظل بين اخذ ورد منذ قبول ألمانيا الاتحادية عضواً في هيئة الأمم المتحدة في 1973/9/18، لكنه شهد ثباتاً وتعززاً منذ مجيء حكومة شردور/فيشر اذ صرح الأخير بصفته وزير خارجية ألمانيا الاتحادية لصحيفتي زوددوتشه (SZ) وتاغس شبيغل (TG) اليوميتين الألمانيتين عن خطة سلام أعدها لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط بعد التشاور مع نظرائه الأميركي والروسي والفرنسي والاتحاد الأوروبي والتي انتهت إلى تشكيل اللجنة الرباعية ووضع خارطة الطريق.

وتنص الخطة على:

- إبرام الإسرائيليين والفلسطينيين لاتفاق حول القدس وترسيم حدود كل من الجانبين في مدة أقصاها سنتين.
- الاعتراف المتبادل بحق الوجود.
- فرض عقوبات على الأعمال الإرهابية.
- ضمانات من جانب الأسرة الدولية برعاية الأطراف الأربعة: EU وUSA، وروسيا الاتحادية وUNO.
- تسوية النزاع بين إسرائيل من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى وصولاً الى تطبيع كامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.
- الالتزام بمبدأ حل الدولتين: دولة إسرائيل القائمة فعلاً منذ 14/أيار/1948، ودولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس عاصمة لهذه الدولة.

ويستند هذا الموقف الألماني الرسمي والحزبي إلى انه ليس أمام إسرائيل من خيارات لتسوية الصراع إلا خياران:

- خيار الدولتين، وهو الخيار المنطقي الكفيل بالحفاظ على وجود إسرائيل وتوفير الأمن لها والاعتراف بها ليس من الفلسطينيين فحسب، بل من الدول العربية جمعاء، ضمن حدود آمنة والذي سيقود به في نهاية المطاف إلى اندماجها في محيطها العربي والإسلامي. وألمانيا بتحمسها لخيار الدولتين لا تنطلق من الحرص على وجود إسرائيل وأمنها وسلامتها، مع أولوية ذلك، فحسب، باعتبارها مصلحة غربية، بل كذلك انطلاقاً من مصالحها الحيوية في المنطقة العربية وخاصة في ميداني النفط والعلاقات التجارية المتنامية مع الدول العربية.

- خيار الدولة الديمقراطية الواحدة، وهو خيار قاتل لأسباب ديموغرافية إذا ما اخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية المتنامية للعرب في "إسرائيل الداخل"، إذ سيشكل العرب في عام 2020 ثلث سكان دولة إسرائيل، مما يعني عملياً أن عرب فلسطين الذين يشكلون الآن 20% من مجموع سكان إسرائيل البالغ عددهم نحو ستة ملايين نسمه مع سكان الضفة الغربية وغزة سيكونون الأغلبية المطلقة وستؤول إليهم السلطة في أية انتخابات ديمقراطية مقبلة؛ وفي ذلك "انتحار سياسي لإسرائيل". وهو كذلك خيار قاتل و "انتحار سياسي" لأسباب عنصرية، إذا ما ظلت إسرائيل تحتفظ بالأراضي العربية واستمرت في سياسة قضم الأرض الفلسطينية عن طريق المضي قدماً في بناء المستوطنات وتسمينها لأسباب شتى وحالت دون مشاركة عرب فلسطين والضفة الغربية وغزة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بتشريعات لا يمكن للمرء مهما كان حماسه لإسرائيل والتزامه بسلامتها وأمنها إلا أن يرى فيها سياسة عنصرية لا تختلف في شيء عن سياسة جنوب إفريقيا العنصرية التي انتهت إلى زوال. وهذا التوجه الألماني يؤكد بعد النظر الذي اتسم به المستشار الاتحادي الأسبق هيلموت شميدت عندما حذر قادتها من خطورة رؤاهم القصيرة النظر.

وبهذا تكون ألمانيا قد تخلت نوعاً ما عن التمرس في سياستها الفلسطينية خلف "عقدة الذنب" وثقل وطأة التاريخ مستقوية بالموقف الأمريكي، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قناعة من أي وقت مضى بأن مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، لا بل في الشرق الأوسط وفي مقدمتها إسرائيل، تحتم عليها الخروج من مأزق سياستها الشرق أوسطية الذي لن يكون إلا بخيار حل الدولتين، أي قيام دولة فلسطينية على الأراضي العربية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب دولة إسرائيل، ومحتمية كذلك بالاتحاد الأوروبي الذي كان سباقاً إلى تبني هذا الخيار.

وبهذا تودع ألمانيا كذلك طروحات بعض دبلوماسييها الداعية إلى "تدويل القدس". فقد سبق لسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية روودلف ديرسلر لدى إسرائيل أن تقدم بمثل هذا الاقتراح الذي تعرض بسببه لحملة انتقادات عنيفة، ليس من جانب إسرائيل فحسب، بل من الأوساط البرلمانية الألمانية نفسها. إذ طالبت أحزاب المعارضة وأبرزها اتحاد حزبي المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي (COU/CSU)، وحزب الأحرار الديمقراطي المستشار الألماني الاتحادي آنذاك غيرهاردشرودر بتنحية ديرسلر لأن مثل هذه الدعوة تتناقض تناقضاً صارخاً مع سياسة حكومات ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية القائمة على الحياد. فقد قال فريدريك ميرتس ممثل (CDU) في البندستاغ (البرلمان الاتحادي) منتقداً دعوة السفير ديرسلر بأنه: "تجاوز حدود واجباته وتسبب في إلحاق الأذى بالموقف الرسمي للحكومة الألمانية إزاء واحدة من أهم القضايا"، مطالباً المستشار شرودر بأن "يبادر فوراً إلى إقالة ديرسلر من هذا المنصب الحساس.

4: السلوك السياسي الألماني بين الاستمرارية والتحول

للوقوف على حقيقة الاستمرارية والتحول في سياسة ألمانيا الاتحادية قبل توحيد الألمانيتين وبعد توحيدهما تحت ذات المسمى، وأسباب ذلك التحول لا بد من الرجوع إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين والقدس أو بالحالة في الشرق الأوسط.

فجمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية اللتان قبلتا عضوين في هيئة الأمم المتحدة في 1973/9/18، وأصبحتا عضوين غير دائمين في مجلس الأمن لعدة مرات كانت لهما مواقف متباينة إلى حد بعيد من المسألة الفلسطينية، ومشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة،

ومجلس الأمن، واليونسـكو، والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان المنبثقة عنه ذات الصلة بقضيتي فلسطين والقدس، والحالة في الشرق الأوسـط، والنزاع الإسـرائيلي – العربي. وأكثر ما يظهر ذلك جلياً في السـلوك التصـويتي لمندوبي الدولتين الدائمين لدى هيئة الأمم المتحدة على مشـاريع القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية المطروحة على الجمعية العامة وليس على صعيد مجلس الأمن.

وإذا كانت ألمانيا الديمقراطية قد صـوتت على الدوام لصـالح مشـاريع القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والقدس والصراع الإسرائيلي – العربي، سواء على صعيد الجمعية العامة أو صعيد مجلس الأمن وغيرهما من الأجهزة الرئيسـية للأمم المتحدة المؤيدة للحق العربي بحكم انتمائها للمعسكر الشـيوعي بزعامة الاتحاد السـوفياتي الذي كانت له سـياسـة ثابتة تسـتند إلى مبدأ التأييد لحركات التحرر الوطنية وفي مقدمتها حركة التحرير الوطني الفلسـطينية، فان ألمانيا الاتحادية غالباً ما كانت تسترشـد بالولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تصوت ضد جميع مشاريع القرارات التي تدين إسرائيل. وفي عنوان ساخر ولكن ذا دلالة على الشبكة العنكبوتية يفصح عن تبعية ألمانيا الاتحادية في سياستها الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وخاصة في المرحلة السابقة لإعادة توحيد الألمانيتين وهو: "الولايات المتحدة الأمريكية وإسـرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية: من الكلب؟ ومن الذنب؟".

(USA/Israel/BRD: Wer ist der Hund? Wer ist der Schwanz ?).

وبدراسة متفحصة لـ: (83) قراراً صادرة عن الجمعية العامة ذات صلة بالقضـية الفلسـطينية والقدس والانسـحاب من الأراضـي العربية المحتلة بما فيها القدس وسياسة الاستيطان والتهويد والضم والتشريع الإسرائيلية التي تم جدولتها كملحق لهذه الدراسـة كان السـلوك التصـويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية

(BRD) **على النحو الآتي:** نعم: 57، لا: 09، امتناع: 17.

كما أن الدراسة المتفحصة للسلوك التصويتي لـــ (BRD) على تلك القرارات يقود إلى بعض الاستنتاجات المهمة وذات دلالة **وهي:**

1. إن التصويت السلبي لجمهورية ألمانيا الاتحادية غالباً ما كان في الثمانينات(7 مرات)، إذ صوتت ضد القرار دأط-7/4 تاريخ 1982/4/28 القاضي بإدانة سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة، وضد القرار 43/37 في 1982/12/3 القاضي بإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضد القرار 23/37/أ البند (4) في 1982/12/6 القاضي بإدانة سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومطالبتها بالانسحاب منها، وإعلان بطلان جميع ممارساتها وسياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وضد القرار 23/37أ /ب في 1982/12/16 القاضي بإدانة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وضد القرار 23/37 أ /واو في 1982/12/16 القاضي بشجب عدم امتثال إسرائيل لقراري مجلس الأمن 1980/476 و 1980/478 القاضيان ببطلان ضم القدس وإعلانها عاصمة موحدة وإلغاء جميع تدابير تهويدها، وضد القرار 58/38/ب في 1983/12/13 القاضي بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وضد القرار 168/400/ أ /البندان 3، و 7 في 1985/12/16 القاضي بانسحاب إسرائيل من القدس، في حين أن مرحلة السبعينات لم تشهد سوى معارضة ألمانية واحدة، إذ صوتت ألمانيا ضد القرار 3237 في 1974/11/22 القاضي بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب؛ وكذا الحال بالنسبة لمرحلة التسعينات إذ صوتت ألمانيا الاتحادية ضد القرار 63/47 / أ البند (3) القاضي بإدانة فرض إسرائيل قوانينها على القدس مع

أنها تبنت هذا القرار بتصويتها لصالح القرارات المؤكدة له.

2. لم تشـــهد المرحلة الممتدة من 1993 – نهاية 2008 أي تصـــويت ســـلبي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

3. طغيان التصـــويت الإيجابي لألمانيا الاتحادية على مشـــاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والحالة في الشـــرق الأوســـط في ذات الفترة المشـــار إليها آنفاً (51 مع مقابل 9 امتناع). ومن بين ابرز القرارات التي حظيت بتصويت إيجابي من (BRD) القرار 58/38/ ب في 1983/12/13 القاضـي بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسـطيني (تحول) والقرار 162/41/ أ في 1986/12/4 القاضـــي ببطلان إجراءات إسرائيل في القدس وشجب نقل بعض الدول (لسفاراتها إلى القدس) (تحول) والقرار 63/47/ ب البند، 3،2 في 1992/12/11 القاضـي بإدانة إســـرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشـــريف، وشـــجب نقل ســـفارات بعض الدول إلى القدس، ومطالبة الدول الأعضـــاء الالتزام بقراراتهـا ذات الصـــلـة (تحول)، والقرار 132/51/ البنود 3،2،1 في 1996/12/13 القاضـــي بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس ومطالبتها بتطبيقها (تحول)، وقرار 133/51 في 1996/12/13 القاضـــي بعدم قانونية المســـتوطنات الإســـرائيلية في الأراضـــي الفلســـطينية والقدس ومطـالبـة إســـرائيـل بوقفهـا (تحول)، والقرار 67/52 في 1997/12/10 القاضـــي بمطالبة إســـرائيل الكف عن جميع الممارســـات التي تنتهك حقوق الإنســـان في الأراضـــي المحتلـة (تحول)، والقرار دأط – 6/10 في 1999/2/9 القاضـي بالطلب إلى إسرائيل الوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في مســـتوطنة أبو غنيم (تحول) والطلب إلى الدول الأعضـــاء وقف المســـاعدة والدعم للأنشـــطة الإســـرائيلية غير القانونية في الأرض

الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس (تحول)، والقرار 78/54 في 1999/12/6 القاضي بالتأكيد مجدداً على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيه القدس والجولان السوري المحتل غير قانونية (تحول)، والقرار 31/56 في 2001/12/3 القاضي الإعلان مجدداً أن قرار إسرائيل فرض قوانينها على مدينة القدس ملغى وباطل (تحول)، والقرار دأط – 10/ 13 في 2003/10/21 القاضي بمطالبة إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد جدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها (تحول)، والقرار دأط – 15/10 في 2004/7/20 القاضي بإقرار فتوى محكمة العدل الدولية بشان الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها (تحول)، والقرار 11/60 في 2005/12/22 القاضي بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تحول)، والقرار 477/60 في 2005/12/8 القاضي بإدانة الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية فضلاً عن عدد آخر من القرارات التأكيدية.

وهناك سؤالان يطرحان نفسيهما بإلحاح في ختام دراسة مجالات وأسباب التحول في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على مشاريع قرارات الجمعية العامة التي تم التطرق **إليها آنفاً وهما:**

- ما مجالات التحول في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية؟
- وما أسباب هذا التحول؟

بإلقاء نظرة فاحصة على تلك القرارات يمكن تحديد التحول في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية في المجالات الآتية:

1. الإقرار بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وسيادته على أرضه المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.
2. عدم شرعية الإجراءات التشريعية والعملية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس واعتبارها لاغيه وباطلة.
3. عدم شرعية الاستيطان والمطالبة بوقفه فوراً، وكذلك عدم شرعية بناء الجدار العازل وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية، أي وجوب تفكيكه وتعويض المتضررين من ذلك.
4. الإقرار بانطباق اتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة على الشعب العربي الفلسطيني.
5. رفض نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس ومطالبة الدول الأعضاء بالالتزام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وهو ما تم فعلاً، إذ لا وجود الآن لأية بعثة دبلوماسية في الشطر الشرقي من القدس.
6. مطالبة إسرائيل بالكف عن جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.
7. الوقف الفوري والكامل لإعمال البناء في مستوطنة أبو غنيم، والطلب إلى الدول عدم المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

أما الأسباب التي أفرزت هذا التحول فيمكن تلخيصها بالآتي:

1. التحرر نوعاً ما من التبعية شـــبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الشرق أوسطية ولا سيما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد شهدت هي الأخرى تحولاً ملموساً، وان ما زال ذلك التحول لفظياً في سياستها الفلسطينية، ومطالبتها بوقف الاستيطان وتشديدها على حل الدولتين.
2. الاســتقواء والإحتماء بالاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالســياســة الشــرق أوسطية، وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية وسبل تسويتها ولا سيما انه أحد أعضــاء اللجنة الرباعية بالإضــافة إلى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة.
3. المكانة المتنامية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وتعاظم مســؤولياتها على الساحة الدولية وبخاصة في أعقاب توحيد شطري ألمانيا.
4. الحرص على أمن وســلامة إســرائيل باعتبارها مصــلحة حيوية غربية بحمايتها من نفسها وسياستها الفلسطينية الانتحارية.

الفصل الثامن
مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة، من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة، فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الأمريكية، ودول الباسفيك، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوربا الموحدة، سوف يكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هذه الدول التي تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن بعض الدول النامية تسعى إلى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين وتأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال–جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أُعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من اتفاقيات الشـراكة الأوروبية المتوسـطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسـع، فهي تتضـمن تعاونا ماليا، اقتصـاديا، وتقنيا، محورا اجتماعيا وثقافيا وحوارا سياسيا وأمنيا.

إن تسـليط الضـوء على موضـوع التعاون الاقتصـادي الأورومتوسـطي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين شـمال وجنوب البحر المتوسـط، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضـية، واسـتخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون. لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة مسار علاقات التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية.

المبحث الأول: السياسة المتوسطية الأوروبية.

إن السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سـواء الموجودة في أوربا من غير أعضـاء الاتحاد الأوروبي، أو في شـمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[1].

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسـط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصـة بتطور الاتحاد الأوربي نفسـه، ولذلك فلقد تغيرت سياسات الاتحاد اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى.

المطلب الأول: أوروبا والمتوسط.

يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسـط هو دور رئيسـي

---

1 - نازلي معوض أحمد، **السـياسـة المتوسـطية للجماعة الاقتصـادية الأوروبية**، السـياسـة الدولية، مصـر، 1983، ص 32.

وأســـاســـي، ويســـعون دائما إلى ترســـيخ وتقوية هذا الدور في جميع الميادين الســياســية، الاقتصــادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها العوامل الثـابتـة بطبيعتهـا وتكوينهـا والتي لا تتغير بمرور الســـنين وتتـابع الأحـداث، كالجوار الجغرافي للمتوسـط والموقع الاسـتراتيجي والمركز الحضــاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، كالتقدم الاقتصادي والتطور العلمي والثقافي.

أولا: البحـر الأبيض المتوسط:

اشـتق اسـم البحر المتوسـط من كلمتين لاتينيتين هما[1]: "Medius" أي المتوسـط، و"Terra" أي الأرض، هذا البحر هو حلقة وصـل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ثلاث مناطق، اثنتان منها تقع في الوطن العربي، همـا مضـــيق جيـل طـارق في المغرب وقنـاة الســـويس في مصر، أما الثالثة فتقع في تركيا وهي مضـيق البوسفور، ومن هنا جاء اسم المتوســـط لأنه يتوســـط هذه القارات الثلاث، وهي بحق قارات الحضـــارات والحروب و مهد ديانات توحيدية ثلاث، و قد نشـــأت على أراضـــيها الحياة البشرية وتطورت عبر القرون.

فالبحر الأبيض المتوســط، بموقعه المركزي، يعتبر نقطة التقاء محورين: الشــرق – الغرب (ســابقا) والشــمال– الجنوب، وهو يفصــل بين قوســي الدائرة الاســـتراتيجية التي تمتد من شــرق ووســط أوروبا لتشــمل غرب وشــرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسة من الأوروبيين "قلب العالم"[2]، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث.

---

1 - محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص19.

2 - بكر مصـــباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاســـتراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، **مجلة "شؤون عربية"**، القاهرة، عدد 110- جوان 2002، ص 174- 175.

وعلاوة على ما سبق، يجتذب البحر المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية[1]. وبهذا الشريان يرتبط إلى حد كبير، اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية له.

وبالرغم من كل ما ذكرناه، إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاحتراق نتيجة عدة عوامل منها: الانفجار السكاني والأصولية الإسلامية والإرهاب والهجرة غير المشروعة والنزاع العربي الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية وتآكل التربة والتوترات الاقتصادية.

إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل، لا يمكنه إلا أن يغذي الخوف والقلق على ضفتيه، خاصة تلك الأكثر غنى. لكن من المؤكد أن إقليم البحر المتوسط يشكل بفضل ماضيه وجوانب كثيرة من حاضره، منطقة ذات طابع متنوع تنوعا لا ينفي عنها بأي حال وحدتها، فهذه الوحدة وذلك التنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ. ومع ذلك فمن المؤكد أيضا أن هذه المنطقة ليست منعزلة عن بقية العالم، بل إنها على العكس، تشكل إحدى الساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا.

لقد أصبح البحر الأبيض المتوسط عمودا فقريا في منظومة مجتمعات مرتبطة بعضها ببعض، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية.

---

1 - سمير أمين وفيصل ياشير، ***البحر المتوسط في العالم المعاصر*** (ترجمة ظريف عبد الله)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 8.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي.

1- نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى. وبالفعل وفي ظل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في ماي 1950[1]، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.

وفي عام 1955، بدأت أفكار جديدة تظهر، كان أهمها مبادرة دول البينيلوكس الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" في 01 و02 جانفي 1955، والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي، خاصة بعد التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب ليشمل المجال الاقتصادي. وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة مسينا في جوان 1955، حيث أيدوا إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تعترض قيام الجماعة

---

1 - عبد المنعم سعيد، ***الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص40.

الاقتصادية، ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها.

وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمض بضعة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958.

2 – أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

لقد وُقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء، **بالإضافة إلى ما يلي:**

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.
- تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.

- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود، من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تصاعد العضوية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن: "أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضوا في الجماعة" – المادة 237 من المعاهدة[1]. وبناءا عليه تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961، إدراكا منها أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وحذت حذوها كل من الدانمارك وأيرلندا والنرويج. رُفض الطلب بناء على معارضة الرئيس الفرنسي ديغول، الذي أفشل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967. ولمُ يقبل طلب انتساب بريطانيا وأيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة ديغول عام 1969. وتم توقيع معاهدات الانتساب في 22 جانفي 1972، وأصبحت هذه البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 01 جانفي 1973، بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام من خلال الاستفتاء.

وتقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب، اليونان في 1975، ومن ثم اسبانيا والبرتغال في 1977. صارت الأولى عضويا فعليا في أول جانفي 1981، وأصبح البلدان الأخيران عضوين في 01 جانفي 1986. ولقد أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة. وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي 1995 بانضمام كل من: النمسا،

---

1 - حسين عمر، ***التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق***، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 153.

فنلندا، والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا، ودارت مناقشات في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ايسن في ديسمبر 1994، حول اتحاد أوروبي يضم 27 دولة، من بينها العديد من الدول شرق ووسط أوربا.

4- معاهدة ماستريخت وتطور النظام الأوروبي:

بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة، إلا أنها واجهت صعوبة بالغة في إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينيات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي، لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي.

وفي مارس 1985 قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية، وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد[1]، الذي عدّلوا بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحدة، من خلال إطار قانوني متوافق مع هذا الهدف، يزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة في السلع وتنقل الأشخاص، وإزالة القيود الفنية على التجارة وعلى التعاقدات العامة، ورؤوس الأموال، والقيود المالية مثل الضرائب.

ويمثل هذا التطور نحو السوق الموحدة، المرحلة الثالثة من مراحل التطور، التي طرأت على النظام الأوروبي، بعد الأولى التي كانت هي مرحلة الجماعات الأوروبية، والثانية هي مرحلة السوق المشتركة التي تضمنت معاهدة

1،2- أسامة المجدوب، ***العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية***، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص61- 62.

روما أحكاما تتناول إنشـــاءها على عدة مراحل، ومع نهاية عام 1992 كانت الحكومات الأوروبية قد أنجزت الشـــق الأعظم من الأهداف المتفق عليها، حيث اكتملت السوق الأوروبية الداخلية. ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الرابعة من التطور نحو مزيد من التوسع بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 لإنشـــاء الاتحاد الأوروبي[2]، الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضـــاء، ويضـــيف إلى المعاهدات الســـابقة عمادين إضـــافيين هما: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والعدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى العملة الموحدة التي بدأ العمل بها في 01 جانفي 2002.

وفي أحدث توسع شـهده الاتحاد الأوروبي في تاريخه، انضـمت إليه في 01 ماي 2005، عشـــرة دول جديدة أغلبها من شـــرق أوربا هي: جمهورية التشـيك، اسـتونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سـلوفاكيا، سـلوفينيا، بعد أن أوفت حكومات هذه الدول بمطالب الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير الاقتصـــادية، القانونية والديمقراطية، والبلدان الآخران اللذان انضـــما للاتحاد هما: قبرص ومالطا، وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوســـط، كما دخلت تركيا في مفاوضـــات من أجل العضـــوية الكاملة في الاتحاد، انطلقت في 03 أكتوبر 2005.

وبهذا التوســـع أصـــبح الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري، اقتصـــادي وسـياسـي في العالم يجمع 455 مليون نسـمة في إطار 25 بلدا، وإجمالي دخل محلي يصـــل إلى 9613 مليار أورو، ومســـاحة إجمالية تقدر ب 4 مليون كلم^2[3].

3 - محرك البحث Google، في 15 سبتمبر 2005، ***تطور الاتحاد الأوروبي :***
http://www.fco.gov.uk/servlet/front?pagename/xcelerate-39k

الجدول رقم 01 : المعاهدات الأوروبية الرئيسية

المعاهدة	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم	18 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الاتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت"	07 فيفري 1992	01 نوفمبر 1993

المصدر:من تصميم الباحث بالاعتماد على المرجع الآتي: د. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز **بين مرحلتين أساسيتين هما:**

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972.

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا **على ثلاث مناطق هي:**

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.

- إسـرائيل: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشـأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصـــلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوســـطي، منها الروابط المصـــلحية الاقتصـــادية بين الجانبين، وخصـــوصـــا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوســـطية والكم الضـــخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوســـطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. **إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:**

- العقبات ذات الطابع السـياسـي، واختلاف الرؤى بشـأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.
- العقبات الاقتصـادية متمثلة في التباين الرهيب في مسـتويات المعيشـة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضـــها اتفاقيات تجارية تقتصـر على تبادل بعض التيسـيرات المتقابلة، وبعضـها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتســبة. كما تم توقيع اتفاقية

1 - نازلي معوض أحمد، ***السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية***، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضـــيلية عام 1972، واتفاقية انتســاب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننســى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاســتقلال في جويلية 1963، بغرض تنظيم عملية انتســـابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية.

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسـبب العديد من المشـكلات كانت أهمها: الموقف التنافســي للعديد من صــادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سـنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصــبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتســاب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سـنوات، بينما اسـتخدمت هولندا الفيتو ضـد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسـبب إعلانها الحرب على إســرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضـاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[1].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضـــيلات لمعظم صـــادراتهما الصـــناعية والمواد الخام، أما الســـلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضـمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

1 - عبد المنعم سعيد، ***الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة***، مرجع سبق ذكره، ص 210.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[1].

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

1 - نادية محمود محمد مصطفى، ***أوربا والوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة– على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، **فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:**

---

1 - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[1]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق

1 - محمد محمود الإمام، "الاتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مرجع سبق ذكره***، ص20.

قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوربا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996، لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية.

ثالثا: تقييم السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة.

بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية.

أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب **أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:**

- مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

- القدرة على تشـــجيع صـــادرات الدول المتوســطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

وسوف نتناول فيما يلي، تقييم بعض ميادين التعاون:

1- التبادل التجاري:

فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصـــاديات البلدان المتوســطية النامية، حيث ارتفعت صـــادرات تلكم البلدان للاتحـاد الأوروبي من 28% إلى 54%[1]، من مجموع المبيعـات، حيـث نجح المغرب مثلا في رفع صـادراته الصـناعية من 40% إلى 77%، كذلك حققت كل من تركيا، إســرائيل، مالطا، وقبرص نســبا عالية فاقت 70%، غير أن الحمائية التي كانت تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك النقص في تصنيف وتنويع الصادرات الصناعية، أديا إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

أما فيما يخص الصــادرات من المنتوجات الزراعية والنســيجية، فقد تأثرت بالقيود التي تضـــمنتها الاتفاقيات، فالمنتجات الزراعية واجهتها قيود الســياســة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضعت لحصص مربوطة بفترات زمنية، كانت أحيانا تقع خارج المواســم الإنتاجية للدول المتوســطية. ومن جهتها خضــعت المنتجات النســيجية والملابس لاتفاقية الألياف، كما أن قواعد المنشــأ كانت تستبعد الكثير من المنتجات الصناعية التي تعين عليها أن تنافس صادرات دول أخرى إلى أوربا بعد أن تدفع الرسوم.

---

1 - إبراهيم ســعد الدين عبد الله وآخرون، ***الوطن العربي ومشــروعات التكامل البديلة***، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصـــادية، مركز دراســـات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 580.

جدول رقم 02: نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974-1989

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	66.9	%68.4	%58.2	%74
الجزائر	%52.4	%38.3	%58.1	%70.8
المغرب	%56.7	%61.3	%57.00	%59.9
الأردن	%2.7	%1.2	%2.4	%5.6
سوريا	%45.7	%52.3	%50.9	%37.2
لبنان	%17.1	%6.5	%7.5	%18.4
مصر	%18.4	%39.4	%43.5	%39.1

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

جدول رقم 03:

نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة وارداتها.

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	%63.2	%66.1	%67.5	%66.6
الجزائر	%61.8	%60.3	%59.2	%59.5
المغرب	%52.9	%54.4	%36.7	%52.2
الأردن	%33.6	%37.4	%32.3	%30.9
سوريا	%36.8	%37.4	%30.9	%36.7
لبنان	%44.3	%48.00	%45.00	%46.9
مصر	%35	%39.9	%41.7	%39.8

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

وفي الأخير، يتبين أن تجارة الدول المتوسـطية لم تكن خاضـعة فقط للاتفاقيات المعقودة مع الجماعة الأوروبية، بل تأثرت أيضـا بالقواعد التي حكمت هذه الجماعة والتغيرات التي طرأت عليها، خاصـة بإعلان التحول إلى اتحاد أوروبي والبدء في تنفيذ هذا التحول، إذ نجد أن الدول المتوسـطية، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطورا سريعا في الطلب الأوروبي، بل نجد أن بعض الدول المتوسـطية العربية كالجزائر مثلا، تعتمد في صـادراتها إلى المجموعة الأوروبية على النفط بنسـبة كبيرة. ومع اتسـاع المجال الأوروبي واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقيات مع دول أوربا الشـرقية، يتراجع الموقف التنافسي للدول المتوسطية في صادراتها للمجموعة الأوروبية.

2- التعاون المالي:

نصت الاتفاقيات المعقودة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية، على مساهمة مالية من المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، **وقد خُصصت هذه المعونات المالية في الميادين التالية:**

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي وميدان البحث والتكوين.

وتتألف في الواقع، مسـاعدات السـوق المشـتركة للبلدان المتوسـطية من: معونـات من ميزانيـة الجمـاعـة الأوروبيـة وقروض من البنـك الأوروبي للاستثمار، إذ يرتفع مجموع الإسـهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975-1987 إلى 5.5 مليار إيكو، 56% من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار [1].

1 - بشارة خضر، ***أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)***، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص191.

يوضح الجدول التالي مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات 1978-1991.

جدول رقم 04: مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978-1991

الوحدة: مليون إيكو

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
مصر	الأول1978-1981	93	77	170
	الثاني 1982-1986	150	126	276
	الثالث1987-1991	249	200	449
الأردن	الأول1978-1981	18	22	40
	الثاني1982-1986	37	26	63
	الثالث1987-1991	63	37	100
لبنان	الأول1978-1981	20	10	30
	الثاني1982-1986	34	16	50
	مساعدة طارئة(1977-1978)	20	-	20
	مساعدة طارئة(1982-1986)	50	-	50
	الثالث1987-1991	53	20	73
المغرب	الأول1978-1981	56	74	130
	الثاني1982-1986	90	109	199
	الثالث1987-1991	151	173	324

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
سوريا	الأول1978-1981	34	26	60
	الثاني1982-1986	64	33	97
	الثالث1987-1991	110	36	146
تونس	الأول1978-1981	41	54	95
	الثاني1982-1986	78	61	139
	الثالث1987-1991	131	93	224
المجموع	الأول1978-1981	332	307	639
	الثاني1982-1986	560	415	975
	الثالث1987-1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998.

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المعقودة في 1978-1991، تسمح لنا بملاحظة ما يلي:

- يترافق الانتقال من جيل إلى آخر بزيادة قيمتها 50%، لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.
- يُظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

وفيما يخص كيفية توزيع التعاون في البروتوكولات المالية، فقد كان شديد التنوع، انطلاقا من تمويل مشاريع البنية التحتية (لاسيما في ميدان الطاقة)، وصولا إلى نشاطات التنمية الصناعية، كما أن التعاون من خلال الهبات والقروض الخاصة خدم في مجالات الإعداد والمعونة الفنية.

كما تم دمج قروض خاصة لمشاريع عدة، مع قروض البنك الأوروبي للاستثمار ، كما أن بعض أنشطة هذا البنك تمت بتمويل مشترك مع ممولين آخرين كالبنك الدولي.

إن الملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل مع البلدان المتوسطية المشاركة، هي أنه توجد هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معها، فبرأي هذه البلدان، تبدو المبالغ المرصودة زهيدة جدا بالمقارنة مع حاجاتها الضخمة.

3- تعاون في ميدان اليد العاملة:

نظرا إلى العدد الكبير من مواطني بلدان المتوسط العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية، فإن الاتفاقيات مع هذه البلدان قضت بإجراءات خاصة، تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل وأجرا، وكذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي.

وهكذا فإن الحساب الختامي للمقاربة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية، تبدو على العموم محدودة، ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية والصناعية تم تقليصها بفعل السياسة الزراعية المشتركة، وتوسع الجماعة إلى إسبانيا والبرتغال واتفاقيات التقييد الذاتي، لاسيما الصادرات النسيجية. وفيما خص التعاون المالي، فقد بقي دون أثر كبير في اقتصاديات مصابة في الصميم، بفعل الاستدانة المتصاعدة والبطالة المستمرة وزيادة سكانية متفجرة.

بالطبع لا يمكن تحميل الجماعة الأوروبية جميع المسؤوليات، وعلى أي حال، إن الانهيار الاقتصادي للبلدان المتوسطية المشاركة، هو نتيجة لسياسات التنمية المنتهجة فيها، والتي أثبتت قصورها.

المطلب الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوســـط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضـــوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشـــهدها النظام الدولي عشـــية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصـــدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سـياســة متوسـطية جديدة"، وفي ديسـمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت اســـتمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه الســياســة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصــادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

أولا: دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، **ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:**

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.
- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.
- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

1 - محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشـــاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مرجع ســـبق ذكره***، ص35.

وعن أهم المتغيرات الأوروبيــة، التي دفعـت الجمـاعـة الأوروبيــة نحو السـياســة المتوســطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي راحت أوربا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ولقد جاءت معاهدة ماســـتريخت لتكرس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صــعيد الوحدة الاقتصـــادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها: "السياسة المتوسطية الجديدة".

وأخيرا تـأتي المحـددات والمتغيرات الإقليميـة، التي تتمثـل في مجموعـة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، **وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر:**

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.
- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

وهكـذا، مثّلـت هـذه المجموعـات الثلاث من المتغيرات، محـددات التوجـه الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

ثانيا: مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، **مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها:**

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.

جدول رقم 05: مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة: 1991-1996.

الوحدة: مليون إيكو

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية، حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية، مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، **لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية:**

- **تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية:** فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس، ساهمت المرونة التي اتسم بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات، إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي.

- **أما بخصـــوص صــــادرات البلدان المتوســـطية من المنتجات الزراعية:** فقد اســتفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764، القاضـــي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوســطية، ترمي إلى تعزيز صــادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرســوم الجمركية ضــمن ما يســمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي.

- وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسـة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، تتمثل في مشــــاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضــــافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسـســات الإنتاجية الصــغرى والمتوسـطة الحجم، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشــاشـــة الأوضـــاع الاقتصــادية والسـياسـية في معظم الدول المتوسـطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشـرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة. رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد

في لشبونة في جوان 1992[1]، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

1 - سليمان المنذري، ***السوق العربية المشتركة في عصر العولمة***، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 225.

لقد تضــمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أســن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوســطية، لمناقشــة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصــف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاســبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنســا واللجنة الأوروبية بصــياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصــادي والمالي، المجال البشــري والاجتماعي، كما يشــمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشــباب والهجرة والتعاون القضــائي والبحث العلمي...إلخ.

على هذا الأســـاس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوســطية في أفريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتســجيل الملاحظات، حتى يتســنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنســا في جوان 1995، ولقد تضــمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

1 - مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 88- 1996، ص 176.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27–28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27–28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية [*]، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر [1]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، والتي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

---

* - الدول المتوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

1 - وفاء بسيم، "التعاون الأوروومتوسطي"، ***مجلة اقتصادية عربية***، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

أولا: أسباب انعقاد المؤتمر.

تعد عملية برشـلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضـعت الأسـس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضـمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسـواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة[1]، كما يمكن القول أن الشـراكة الأورومتوسـطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية.

وعموما يمكن تعريف الشـراكة على أنها محاولة لتقريب سـياسـات الدول وإخضـاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجـالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضـرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسـسـاتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بـالأسـاس مشتركة.

لا شـك أن هناك عدة أسـباب دفعت صـانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسـيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشـمل حوض البحر المتوسـط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.
- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشـرق الأوسـط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشـراكة تسـمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع

1 - نصـيف حتي، "المأزق العربي"، ***مجلة المسـتقبل العربي***، مركز دراسـات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.
- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.
- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.
- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الأسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن

1 - آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 08.

تشـــجيع الاســـتثمارات الأجنبية، ســـواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشـــلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أسـاس تعاون وتضـامن شـاملين، وتجاوب مشـترك للتحديات التي تفرضـها القضايا السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوســـط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين الســـلام والاســـتقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنســـان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصـــاديا واجتماعيا، وبشـــكل مســـتديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار الســياســي بصــورة مســتمرة، وتطوير التعاون الاقتصــادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشـــار المشـــاركون في ندوة برشـــلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوســـطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشـــر بها من أجل الســلام والاســتقرار والنمو في المنطقة، ولكن ســتســاهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام[1].

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشـاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشـاركين، كما اعتبروا

---

1 - من نص بيان مؤتمر برشلونة.

هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها. **ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:**

1- **الصيغة الثنائية:** يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدي، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

جدول رقم 06: تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات مستمرة	--	--

والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

ملاحظة: الدخول حيز التطبيق بالنسبة للجزائر هو من إضافة الباحث بالاعتماد على: جريدة الخبر اليومية، 31 أوت 2005.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010[1].

2- **الصيغة الإقليمية:** يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة.

وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

1 - محرك البحث Google، في 03 أكتوبر 2005، ***الشراكة الأوروبية – المتوسطية***:
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

رابعا- الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

1-**برنامج ميدا:** يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[2]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

---

1 - مذكرات إعلامية أورومتوسطية، ***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

2 - مذكرات إعلامية أورومتوسطية، ***الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004***، مرجع سبق ذكره، ص 16.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

2- **بنك الاستثمار الأوروبي:** أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[1].

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتتدرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

1 - محرك البحث Google، في 15 نوفمبر 2005، ***بنك الاتحاد الأوروبي:***
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. **وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:**

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب–جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب– شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)[1]، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، **ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:**

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

---

1 - محرك البحث Google، في 20 نوفمبر 2005، ***بنك الاتحاد الأوروبي:***
http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية وأهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.

المطلب الثاني: الشراكة في المجالات غير الاقتصادية.

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

سوف نترك البعد الاقتصادي والمالي لنشرحه في المطلب اللاحق، وذلك من أجل التفصيل فيه، نظرا لطبيعة الدراسة التي نركز فيها على الجانب الاقتصادي.

أولا: الشراكة في المجال السياسي والأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.

- احترام حقوق الإنســـان والحريات الأســـاســـية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف ســـلمية، وحرية التفكير والضـــمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.
- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشـر أو غير مباشـر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.
- التخلي عن التهديد أو اســتخدام القوة ضــد وحدة الأراضــي أو الاســتقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة –بما فيها كسب الأراضي بالقوة– وحل خلافاتهم بأساليب سلمية[1].
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- المكافحة ضــد انتشــار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.
- العمل على الحد من التسـلح، ومنع انتشـار الأسـلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاسـتقرار والأمن والازدهار على المسـتوى الإقليمي والتحت إقليمي.

لقد انتهى هذا القسـم بالإشــارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسـطي لتحقيق الأهداف الســـياســـية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة.

1- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

وبالفعل تم إحداث لجان وشـــبكات ومعاهد تقوم بالدراســـة والمتابعة مثل: لجنة التنسـيق للشـراكة السـياسـية والأمنية، والشـبكة الأورومتوسـطية لمعاهد السـياسـة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السـلام والاسـتقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

وهكذا، فإن الجانب الأوروبي ســعى إلى إدراج البعد الســياســي وفقا لتصـــوراته، وكما يريده هو، وهذا بعد أن كان يتملص منه في الحوارات الســابقة، خاصـــة مع الدول العربية. ورغم النص الصـــريح على حق كل دولة في اختيار نظامها، إلا أنه يرجع للتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنســـان، فبأي مبدأ تعمل دول الاتحاد الأوروبي؟، هل تشارك الدول التي تحترم الديمقراطية، أما الدول التي لها أنظمة ديكتاتورية؟. الظاهر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الاثنين، ويشـارك الاثنين، فالبلد الديمقراطي يدخل تحت خانة الديمقراطية، والبلد غير الديمقراطي يدخل تحت خانة حرية اختيار النظام.

ثانيا: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

لقد اعترف المشـــاركون في ندوة برشـــلونة، بأن تقارب الثقافة والحضـــارة على جانبي البحر الأبيض المتوسـط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنســانية والعلمية والتكنولوجية، تشـكل عنصـرا رئيسـيا في التقارب والتفاهم بين الشـعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا الســياق وافقت الدول المعنية على خلق شــراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

- التأكيد على الحوار بين حضـارات منطقة المتوسـط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشـــرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.

- الإشــارة إلى ضــرورة تنمية الموارد البشــرية بالتعليم والتأهيل، لاســيما في النواحي الثقافية، وتشــــجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشـاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصـــــادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- الاعتراف بــالــدور الرئيســـــي الــذي يمكن أن يلعبــه المجتمع المــدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.
- الاعتراف بأن معدلات النمو السـكاني السـائدة، تشـكل تحديا رئيسـيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.
- الإشــارة مرة أخرى إلى دعم المؤســســات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.
- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.
- التعــاون في مكــافحــة الإرهــاب وتجــارة المخــدرات والجريمــة المنظمــة والفساد[1].
- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وســـائل لمكافحة العنصـــرية والتعصـــــب وكراهية الأجانب.

---

1 - وفاء بسيم، **التعاون الأورومتوسطي**، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

المطلب الثالث: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، **من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:**

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[1].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

---

1 - مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،** بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة.

تم تحديد سـنة 2010، كتاريخ علمي لإنشـاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضـها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصـاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسـبة إلى المنتوجات الصـناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشـركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضـيلية والمتبادلة، وعلى ضـوء السـياسـات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات سـتحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصـوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. وقد قرر الشـركاء تسـهيل الإقامة **التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:**

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.
- إتباع سياسـات مرتكزة على مبادئ اقتصـاد السوق، وتكامل الاقتصـاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.

- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصـــادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشــجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السـلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجات.
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا[1]

ثانيا: التعاون والتداول الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاســتثمار، والاســتثمار الأجنبي المباشــر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.
- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أســاس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشـركاء أنفسـهم، يشـكل عاملا رئيسـيا في بناء منطقة التبادل الحر.
- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصـــناعة، وضـــرورة وضـــع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنســيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضـــافة لخطة العمل المتوســـطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.
- الاعتراف بـدور المرأة في التنميـة، والعمـل على رفع إســـهـامهـا في الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

1 - من نص بيان مؤتمر برشلونة.

2 - محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشـــاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مرجع ســـبق ذكره***، ص 40.

- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتســـهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.
- الاعتراف بـالـدور المحوري لقطـاع الطـاقـة في الشــــراكـة الاقتصـــــاديـة الأورومتوسطية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسـات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناســب لتيســير اســتثمارات شــركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.
- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحســـن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.
- التعـاون من أجـل تحـديـث الزراعـة وإعـادة هيكلتهـا، وتشـــجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصـــدد على المعونة التقنية والتدريب، ومســـاندة خطط الشـــركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحســـين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.
- التشـــديد على أهمية تنمية وتحســـين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصــلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شـبكة الاتصــالات، ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال.
- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.
- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.
- العمل على تعزيز طـاقـات البحث والتطوير والإســـهام في تدريب العـاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشـاء شـبكات علمية لتشـجيع مشـاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشـــجيع التعاون في مجال الإحصـــائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات[1].

1 - من نص بيان مؤتمر برشلونة.

ثالثا: التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، **ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد:** التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000-2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو[1].

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

---

1 - محرك البحث Google، في 19 ديسمبر 2005، ***برنامج ميدا***:
http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، وشهدت القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 07: ملخص للميزانية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الوحدة: مليون أورو.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
ميزانية ميدا	173	403	981	941	937	879.1	757.4	632.6	5704.1
ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي	1038	681	1122	966	1002	1214	1401	1808	9232
الإجمالي	1211	1084	2103	1907	1939	2093.1	2158.4	2440.6	14936.1

جدول رقم 08: التزامات برنامج ميدا لكل دولة 1995-2002.

الوحدة: مليون أورو.

التزام ميدا الثنائي	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2
مصر	-	75	203	397	11	12.7	-	78	776.7
الأردن	07	100	10	08	129	15	20	92	381
لبنان	-	10	86	-	86	-	-	12	194
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	120	122	1038.6
سوريا	-	13	42	-	44	38	8	36	181
تونس	20	120	138	19	131	75.7	90	92.2	685.9
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	151.9	20	857.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	3	20	41	5	42	96.7	-	100	307.7
إجمالي التزام ميدا الثنائي	60	371	866	875	783	719.3	449.9	602.2	4726.4
التزام ميدا الإقليمي	113	32	93	46	133	133	228.4	18.6	797.00
المساعدات الفنية والمخصص الشامل	-	-	22	20	21	26.8	79	11.8	180.6
الإجمالي	173	403	981	941	937	879.1	757.3	632.6	5704

جدول رقم 09: قروض بنك الاستثمار الأوروبي لكل دولة 1995–2002

الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	النسبة المئوية (%)
الجزائر	1174.8	12.4
قبرص	669	7
مصر	1484.3	15.6
إسرائيل	68	0.7
الأردن	351.2	3.7
لبنان	375	4
مالطا	43	0.5
المغرب	1548.9	16.3
السلطة الفلسطينية	230	2.4
سوريا	290	3.1
تونس	1195.3	12.6
تركيا	2062.5	21.7
الإجمالي	9492	100

المبحث الثالث: آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن اختصـــــار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشـــراكة الأوروبية المتوســـطية في الرموز الأربعة التالية: الاســـتقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاســـتقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوســـطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاســـتقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضـــاع في ربوع العالم المتوســـطي

النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المســـتوردة، يبقى متأثرا بما ينشـأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة.

كما أن الجديد في اســـتراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والســـريعة في ربوع العالم المتوســـطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشـــراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا اسـتقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأســـاس هذا التكامل هو المســـاهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شـــعوب العالم المتوســـطي النامي، دون أن ننســـى الدور المطلوب من الدول المتوســـطية الشـــريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضـــايا بكل جرأة وشـــفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية.

المطلب الأول: التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطية.

إن الواقع الإقليمي والـدولي الـذي تمخض عن التغيرات التي حـدثـت في غضون السنوات الأخيرة، أدى إلى وجود فرص وتحدّيات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: التحديات.

إنه من الســـهل على المراقب للشـــأن الأورومتوســـطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشـــراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صـــعبا لجدية التوجـه الجـديـد لـدول الاتحـاد الأوروبي نحو الـدول المتوســـطيـة الشـــريكـة، **ومن أهم هذه التحديات نذكر:**

- إن الشـراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سـادت العلاقات الاقتصـادية الدولية طوال العقود المنصـرمة، فالذي يحصـل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السـابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشـمال مع بعضـها وأقطار الجنوب مع بعضـــها، علاوة على اتجاه الشـــراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصـــادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.
- لابد من إدراك الفلســـفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشـــراكة، والمتمثلة في تهيئة الشـريك الضـعيف وإقحامه في الشـراكة بغية رفع مسـتواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها[1]. ونرى أن أسـباب هذه الشـراكة يغلب عليها طابع المصـــلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار الســـلبية الاجتماعية في الدول المتوســـطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.
- إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشـراكة المتوسـطية، سـيشـمل الصـناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصـناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي تتمتع فيها البلدان المتوسـطية الجنوبية بالأفضـلية النسـبية. وهذا يعني صـعوبة تطوير الصـناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافســـة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافســـة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصـصـة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول المتوسطية النامية.

1 - عرفان تقي الحســيني، "الاتحاد الأوروبي ومســتقبل التجارة الخارجية العربية"، ***مجلة بحوث اقتصـــادية عربية***، العدد 11، 1998، ص45.

- لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشـــجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشـــدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشـــيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.
- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المتوســـطية بصـورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصـادي فيما بين الدول المتوســـطية الجنوبية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.
- إن وجود شـــراكات متعددة المســـتويات والتفضـــيلات داخل بلدان الحوض المتوســـط، يوحي بزيادة انقســـامها وتقليص قوتها التفاوضـــية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كلية وهي: مالطا وقبرص، وبلد تجمعه به وحدة جمركية ويسعى إلى الانضـمام هو تركيا، ودولة أخرى لها علاقات خاصة ووطيدة وهي إسرائيل، وبلدان أخرى تربطها مع الاتحاد اتفاقية شراكة وهي: المغرب، تونس، مصـر، الجزائر، الأردن، لبنان، سوريا، وأخرى قابعة في صـــالون الانتظار وهي: ليبيا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشـــراكة من أجل توحيد معاييرها[1].
- يضاف إلى ما تقدم، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية وشـــروط ومواصـــفات هي التي تحددها. بل إن الشـــراكة الأورومتوســـطية

1 - محرك البحث Google، في 14 فيفري 2006، ***تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية***:
http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

ستعطي المفوضية الأوروبية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد الأوروبي والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج.

ثانيا: الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

- من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين[1].
- من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.
- من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

1 - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، ***مجلة بحوث اقتصادية***، العدد 27، 2002، ص 44.

- وجود مجموعة من المشـكلات، التي تواجه الدول المتوسـطية، وتحتاج إلى حلول مشـتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشـكلات نجد: مشـكل الهجرة السـرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشـكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسـطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.
- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشـروعات المختلفة لكلا الصـيغتين، نجد أن الصـيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.

المطلب الثاني: تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسـكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضـرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضـي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومتوسطية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصـادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صـعب التحقيق خلال السـنوات القليلة القادمة بسـبب الآثار **السلبية المتوقعة والتي من أهمها:**

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج[1].
- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.
- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

1 - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، ***مرجع سبق ذكره***، ص 42.

كما أن الدول المتوسـطية الشـريكة، ما زالت تعترض على ما يسـمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصـل إلى 40% من ميزانية الاتحاد[1]. الأمر الذي يجعل منافسـة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصـعوبة، بالإضـافة إلى التزام أعضـاء الاتحاد ضـمن اتفاقية ماسـتريخت، بعدم اسـتيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

وهكذا يتضـح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب وشـرق المتوسـط على الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سـنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصـادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصـل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسـية والدبلوماسـية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشـراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسـطية وشـح الاسـتثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شـراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسـين وتيرة تبادل البضـائع بين الطرفين بشـكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصـالح دول الشـمال تصـاعد بشـكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشـراكة الأورومتوسـطية، بحاجة ماسـة إلى موازنة ذات مصـداقية، قادرة على ترجمـة الأهداف المعلنـة على أرض الواقع، وإذا حـاولنـا تقييم التعـاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصـصـة في "ميدا 1" تم صـرفها، وتعود الأسـباب إلى المفوضـية وتعقيدات آلياتها وشـروطها المجحفة[2]، وإلى تغليب

---

1 - محرك البحث Google، في 25 فيفري 2006، ***الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة***:
http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

2 - محرك البحث Google، في 28 فيفري 2006، ***محصلة الشراكة الأورو-متوسطية***:
http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

المصـــالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم ســحب مشــاريع لأنها لا تســتجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى.

كمـا أن الاتحـاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليـار أورو، كميزانيـة لــــــ"ميدا2"، رغم أن المفوضــية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسـؤولون الأوروبيون أنهم سـيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسـط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصـصـات المالية للدول المتوسـطية الشـريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصــاعد إشــكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسـية المترتبة عن الأنشـطة الإرهابية وتأجج منافسـة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بـالرغم من هيمنـة الاقتصــــــاد، فـإنـه ليس مخفيـا على أحـد أن المحور السـياسـي يشـكل هما متبادلا بين ضـفتي المتوسـط، فبقدر ما سـعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمســـتوى المعيشــــي لشــــعوبها، وكســــب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السـياسـي والأمني في الشـراكة الأورومتوسـطية، نجد أنه وبعد مضــي أكثر من 10 سـنوات على إعلان برشـلونة، لا تزال القضــايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشـراكة مجرد اتفاق كسـابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصـــراعات مثل القضــــية الفلسـطينية، ونزاع الصـحراء الغربية، والأزمة القبرصـية، لا تزال تشـكل عائقا أمام

تقدم الشراكة[1]، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي– الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط وشرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات

---

1 - محرك البحث Google، في 08 مارس 2006، ***تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية***:
http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

ووضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة، ولم تنفِّذ الهيئات الأوروبية، ورغم مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة أي دراسة ذات مصداقية بشأن تداعيات تحرير التجارة والمبادلات الزراعية وتحرير قطاع الصيد البحري في مناطق المتوسط، على الجانب الاجتماعي في دول شرق وجنوب المتوسط.

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع وأكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، ويعكس ذلك رغبة النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين، وأعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود، أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل بين شمال وجنوب المتوسط.

المطلب الثالث: الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[1]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة

1- سمير محمد عبد العزيز، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص 249.

بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، **بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:**

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.
- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية[1]:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، **تتمثل أهم عناصره فيما يلي:**

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
- وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
- العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
- المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، **وذلك من خلال:**

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.
- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه،

---

1 - سمير محمد عبد العزيز، ***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***، مرجع سبق ذكره، ص 251.

تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.

- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقديم حوافز مباشـــرة لمشـــروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.
- تبسيط الإجراءات الضريبية.
- تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3- العمل على زيادة معدلات النمو:

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على[1]:

- زيادة معدّلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.
- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشـيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مســتوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.
- وضع استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.
- تنمية ســوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشــغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.
- العمل على إطلاق المنافســة، وتصــفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.

---

1 - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ***مرجع سبق ذكره***، ص 253.

- تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.
- تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

ثانيا: الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي:

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

1- في المجال السياسي والاقتصادي:

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1].

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.

إن دول جنوب وشرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على

---

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، ***مجلة آفاق اقتصادية***،العدد 82، سنة 2000، ص75.

طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشـاط الاقتصـادي ذو الملكية الخاصـة في قطاع معين، لا يعني بالضـرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسـألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسـبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية. [1]

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مسـتوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضـا في الدول المتوسطية الشريكة.

4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشـركاء الأورومتوسـطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسـطية، وفي أضـعف الحالات فإنه لابد من إنشـاء شـبكة معلومات أوروبية متوسـطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشـاف في أوربا، وتضـعه تحت تصـرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، ***مرجع سبق ذكره***، ص 77.

ثالثا: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمتوسطي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، **أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:**

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.
- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس معاهد تكلّف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أورومتوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.
- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوربا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوربا ولشركائها[1].

إن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،

1 - محرك البحث Google، 22 مارس 2006 ***مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي***:
http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صـــــلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسـعى إلى اسـتكمال مشـروعها المتوسـطي مع الدول المتوسـطية، من خلال إقامة علاقات سـياسـية واقتصـادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمســـاعدات مالية لإنعاش اقتصـــاديات الدول المتوســـطية المتدهورة.

إذا كانت الدول المتوسـطية تنظر إلى الشـراكة على أنها، يمكن أن تكون لها سـندا سـياسـيا واقتصـاديا، حيث أنها بحاجة إلى سـند دولي، خاصـة بعد تفكك الاتحاد الســـوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنظر إلى الشـــراكة على أنها تحقق لها مشـــروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو إدارة الأمن المتوسـطي بعيدا عن المظلـة الأمريكيـة، أي أنهـا كـانـت تريـد الحفـاظ على مصـــــالحهـا في المنطقـة المتوسـطية، لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيســي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة وليس الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تأســـيس فضـــاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.

رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورومتوســـطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق سـتحمل معها النجاح الذي سـيعزز التعاون والاندماج لاقتصـاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صـادقة والإرادة السـياسـية صـلبة، لتجسـيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

الفصل التاسع

تقييم المسار المصرى الاوربى

شـهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات السـياسـية – وبخاصـة ما يطلق عليه ببلدان الربيع العربى –، وقد كان الدافع وراء هذه التغيرات السياسية –التى شهدت انهيار حقبة تاريخية لحكام مارسوا الاستبداد والقهر سنوات طوال هو البحث عن الكرامة والحرية ولقمة العيش ومن ثم كان شـعار العدالة الاجتماعية أحد أهم أيقونات منطقة الثورات العربية.

وقد كان للنموذج الاقتصـادى النيوليبرالى المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربى أحد الأسـباب وراء هذه الثورات العربية، فى الوقت الذى كان يتم فيه الترويج لهذا النموذج من خلال العديد من المؤسسات الدولية سواء المالية كالصندوق والبنك الدولى وأيضا التكتلات السياسية ومنها بالطبع الاتحاد الأوربي، باعتباره قاطرة للنمو وبخاصة فى ظل معدلات نمو بدت مرتفعة فى بعض السنوات وبخاصـة فى بلدان مثل مصـر وتونس.

ولاشـك أن التغير الذى شـهدته بلدان الربيع العربى قد اسـتدعى إعادة النظر فى السـياسـات التى كانت متبعة قبل الربيع العربى وبخاصـة من دول الاتحاد الاوربى ، ولا شك أن إعادة النظر فى شأن هذه السياسات أمر جيد، ولكن هل كان التغير فى تلك السياسات يتوازى مع ضخامة الحدث الذى شهدته بلدان الربيع العربى أم لا ؟، من هنا تحاول هذه الورقة أن تتناول علاقة مصـر مع دول الاتحاد الاوربى، قبل وبعد ثورات الربيع العربى من خلال اسـتعراض بعض المبادرات الأوربية منذ مسـار برشـلونة وحتى إعلان الاتحاد من أجل

المتوسـط، ونظرا لكون هذه العلاقة على درجة كبيرة من التشـابك، فقد أثرنا أن نتناول أبرز تلك المحطات، من خلال اســـتعراض ملامح كل مبادرة وبعض أوجه النقد لها .

هذا ونحاول من خلال اســـتعراض العلاقة بين مصـــر ودول الاتحاد الاوربى أن نتناول ســؤالا مركزيا وهو، ماهى الفجوات التى تكتنف تلك العلاقة من جانب وأيضـــا اســـتجلاء نقاط القوة فى طبيعة تلك العلاقة على الجانب الآخر؟، وذلك من خلال التركيز على ثلاث ملفات أساسية وهى ملف الزراعة، التجارة والاستثمار، المجتمع المدنى.

وسوف نتناول الموضوعات السابقة من خلال استعراض المسار الأوربى فى علاقته بمصـر بدءا من مسـار برشـلونة عام 1995 مرورا بسـياسـة الجوار عام 2003 وما واكبها من توقيع اتفاق الشـراكة المصـرية الاوربية، ثم الانتقال إلى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسـط عام 2008، بالإضـافة إلى المؤسـسـات المالية الأوربية، وسـوف نحاول التعرف على ملامح الموضـوعات الثلاث التى نطرحها ضـــمن ســـياق هذه الورقة وهى "الزراعة، التجارة، المجتمع المدنى" من خلال استعراض المبادرات والمحطات الاوربية المختلفة.

وقد حاولنا أيضـــا ضـــمن إطار هذه الورقة أن نتناول المســـار الأوربى فى صـــورته العامة وفى علاقته بمصـــر من خلال فترتين متباينيتين وهما فترة ما قبل وما بعد الثورة المصـــرية فى الخامس والعشـــرين من يناير عام 2011 أو ما يعرف بالربيع العربى.

وسوف نتناول الموضوعات المختلفة لهذه الورقة ضمن عدد من المحاور الرئيسية، حيث نتناول فى المحور الأول المسار الاوربى قبل الخامس والعشرين من ينـاير، ونتنـاول فى المحور الثـانى بعض التغيرات التى طرأت على هـذا المســـار بعد ثورات الربيع العربى، ونحاول فى المحور الثالث مناقشـــة الرؤى

والأفكار التى يتم تناولها حول المجتمع المدنى ضـمن سـياق المسـار الأوربى قبل وبعد الخامس والعشـرين من ينـاير أو ثورات الربيع الربيع العربى، بينما نعرض لأبرز التوصـيات التى يمكن ان تسـاعد فى تعميق التواصـل المصـرى الاوربى.

من خلال طرح عدد من التوصـيات المسـتخلصـة من التعرف على أوجه الخلل والنقص فى طبيعة العلاقة المصـرية الاوربية، بما يمكن ان يسـاهم فى إعادة تقييم تلك العلاقة وتحسين أطر التعاون المشترك ضمن سياقات أخرى مغايرة.

المحور الأول: الإطار العام لسياسات الاتحاد الأوربى مع بلدان جنوب المتوسط (من بينها مصر)، قبل ثورات الربيع العربى.

1/1- مسار برشلونة 1995

يقوم مسار برشلونة على ثلاث ركائز رئيسية:

- الإطار السياسى والأمنى.
- الإطار الاقتصادى والمالى.
- الإطار الخاص بحوار الشعوب والتنوع الثقافى والاجتماعى.

وقد اتخذ مسار برشلونة إطارين:

أ- **إطار متعدد:** يتضـمن لقاءات وزارية، لقاءات قطاعية، منتدى للمجتمع المدنى

ب- **إطار ثنائى:** ينطوى هذا الإطار على اتفاقيات ثنائية للشـراكة المتوسطية مع دول جنوب المتوسط تقوم على ركيزتين اساسيتين هما تنظيم الحوار السياسى، والوصول إلى منطقة تجارة حرة.

وللأسـف لم يتم إنجاز شـئ مما جاء فى مسـار برشـلونة، إلا فيما ندر **ولعل ذلك راجع لعديد من الأسباب لعل اهمها يتجسد فيما يلى:**

- الأرتباط المباشـر لمسـار برشـلونة بمسـار عملية السـلام فى الشـرق الأوسـط إلى الحد الذي يمكن القول معه أن مسـار برشـلونة قد جاء أسـاسـا فى سـياق التصـورات الخاصـة بالزخم الذي كان يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط آنذاك.
- أيضـا غيـاب وجود أى علاقـات متوازنـة بين الطرفين الأوربى والمتوسـطى، حيث تتم عملية التفاوض بين طرفين غير متكافئين حيث يتفاوض الطرف الأوربى ضـمن منظومة دول الاتحاد الأوربى، بينما أطراف المتوسط تتفاوض كفرادى كل دولة على حدة، الأمر الذي يخل بعلاقات التوازن بين الطرفين.
- عدم التزام دول الاتحاد الاوربى بضـخ الأموال الكافية ضـمن مسـار برشلونة بالنظر إلى الأهداف الموضوعة
- إعطاء الأولوية للملفات الاقتصادية على حساب المواضيع السياسية.

2/1 – سياسة الجوار:

وضـعت تلك السياسـة فى عام 2003، تحت عنوان تكامل اقتصـادى كامل فى حال القيام بالإصـلاحات المناسـبة وذلك ضـمن إطار عام تم تحديده فى خطة عمل عبارة عن ورقة عمل سياسية ولكنها غير ملزمة من الناحية القانونية، وفى إطار خطة العمل تلك تم وضع عناوين عامة وتفصيلية لمدة تتراوح ما بين ثلاث لخمس سنوات قابلة للتجديد:

– المشكلات التى واجهت سياسة الجوار.

– غلبة الجانب الأمنى على ما عداه من جوانب أخرى، حيث شـهد هذا الجانب من دول الاتحاد الأوربى ربط التعاون الأمنى بالمساعدات حتى

ولو لم يرد نص مباشـر بهذا المعنى ولكن يتم ذلك فى إطار الممارسـة العملية.

- تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة.
- تفضـــيل المشـــروطية الإيجابية (أى إعطاء المزيد من الدعم المالى فى مقابل الإصلاحات الاقتصادية والتعاون الأمنى وذلك دون اعتراض الاتحاد الاوربى على الجوانب الســـلبية التى قد ترد على ملف حقوق الإنســان ببلدان المتوسـط، فى المقابل هناك غياب لقاعدة المشـروطية الســلبية من خلال الضــغط على بلدان المتوســط فى حال الانتهاكات التى ترد على حقوق الإنسان وذلك ضمن اتفاقيات الشراكة الأوربية مع بلدان جنوب المتوســط على ســبيل المثال يتغافل أو يصــمت الاتحاد الاوربى عن الانتهاكات التى ترد بحقوق الإنســـان على الرغم من أن هذا نص واضـح فى اتفاقيات الشـراكة مع بلدان المتوسـط، على سـبيل المثال اتفاق الشـــراكة مع مصـــر ينص على إعلاء وضـــعية حقوق الإنســان، وتتيح المادة 86 من هذا الاتفاق لدول الاتحاد الاوربى اتخاذ إجراءات ســلبية قد تصــل إلى إجراءات عقابية بالطبع على المســتوى الاقتصــادى فى حال إخلال مصـر بحقوق الإنسـان، وقد حدث فى عام 2010 تزوير واضـــح للانتخابات البرلمانية ولم يتدخل الاتحاد الاوربى ولو حتى بالتلويح للحكومة المصرية بمخالفتها للمعايير الخاصة بحقوق الإنسـان، وهو نفس ما تكرر فى تونس ايضـا فى العديد من المجالات، الأمر الذى يشـــير إلى غض الطرف من قبل الاتحاد الأوربى عند انتهاكات حقوق الإنســـان طالما بلدان المتوســـط تقدم المزيد والمزيد فى مجال حرية التجارة والأسواق وأيضا التسهيلات الأمنية على ضفتى المتوسط .

- مساواة الإصلاحات السياسية المطلوبة بالإصلاحات الأمنية والإصلاحات الاقتصادية "النيوليبرالية " فى حين يضع أتفاق الشراكة الأوربية مع مصر الحقوق السياسية فى المقدمة، بينما نجد أنه وفقا لخطة العمل ضمن سياسة الجوار يجرى التأكيد على أن قيام مصر بإصلاحات اقتصادية ضمن النموذج النيوليبرالى، يضمن للحكومة المصرية الحصول على الدعم المطلوب الأمر الذى يشير إلى أن المسار الأوربى فى علاقته بمصر كان يسير فى الواقع العملى عكس اتفاق الشراكة المبرم مع الحكومة المصرية.

3/1 الاتحاد من أجل المتوسط:

أطلق الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 بين الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الاوروبي و16 دولة من جنوب المتوسط على أن يقوم المجتمع الأوروبي بدعم تلك الدول وتدعيمها سياسيا واقتصاديا ومساعدتها من خلال التحول الديمقراطي.

إلى ذلك ينقسم الاتحاد من أجل المتوسط إلى شقين الأول يتعلق بالتعاون السياسي والآخر ينص على بنود التعاون الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة. **فى السياق ذاته يقوم التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبيوبلدان الجنوب ومنها مصر على أساس عدد من البنود من بينها :**

- الحوار السياسي على المستوى الوزاري
- المستوى الرسمي المصري واللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي
- استخدام كل القنوات الدبلوماسية لتدعيم التعاون السياسي.
- إضافة إلى كل الوسائل الأخرى التي يمكن استخدامها في تدعيم التعاون السياسي

بالإضـــافة إلى لجنة قائمة في ادارة الاتحاد من أجل المتوســط " لجنة القضـــايا المدنية والاجتماعية" تعمل على التنمية المجتمعية والقضـــايا المدنية **وقامت بعدد من الأنشطة منها:**

- مركز مارسيليا للتكامل المتوسطي ، والذى تم تم انشائه على أساس تسهيل الوصول إلى المعرفة الأفضل وتعزيز التنمية المستدامة والعمل على تقارب الســياســات نحو المزيد من التقارب وفيها يتم التعامل مع حكومات وتنظيم اجتماعات بين الوزارات المختلفة والشركاء فيها من مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان .

بالإضـافة إلى ذلك يقوم المركز على اســاس من التشـبيك بين المبادرات المختلفة، فالمشـــروع أســاســه توفير مكان للاجتماع والبحث والتوعية بالقضـــايا المشتركة. [1]

- مؤسسة انا ليند تقوم المؤسسة على أساس خلق مستقبل مشترك لشعوب المنطقة الأورومتوسـطية وإدارة أكبر شـبكة للمجتمع المدني تضـم 2800[2] هيئة من هيئات المجتمع المدني التي تتبنى مبادئ المؤسسة.

وتدعم المؤسسة الشبكة والتواصل بين أعضائها في الدول الـــ 43، أما في مصــر فالمؤســســة مســئولة عن تقوية دور الشــباب من خلال المجالات المختلفة من خلال مؤســســة "عيون مصـــر" والمقر الرئيســي لها في مكتبة الاسـكندرية وتعد من التجارب الناجحة في ذلك المجال حيث ذكرت في الكتاب الخاص بالخبرات الناجحة في المجتمع العربي. [3] ، أيضا هناك بعض الأنشطة

---

1 - ماتس كارلسون، *الاستعانة بالدليل لسد الفجوات الواهية*، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010 ، 125

2 - آسيا بن صلاح علوي، مؤسسة *"أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار* جديد، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010، 295

3 - الموقه الرسمي لمؤسسة أنا ليند على الرابط التالي

ضمن أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط منها على سبيل المثال :

- في مارس 2012، شــاركت لجنة القضـــايا المدنية والاجتماعية في برنامج التبادل بين شباب جنوب المتوسط وشباب الاتحاد الأوروبي الذي قامت به منصــة المجتمع المدني الأسباني، وهو الخاص بالحوار بين الشباب وتقوية دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية.
- يوليو 2012 أنشأ الاتحاد من أجل المتوسط برنامج تنمية مهارات المعاقين والشباب والسيدات غير العاملين بحيث يحصلوا على برنامج التأهيل المهني مما يشجعهم على المنافسة في طلب العمل والحد من البطالة ومعدلاتها

وإذا ما نظرنا إلى تلك الأنشطة والتحركات السابقة نجدها تنم عن تضاؤل الدور الذي يلعبه الاتحاد من أجل المتوسط في قضايا التنمية والمجتمع المدني، إضـــافة إلى أن الدور الذي يلعبه هو دور تشـــبيكي بالأســـاس أو رعاية أحد مبادرات أحد الدول الأعضـاء كما حدث مع المبادرة الأسبانية التي اشترك فيها الاتحاد من أجل المتوسط.

5/1- المؤسسات المالية الأوربية:

يمارس الاتحاد الاوربى دوره المالى فى علاقته بدول جنوب المتوسط من خلال مؤســســتين ماليتين هما، بنك الاســتثمار الاوربى، وبنك التنمية وإعادة الاعمار الاوربى.

ويعمل بنك الاستثمار الاوربى الذى أنشـئ عام 1958 فى إطار معاهدة روما بهدف تحقيق أهداف الاتحاد الاوربى عن طريق التمويل طويل الأمد لأغراض الاستثمار وفتح الأسواق وعلى الرغم من كون بنك الاستثمار الأوربى بات من أهم مؤسسات التمويل الدولى وبشكل يفوق حتى البنك الدولى للإنشاء

،http://www.euromedalex.org/ar/networks/egypt/news/conclusions-egyptian-national-civil-society-network-meeting

والتعمير، وعلى الرغم من ان بنك الاســـتثمار الاوربى يعمل داخل منظومة الاتحاد الأوربى إلا أن الوضع القانونى للبنك لازال مبهم وغير واضح[1] .

وبالنســـبة لبنك التنمية وإعادة الاعمار الاوربى فقد تأســـس عام 1991 لمساعدة انتقال دول الاتحاد السوفياتي السابق الى اقتصاد السوق وهو يعمل الآن في 29 دولة في اوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.، ولم يكن للبنك أى نشاط فى المنطقة العربية، إلا أنه ومع ثورات الربيع العربى أعلن البنك فى ســـبتمبر من عام 2012 عن إطلاق أول استثماراته في مصر وتونس والمغرب والاردن بموجب صـــندوق خاص بقيمة مليار يورو بهدف توسـيع نشـاطاته فى منطقة الربيع العربى بالإضافة إلى المغرب والأردن.

ويعمل بنك "التنمية وإعادة الأعمار الاوربى " على تشـــجيع القطاع الخاص وتعميق مشـــاركته للقطاع العام والحكومى، الأمر الذي يدفع باتجاه المزيد من السياسات الرامية إلى خصخصة الانشطة الاقتصادية ذات الطابع الحكومى والعام. ومن ثم السير على نفس النهج الاوربى الاقتصادى القائم على اعتماد حرية التجارة والنموذج الليبرالى الاقتصادى كأساس لسياسة الجوار مع بلدان جنوب المتوسط، القائم على اعتماد مبدا النمو الاقتصادى.

إلى ذلك تتسم مشاريع المؤسسات المالية الاوربية بغياب واضح لأليات المراقبة والشـــفافية وبخاصـــة فيما يتعلق بأدوار منظمات المجتمع المدنى وبخاصة فى إطار سياسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات التى تحصل على القروض من المؤســـسات المالية الاوربية مثال اتفاقية إطار عمل بين مصـــر والمجموعة الأوربية وبنك الاستثمار الأوربى بشأن تنفيذ التعاون المالى والفنى، حيث جرى التوقيع على هذه الاتفاقية فى فبراير 1998 وتم نشـــر هذه الاتفاقية

---

1 راجع ورقة الاعتمادات المالية من اجل النفع العام ، شبكة مراقبة البنوك بأوربا .

بالجريدة الرسمية المصرية فى أبريل 2002 [1]

6/1 اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية (اليوروميد) منذ العام 2003 [2]، وقد ثار جدلا كبيراً حول الغرض والأهداف من تلك الاتفاقيات، خاصة بعد مرور عشر سنوات، وهل هى بالفعل مهتمة بتعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوب الإقليم، أم أنها مقتصرة على الحكومات فقط فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية؟ وإذا ما نظرنا إلى الإطار العام لاتفاقيات الشراكة نجده يشتمل على مجموعة من الأبعاد التي تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد حددت المادة الأولى من تلك الاتفاقيات مجموعة من الأهداف **الأساسية بشأن أوجه التعاون بين مصر ودول شمال المتوسط على النحو التالي:**

- إطار ملائم لبناء حوار سياسي؛
- التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تدعيم التنمية المتوازنة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي؛
- التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.[3]

ثم جاءت المادة الثانية، لتحدد بوضوح على أن العلاقات بين الأطراف

---

1 - الجريدة الرسمية، العدد ، 2002/4/18.

2 - الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003

3- راجع اتفاقات الشراكة بين اللجنة الأوروبية والحكومة المصرية

المتعاقدة، فضــــلا عن بنود الاتفاق نفســـها، يجب أن تقوم على احترام مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنســـان الأســـاســـية، كما بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يرشد سياستهما الداخلية والدولية ويشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.[1]

وعلى الرغم من الوضـوح الذي تناولته اتفاقية الشـراكه المصـرية الأوربية على الصعيد السياسى وبخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان إلا أن بنود اتفاقيات الشـراكة على المسـتوى الاقتصـادى لم تتناول بشـكل واضـح ومحدد معايير التنمية المســـتدامة، خاصـــة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، التى تعتمد بالأســاس على تدعيم وتعزيز التنمية الاقتصــادية والاجتماعية المســتدامة، فى حين أنه لا يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصـادي دون وضـع أسس محددة تتناول تطبيق معايير التنمية المستدامة.

ومن أحد أهم تلك المعايير الخاصـــة بالتنمية المســتدامة هو التمكين من إدارة مستدامة ورشيدة للأراضي، وتحسين إمكانية الحصول على الأرض، فضلا عن تســهيل انتقال ملكيتها، مما يؤدي إلى تحســين مناخ الاســتثمار والإنتاجية الزراعية على وجه الخصـــوص. وهذا ما تفتقر إليه نصـــوص ومضـــمون تلك الاتفاقيات، حيث لم تشر أو تتناول في أية من نصوصها أهمية تعزيز الحصول على الأرض حتى في تناولها لمجال المنتجات الزراعية، أو في مجال التعاون الاقتصــادي للحد من الفقر، وتطوير الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية، على الرغم من أنها تناولت في المادة 44 من الاتفاقيات، أهمية التعاون من أجل منع تدهور البيئة، والحد من التلوث، من خلال ضـــمان الاســتخدام الرشــيد للموارد الطبيعية، بهدف ضمان التنمية المستدامة.

وهو ما يضــــع الكثير من الجدل، حول الغرض منها، لأنها لم تتعرض

1- المصدر نفسه

للآثار المحتملة والناجمة عن التعاون في مجال الطاقة والمنتجات الزراعية والسمكية، وموارد المياه، وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي التي تضمنت في الاتفاقية، والتى لها تأثيرات عديدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الأرض في دول جنوب المتوسط، خاصة وأن حكومات دول جنوب المتوسط ومن بينها مصر، فشلت في وضع إجراءات لحماية كل فرد من مواطنيها في حقه في الحصول على الأرض وحيازتها، وهو ما يختلف تماما عنه في دول شمال المتوسط.

فأي اتفاق يتناول الاهتمام والتأكيد على التنمية المستدامة، يجب أن يقوم على تدعيم الحق في الوصول إلى الأرض وملكيتها، خاصة مع الوضع في مصر، والتي تعاني تشريعاتها من ضعف في حماية حيازة الأراضي، خاصة في القضايا المتعلقة بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

وهذا أيضا ما أوضحته "المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، والذي أصدرته لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو)، في دورتها 38 في مايو 2012، لكي تساهم في تحسين حيازة وإدارة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، مع التركيز على المجموعات الضعيفة والمهمشة من فئات المجتمع، لتحقيق الأمن الغذائي الكافي، والقضاء على الفقر، وتوفير سبل المعيشة المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة[1].

وقد أكدت تلك المبادئ على أهمية الجهات الفاعلة بما فيها الشركات التجارية، من خلال مسئوليتها فى احترام وعدم انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة، واعتماد نظم ملائمة لإدارة المخاطر من أجل الحد من الآثار

---

1 راجع "المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012

السـلبية على حقوق الإنسـان؛ وأن توفر الاسـتثمارات من خلال شـركات مع المستويات الحكومية ذات الصلة، ومع أصحاب حقوق حيازة الأراضي ومصايد الأسـماك، على الصـعيد المحلي، بما يحترم حقوقهم في الحيازة، وأن تسـاهم في القضاء على الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للأراضـي، ودعم المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولا يجب أن تبقى اتفاقات الشراكة بعيدة عن المعايير والإرشادات الدولية، في دعم الحصول على الأرض وخاصة فقراء الريف، ولا تغفل أن الحيازة الآمنة للموارد، تعتبر حلقة جوهرية تربط بين الأمن الغذائي، والإدارة المسـتدامة للموارد، والسـلام والأمن، واستئصـال الفقر. فالتنمية المستدامة لا تشكل تحديا فنيا، بقدر ما تشـكل عملية سـياسـية تتعلق بالتفاوض، وحسـم النزاعات، وإدارة المصـالح الخاصـة. ومن منطلق آخر فإن التنمية المستدامة تتعلق بالأسـلوب الذي يسـتخدمه الناس في وضـع نظمهم السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية لتحديد من له الحق في اسـتخدام الموارد ولأي غرض وبموجب أي شـروط تستخدم هذه الموارد والى أي مدى يكون ذلك.

على الجانب الآخر تناولت اتفاقات الشـراكة في بعض بنودها قضـية التنمية الاقتصـادية والاجتماعية بشـكل عام دون تحديد أو تفصـيل أو حتى ربطها بما يمكن أن ينجم عن تحرير التجارة وآليات السوق من مشكلات خاصة في المجال الزراعي والذى يشهد تدهور لأوضاع الفلاحين في مصر التى تعاني الإفقار والتهميش، خاصـة في ظل تحرير سـوق الأراضـى الزراعية فى اعقاب القانون 96 لسـنة 1992، المتعلق بتحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمسـتأجر، أكتوبر 1997 والذى تم بمقتضـاه انتزاع الأرض من الفلاحين المستأجرين ، وإطلاق تحديد قيمة إيجار الأرض الزراعية لقوي السوق، وانعدام المساواة بين الملاك والمستأجرين واختلاف القوى فيما بينهم مما يؤدى إلى عدم

مســـاواة في الفرص بالإضـــافة إلى القيود التي تؤثر عليهم فإلى جانب التوزيع غير العادل للثروة والنفوذ يعجز الفقراء والضـــعفاء عن التأثير على الشـــئون المختلفة المتعلقة بحياتهم ومصيرهم،

على جانب آخر تمثل ســياســات الإصـــلاح الزراعي زيادة الاســتغلال لصغار الزراع وذلك بعد إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج. مما أدى إلى عدم مقدرة صغار الفلاحين إلى دفع بعض هذه التكاليف بالإضافة إلى عدم مقدرتهم على دفع قيمة إيجار الأرض الزراعية المرتفعة أصـــلاً، والنتيجة هي قبولهم لأشكال تجعلهم يدفعون من قوة عملهم أيام عمل بلا مقابل لصالح مالك الأرض مثل الإيجار بالمزارعة.

هذا فى الوقت الذي تصـــل فيه نســبة صــغار الفلاحين إلى 95 % من جملة الفلاحين فى مصر الذين تصل اعدادهم خمسة ملايين ونصف المليون[1].

فآليات المنافســـة في مصـــر، لا تخدم إلا فئة محددة من المجتمع، من رجال الأعمال والمستثمرين الكبار، وذلك فى إطار بنية تشريعية تضمنت العديد من القوانين التى أطلقت برنامجا شاملا للإصـــلاحات الهيكلية منذ عام 1991 تحت عنوان "الإصلاح الاقتصـــادي والموائمة الهيكلية". وقد تم وضع وتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي شمل عددا هاما من المســائل المتعلقة بالإصـــلاحات السياسية والمؤسسية، بهدف تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق.

فضـــلا عن أن إنشـــاء مناطق التجارة الحرة في ظل تلك المنافســـة والتي تســعى مبدئياً إلى تنشــيط الأســواق ببلدان المتوســط عمل على ظهور الاقتصـــاد غير المهيكل، كمخرج وحيد، والذي من شـــأنه أن يخل بشـــروط

---

1 - بيانات اولية غير منشورة للتعداد الزراعى، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ،2012.

المنافســـة، وتعميق التفاوت، والحد من مقدرة تحرك الدولة، وإلحاق الضـــرر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبظروف العمل، داخل القطاع المهيكل. فإذا لم ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً ملموساً أو لا يتم تحرير الأسواق الفلاحية الأوروبية قد يؤدي الأمر إلى أن تؤثر مناطق التجارة الحرة سلبياً على هذه البلدان.

وإزاء مثل هذه المعطيات يجدر التساؤل حول مدى أهمية مناطق التجارة الحرة، على المستوى الاجتماعي، إن لم تتخذ إجراءات تعويضية لمواجهة هذه الانعكاسات السلبية، الأمر الذي سيؤدى إلى المزيد من انتهاك "قضية التنمية الاجتماعية المستدامة " بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية وبالنسبة لبعض البلدان. مما يعني ذلك مزيد من الآثار السلبية الناتجة عن السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، مما سيدفع بطائفة من المجتمع أو المجتمع عامة إلى الاستعداد، بشكل أو بآخر، لتحمل العديد من العواقب، ومن أهمها الإضرار بالحق في الوصول إلى الأرض، وإضعاف حيازة الأراضي، وإفقار المزيد من الفلاحين والصيادين بسبب تلك الآليات.

أيضا من بين تلك العواقب أيضا، والتي لم تستطع اتفاقات الشراكة القضاء عليها أو الحد منها هي قضية الهجرة غير الشرعية، وهي أيضا من التحديات التي تعمل على إفقار المجتمع والانتقاص من الحق في الوصول إلى الأرض، لأن غالبية من يهاجرون بطريقة غير مشروعة هم من عائلات صغار الفلاحين اللذين تضرروا من سياسات إعادة هيكلة النشاط الزراعي، ولم يعودوا قادرين على الصمود في ظل انفتاح السوق، مما جعل كثيرين منهم يتنازلون عن أراضيهم وبيعها، لتسفير الشباب بطريقة غير شرعية للدول شمال المتوسط، ليكون العائل لهم ويوفر لهم متطلبات الحياة.

فالأرض تعتبر مورداً اقتصادياً وعاملا مهماً في صياغة الهوية الفردية

والجماعية، وفي التنظيم اليومي للحياة الاجتماعية، والثقافية، والدينية. كما أنها مورد سياسي هائل يحدد علاقات القوة بين وضمن الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية في ظل النظم القائمة للتسيير.

وهي تؤثر على الآفاق والخيارات اليومية للفلاحين الفقراء من النساء والرجال. ويخلِّف الوصول إلى الأرض وأمن حيازتها، أثره على القرارات المتصلة بطبيعة المحاصيل المزروعة، سواء أكانت لأغراض خاصة باقتصاد الكفاف أوحتى لأغراض تجارية. كما أنها تؤثر على مدى استعداد المزارعين للاستثمار في تدابير تحسين الإنتاج، والإدارة المستدامة.

وبالتالي فالشراكة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى تفصيل أكثر، حول دعم الخدمات الإنتاجية، والروابط السوقية، لتعزيز الآثار الإيجابية، للوصول إلى الأرض والتمتع بأمن حيازتها. فتحسين الوصول إلى الأرض، وتعزيز أمن حيازتها، وتذليل العقبات للوصول إلى المعلومات والخدمات المالية، والأسواق والإرشاد الزراعي، تعمل على الحد من الضعف، بشأن قدرة الفلاحين الفقراء على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، وزيادة القدرة الإنتاجية. وأن تغيير تلك الشراكة النظم البيروقراطية غير الكفء والتي تخدم مصالح النخبة من أصحاب الأراضي.

وكذلك على المستوى الداخلي، ينبغي على الحكومة المصرية، أن تعدل من البنية التشريعية الناظمة لأوضاع الفلاحين فى مصر وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين وبخاصة ما يتعلق بحق الفلاحين فى إنشاء التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وفقا لإرادتهم الحرة، بالإضافة إلى ضمان الوضول للأرض وتأكيد مبدأ أمان الحيازة .

فالبعد الاجتماعي والاقتصادي للأرض يجب أن يكون محل اعتبار في اتفاقات الشراكة، للحد من أثار تحرير السوق وآليات إعادة الهيكلة التي تطرحها تلك الشراكة، فضلا عن أن كلا من الطرفين في تلك الاتفاقات ملتزم

بالمعايير الدولية وخاصــــة العهد الدولي للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، الذي نص في إحدى بنوده أنه يجب على الدول الأطراف أن تشـــجع على استحداث أو استصلاح، نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها.

وبالتالي، يجب إعادة النظر في إطار تلك الاتفاقات، وما تحتويه من مضــامين، خاصــة أن الوضــع بعد أحداث 25 يناير 2011، عمل على إيجاد تحديات كبيرة أمام الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية، وبالأخص من الحكومات الجديدة، والتي لازالت تنظر إلى تلك الحقوق وخاصـــة الحق في الوصـــول إلى الأرض، كأمر ثانوي وغير عاجل، على الرغم من أنها كانت من الدوافع الرئيسية للحركات الاحتجاجية التي أشعلت الثورة.

فلا تزال قوانين إفقار الفلاحين الصغار سارية، خاصة القانون 96 لسنة 2002، ولم يتم التغيير في ســـياســـات الدولة تجاه تدعيم وتعزيز الحق في الوصـول إلى الأرض، خاصــة مع لجوء "حكومة الثورة" للاقتراض من صـندوق النقد الدولي، فضــلا عن أن مجموعة رجال الأعمال المحتكرة لاتفاقات الشـراكة الأورو- متوسطية، لا تزال موجودة في مواقعها، على الرغم من قيامهم بارتكاب انتهاكات جسيمة بشأن الحق في الأرض ونزع أراضي من حائزيها جبراً.

المحور الثانى: الإطار العام لســـياســـات الاتحاد الأوربى مع بلدان جنوب المتوسط (من بينها مصر) ، بعد ثورات الربيع العربى:

1/2- المزيد من أجل المزيد More for More

أطلق الاتحاد الأوربى إعلان أو وثيقة المزيد من اجل المزيد – More for More– فى اعقاب ثورات الربيع العربى التى تقوم على أســاس برنامجى سبرينج اللذان يتضمنان دعم الشراكة والإصـلاح والنمو الشامل ، وأيضا مرفق المجتمع المدنى Civil Society Facility ، ووفقا للإعلان الصــــادر عن

الاتحاد الأوربى فى 25مايو 2011 ، لتقييم سياسات الاتحاد الأوربى مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط وبالتحديد دول الربيع العربى حيث تقوم هذه السياسة على أساس "المزيد فى مقابل المزيد"، ولكون هذه الوثيقة هى وثيقة أوربية وليست نتاج مفاوضات مع الأطراف الاخرى من بلدان المتوسط .

قامت سياسة المزيد فى مقابل المزيد على أساس المزيد من الدعم المالى من الاتحاد الأوربى للدول التى تقوم بالمزيد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، ومن بين المعايير التقيمية التى يعتمدها الاتحاد الأوربى ضمن برنامج "سبرينج" وجود آلية لمكافحة الفساد، وجود انتخابات حرة وعادلة، حرية التجمع وحرية الراى والتعبير، سيادة القانون فى إطار من استقلال القضاء...إلخ،

2/2- اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة

Deep and Comperhenive Free TrdeAgreement

فى 26 سبتمبر من عام 2011 أطلق الاتحاد الأوربى جولة جديدة من المفاوضات التجارية القائمة على أساس الاستعداد لإيجاد مناطق حرة فى إطار من الاتفافيات التجارية الحرة الشاملة والعميقة باعتبار ذلك أداة لدعم الانتقال الديمقراطى والاصلاح الاقتصادى ، وتقوم هذه المفاوضات على أساس عدد من المعايير الوادة ضمن برنامج " سبرينج " السابق الإشارة إليه فى مجال عملية التحول الديمقراطى ، وفى مجال الإصلاح الاقتصادى فإن الأمر يتضمن عدد من الشروط والالتزامات الاقتصادية تقع على عاتق الدول المتوسطية من بينها النفاذ للأسواق وبخاصة الأسواق الزراعية ، وأسواق الخدمات والسلع العامة والاستثمارية ومن بينها المشتريات الحكومية وذلك فى إطار تخفيض التعريفة الجمركية على السلع والبضائع الأوربية ، ويتوقع أن يتم التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك على أساس مجموعة من المعايير

و الأسس التى تنسجم مع سياسة الاتحاد الأوربى فى علاقته مع بلدان جنوب المتوسط والتى تقوم على عدد من الركائز الأساسية التى تهدف إلى المزيد من حرية التجارة وفتح أسواق بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر والتى تقوم **على العناصر الآتية :**

- تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة ومن ثم المزيد من تحرير أسواق الخدمات العامة (وبخاصة المشتريات الحكومية).
- تسهيل نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق وبالطبع فإن المستفيد الأول فى هذا الإطار هو الاتحاد الأوربى ويكفي أن نشير إلى العجز التجارى المزمن لمصر فى علاقته بالأتحاد الاوربى وزيادته بمعدلات مرتفعة منذ توقيع اتفاق الشراكة وحتى الآن.
- إصلاح البنية القانونية والتشريعية بما يضمن المزيد من التقارب بين بلدان الاتحاد الاوربى وبلدان جنوب المتوسط ، ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك قوانين الملكية الفكرية ، حيث قامت مصر فى عام 2002 بإصدار القانون 82 الخاصة بالملكية الفكرية ، ويعد هذا القانون بمثابة استلاب للأصول الوراثية النباتية والحيوانية للفلاحين المصرين وأيضا تراجع كبير لحق الفلاحين فى الأصول للموارد الوراثية وبخاصة تقاوى الحاصلات الزراعية حيث بات السوق المصرى مفتوحا على مصراعية أمام الشركات عابرة القوميات الأوربية والأمريكية ولم يعد باستطاعة الفلاح المصرى اى قدرة على إعادة استخدام التقاوى الأوربية والأمريكية الجديدة من خلال تربيتها او أكثارها ، أو حتى مبادلتها بين الفلاحين المصريين وبعضهم البعض وهو ما يمثل أيضا تراجعا فى دور الاتحاد الأوربى فى هذا الشأن وبخاصة اتفاقية الـــ UPOV التى كانت تتيح للفلاحين العديد من الحقوق فيما يتعلق بمبادلة البذور بين الفلاحين

وبعضهم البعض طالما لا يتم الإتجار بها ضمن أسواق التبادل التجارى .

- تسهيل حركة رؤوس الأموال والمدفوعات
- حماية التنافسية
- حماية المستهلك
- تسهيل التجارة والتخفيف من القيود الجمركية
- ربط التجارة بالاستدامة التنموية
- خلق آليات للتواصل والاتصال السريع فى الأزمات والخلافات التجارية.

فى السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة سبق وأن قامت المفوضية الأوربية بطرح هذه الاتفاقية عام 2007 ضمن سياسة الجوار الأوربى /المتوسطى والتى استهدفت آنذاك تعميق الجوار الاقتصادى كمدخل لسياسة الجوار.

ولاشك أن طرح هذا النوع من اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة بعد ثورات الربيع العربى يؤكد أن سياسة الاتحاد الاوربى فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار لم يطرأ عليها تغيير وان فتح الأسواق وحرية التجارة والاستثمار يجب أن تمتد إلى القطاعات الخاصة بالسلع العامة الحكومية كالمشتريات الحكومية وقطاعات الصحة ، التعليم ...إلخ ، وكأن ما قامت به الثورات العربية ضد هذا النوع من النمط الاقتصادى يريد الاتحاد الأوربى الترويج له مرة أخرى وبصورة أكثر حدة وكأن لا شئ تغير بمنطقة الربيع العربى ومنها مصر ، التى ثارت شعوبها من اجل مزيد من العدالة الاقتصادية وحرية وكرامة العيش .

المحور الثالث: الاتحاد الأوربى والمجتمع المدنى فى اعقاب الربيع العربى

3/1 – مرفق المجتمع المدنى Civil Society Facility

تم الإعلان عن هذا البرنامج بعد ثورات الربيع العربى بهدف ضمان مشاركة اوسع لمنظمات المجتمع المدنى فى منطقة الجوار العربى، لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات على المستوى الوطنى والمحلى فى بلدان الربيع العربى وبخاصة ما يتعلق منها بعلاقات الجوار، وأيضا زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى وضع برامج تقوم على رصد مساعدات الاتحاد الاوربى وكيفية تنفيذ البرامج المرتبطة بها.

بالإضافة لخلق بيئة سياسية مواتية لعمل منظمات المجتمع المدنى على المستوى المحلى وفى علاقتها ببلدان الاتحاد الأوربى

3/2 – الاتحاد من اجل المتوسط والمجتمع المدنى فى أعقاب الربيع العربى

لم ينص ميثاق الاتحاد من أجل المتوسط على آليات تفعيل المجتمع المدني في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر واقتصر الأمر بالحديث عن أهمية المجتمع المدنى دون التطرق إلى تفاصيل، وأشار إلى اتباع النصوص العالمية فيما يتعلق بالمجتمع المدني، كما نص أيضا على أهمية حقوق الانسان والتعاون الدبلوماسي بين مصر والاتحاد الاوروبي.

وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح على التعاون وتنمية المتجمع المدني في دول المتوسط إلا أن بعض المحللين يرون أن هناك تغير في عقلية دعم الديمقراطية في الاتحاد من أجل المتوسط وذلك لأن الاتحاد من أجل المتوسط فتح المجال أمام التعددية وليس فقط التعامل الثنائي كما كان في الشراكة الأوروبية. بل أن الرئاسة الثنائية المتداولة بين الدول الأعضاء تعطي مساحة أكبر لتعميق الشراكة.

ولكن يظل الدور الذي يلعبه الاتحاد من اجل المتوســـط بعد ثورات الربيع العربى ضـــئيلا مقارنة بما تشـــهده دول جنوب البحر المتوســـط والربيع العربي من تغيير بل أنه أيضـا لا يصـب بطريقة مباشرة في زيادة دور المجتمع المـدني ولا توجـد آليـة محـددة لتقويـة ذلـك التعـاون، على الرغم من تـأكيـد دول الاتحاد من أجل المتوســـط على أهمية المجتمع المدني وأهمية تفعيل دوره في الحياة السياسية إلا أن ترجمة مثل تلك التصريحات على أرض الواقع لا زال متعثراً.

1/3/2- الأدوات المستخدمة في دعم المجتمع المدني:

مما لا شـــك فيه، أن المجتمع المدني اســـاس دعمه هو وجود رأس مال مناسب يتيح له الفرصة بممارسة دوره بشكل فعال في الحياة السياسية والتنموية. وبـالنســـبـة لـدعم الاتحـاد الأوروبي للمجتمع المـدني ففي الفترة من 2000 – 2006[1] موّل الاتحـاد الأوروبي 5 مليون يورو من أجـل الـديمقراطيـة وحقوق الإنســـــان و5 ملايين يورو أخرى من خلال مشـــــروع "أنـا لينـد" المقـام في الاســـكندرية، اما بعد الثورة فاســـتجابة المجتمع الأوروبي للتغير فكان من خلال تطوير ســـيـاســـة الجوار الأوروبي[2] والتي من المقرر ان يتم تفعيل هذا التطوير في 2013.

وإذا نظرنـا إلى رد فعل الدول الأعضـــــاء على الثورات العربية نجد ان ألمانيا خصـصـت عدد من الصـناديق للاستجابة السريعة للتغيير فخصـصـت 8 مليون يورو لصــالح شـباب شـمال أفريقيا، و6 ملايين أخرى لنشـر الديمقراطية

1 - التقرير الاستراتيجي المصري 2007-2013، اجنة الاتحاد الأوروبي، على الرايط التالي
http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_egypt_en.pdf

2 - سالي إسحاق، الاتحاد الأوروبي والثورات العربية "من رد فعل ضعيف إلى تغيير سياسية الجوار"، صـ10

و52 مليون يورو لمساندة المشاريع الصغيرة.[1]

ومن الأرقام السابقة يمكننا الإشارة إلى نقطتين:

1- بطء استجابة الاتحاد الأوروبي للتغيير وهو ما يقلل من فرص التعاون بشكل أعمق.

2- صغر حجم التمويل المقدم للمجتمع المدني.

2/3/2- نظرة تحليلية للسياسة المتَّبعة لدعم المجتمع المدني وانعكاسها على الوضع الحالي ومدى فاعليتها.

النقاط الايجابية:

- ما استطاعت الشراكة الأوروبية تحقيقه هو إقامة علاقة مؤسسية بين الاتحاد الاوروبي وجيرانه الجنوبيين. وربطت هذه العلاقة القائمة على مبدأ المشروطية المساعدات المالية فى مقابل القيام بإصلاحات في نظام الادارة وحقوق الانسان والمؤسسات. جرى تصميم المشروعات وتنفيذها من قبل الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني، واتخذت الإجراءات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي في آن واحد بأساليب عدة مما أسس لدرجة معينة من اللامركزية الايجابية. روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود.[2]
- تعد الرئاسة المشتركة لدولتين احداهما من جنوب المتوسط والأخرى من شمال المتوسط نقطة جيده من أجل تعزيز التعاون والتقارب بين الدول اعضاء الاتحاد من أجل المتوسط

---

1 - زابينه ريبيرغر،محمد المزياني، مشاريع ألمانية لدعم الديمقراطية في شمال أفريقيا، على الرابط التالي، http://www.dw.de/dw/article/0,,15793584,00.html

2- ديمتريوس تريانتافيللو، *روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود*، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010 ، 139

النظرة السلبية ومعوقات التعاون:

- أصـــبحت عملية التعاون الاورومتوســـطي معقدة للغاية (برامج تعاون مختلفة – تضـــاعف أدوات الديناميكيات الإقليمية والتعقيد المؤســـسـي والتأثير المتباين في دول المتوسـط الشـريكة الجنوبية والشـرقية، بحيث تنتشر نقص المعرفة بشأن كيفية العمل وتفاصيله على المستوى الفني الأساسي، حتى بين الخبراء والجهات الفاعلة المشاركة فيه.
- التعامل مع دول المتوسـط بشـكل منهجي موحد لا يراعي خصـوصـية المجتمع المدني في كل دولة
- الأزمة المالية الأوربية التي أثرت بشكل كبير على الدعم المالي الموجه إلى دول جنوب المتوسط
- من المؤثرات الاســاســية على صـــعوبة التعامل مع الاتحاد من اجل المتوسط فكرة الهوية، كانت الدبلوماسية الفرنسية هي التي ترسم بشكل أقرب ما يكون إلى الكاريكاتور تفاقم المخاوف الداخلية على حســـاب منطق التعددية. الســياســة المتوســطية للاتحاد الاوروبي امام اختبار التراجعات الهوياتية والوطنية.
- قضـايا السيادة بين دول الاتحاد الأوروبي نفسـها، فكل دولة عضـو من الاتحاد ترى أن السياسات الخارجية الموحدة تنتقص من السيادة المحلية للدولة وبالتالي تفضــل الدول الأعضـــاء أن تتحرك منفردة فيما يتعلق بالمســائل الســياســية بشــكل عام وهو ما يندرج تحت قائمته المجتمع المدني ودوره في السعي نحو الديمقراطية.
- اســـاس الاتحاد الأوروبي هو اقتصـــادي البنية بدءا من اتحاد الحديد والصـلب وانتهاءا بالشكل الحالي للاتحاد وعليه فالغرض الأسـاسـي من الاتحاد من أجل المتوسط هو غرض اقتصـادي ويتضح ذلك من خلال

نصـوص المعاهدة التي تذكر التعاون السـياسـي في ورقتين أما التعاون الاقتصادي فقد تم فرد ما لا يقل عن 25 صفحة له فقط.

- الاتحاد من أجل المتوســـط قائم على التعاون بين الجهات الرســـمية في كل من الطرفين وبالتالي من الصـعب أن يتحول التعاون إلى الدفع بالمجتمع المدني قدما خاصـــة في ظل النظم الديكتاتورية الســابقة فلا يســتقيم أن يدعم الاتحاد الأوروبي النظم الديكتاتورية التي تحاول افراغ المجتمع المـدني من مضـــمونـه وفي نفس الوقت تـدعم اللا مركزيـة المتمثلة في المجتمع المدني.

معوقات من جانب دول جنوب المتوسط:

- عـدم الإيمـان بـأهميـة المجتمع المـدني وتراجع دوره في ظـل نظم ديكتاتورية سابقة
- التعقيدات الروتينية والهيكلية في المجتمع المدني
- من العواقب التي تواجـه الاتحـاد من أجـل المتوســـط هو الاختلاف المؤســـســـي والفرق التنظيمي بين دول المتوســط والاتحاد الاوروبي. وعليه من المهم وجود ذلك التقارب وذلك بوجود دعم لمنظمات المجتمع المـدني في الـدول المعنيـة بـالشـــراكـة حتى تكون قـادرة على تعميق الشراكة. متجهات وقطاعات للاندماج الاورومتوسطي

المحور الرابع: نتائج والتوصيات:

أبرز النتائج:

- لا زالت التغييرات التى أدخلها الاتحاد الاوربى على ســياســته فيما يتعلق ببلدان الربيع العربى ومنها مصــر ضــعيفة ولا ترقى لمســتوى ما شــهدته من تغييرات سياسية كبيرة.

- لازالت هناك حاجة لإعادة تقييم الإطار السـياسـي والاقتصـادى الحاكم للعلاقة الاوربية المصرية
- لا زال دور منظمات المجتمع المدنى على ضـفتى المتوسـط ضـعيفا، ولا توجد اى اطر مؤسـسـية لدمج منظمات المجتمع المدنى على ضـفتى المتوسط بالمشاركة الفعالة والجادة فى صياغة العلاقة بين الاتحاد الاوربى ومصر وبخاصة بعد الثورة المصرية.
- هناك إصرار اوربى على اتباع نفس النهج الاقتصادى النيوليبرالى وبخاصة السياسات المتعلقة بحرية التجارة والاستثمار دون إحداث تغيير جدي يقوم على دمج العدالة الاجتماعية ضمن سياق هذا النموذج الاقتصادى.
- تتحرك المؤسسات المالية الأوربية وبخاصة بنك الاستثمار الأوربى والبنك الأوربى للتنمية وإعادة الإعمار بمعزل عن السياق السياسى الناظم لعلاقات الشـراكة الاوربية المصـرية، حيث تغيب المعايير الخاصـة بدمج المعايير الخاصة بحقوق الإنسان ضمن أنشطة البنكين فى الكثير من انشطتهما.
- ملف الزراعة غائب فى اتفاقات الشـراكة الاوربية المصـرية وبخاصـة ما يتعلق بحقوق الفلاحين، ففى الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد الاوربى بتحرير أكبر فى القطاع الزراعى المصـر نجد على الجانب الآخر المزيد من المخصصات المالية لدعم السلع الزراعية بدول الاتحاد الاوربى.
- ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضـة على الصـادرات المصـرية للاتحاد الأوربي.
- لم يسـتخدم الاتحاد الاوربى المشـروطية السـلبية مع بعض بلدان الربيع العربى كمصر على سبيل المثال فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

أبرز التوصيات:

- إعادة تقييم المســـــار الاوربى بإن تكون المقاربة الحقوقية فى مقدمة وقلب علاقات الجوار الأوربى.
- توضيح مفهوم الاقتصاد الدامج والمستدام :(inclusive and sustainable growth)
- توســيع المقاربة الاقتصــادية في إطار الشــراكة مع الاتحاد الاوروبي من التركيز على النمو الاقتصــادي الى العمل باتجاه التأســيس لنموذج يعطي الاولوية لبناء القدرات الإنتاجية، وترسيخ آليات إعادة التوزيع، وتوفير فرص العمل اللائق وتعزيز المساواة في المشاركة الاقتصادية والاستفادة من عوائد النمو الاقتصادي [1].
- ادماج واعمال حقوق الانسان بما في ذلك الحق في التنمية ومعايير العمل اللائق في برامج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة وذلك من خلال تعزيز الترابط والتماسك في السياسات العامة المتبعة وفي الممارسة ومن خلال تقييم التقدم ضــمن ســياســة الجوار الاوروبية بناء على هذه المؤشــرات الحقوقية.
- الاقدام على تقييم موضـوعي لتداعيات سـياسـات الاقتصـاد الكلّي المرجوة في إطار الشــــراكة ما بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية على قدرات التنمية وآفاقها، مما يتطلب توســـيع مشـــاركة القوى المدنية والعمالية في النقاشــات حول الســياســات الماكرو-اقتصــادية التي تتم بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية ومراجعة هذه السياسات من وجهة نظر حقوقية.
- تقييم ومراجعة دور المؤســـســـات المالية الاوروبية -بما في ذلك بنك الاســتثمار الاوروبي والبنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية-، وذلك من

---

1 - ورقة مقدمة من شـــبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومنظمات عربية اخرى للاتحاد الأوربى، بمطالب تلك المنظمات من الاتحاد الأوربى

أجل دفعها نحو اعتماد مقاربات تتجذر في دعم القدرات الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز امكانيات مشـاركة المجتمع المدني في مراقبة ومتابعة ومناقشة السياسات والبرامج التي تعتمدها هذه المؤسسات التمويل الاوروبيـة والمقـاربـات التي تروج لهـا في مجـال الاصـــلاح القـانوني أو المؤسساتي في الدول المستقبلة للاستثمارات، والتاكيد على اهمية تقييم اثر المشاريع والبرامج على حقوق الانسان وعلى المعايير الدولية للعمل.

- أن تقوم المؤســـســـات المالية الأوربية بدعم التعاقدات التى تتم فى إطار مناقصات مفتوحة وشفافة.
- على الدول الاعضـــاء بالاتحاد الاوربى تحديد ما هو الوضـــع القانونى والمؤسسى للبنك داخل الاتحاد الأوربى
- ضـرورة أن يضـع بنك الاسـتثمار الأوربى سياسـاته الخاصـة فى قطاعات الطاقة، الغابات، النقل، المياه والأرض، إدارة النفايات وغيرها إســتنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة والتشريعات والسياسات الاوربية القائمة.
- العمل باتجاه ترســـيخ اتفاقيات التجارة والاســـتثمار في مقاربات حقوقية وتنموية: إن العلاقات التجارية والاســـتثمارية بين الاتحاد الاوروبي وبلدان جنوب المتوسـط تشـكل ركيزة اسـاسـية في علاقات التعاون والشـراكة بين الطرفين، خاصــة وان الاتحاد الاوروبي يبقى الشـريك التجاري الاسـاسـي للعديد من الدول، ومن بينها مصر، إلا ان أجندة تحرير التجارة والاستثمار التي طبقت منذ انطلاق مســار برشـلونة ادت الى ضــغوطات جمة على القدرات الانتاجية في دول جنوب المتوســط وعلى القطاع الخاص والعمالة ومتوســـط الأجور والإنفـاق الحكومي على الخـدمـات الاجتمـاعيـة .

وفي هذا الإطار نوصي بالتالي:

- يتطلّب جدول أعمال التجارة، بما في ذلك تحرير التجارة في مجالات الزراعة والخدمات، تقييم جديد للنتائج المحققة حتى اليوم من عملية التحرير الحاصـــلة على المنتوجات الزراعية من وجهة نظر تنموية وحقوقية واتخاذ الاجراءات العملية التي يمكن ان تســـاهم في ردم العواقب السلبية على قطاعات الانتاج واليد العاملة في هذه القطاعات.
- مراجعة السـياسـات الخاصـة بأشـكال البراءات على الأصـول النباتية والحيوانية بما يمكن أن يســاعد فى ســد الاحتياجات الغذائية لصــغار الفلاحين .
- تعزيز الشفافية الكاملة حول الطرح المتعلق بمفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة، واعتبار التقصير في هذا المجال مساس بمسار الشــعوب تجاه التاســيس الديمقراطي مما يحمل اضــرار على مطالب الثورات الشـــعبية في المنطقة العربية .تقييم هذه الأطروحات وتأثيرها على الحق بالتنمية بما هو اعمال للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين في الدول العربية -وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة.
- الاخذ بعين الاعتبار ان سياسة المنافسة والمشتريات الحكومية وحماية الاستثمار هي مجالات ذات تأثير كبير على مساحة صناعة السياسة التنموية وطنيا وقد تمَ رفض ادخالها في صــلب المفاوضـــات ضــمن اطار منظمة التجارة العالمية من قبل العديد من البلدان النامية بما فيها بلدان جنوب المتوســط، بالتالي على الاتحاد الأوروبي عدم ادخال هذه القضايا ضمن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية دون دراسة تداعياتها على مســـاحة ســـياســـة التنمية الوطنية والالتزام بمطالب البرلمان الأوروبي) بما في ذلك تأمين نموذج لاتفاقات الاســـتثمار التي تحترم

القدرة على التدخل الحكومي من اجل المصـــلحة العامة، وتوضـــيح تعريف المستثمر من أجل معالجة أي آثار سلبية على المصلحة العامة والحق السـيادي في التنظيم وتجنب حماية أشـكال الاسـتثمار القائمة على المضاربة وتلك المؤدية الى ممارسات التعسفي[1].

- وضعية المجتمع المدنى إطار شراكة جديدة .

- لدفع التعاون بين دول المتوســط والاتحاد الاوروبي على مســتوى المجتمع المدني من المهم إدراج بعض النقاط والعمل على وضـعها في الاعتبار عند القيام بتعزيز الشراكة بين الطرفين منها:
- تبســيط البنية التنظيمية المعقدة للاتحاد الأوروبي وذلك بعمل لجنة متخصـصـة وحيدة تعمل على تدعيم المجتمع المدني في الدول الأعضـاء بحيث يكون المقر الأم في مبنى الاتحاد الأوروبي على أن يعين مختص من كل دولة لزيادة فعالية التعاون على المستوى اللامركزي
- عمل آليات محددة للتأكد من وصـول التمويل إلى المشـروعات المقرر عملها مع مراعاة الحصول على التغذية الرجعية من أجل تطوير خطط الدعم والتعاون.
- ضـرورة إجراء حوار أكثر تنظيماً ومأسـسـةً مع مجموعات المجتمع المدني، يتضـمن المشاركة في جميع مراحل تصـميم السياسات وتحديد المشاريع والبرامج، والتنفيذ والتقييم .

اعادة النظر في سـياسـات دعم المجتمع المدني القائمة على مشـاريع وتوجهات محددة مســبقا من قبل الاتحاد الاوروبي، وتبســيط اليات التعاون في هذا المجال بما يخدم تعزيز الدعم لحركة المجتمع المدني المســتدامة والديمقراطية في المنطقة العربية.

---

1 البرلمان الأوروبي

- Resolution 2010/ 2203(INI) on future European international investment policy (April 2011)

الوصول للأرض والاستدامة التنموية:

- يتعين على دول الاتحاد الأوروبي، الاهتمام بالمعايير الدولية المعنية بحماية الحق في الوصول إلى الأرض وتعزيز أدوات الحيازة، خاصة للفئات المستضعفة والفقيرة؛
- أن تشترط دول الاتحاد الأوروبي في اتفاقها مع الحكومة المصرية من أجل تعزيز سبل التعاون والاستثمار، بالعمل على احترام مبادئ حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الحق في الأرض وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بحيازة الأراضي وحماية صغار الفلاحين لمواجهة آليات المنافسة مع السوق الأوروبية؛
- يتوجب على الحكومة المصرية مراعاة البعد الاجتماعي والجنساني في الاستثمارات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والسمكية، وعدم استنزاف موارد وأدوات الفلاحين الصغار في إطار "السوق المفتوح" وحمايتهم من استغلال رجال الأعمال ومحتكري رأس المال؛
- توضيح المعايير والآليات التي سيتم تطبيقها في حالة تعرض بعض الفئات المستضعفة لأضرار نتيجة تداعيات تحرير التجارة والعمل في إطار السوق المفتوح؛
- الاهتمام بوضع معايير عادلة ومنصفة تضمن المنافسة النزيهة، وليس الاحتكار أو الإجحاف؛
- التأكيد على أهمية موارد الأرض، ووضعها في إطار الإدارة المستدامة للأراضي خاصة الأراضي المصرية، لما ينقصها من تشريعات وسياسات حول الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومنها الأرض.

المراجع

1. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المعنون "التشـــغيل والبطالة في الدول العربية.. التحدى والمواجهة"، قدم في مؤتمر العمل العربي، بدورته الخامســة والثلاثين، بشــرم الشــيخ، جمهورية مصـــر العربية، 2/23 – 2008/3/1، ص 84.
2. صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/10/17، ص 7.
3. انظر نص خطاب الأمير تركي الفيصـل في صـحيفة الشـرق الأوسـط بتاريخ 2008/10/19، ص 18.
4. صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/10/14.
5. صحيفة الحياة بتاريخ 2008/10/17.
6. د. خضـــر عباس عطوان، "العرب والتوازنات الدولية: نحو نظام عربي فاعل"، شـئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 120، شتاء 2004، ص 111 – 112.
7. عزت السيد أحمد، "الكفاءات العربية المهاجرة: نزيف واستنزاف يفرضـهما الواقع"، شـئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 116، شتاء 2003، ص 116.
8. م. رائف نجم، " كنوز القدس"، منظمة المدن العربية ومؤسـسـة ال البيت 1983.
9. م .رائف نجم، " نحو خطة عملية لترميم آثار القدس"، المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس 1987.

10. د. غازي ربابعة، " الهاشـميون والقضـية الفلسـطينية"، وزارة الشـباب 1988.
11. م.رائف نجم، " القدس الشـريف خلال فترة الاحتلال الاسـرائيلي منذ عام 1967"، المركز الثقافي الاسلامي/ وزارة الاوقاف 1988.
12. محمد هاشـم غوشـة، " بوابات القدس"، مؤسـسـة عبد الحميد شـومان 1992.
13. عدنان ساري الزين، " القدس في عيون الهاشميين"، مطابع وزارة الاوقاف 1993.
14. م .رائف نجم، " الاعمار الهاشـمي في القدس"، دار البيرق للطباعة والتوزيع 1994.
15. مخلص يحيى برزق،" القدس: من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى"، وحدة الدراسات والبحوث–مؤسسة القدس 2003.
16. عبد الحميد الشاقلدي، " المسجد الاقصى المبارك"، مكتبة الشباب، عمان 2001.
17. د. عبد السـلام العبادي، " الرعاية الاردنية الهاشـمية للقدس والمقدسـات الاسلامية"، المطابع العسكرية، عمان 1998.
18. د. فاروق الشـناق، " الرؤية الاردنية للقدس بين الاسـتمرارية والتحول" منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان / 2004.
19. د. فاروق الشناق، " القدس في السياسة الاردنية"، اللجنة الملكية لشؤون القدس 2008.
20. د. محمد وهيب الحسـين، " بيت المقدس: التاريخ، التحديات، الصـمود والاعمار الهاشمي"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

21. ماتس كارلسون، الاستعانة بالدليل لسد الفجوات الواهية، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010 .
22. آسـيا بن صـلاح علوي، مؤسـسـة "أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.
23. المبادئ التوجيهية الطوعية بشـأن الحوكمة المسـؤولة لحيازة الأراضـي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012
24. سـالي إسـحاق، الاتحاد الأوروبي والثورات العربية "من رد فعل ضـعيف إلى تغيير سياسية الجوار"،
25. ديمتريوس تريانتافيللو، روابط الشـراكة الأورومتوسـطية بالشـراكة الشـرقية ومبادرة البحر الأسود، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010 .
26. الجريدة الرسمية، العدد، 2002/4/18.
27. الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003
28. خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنسـاني، مجلة مفاهيم الأسـس العلمية للمعرفة، العدد 13 (القاهرة: 2006م)، ص 31 .
29. مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 (القاهرة: 2005م) .
30. نشـأت عثمان الهلالي: الأمن الجماعي، مجلة مفاهيم الأسـس المعرفة العلمية، العدد 9 (القاهرة: 2005م) .
31. صموئيل هنتينغتون، صراع الحضارات، ترجمة نجوى أبو غزالة ، مجلة شؤون سياسية، العدد 1 (بغداد : 1994) .

سلسلة دراسات عالمية:

32. لويس هنكيس وآخرون، ترجمة الطاهر بوساحية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا، سلسلة دراسات عالمية،العدد 40 (أبو ظبي: 2001م).
33. حسن أبوطالب (محرراً)، التقرير الإستراتيجي العربي 2001 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002م).
34. حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي 2003 – 2004 (القاهرة: مركز الأهرام للدرايات السياسية والإستراتيجية، 2004م) .
35. حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي 2004 – 2005 (القاهرة: مركز الأهرام للدرايات السياسية والإستراتيجية، 2004م).